



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم: العلوم الاقتصادية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

العنوان:

أثر مؤشرات الحكم الرشيد في ترشيد النفقات العامة في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية للفترة 1996-2020

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

إشراف الأستاذ:

- أ.د. زواري فرحات سليمان

من إعداد الطالبة:

- رماش أحلام وفاء

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الأصلية	الصفة
د. لمزاودة رياض	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
أ.د. زواري فرحات سليمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
د. حمزة خوازم	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا
د. رحيم إبراهيم	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا
د. علية عبد الباسط عبد الصمد	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا
د. بوزيان محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023



إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما
وحفظهما؛

إلى إخوتي حفظهم الله؛

إلى جميع الأصدقاء أدامهم الله؛

إلى الأهل والأقارب والزملاء؛

إلى كل من علمني حرفاً.

الشكر

الشكر الأول والآخر لله عز وجل على نعمة العلم
أتقدم بجزيل الشكر وجميل الامتنان والعرفان إلى الأستاذ
المشرف

الدكتور " سليمان زواري فرحات " على قبوله الإشراف على
هاته الأطروحة وتوجيهاته ونصائحه القيمة
وإلى كل من علمني حرفاً من التعليم الابتدائي حتى الآن

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الحكم الراشد على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1996-2020، حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الجزئية PLS-SEM لاختبار العلاقة بين المؤشر المركب للحكم الراشد والنفقات العامة وكذا منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، لاختبار وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين مؤشرات الحكم الراشد والنفقات العامة.

وتوصلت هذه الدراسة من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى الجزئية إلى وجود تأثير موجب للحكم الراشد على النفقات العامة، وتأثير موجب وقوي أيضا على كل من نفقات التجهيز ونفقات التشغيل. كما بينت نتائج نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL أن مؤشر نوعية التنظيم له تأثير سلبي على النفقات العامة في المدى القصير والطويل، وتأثير كل من الرأي والمساءلة وسيادة القانون بشكل سلبي على النفقات العامة في المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الحكم الراشد، ترشيد النفقات العامة.

ABSTRACT:

This study aims to measure the impact of good governance on public expenditures in Algeria during the period 1996-2020. The Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM) method was used to test the relationship between the composite governance index and public expenditures, as well as the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) methodology to test for short-term and long-term relationships between governance indicators and public expenditures.

The study found, using the PLS-SEM method, a positive impact of good governance on public expenditures, as well as a strong positive impact on both equipment expenditures and operating expenditures. The results of the ARDL model showed that the regulatory quality index has a negative impact on public expenditures in both the short and long term, and that the indicators of voice and accountability and the rule of law have a negative impact on public expenditures in the long term.

Keywords: Governance indicators, public expenditure rationalization.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	الاهداء
II	الشكر
III- IV	الملخص
V-VIII	فهرس المحتويات
IX-XI	قائمة الجداول
XII	قائمة الأشكال
أط	المقدمة
الفصل الأول: سياسة النفقات العامة في الجزائر	
2	تمهيد الفصل
3	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النفقات العامة
3	المطلب الأول: تطور النفقات العامة في الفكر الاقتصادي
10	المطلب الثاني: الأسس النظرية للنفقات العامة
16	المطلب الثالث: الاثار الاقتصادية للنفقات العامة
21	المبحث الثاني: سياسة النفقات العامة في ظل تطور مراحل الاقتصاد الجزائري
21	المطلب الاول: برامج النفقات العامة خلال الفترة (1962 إلى 1989)
29	المطلب الثاني: برامج النفقات العامة خلال الفترة (1989 إلى 1999)
35	المطلب الثالث: برامج النفقات العامة خلال فترة (2001 إلى 2020)
42	المبحث الثالث: تطور النفقات العامة وطرق تمويلها في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)
42	المطلب الاول: تقسيم النفقات العامة في الجزائر
47	المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر وأسباب زيادتها خلال الفترة (1996 إلى 2020)
57	المطلب الثالث: طرق تمويل النفقات العامة
68	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الحكم الراشد في الجزائر	
70	تمهيد الفصل
71	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الحكم الراشد

71	المطلب الأول: نشأة مصطلح الحكم الراشد
78	المطلب الثاني: مفهوم الحكم الراشد
82	المطلب الثالث: أسباب ظهور الحكم الراشد في الجزائر
88	المطلب الرابع: أهمية الحكم الراشد في الجزائر
94	المبحث الثاني: معايير وأبعاد الحكم الراشد في مواجهة المعوقات
94	المطلب الأول: مؤشرات ومعايير الحكم الراشد
100	المطلب الثاني: عناصر الحكم الراشد في الجزائر
107	المطلب الثالث: أبعاد ومعوقات الحكم الراشد
113	المبحث الثالث: قراءة لواقع مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر
113	المطلب الأول: تحليل تطور المؤشرات السياسية في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)
117	المطلب الثاني: تحليل تطور المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)
126	المطلب الثالث: تحليل تطور المؤشرات القانونية في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)
134	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: ترشيد النفقات العامة في الجزائر	
135	تمهيد الفصل
136	المبحث الأول: إجراءات واليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر
136	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول ترشيد النفقات العامة
142	المطلب الثاني: وسائل ومجالات ترشيد النفقات العامة واثارها الاقتصادية والاجتماعية
152	المطلب الثالث: أليات ومتطلبات ترشيد النفقات العامة
157	المبحث الثاني: القانون العضوي 18-15 المتعلق بالقوانين المالية كمدخل لتجسيد حوكمة المالية العامة وترشيد النفقات العامة في الجزائر
157	المطلب الأول: نظرة عامة على القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية
165	المطلب الثاني: أهم المحاور الرئيسية للقانون العضوي 18-15 المتعلق بالقوانين المالية
171	المطلب الثالث: تطبيق القانون 18-15 ودوره في تعزيز أداء المالية العامة في الجزائر
179	المبحث الثالث: التجارب الدولية الرائدة في مجال ترشيد النفقات العامة
179	المطلب الأول: تجربة دولة الامارات المتحدة في مكافحة الفساد وترشيد النفقات
190	المطلب الثاني: تجربة دولة النرويج في مكافحة الفساد وترشيد النفقات

200	المطلب الثالث: تجربة دولة سنغافورة في مكافحة الفساد وترشيد النفقات
207	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: قياس أثر الحكم الراشد على النفقات العامة في الجزائر	
209	تمهيد الفصل
210	المبحث الأول: بناء مؤشر مركب باستخدام نموذج PLS-SEM وأثره على النفقات العامة في الجزائر
210	المطلب الأول: الإطار النظري لنمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية
213	المطلب الثاني: المطلب الثاني: تقييم وتفسير النموذج
218	المطلب الثالث: نموذج البناء
221	المبحث الثاني: التحليل الوصفي المتعدد للعلاقة بين الحكم الراشد والنفقات العامة
221	المطلب الأول: منهجية القياس
228	المطلب الثاني: التحليل الاحصائي للمتغيرات الدراسة
234	المطلب الثالث: نتائج تحليل المركبات الأساسية ACP
243	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر مؤشرات الحكم الراشد على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)
243	المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
248	المطلب الثاني: تقدير نموذج ARDL
258	المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة وطويلة المدى وفقا لنموذج ARDL
262	خلاصة الفصل
264	الخاتمة
/	قائمة المراجع
/	قائمة الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
14	تقسيم النفقات العامة وفق المعيار الاقتصادي والوضعي	1-1
26	جدول رقم (01-02): حجم الاستثمارات خلال الفترة (1967 إلى 1978)	2-1
28	الجدول رقم (01-03): توزيع استثمارات السياسة التنموية خلال الفترة (1980 إلى 1989)	3-1
36	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 إلى 2004)	4-1
38	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005 إلى 2009)	5-1
39	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010 إلى 2014)	6-1
44	توزيع الاعتمادات المخصصة لميزانية التسيير لسنة 2020 حسب كل دائرة وزارية	7-1
46	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات	8-1
56	تشخيص النموذج	9-1
58	مساهمة الإيرادات العامة في تمويل النفقات العامة خلال الفترة (1996 إلى 2020)	10-1
63	مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة وتخفيض الدين العام خلال الفترة (2000 إلى 2020)	11-1
65	القرض الوطني للنمو الاقتصادي في الجزائر (2016 إلى 2019)	12-1
66	حصيللة التمويل الغير تقليدي ومساهمة في تمويل عجز الميزانية (2017 إلى 2019)	13-1
98	مؤشر إبراهيم للحكم الراشد في افريقيا (IIAG)	1-2
120	ترتيب مؤشر سهولة أداء الاعمال في الجزائر خلال الفترة (2016 إلى 2020)	2-2
121	مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2016 إلى 2020)	3-2
125	تطور مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية خلال الفترة (2005 إلى 2020)	4-2
128	مؤشر انفاذ العقود في الجزائر خلال الفترة (2016 إلى 2020)	5-2
129	مؤشر تسوية الاعسار في الجزائر خلال الفترة (2016 إلى 2020)	6-2
161	تطور مؤشر الاسراف وعدم الكفاءة في النفقات العامة خلال الفترة (2015 إلى 2019)	1-3
161	تطور الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة) في الجزائر خلال الفترة (2015 إلى 2019)	2-3
162	وثائق الميزانية المعلنة للجمهور في الجزائر خلال الفترة (2010 إلى 2021)	3-3
164	تطور مؤشرات الرقابة في الجزائر خلال الفترة (2015 إلى 2021)	4-3
215	قيم التحميل مؤشرات الحكم الراشد والنفقات التسيير والتجهيز	1-4
216	مؤشرات الثبات لمتغير الحكم الراشد ومؤشرات والنفقات العامة	2-4
217	يوضح قيم HTMT الحكم الراشد	3-4
227	التعريف بالمتغيرات الدراسة	4-4

230	اختبار (Bartlett)	5-4
231	اختبار كايزر - ماير - أوكلن	6-4
232	تحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	7-4
233	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الدراسة	8-4
234	يمثل القيم الذاتية و نسب الكثافة	9-4
236	إحداثيات المتغيرات على المعلم (F1 F2)	10-4
238	إحداثيات الأفراد (السنوات) على المعلم (F1 F2)	11-4
247	نتائج اختبار فليبس-بيرون	12-4
252	نتائج اختبار للتكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (The Bound Test)	13-4
253	نتائج تقدير نموذج ARDL	14-4
254	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	15-4
255	نتائج اختبارات عدم تجانس التباين	16-4
256	نتائج اختبار (Ramsey Reset)	17-4
259	تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل	18-4
260	تقدير علاقة طويلة الأجل	19-4

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	تطور الاجمالي للنفقات العامة (1996 إلى 2020)	51
2-1	تطبيق قانون فانجر على الاقتصاد الجزائري (1996 إلى 2020)	55
3-1	نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)	60
1-2	مؤشرات الحكم الراشد	97
2-2	الحكم الشامل ودراجات الفئات الرئيسية في الجزائر (2012 إلى 2021)	99
3-2	فواعل الحكم الراشد	101
4-2	أبعاد الحكم الراشد المتنبئة من طرف البنك العالمي	109
5-2	تطور المؤشرات السياسية في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)	114
6-2	تحليل تطور مؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)	118
7-2	تطور المؤشرات القانونية في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)	126
1-3	مؤشرات الرقابة في الجزائر سنة 2021	162
3-2	الإيرادات النفطية العامة والإيرادات العامة والنفقات العامة في الاقتصاد الاماراتي للمدة (2004 إلى 2020)	186
3-3	صافي الموازنة والدين العام في الاقتصاد الاماراتي للفترة (2004 إلى 2020)	187
4-3	نسبة النفقات العامة إلى الإيرادات العامة في الاقتصاد الاماراتي للفترة (2004 إلى 2020)	189
5-3	الإيرادات النفطية العامة والإيرادات العامة والنفقات العامة في الاقتصاد النرويجي للمدة (2004 إلى 2020)	195
6-3	صافي الموازنة والدين العام في الاقتصاد النرويجي للفترة (2004 إلى 2020)	197
7-3	تطور نسبة النفقات العامة إلى الإيرادات العامة في الاقتصاد النرويجي للفترة (2004 إلى 2020)	198
8-3	الإيرادات العامة والنفقات العامة في الاقتصاد السنغافوري للمدة (2004 إلى 2020)	204
9-3	صافي الموازنة والدين العام في الاقتصاد السنغافوري للفترة (2004 إلى 2020)	205
1-4	النموذج الهيكلي لأثر الحكم الراشد على النفقات العامة	219
2-4	النموذج الهيكلي لأثر الحكم الراشد على النفقات العامة باستخدام تقنية البوتستراب	220
3-4	التمثيل البياني للقيم الذاتية و نسب الكثافة	235
4-4	التمثيل البياني للمتغيرات	237
5-4	التمثيل البياني للأفراد	239
6-4	التمثيل البياني للمتغيرات والافراد	240

241	فترات التباطؤ المثلث لنموذج ARDL	7-4
250	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	8-4
254	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي	9-4
255	المجموع التراكمي لتكرار البواقي	10-4
256	المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي	11-4

مقدمة

تعتبر الندرة من أهم الإشكالات المعروفة في الأدبيات الاقتصادية وكذا توزيع الموارد بين مختلف استعمالاتها استجابة لتوقعات وتطلعات المجتمع بهدف إشباع حاجياته الاقتصادية والاجتماعية من خلال تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وفي ظل محدودية الموارد المطلوبة لتلبية وإشباع الاحتياجات الفرد تبرز أهمية تبني العقلانية والرشادة في التسيير و/أو الاستهلاك، ففوة الاقتصاد يقاس بالكفاءة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، السياسي والاجتماعي، إن السياسات الاقتصادية غير الرشيدة تؤدي إلى نشوء اضطرابات اقتصادية تنعكس بشكل مباشر على الوضع السياسي والاجتماعي، وهو ما يضعف الثقة بين الدولة والمواطن ومن ثم عرقلة عجلة التنمية الاقتصادية، خاصة الدول التي تعتمد اقتصادياتها بشكل كبير على الإيرادات النفطية لتغطية مختلف النفقات العامة كحالة الجزائر.

إن الاعتماد على الإيرادات النفطية تقضي نوعا من الاستقرار الاقتصادي إذ تؤدي الوفورات المالية الكبيرة والمتراكمة إلى ارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي لدى البنوك المركزية مما يساهم في استقرار نقدي ومالي ينعكس على ضبط الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ونظرا لعدم وضوح الصورة لدى واضعي السياسات الاقتصادية والمسيرين خاصة في مجال توزيع الموارد واستغلالها، فإن عملية الإصلاح لا تقتصر أن تكون اقتصادية فقط رغم أهمية العامل الاقتصادي، إلا أن هناك أبعاد اجتماعية، سياسية، ثقافية ومؤسسية لا يمكن إغفالها، إذ تبقى إشكالية تمويل الاحتياجات العامة من النفقات العامة مطروحة بقوة، خاصة مع تنامي دور الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ومالية خاصة مع ارتفاع حجم النفقات العامة وتنوعها خاصة الجزائر.

أمام هذا الارتفاع المستمر في حجم النفقات العامة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، وضع صناع السياسات في الجزائر أمام مسؤوليات كبيرة من أجل اتخاذ قرارات تتعلق بعملية التنمية الاقتصادية، في ظل تحديات تزايد النفقات وتراجع الإيرادات العامة خاصة في سنوات 2008 و2014. لذلك كان من الضروري الحفاظ على التوازن من خلال تبني سياسات استشرافية ترشيدية. بدأت الجزائر في تجسيده من خلال برامج التنمية التي تزامنت مع فترة الطفرة النفطية، لكن سوء إدارة الموارد المالية أدى إلى تغشي ظاهرة الفساد الاقتصادي، وتسجيل عجز في الموازنة العامة نتيجة الزيادة في مستويات النفقات العامة، الأمر الذي استدعى ضرورة ترشيد النفقات العامة خاصة بعد تبنيها لمبادئ الحكم الرشيد، وإصدار القانون العضوي 15-18 المتعلق بالقوانين المالية، كل هذا بغرض ضبط الموارد المالية وتوجيهها بالشكل الذي يسمح بتحقيق الأهداف الاقتصادية الاجتماعية في إطار التوازن الداخلي والخارجي.

1- الإشكالية:

مما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي: ما مدى تأثير مؤشرات الحكم الراشد في إدارة وتوجيه النفقات العامة بما يحقق رشادتها في الجزائر خلال الفترة 1996 - 2020؟

2- التساؤلات الفرعية:

وتقتضي معالجة وتحليل هذه الإشكالية طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر المركب للحكم الراشد والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1996-2020)؟

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الحكم الراشد والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1996-2020) ؟

3- فرضيات دراسة:

إن الإجابة على التساؤلات الفرعية يستوجب عرض الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر المركب للحكم الراشد والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1996-2020).

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الحكم الراشد والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1996-2020).

4- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة الهامة التي يحتلها موضوع الحكم الراشد والنفقات العامة لدى الباحثين والمختصين في ميدان الاقتصاد بالدرجة الأولى والعلوم السياسية بالدرجة الثانية، إضافة إلى الاهتمام البالغ الذي توليه المؤسسات والمنظمات الدولية لمفهوم الحكم الراشد، وتزداد أهميته في الحد من ظاهرة الفساد لمواجهة الأزمات المالية التي أثرت على الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال ولعل أهمها أزمات المالية في الثمانينات، التسعينات وسنة 2014، كل هذا يفرض على صناع السياسات في الجزائر ضرورة إعطاء أهمية كبيرة لجانب ترشيد النفقات العامة والعمل على التقيد بالأهداف من خلال تنفيذ البرامج الانفاقية بالإضافة إلى ضرورة عصرنه الموازنة العامة لمكافحة ظاهرة الفساد، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة

للدولة، وتوجيهها إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية، بما يضمن ترشيد النفقات العامة والحفاظ على المال العام.

5- أهداف الدراسة:

- يمكن حصر أهم أهداف الدراسة فيما يلي:
- تشخيص أسباب ارتفاع النفقات العامة وطرق تمويلها؛
- إبراز واقع مؤشرات الحكم الرشيد في الجزائر؛
- التطرق إلى النقائص التي رافقت تنفيذ برامج التنمية ومحاربة الفساد لمحاولة استدارتها مستقبلا؛
- محاولة إبراز أهمية الأخذ بمبادئ الحكم الرشيد وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة والشفافية في إدارة المال العام. خاصة وأن ميزانية الدولة شديدة الحساسية لتغيرات الأسعار المحروقات في الأسواق الخارجية وعدم القدرة على التحكم فيها.
- التطرق إلى مختلف الآليات التي يمكن أن تساهم في إرساء مبادئ الحكم الرشيد من خلال تحسين استغلال وإدارة الإيرادات العامة وترشيد النفقات العامة بما يضمن استفادة الطبقات الأقل دخلا، وتجنب ظاهرة إهدار المال العام، وصرفه في أوجه غير مشروعة أو ذات مردود ضعيف؛
- محاولة تطبيق نماذج التحليل الإحصائي والنماذج القياسية لإبراز أثر مؤشرات الحكم الرشيد على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020).

6- دوافع ومبررات اختيار الموضوع:

هناك العديد من الدوافع والمبررات التي دفعت إلى دراسة هذا الموضوع لعل أهمها:

➤ دوافع موضوعية:

- محاولة تقديم قيمة مضافة لما تقتضيه المسؤوليات حادة الوطن إلى دراسات علمية تعالج أحد إشكاليات الاقتصادي الوطني، ولعل أهمها ترشيد النفقات العامة بما يلبي متطلبات الحكم الرشيد.
- محاولة إبراز أسباب فشل البرامج التنموية السابقة ومحدودية نتائج الإصلاحات الإدارية، السياسية والاقتصادية التي طبقتها الجزائر، نتيجة لتطبيق تجارب أجنبية وإصلاحات مفروضة في أغلبها (برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي).
- الحاجة إلى تبني إستراتيجية شاملة ومتكاملة لمكافحة الفساد تقوم على آليات وسياسات الحكم الرشيد؛

- يعد موضوع الحكم الراشد من الموضوعات التي تعتبر مطلب وهدف اقتصادي معن من قبل صناع السياسات في الجزائر، نظرا لتأثيراته على الرأي العام الداخلي والخارجي.
- كون أن الموضوع يتعلق بتطبيقات آليات الحكم الراشد في مجال الإنفاق العام وما يؤدي إليه من رشادة الإنفاق وتحقيق النجاعة والفعالية في صرف النفقات، وبالتالي الحفاظ على التوازنات المالية للدولة.

➤ دوافع شخصية:

- الميول الشخصي لدراسة مثل هذه الموضوعات خاصة بالمالية العامة.
- اختيار موضوع الحكم الراشد يعكس اهتماما بالتطور الشخصي والمجتمعي، ويمثل استجابة للحاجة المتزايدة إلى القيم الأخلاقية والاقتصادية المستدامة.

7- مناهج الدراسة:

بغية الاجابة على الإشكالية المطروحة التي تستند إلى جملة الفرضيات السابقة الذكر، سيتم الاعتماد على عدد من أدوات التحليل العلمي التي تمثل في مجموعها منهجا عاما مترابطا لهذه الدراسة وتتمثل فيما يلي:

- المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذي جاء أساسا لتحليل تطور النفقات العامة في ظل مراحل الاقتصاد الجزائري وأسباب تزايدها وطرق تمويلها، وكذا تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر بالإضافة الى تطور النفقات العامة وطرق تمويلها في بعض التجارب الرائدة؛
- المنهج التجريبي القياسي من خلاله تم استخدام أدوات التحليل القياسي- المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية، استخدام طريقة تحليل للمركبات الرئيسية ACP، منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL وتم ذلك بالاستعانة ببرامج التحليل الاحصائي والقياسي (Eviews، Xlstat 16، Smart- PLS4)، من أجل معرفة تأثير مؤشرات الحكم الراشد على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020).

8- حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** شملت الدراسة الفترة الممتدة من سنة 1996 إلى سنة 2020 أي خلال فترة 25 سنة، لاعتبار توفر المعطيات في البنك الدولي التي جاء فيها "دنيال كوفمان" بعد تبني الحكم الراشد لسياسة التصحيح الهيكلي والخصوصية وتطبيق نظام اقتصاد السوق بالإضافة إلى ترشيد النفقات العامة.
- **الحدود المكانية:** حدود المكانية تتعلق في دراسة حالة الاقتصاد الجزائري (أي الجزائر).

9- الدراسات السابقة:

تتمثل أهم الدراسات السابقة -التي تم الاطلاع عليها- ضمن حقل الحكم الراشد وترشيد النفقات العامة في الآتي:

- محمد بوعتلي (2023)، **الحكومة الرقمية ودورها في ترشيد النفقات العمومية في الدول العربية خلال الفترة 2003-2020 مقال في مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01: هدفت هذه الدراسة الى تحليل وقياس دور الحكومة الرقمية في ترشيد النفقات العامة في 17 دولة عربية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (نماذج البائل) وعلى برنامج R. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي كبير لتنمية الحكومة الرقمية على معدل النفقات العمومية في الدول العربية، بحيث إذا ارتفع مؤشر تنمية الحكومة الرقمية بـ 10 % فان معدل النفقات العمومية للدول العربية سينخفض بنسبة قدرها 0.30 % مما يعني أن تطوير وتنمية الحكومة الرقمية في الدول العربية يكون لديه تأثير إيجابي في ترشيد النفقات العمومية. ما يميز هذه الدراسة والدراسة الحالية في الإطار الزمني والمكاني ووكذا طريقة والأدوات المستخدمة لقياس. في الدراسة السابقة، كان الهدف تحليل وقياس دور الحكومة الرقمية في ترشيد النفقات العامة في 17 دولة عربية أما الدراسة الحالية، فكان الهدف قياس أثر الحكم الراشد على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1996-2020. في الدراسة السابقة، تم استخدمت بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (نماذج البائل) برنامج R لتحليل البيانات. أما الدراسة الحالية، فاعتمدت على عدة أدوات تحليل إحصائية مثل طريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) وتحليل المركبات الرئيسية والانحدار بالإضافة إلى منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL. في الدراسة السابقة، توصلت النتائج إلى وجود تأثير سلبي كبير لتنمية الحكومة الرقمية على معدل النفقات العمومية في الدول العربية. أما الدراسة الحالية، فبيّنت النتائج طريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) وجود تأثير إيجابي للحكم الراشد على النفقات العامة في الجزائر أما بالنسبة لتأثير الحكم الراشد على أبعادها فقد كانت كلها معنوية مما يعني انعكاس هذا المفهوم على الأبعاد وصلاحيّة العلاقة الانعكاسية بينهم، كما بينت النتائج منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL أن كل من مؤشر الرأي والمساءلة VC والاستقرار السياسي PS تؤثر بشكل إيجابي على النفقات العامة في المدى الطويل، في حين يؤثر مؤشر نوعية التنظيم بشكل سلبي على النفقات العامة في المدى القصير والطويل.**

- محمد جلولي وآخرون (2019)، الحوكمة الجيدة والانفاق الحكومي دراسة قياسية على الدول الأفريقية، مقال في مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 02، العدد 01: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الحوكمة الجيدة على الانفاق الحكومي في الدول الأفريقية، باستخدام نماذج البائل السلاسل المقطعية الزمنية على عينة مكونة من 40 دولة أفريقية بين الفترة 2002 و 2016، حيث تم اعتبار مؤشرات الحوكمة الجيدة الستة متغيرات مستقلة والانفاق الحكومي متغير تابع، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ثلاثة مؤشرات كان لها أثر على الانفاق الحكومي فعالية الحكومة له أثر سلبي، الاستقرار السياسي له أثر سلبي و سيادة القانون له أثر إيجابي، أما الثلاث متغيرات الأخرى فليس لها أثر على الانفاق الحكومي. ما يميز هذه الدراسة والدراسة الحالية في الإطار الزماني والمكاني ووكذا طريقة والأدوات المستخدمة لقياس. في الدراسة السابقة، تم تحليل أثر الحوكمة الجيدة على الإنفاق الحكومي في الدول الأفريقية عينة تتكون من 40 دولة أفريقية خلال الفترة 2002 إلى 2016. أما في الدراسة الحالية، فتم قياس أثر الحكم الراشد على النفقات العامة في الجزائر أما الدراسة الحالية، فتمت على الجزائر خلال الفترة من 1996 إلى 2020. في الدراسة السابقة، تم استخدام نماذج البائل السلاسل المقطعية الزمنية، أما في الدراسة الحالية، فتم استخدام طرق تحليل إحصائية مثل طريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) وتحليل المركبات الرئيسية ومنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL. في الدراسة السابقة، توصلت النتائج إلى أن ثلاثة مؤشرات من مؤشرات الحوكمة الجيدة كانت لها أثر سلبي على الإنفاق الحكومي، ومؤشر واحد كان له أثر إيجابي. أما الدراسة الحالية، فبيّنت النتائج طريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) وجود تأثير إيجابي للحكم الراشد على النفقات العامة في الجزائر أما بالنسبة لتأثير الحكم الراشد على أبعادها فقد كانت كلها معنوية مما يعني انعكاس هذا المفهوم على الأبعاد وصلاحيّة العلاقة الانعكاسية بينهم، كما بينت النتائج منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL أن كل من مؤشر الرأي والمساءلة VC والاستقرار السياسي PS تؤثر بشكل إيجابي على النفقات العامة في المدى الطويل، في حين يؤثر مؤشر نوعية التنظيم بشكل سلبي على النفقات العامة في المدى القصير والطويل.

- بشراير عمران، تهتان مورا(2015)، أثر الحكم الراشد على الإنفاق العام على التعليم في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات الطولية (panel data)، مقال في مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 19، العدد 02: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر مؤشرات الحكم الراشد على الإنفاق العام على التعليم، من خلال عينة ضمت 13 دولة من منطقة الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا خلال الفترة 2002-2011، وذلك باستعمال نماذج البيانات الطولية، حيث بينت نتائج تقدير وجود علاقة سلبية ومعنوية بين كل من مؤشر نوعية التنظيم، الصوت والمساءلة والإنفاق العام على التعليم، ووجود علاقة طردية معنوية بين مؤشر فعالية الحكومة والإنفاق العام على التعليم، كما أشارت النتائج أيضا إلى أن المؤشرات مكافحة الفساد، الاستقرار السياسي، وسيادة القانون كلها ذات أثر موجب على الإنفاق على التعليم إلا أنها غير معنوية، وبخصوص المحددات الأخرى للإنفاق العام على التعليم فتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين هذا الأخير ونسبة السكان الأقل من 14 سنة. في الدراسة السابقة، تم التركيز على تحديد أثر مؤشرات الحكم الرشيد على الإنفاق العام على التعليم في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استخدمت عينة تتألف من 13 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة من 2002 إلى 2011، تم استخدام نماذج البيانات الطولية. أما في الدراسة الحالية، فتم التركيز على قياس أثر الحكم الرشيد على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة من 1996 إلى 2020، أما في الدراسة الحالية، فتم استخدام طرق تحليل إحصائية مثل طريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) وتحليل المركبات الرئيسية ومنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL. في الدراسة السابقة، وجدت النتائج علاقة سلبية معنوية بين بعض مؤشرات الحكم الرشيد والإنفاق العام على التعليم. أما الدراسة الحالية، فبيّنت النتائج طريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) وجود تأثير إيجابي للحكم الرشيد على النفقات العامة في الجزائر أما بالنسبة لتأثير الحكم الرشيد على أبعادها فقد كانت كلها معنوية مما يعني انعكاس هذا المفهوم على الأبعاد وصلاحيّة العلاقة الانعكاسية بينهم، كما بينت النتائج منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL أن كل من مؤشر الرأي والمساءلة VC والاستقرار السياسي PS تؤثر بشكل إيجابي على النفقات العامة في المدى الطويل، في حين يؤثر مؤشر نوعية التنظيم بشكل سلبي على النفقات العامة في المدى القصير والطويل.

- دراسة A.S. Shonchoy (2010): الموسومة بعنوان **waht is happening with the Government**

Expenditure of Developing Countries- A Panel Data Study: قام الباحث بدراسة الآثار الاقتصادية المحتملة لسياسة الإنفاق العام على مجموعة من الدول النامية تضم 111 دولة، خلال الفترة الممتدة (1984-2004) باستعمال طريقة بانيل، وقد ركزت هذه الدراسة على ترتيبات الحكم الرشيد في قطاع العام، تحديدا على مسؤوليات جهاز الإدارة الخاضع للرقابة في القطاع العام، حيث توصل إلى أن التغيرات السياسية والمؤسسية، وممارسات لفساد المتفشية في المؤسسات العمومية أثرت بشكل كبير

على دور الإنفاق العام في إحداث التنمية الاقتصادية. في الدراسة السابقة، كان الموضوع تحليل الآثار الاقتصادية لسياسات الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية في الدول النامية لـ 111 دولة نامية خلال الفترة من 1984 إلى 2004 باستخدام طريقة البانيل (Panel Data) لتحليل البيانات، بينما كانت الدراسة الحالية تركز على تقييم أثر الحكم الرشيد على النفقات العامة في الجزائر خلال من 1996-2020، بينما في الدراسة الحالية، تم استخدام طرق تحليل إحصائية مثل طريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) وتحليل المركبات الرئيسية ومنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL. في الدراسة السابقة، وجد أن التغيرات السياسية والمؤسسية والفساد المتقشي أثرت على دور الإنفاق العام في التنمية الاقتصادية. أما الدراسة الحالية، فبيّنت النتائج طريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) وجود تأثير إيجابي للحكم الرشيد على النفقات العامة في الجزائر أما بالنسبة لتأثير الحكم الرشيد على أبعادها فقد كانت كلها معنوية مما يعني انعكاس هذا المفهوم على الأبعاد وصلاحيّة العلاقة الانعكاسية بينهم، كما بينت النتائج منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL أن كل من مؤشر الرأي والمساءلة **VC** والاستقرار السياسي **PS** تؤثر بشكل إيجابي على النفقات العامة في المدى الطويل، في حين يؤثر مؤشر نوعية التنظيم بشكل سلبي على النفقات العامة في المدى القصير والطويل.

- دراسة Paul Kagundu (2006): الموسومة بعنوان **The Quality Of Governance Expenditures and Economic Growth An Composition Of public Empirical Analysis ,Department Of Economics**: قامت هذه الدراسة على التحليل النظري والتجريبي لتأثير مبادئ الحكم الرشيد على النمو الاقتصادي في قسمها الأول، أما في القسم الثاني فقد عالجت الدراسة تأثير مبادئ الحكم الرشيد على النفقات العامة، وقد توصلت النتائج هذه الدراسة إلى وجود تأثير قوي لمؤشرات الحكم الرشيد على النفقات العامة. في الدراسة السابقة، كان الهدف هو تحليل تأثير مبادئ الحكم الرشيد على النمو الاقتصادي والنفقات العامة، استخدام نموذج بانل للتقدير. بينما في الدراسة الحالية، كان الهدف تقييم تأثير الحكم الرشيد على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1996-2020. أما الدراسة الحالية، فاعتمدت على طرق تحليل إحصائية متنوعة مثل طريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM)، وتحليل المركبات الرئيسية، والانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL). في الدراسة السابقة، توصلت النتائج إلى وجود تأثير قوي لمؤشرات الحكم الرشيد على النفقات العامة. أما الدراسة الحالية، فبيّنت النتائج طريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) وجود تأثير إيجابي للحكم الرشيد على

النفقات العامة في الجزائر أما بالنسبة لتأثير الحكم الرشيد على أبعادها فقد كانت كلها معنوية مما يعني انعكاس هذا المفهوم على الأبعاد وصلاحيّة العلاقة الانعكاسية بينهم، كما بينت النتائج منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL أن كل من مؤشر الرأي والمساءلة VC والاستقرار السياسي PS تؤثر بشكل إيجابي على النفقات العامة في المدى الطويل، في حين يؤثر مؤشر نوعية التنظيم بشكل سلبي على النفقات العامة في المدى القصير والطويل.

10- تقسيمات الدراسة

من أجل الإحاطة بكل جوانب هذه الدراسة، يتم تقسيمها إلى أربعة فصول، وذلك كما يلي:

يتطرق الفصل الأول إلى مفاهيم أساسية حول النفقات العامة ومختلف النظريات الاقتصادية المفسرة لها وكذا سياسة النفقات العامة في ظل تطور مراحل الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى تطور النفقات العامة وأسباب ارتفاعها وطرق تمويله.

أما الفصل الثاني يستعرض الأسس النظرية للحكم الرشيد؛ وكذا معايير وأبعاد الحكم الرشيد ومعيقاته، بالإضافة إلى واقع الحكم الرشيد في الجزائر.

الفصل الثالث يعرج إلى المفاهيم العامة حول ترشيد النفقات العامة وكذا إجراءات وآليات ترشيد النفقات العامة ومتطلبات نجاحه، وكذا القانون العضوي 18-15 المتعلق بالقوانين المالية كمدخل لتجسيد حوكمة المالية العامة وترشيد النفقات العامة وتعزيز الرقابة على المال العام، بالإضافة إلى عرض التجارب الدولية الرائدة في ترشيد النفقات العامة ومكافحة الفساد.

الفصل الرابع تم قياس أثر كل من المؤشر المركب للحكم الرشيد على النفقات العامة والنفقات التجهيز والتسيير في الجزائر، وكذا دراسة الوصفية للمؤشرات الفرعية للحكم الرشيد والنفقات بالإضافة إلى قياس أثر مؤشرات الحكم الرشيد على النفقات العامة في الجزائر للفترة (1996 إلى 2020).

الفصل الأول: سياسة النفقات العامة في الجزائر

تمهيد الفصل

تعتبر الدولة أكبر كيان اقتصادي وسياسي في البلاد إذ تقوم بتوجيه النفقات العامة لتحقيق أهدافها في مختلف المجالات وفي مقدمتها الاستقرار الاقتصادي وتحريره، بالإضافة إلى تهيئة البيئة القانونية والاقتصادية الملائمة للاستثمار الخاص وتعزيز التنمية المستدامة وكذا إشباع الحاجات العامة، وتعد هذه المهام إحدى المسؤوليات الرئيسية التي تواجه الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، من خلال بناء السياسات العامة وتنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية الفعالة. وفكرة دولة الرفاهية التي سادت الدول الصناعية بدرجات متفاوتة، تهدف إلى توفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، مثل الرعاية الصحية الشاملة والتعليم المجاني والحماية الاجتماعية. ومن أجل تحقيق ذلك قد يستلزم إنفاقاً كبيراً على الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية، وقد يؤدي أحياناً إلى زيادة الديون الحكومية، والضغط على الموارد المالية للدولة.

شهدت الدولة الجزائرية العديد من التطورات جمعت بين كل من العوامل التاريخية والجغرافية والاجتماعية على مر العقود الماضية نتج عنه الوضع الاقتصادي الحالي، اقتصاد يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز الطبيعي إذ تشكل هذه الموارد العمود الفقري للإيرادات الحكومية وأهم مصادر تمويل نفقاتها.

وقصد الإلمام بسياسة النفقات العامة في الجزائر، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الأول مفاهيم أساسية حول النفقات العامة، بينما يشتمل المبحث الثاني على سياسة النفقات العامة في ظل تطور مراحل الاقتصاد الجزائري والمبحث الثالث يتطرق إلى تطور النفقات العامة وطرق تمويلها في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020).

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النفقات العامة

تعد النفقات العامة الأداة الرئيسية من أدوات السياسة المالية بشكل خاص وكإحدى أدوات الاقتصاد العام اجمالاً، والتي يمكن استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، إذ تلعب دوراً محورياً في تحديد أنماط الاستهلاك والاستثمار وبالإضافة إلى تحقيق الأرباح في الاقتصاد الوطني. وفيما يلي يتم عرض نظرة حول تطورها في الفكر الاقتصادي وأهم عناصرها بالإضافة إلى آثار النفقات العامة الاقتصادية.

المطلب الأول: تطور النفقات العامة في الفكر الاقتصادي

من المعروف أنه لا وجود للمالية العامة قبل نشأة الدولة، فالعائلة هي الأصل الذي انبثقت منه الدولة على أساس أنها نواة الجماعة والعائلة، إذ تطورت فأصبحت عشيرة، ثم تطورت بدورها فأصبحت قبيلة، ومن القبيلة تكونت المدينة، التي بدورها تمثل إحدى صور الدولة في مسار تطورها وصولاً إلى صورتها الحديثة ذات سيادة وهي دولة القومية ... وهكذا نشأت الدولة.¹ وجاءت الدولة لتغطية احتياجات العامة للمجتمع حيث تتسع وتنمو، بهدف بناء دولة قوية وفعالة. فظاهرة اتساع نطاق الحاجات العامة وانعكاساتها على النشاط المالي للدولة، هي ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب ويمكن تفسير هذا الاتساع والنمو المطلق مع تقدم الدولة وتطور فلسفتها التي تسيطر على مجتمعات وبسبب التطورات المذهبية والواقعية التي أثرت على مسار دور الدولة الاقتصادي انتهت إلى تقييد حريتها في تحديد الحاجات العامة وهو يعني تحريك الحد التوسعي والتعمقي لنشاطها المالي بالتبعية لنطاق التقييد بهذه الحاجات.² وفيما يلي يتم عرض تطور النفقات العامة عبر مختلف العصور في الاقتصاد، من العصر القديم إلى العصر الحديث.

¹ عبد العزيز حسن الوظائف، العقد الاجتماعي ونشأة الدولة دراسة تحليلية مقارنة بين الاتجاهات المختلفة لرواد هذه النظرية، مجلة علمية فصلية محكمة، العدد 13، السعودية، 2019، ص 411.

² عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دون طبعة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص 14.

الفرع الأول: النفقات العامة في العصر القديم

في الكتب التاريخية كانت مصر أول من وثقت تعاملاتها في المالية العامة، حيث مداخلها قائمة على جمع الضرائب المستحقة على الأفراد من الحرفيين والمزارعين على وجه الخصوص، فالضريبة وفق المفهوم المصري القديم حق للملك تتفق أموالها وفق نظامها الخاص¹.

كما خصص كل من "افلاطون" (Plato) و"أرسطو" (Aristotle) في بعض مؤلفاتهم حول مالية الدولة، من أولويتهم ضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع كذلك تحديد مجالات النفقات العامة (التعليم، الأمن، الحروب) هذا فضلا عن الإنفاق التمويلي والتي أقرها كأخذ بنود النفقات العامة. في حين اعتبرها "أرسطو" (Aristotle) عملية تتم بين الأفراد دون أي تدخل من جانب الدولة ولم يتعرض كل من "افلاطون" (Plato) و"أرسطو" (Aristotle) لموضوع الضرائب والرسوم².

أما في عصر الإمبراطورية الرومانية فكان الفكر المالي قائما على أسس النزعة والسيادة الفردية في هيكل الاقتصاد الروماني والذي بني أفكاره على فكرة القانون الطبيعي³. شهد هذا العصر تنظيمًا إداريًا ومالياً، دعم المواد الغذائية وكذا تحديد الملكية الزراعية⁴.

تميزت العصور الوسطى باندماج مالية الحاكم بمالية الدولة، إذ لم يكن هناك تمييز بين النفقات العامة على مصالح الدولة وبين النفقات الخاصة اللازمة للحاكم ولأسرته وحاشيته⁵ أي هناك نقص في الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العامة، أما بالنسبة للإيرادات العامة فقد كانت الدولة تستولي على ما تحتاجه من أموال بالاستيلاء والمصادرة السلع لتمويل احتياجاتها (النظام الإقطاعي)، بالإضافة إلى

¹ هدى حجاج، التهرب الضريبي في مصر القديمة، مجلة كلية الآداب جامعة الفيوم، العدد 02، الإسكندرية، 2021، ص 3673.

² عبد الطيف حدادي، تطور السياسة المالية في ظل النظم الاقتصادية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 03، الجزائر، 2017، ص 27.

³ أحمد عبد السميع علام، المالية العامة - المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق -، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012، ص 12.

⁴ هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 45.

⁵ محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 274.

استخدام الأفراد في القيام ببعض الأعمال العامة دون مقابل¹. ولم يكن للضريبة آنذاك شأن يذكر، إذ كانت الضريبة المفروضة آنذاك تجبى بشكل عيني في أغلب الأحوال².

أما في عهد الإسلام كانت النظم المالية أكثر تنظيماً كونها تستمد مبادئها من أحكام الشريعة الإسلامية، وتخضع بالإجمال لقاعدة تخصيص الإيرادات، ما يعمل على ترشيد القرار المالي الذي تتخذه السلطات المالية. ولقد كان عمر بن الخطاب أول من أنشأ بيت مال المسلمين بشكل رسمي، و هو بمثابة وزارة المالية في عصرنا الحالي، حيث تجمع فيه واردات الدولة الإسلامية لتصرف على مرافقها المختلفة، وقد كانت إيرادات الدولة الإسلامية تتمثل في الزكاة، الغنيمة، الجزية، العشور وغيرها، أما أوجه إنفاق هذه الإيرادات فهي تختلف بحسب طبيعة الإيراد، فبالنسبة للزكاة والغنيمة ففيها نص واضح في القرآن الكريم يشير إلى كيفية صرفها، أما باقي الإيرادات فكانت تصرف في أمور مختلفة أهمها استصلاح الأراضي الزراعية، رواتب الولاة وموظفين الدولة... الخ³.

وظهرت المدرسة التجارية في القرن الخامس عشر حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ويعرف بـ "المعدنيين" أو "التجاربيين"، بالتعاون مع التجار، قام الملك في هذه الفترة بجهود لاستعادة السلطة من الإقطاعيين الذين سيطروا عليها، كما عمل على استكشاف المعدن النفيس وجعله أهم أهداف التجارة. كما قامت الدولة بتحديد الأجور والأسعار وتعزيز قطاع النقل والمواصلات لتسهيل نقل منتجاتها كذلك شجعت على هجرة العمال بهدف تطوير طرق الإنتاج. من أجل زيادة الإنتاج وتصدير السلع المحلية، وكذا حماية المنتجين وتقديم امتيازات لبعض المنتجين وتخفيض الرسوم على المواد الأولية من خلال فرض رسوم جمركية عالية على الواردات. ونجم عن مبالغة التجاربيين في تعظيم دور التجارة الخارجية وتحقيق فائض في الميزان التجاري وتقديس المعدن النفيس كرمز للقوة في هذا العصر إلى ظهور مشاكل عديدة منها الاستعمار وحروب بين الدول القوية والضعيفة لفتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها، وبالتالي أهملت الزراعة. كل هذه العوامل أدت إلى مهاجمة مبدأ تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وظهور مذهب اقتصادي جديد يقوم على مبدأ الحرية الفردية ألا وهو مذهب الطبعيين.

¹ محمد خالد المهاني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة، سورية، 2013، ص 05.

² سعود جايد العامري، عقيل حميد الحلو، مدخل معاصر في علم المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2020، ص 24.

³ أحمد معيوف، محاضرات في المالية العامة، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2016، ص 8.

وظهر هذا المذهب في القرن الثامن عشر على يد طبيب فرنسي "فرانسوا كيناى"، من أهم مؤلفاته "الجدول الاقتصادي" و"القانون الطبيعي"، وتعتمد هذه المدرسة عدة مبادئ أساسية منها:¹

- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا من أجل تطوير الأمن، حماية حقوق وحريات الأفراد، قطاع النقل والمواصلات؛
- الأرض هي مصدر الثروة (استغلال للمحاصيل الزراعية)؛
- فرض الضريبة الواحدة: فرض الضرائب على الناتج الصافي الذي يخرج من الزراعة فقط وذلك على مالك الأراضي، وأن تكون لضرائب غير مرتفعة حتى لا تؤثر على زراع الأرض، وعدم فرض أي ضرائب على أنشطة أخرى مهما كان نوع هذه الضرائب على اعتبارها قطاعات عقيمة.

الفرع الثاني: النفقات العامة التقليدية والحديثة

يعتبر "أدم سميث" (Adam Smith) من رواد المدرسة الكلاسيكية وبالإطلاع على كتاباته وآرائه نجده متأثر على حد كبير بأفكار مدرسة الطبيعيين على الرغم أن الكثير يعتبرونه منشئ علم الاقتصاد، تتميز مبادئ هذه المدرسة على عدة أسس أهمها:

- أن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي.
 - أن المبدأ الذي تقوم عليه هذه المدرسة هو مبدأ الحرية الاقتصادية (عدم تدخل الدولة).
- واعتبرت هذه النظرية أن القطاع الخاص كان كافياً بمفرده لتحقيق التوازن في التشغيل الكامل للاقتصاد. لافتراضها أن العرض يخلق الطلب المساوي له، حيث يتم استثمار ما لا يتم استهلاكه بواسطة حركات الفائدة، كما اعتبرت أن الأجور ستتجه تلقائياً نحو التشغيل الكامل بفعل حركة الأسواق. ومن هنا أصبحت مالية الدولة مالية محايدة. وتتلخص أهم نظريات المدرسة الكلاسيكية في:²
- يقتصر دور المالية العامة على حصول على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات التي يسمح بها دور الدولة، فإن النظام المالي عليه أن يهتم بتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع وذلك بتوزيع الأعباء العامة بحيث تكون تضحية كل فرد مساوية للآخرين؛

¹ هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 53-54.

² نفس المرجع، ص ص: 54.

- بضرورة ضغط النفقات العامة إلى أدنى حد ممكن وضرورة المحافظة على توازن الموازنة، وعدم اللجوء إلى القروض العامة والنقدي الجديد إلا في حالات استثنائية وبشروط خاصة؛
- تطبيق مبادئ المالية الخاصة في المالية العامة، خاصة مبدأ توزيع الدخل بين أنواع مختلفة من النفقات، بحيث تتحقق أكبر منفعة ممكنة بأقل نفقة؛
- تفضيل الضرائب على الاستهلاك، أي الضرائب غير المباشرة، وكذا الضرائب المباشرة على الادخار، لان الادخار هو مصدر تكوين ورؤوس الأموال.

انتهت الحرب العالمية الأولى وسببت أزمات اقتصادية وعجزاً في سياسات معالجة التقلبات الاقتصادية، في الفكر التقليدي، تزيد الدخول النقدية في فترات الرواج والتضخم، مما يؤدي إلى زيادة حصيللة الضرائب وإيرادات الحكومة، يُفضل في هذه الحالة زيادة الإنفاق الحكومي بهدف تحقيق التوازن الحسابي للموازنة العامة، وهذا يمكن أن يزيد من معدل التضخم. وعلى الجانب الآخر، تنحصر دور الحكومة في تطبيق مبدأ التحفظ المالي في أوقات الركود أو الكساد، مما يشير إلى أنها يمكن أن تكون محايدة مالياً. بمعنى آخر، تسعى الحكومة للبقاء خارج التأثير المالي للتقلبات الاقتصادية. هذا يعني أن الدولة تعتبر نفسها محايدة من حيث توجهات التوازنات الاقتصادية، وتعتمد على السوق لإعادة تحقيق هذه التوازنات وفقاً لقوانين العرض والطلب. وهذا ما يُشار إليه بـ "اليد الخفية". وعلى الرغم من ذلك، يجب على سياسات المالية الحكومية التوافق مع التوازنات الاقتصادية، على الرغم من أن لها في بعض الأحيان آثار اقتصادية.¹

ونتيجة الفشل الكبير الذي واجه نظام السوق الحر أدى الى ازمة الكساد الكبير في عقد الثلاثينات من القرن الماضي، ظهر التيار الكينزي (1883/1946)، من خلاله نشر "كينز" (Keynes) كتابه الشهير "النظرية العامة في التشغيل والنقود والفائدة"، صادرة في عام 1936، وقام بنقد شديد للنظرية الكلاسيكية، وتطلب الامر تدخل الدولة وتوسع دورها في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة مستوى رفاهية المجتمع، وبالتالي غيرت النظرة الى النفقات العامة تغيراً جذرياً فقد تم تزايد الاهتمام بها ليس فقط من حيث الحجم وانما من حيث مكوناتها واهدافها ومعايير تحديدها ونوعيتها، فالإعانات الموجهة للصناعة تختلف عن الإعانات الموجهة للمحتاجين أو العاطلين فالأولى تهدف الى رفع مستوى الصناعة وزيادة الأرباح بينما الثانية تهدف الى رفع المستوى الاستهلاكي لفئة

¹ هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 55.

المحتاجين¹. وفيما يتعلق بعلاج أزمة الكساد يعتقد "كينز" (Keynes) واتباعه أن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة النفقات العامة والتي تساهم في زيادة الطلب الكلي الذي يتمثل في مجموع الاستهلاك والاستثمار، بهدف زيادة الإنتاج والتشغيل والقضاء على البطالة وبالتالي انقاذ النظام الرأسمالي من الخطر الذي يهدده نتيجة لوجود البطالة. كما يرى كينز أن الزيادة في النفقات العامة في شكل استهلاك أو استثمارات عمومية وتقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل.²

أما النقديون وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان" (Milton Friedman) يرون أن التدخل الدولة في الاقتصاد عاملاً معرقلاً للتنمية، ويؤثر سلباً على السوق والأسعار، ويعتقدون أيضاً أن النشاط الاقتصادي الخاص يكون أكثر استقراراً دون تدخل الدولة، لأن معظم التقلبات الاقتصادية تحدث بسبب تدخل الدولة. يؤمنون أيضاً بفكرة التزاحم الاستثماري، حيث يعتقدون أن تطبيق السياسة المالية حكومية توسعية لتمويل عجز الموازنة تؤدي إلى منافسة الدولة مع القطاع الخاص في أسواق المال، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض نفقات الاستثمار الخاص. وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي في السبعينيات، يشير النقديون إلى أن السياسات الاقتصادية التي تم تبنيها طبقاً للنظريات الكينزية، بما في ذلك زيادة الإنفاق العام، أدت إلى زيادة متسارعة في المعروض النقدي، وهذا أدى في نهاية المطاف إلى زيادة التضخم وارتفاع معدلات البطالة، وتعرف هذه الظاهرة بالركود التضخمي. وفي هذا السياق يقترح النقديون أن السياسات المالية يجب أن تهدف إلى زيادة معدل نمو العرض النقدي بشكل مستقر سنوياً كجزء من جهود تحفيز النمو الاقتصادي والتصدي للتضخم.³

وفي ظل الفكر الاشتراكي تتحمل الدولة مسؤوليتها في النشاط الاقتصادي نتيجة لسيطرتها الفعلية على وسائل الإنتاج وازدياد حجم النفقات العامة خاصة الاقتصادية والاجتماعية وهذا راجع إلى اتساع نطاق نشاط الدولة الذي يهدف إلى توزيع موارد الإنتاج بين مختلف الاستخدامات، وتنسيق أوجه النشاط

¹ طويرات وليد، سياسة الانفاق العام وأثرها على التنمية الاقتصادية، رسالة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الاقتصاد والشرعة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة، الجزائر، 2015، ص 25.

² بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام خلال الفترة (1990/2009)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2010، ص 5.

³ نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 56-57.

الاقتصادي، بهدف تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وفقاً لخطط وطنية، تملك الدولة سلطات مطلقة في تنفيذها.¹

وفي الجدال الدائر بين المدرستين النقدية والكينزية حول فعالية السياسات المالية والنقدية، ظهر تيار جديد يُعرف بأصحاب نظرية التوقعات العقلانية خلال عقد السبعينات، وينتمي هذا إلى التوجه النيوكلاسيكي، إذ يعتمد على فرضية أن الأفراد يتوقعون المستقبل بشكل عقلائي ويتخذون قراراتهم الاقتصادية بناءً على تلك التوقعات. ويعتقدون أنصار هذه النظرية أن سلوك الوحدات الاقتصادية (أفراد أو منشآت) يعتمد على تحقيق أقصى منافع ممكنة وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن، ويرون أن الوحدات الاقتصادية تمتلك المعلومات والخبرة اللازمة لبناء توقعاتها بشكل دقيق حول تأثير السياسات الحكومية على الاقتصاد. وبناءً على هذه التوقعات، يتوقعون أن السلوك الاقتصادي يتجه نحو تحقيق التوازن والكفاءة في الأسواق ومن هذه الافتراضات ينتهي أنصار هذا التيار إلى أن السياسات الحكومية الاقتصادية لن تكون لها تأثير كبير على الوحدات الاقتصادية، حيث يمكن للأفراد التكيف مع التغيرات المتوقعة والحفاظ على مستوى استهلاكهم الحالي بدلاً من زيادته. وبالتالي، يعتقدون أن السياسات الحكومية التوسعية أو التقشفية قد تكون عديمة الجدوى في تحقيق أهدافها المقترحة، مثل زيادة الطلب أو تخفيض العجز في الموازنة. ولتوضيح ذلك، إذا تم اتخاذ سياسة مالية توسعية لمعالجة ركود اقتصادي، ستوقع الوحدات الاقتصادية (الأفراد) ارتفاع الطلب الكلي وتوفر فرص أكبر للعمل وارتفاع الأسعار والأجور نتيجة لهذه السياسة. وبالتالي، سيسعون للحصول على أجور أعلى، ولكن هذا قد يؤدي إلى ارتفاع الأجور مع زيادة الأسعار وتحد من زيادة فرص العمل ويقلل من فعالية السياسة التوسعية. وبالمثل، فمن الطبيعي أن التوقعات العقلانية نتيجة تخفيض الضرائب لا بد أن يؤدي ذلك إلى عجز في الموازنة العامة ولا بد من تغطية هذا العجز أو تسديد الدين، فتلجأ الحكومة في هذه الحالة إلى الاقتراض عن طريق زيادة الضرائب مستقبلاً، لذلك فإن السلوك العقلائي وفقاً لهذه التوقعات يقتضي المحافظة على مستوى الاستهلاك الحالي واستخدام أي زيادة في الدخل المتاح نتيجة تخفيض الضرائب لأغراض الادخار بدلاً من زيادة الطلب الاستهلاكي، وذلك لمواجهة زيادة الضرائب في المستقبل (بناءً على التوقعات العقلانية)، وبهذا تصبح السياسة الحكومية التوسعية عديمة الجدوى.²

¹ خالد شحادة، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 53.

² عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص: 57-58.

المطلب الثاني: الأسس النظرية للنفقات العامة

تعتبر النفقات العامة من أهم الوسائل التي تستعملها الدولة لتحقيق أهدافها، فهي تعكس جميع جوانب الأنشطة العامة. وفيما يلي يتم عرض تعريف النفقات العامة وتحديد قواعدها وأثارها الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة

لازال الجدل حول مفهوم النفقات العامة قائما نظرا للتنوع الكبير في مفهوم الحاجات العامة وكيفية تلبيتها والتي تتأثر بعوامل عديدة بما في ذلك النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي، حيث تتميز الحاجات العامة بشموليتها لكونها تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تلبية احتياجات جميع الأفراد بقدر معين من النفقات العامة، لشراء أو انتاج السلع والخدمات أو توزيع الدخل. وفيما يلي يتم تعريف النفقات العامة في النظام المالي الإسلامي ثم في النظم المالية المعاصرة.

أولاً: تعريف النفقات العامة في الفكر الاسلامي

تعرف النفقات العامة في الفكر المالي الإسلامي بأنها "مبلغ من المال يتعلق بالذمة المالية للدولة الإسلامية ينفقه الإمام أو من ينوب عنه، بقصد اشباع حاجة عامة أو تقديم خدمة ذات نفع عام". بناء على هذا التعريف يمكن تحديد عناصر النفقات العامة في الإسلام فيما يلي:¹

- الصفة المالية للنفقة العامة: بمعنى أن تكون النفقة مالا (نقدا أو عينا) والذي يحقق منفعة شرعا.
- الصفة العام للشخص القائم بالإنفاق: ويشترط لذلك أمران أن يكون الإنفاق من قبل ولي الأمر، وأن يكون مصدر الإنفاق العام بيت المال.
- الصفة العامة لهدف النفقات العامة: الهدف من النفقات العامة سد الحاجيات العامة لجميع أفراد.

¹ حسين محمد سمحان، محمود حسين الوادي، المالية العامة من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص

ثانيا: تعريف النفقات العامة في النظم المالية المعاصرة

النفقات العامة هي تلك النفقات التي تقوم بها بعض المرافق الخاصة أو المختلطة التي تفوضها الدولة لبعض سلطاتها القيادية، ويشير هذا التعريف إلى مدى مشاركة القطاع العام في إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني.

والتعريف الواسع للنفقات العامة يشمل جميع النفقات التي تقوم بها الدولة ومؤسساتها العامة المركزية والمحلية والمنتجة.¹

كما تعرف على أنها: "مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف إشباع حاجة عامة".² وحدد هذا التعريف ثلاث أركان أساسية للنفقات العامة:³

- النفقات عبارة عن مبلغ من المال بهدف الحصول الدولة على السلع والخدمات اللازمة لتسيير مرافقها؛
- تصدر النفقات العامة من الدولة أو إحدى هيئاتها العامة والمؤسسات الداخلية في الاقتصاد العام؛
- الغرض من النفقات تحقيق منفعة عامة منها الاقتصادية والاجتماعية.

ويري الاقتصادي الأمريكي "ريشاد" (Richard Musgrave) في نظرية الأمور المالية العامة عام 1959 أن النفقات العامة تحتوي ثلاث وظائف اقتصادية رئيسية على النحو التالي:⁴

- وظيفة تخصيص الموارد: تنفق الحكومة لصيانة إدارتها وتمويل السلع كالمدافع والبنية التحتية؛
- وظيفة إعادة توزيع الدخل: من خلال الضرائب والإنفاق العام، تقوم الحكومة بتغيير توزيع الدخل بين الأفراد بهدف تحقيق العدالة؛

¹ Alyaa Hussain Khalaf and others, The Impact of Government Spending on Economic Diversification for the Period (2004/2019) and its Reflection on the Path of Rehabilitation of the Iraqi Economy, Webology, Volume 18, Number 2, 2021, p 1187.

² Kheira Becharef, Taouche Kandouci, The impact of public spending on economic growth in Algeria- A standard study for the period (1988-2016), Vol:13, N°: 03(dupe), 2020, p 189.

³ خالد أحمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، مدخل إلى المالية العامة، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص ص: 17-18.

⁴ Jérôme VALLUY, « Segment - Les trois fonctions économiques de l'État selon Richard Musgrave », in Transformations des États démocratiques industrialisés - TEDI -, Version au 7 septembre 2023: sur le site: <http://www.hnp.terra-hn-editions.org/TEDI/article130.html>

- وظيفة تثبيت الوضع الاقتصادي: من خلال تحفيز النشاط في مواجهة الكساد وتقييد الإنفاق العام في حالة التضخم (على سبيل المثال: توقف واستمرار).

الفرع الثاني: مجالات النفقات العامة وقواعدها

يتم عرض في هذا العنصر أوجه وقواعد النفقات العامة:

أولاً: مجالات النفقات العامة

للنفقات العامة عدة المجالات والتي تختلف من دولة إلى دولة، وهي:¹

- الانفاق على إنشاء المرافق العامة في قطاعات التعليم، الصحة، والإنفاق على التدريب والبحث والتطوير من خلال إنشاء المدارس، الجامعات، المستشفيات، المرافق العامة والحدائق؛ لتحقيق التقدم والابتكار.
- نفقات الضمان الاجتماعي من خلال دعم للفئات الضعيفة والفقيرة والبطالة من خلال برامج الرعاية الاجتماعية بالإضافة الى نفقات التقاعد؛
- دعم بعض السلع الرئيسية الموجهة لعدد كبير من السكان كالأدوية، القمح ...، وتقديم لهم اعانات عينية ونقدية؛
- الانفاق على شراء المستلزمات الرأسمالية التي تحتاجها الأجهزة الحكومية المختلفة كالآثاث والسيارات؛
- توفير الرواتب والأجور للعاملين في المؤسسات الحكومية والعسكرية، وعصرنة قطاع النقل والاتصالات وغيرها من النفقات لتسيير أعمال وشؤون الدولة؛
- إنشاء مشروعات ومؤسسات التي توفر خدمات عامة للسكان كالكهرباء، المياه، ... الخ؛
- النفقات العسكرية لضمان الأمن والاستقرار في الدول؛
- النفقات الزراعية، الصناعية، السياحية والبنية التحتية ...، بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

¹ إياد عبد الفتاح النصور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة - التحليل الاقتصادي الجزئي والكلّي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 270.

ومنه يمكن القول أن توجيهات النفقات العامة بين الدول يعكس التفاوتات في مؤشرات الاقتصادية والتحديات التي تواجهها. ويتم تحديد مستوى النفقات في هذه المجالات بناءً على أولويات الدولة واحتياجات المجتمع. حيث لا يوجد سقف محدد للنفقات العامة وذلك راجع الى طبيعة النظام القائم في كل دولة كذا وضعها الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة الى مدى توفر الموارد المالية.

ثانياً: قواعد النفقات العامة

تتمثل أهم قواعد النفقات العامة فيما يلي:¹

- **قاعدة المنفعة:** ويقصد بها تحقيق أقصى منفعة اجتماعية، وتصرف النفقات الخاصة لتحقيق أهداف فردية لغرض الحصول على مردود معين؛
- **قاعدة الاقتصاد:** والمقصود بيها الابتعاد عن الإسراف في المال العام، ومن الطبيعي ان هذه القاعدة لازمة للقاعدة الأولى فتحقيق أقصى ربح ممكن يجب ان يتم بأقل تكلفة ممكنة؛
- **قاعدة الترخيص:** ويعني ذلك أي مبلغ من الأموال لا يصرف إلا بموافقة الجهة المختصة بالتشريع.

الفرع الثالث: تقسيم النفقات العامة

تنوع النفقات العامة بازدياد مظاهر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبالرغم من تعدد وتنوع التقسيمات للنفقات العامة سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى التطبيقي والذي تظهره موازنات الدول، إلا أن هذه التقسيمات في مجملها النظري والتطبيقي تستند إلى معيارين أساسيين:²

- **المعيار الاقتصادي:** يتم الاستناد إلى المعيار الاقتصادي عند تحليل الآثار الاقتصادية للنفقات العامة ومعرفة نتائجها المالية نظراً للأهمية التي يحتويها كما يتم الاعتماد عليه في إعداد الموازنات العامة الحديثة، مثل موازنة التخطيط والبرامج والموازنة الصفرية؛
- **المعيار الوضعي:** يتم الاستناد إلى هذا المعيار في تصنيف النفقات العامة بموازنة الدولة سواء في الموازنات العامة التقليدية أو الموازنات العامة الحديثة.

¹ محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص ص: 34-35.

² محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2014، ص 50.

الفصل الأول:

سياسة النفقات العامة في الجزائر

الجدول رقم (01-01): تقسيم النفقات العامة وفق المعيار الاقتصادي والوضعي

المعيار الاقتصادي		المعيار الوضعي	
من حيث القوة الشرائية	معيار دورية النفقات العامة	التقسيم الوظيفي	التقسيم الإداري
النفقات الحقيقية	النفقات الغير العادية	التقسيم الإداري	يتم تقسيم النفقات العامة بما يتلاءم مع هيكل الإداري أو التنظيمي للدولة.
وهي النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على السلع أو الخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية.	وهي النفقات العامة التي تتفق بشكل دوري ومنتظم في ميزانية الدولة سنويا، ومثالها الرواتب، نفقات الصيانة، فوائد القروض العامة، والنفقات الإدارية العامة للدولة.	تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من الرواتب وأجور العاملين في الإدارة.	
النفقات التحويلية	النفقات العادية	التقسيم الاقتصادي	يتم تقسيمها وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الانفاق، ولا يمكن التطرق الى هذا التقسم دون المرور بالتقسيم الإداري ويقسم الى أربع بنود نفقات مقابل خدمة العمل، مصاريف جارية، رأسمالية ونفقات مقابل مشتريات خدمية.
وهي النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع وخدمات، بل تقوم الدولة بنقل القوة الشرائية من طائفة إلى أخرى، تتمثل في أموال الدعم والاعانات الاجتماعية والاقتصادية.	وهي النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام في ميزانية الدولة، ومثالها النفقات العامة الاستثمارية، نفقات مكافحة البطالة... الخ	تشمل الأموال المخصصة لأغراض اقتصادية لتحقيق أهداف اقتصادية كالمصارف الاستثمار، مصاريف قطاع النقل وغيرها.	
		التقسيم الاجتماعي	يتم تقسيمها الى مجموعات إنفاقية مختلفة لكل مجموعة إنفاقية ترتبط بأداء وظيفة محددة من الوظائف التي تقوم بها الدولة كوظيفة الدفاع، التعليم، الصحة، الامن... الخ.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على:

- محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2007، ص ص: 135-137.
- محمود محمد الدمرداش، اقتصاديات المالية العامة مع إشارة خاصة للتطور المالي في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، دار الاجادة، مصر، 2016، ص 60.
- محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره 2014، ص 65.

بالنسبة لتقسيم النفقات العامة في الجزائر حسب القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية المعدل والمتمم، ينقسم إلى نوعين نفقات تسيير ونفقات تجهيز (استثمار).¹ وسيتم تفصيل في هذا العنصر في المبحث الثالث.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

للنفقات العامة عدة آثار اقتصادية منها آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة ويتم عرضها باختصار:

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:

والمتمثلة في:

أولاً: أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني

يمكن ان تحصر الآثار النفقات العامة المباشرة على الإنتاج الوطني بما تسببه من زيادة أولية ويتوقف حجم الإنتاج الوطني على جانبين:²

- **القدرة الإنتاجية للمجتمع:** وفقاً لما يتوفر له من عوامل إنتاجية تتمثل في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والقدرات التنظيمية؛
 - **حجم الطلب الفعال:** أي الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية.
- يوجد نوعين من النفقات العامة التي لها تأثير على الإنتاج الوطني:³
- **النفقات التمويلية:** حيث تعمل على زيادة الدخل الوطني بشكل غير مباشر كإعانات والمعاشات؛
 - **النفقات الحقيقية:** وهي النفقات التي يدفعها القطاع العام بشكل مباشر على شراء سلع وخدمات استهلاكية أو سلع إنتاجية وبالتالي تؤثر على الدخل الوطني بالزيادة مباشرة.

¹ عمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة وفقاً للتطورات الزاهنة، دون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 46.

² فتحي احمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 97.

³ إبراهيم علي عبد الله إبراهيم، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1987، ص 116.

ثانيا: تأثير النفقات العامة على توزيع وإعادة الدخل الوطني:

تؤثر النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني بطريقتين:¹

- أولا: التوزيع الأولي او توزيع الدخل بين المنتجين أي بين من ساهموا في العملية الإنتاجية، في صورة مكافأة لعوامل الإنتاج في شكل أجور وفوائد وربح؛
- ثانيا: إعادة توزيع بين المستهلكين من طرف الدولة نظرا لعدم عدالة التوزيع الاولي للدخل بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية.

ثانيا: تأثير النفقات العامة على الاستهلاك:

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بطريقتين:²

- شراء الدولة للسلع الاستهلاكية: وتعني أن الدولة تقوم بشراء سلع استهلاكية أو القيام بخدمات ضرورية لتسيير المرافق العامة ودوائرها، كنفقات على الخدمات، شراء المواد الأولية... الخ؛
- توزيع الدولة للدخول: يتم توزيعها على الأفراد في شكل مرتبات وأجور على الموظفين والعمال، ويخصص الأفراد نسبة كبيرة من هذه النفقات للاستهلاك.

ثالثا: تأثير النفقات العامة على الأسعار:

تعد قوى العرض والطلب من المحددات الأساسية للأسعار، إلا أن تدخل الدولة سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة يتم من خلال سياستها في النفقات العامة، ويعد هذا التدخل وسيلة ثابتة للتنظيم الاقتصادي ليس في الظروف الاستثنائية والطارئة فقط، بل حتى في الظروف العادية، ويترتب على النفقات في المشاريع الإنتاجية زيادة السلع مما ينجم عنه انخفاض في الأسعار، أما إذا كانت النفقات العامة موجه الى المجالات الاستهلاكية يؤدي الى ارتفاع أسعارها نتيجة لزيادة الطلب عليها.³

¹ عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الطبعة الثانية، اثرء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 90.

² محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص ص: 124-125.

³ بلال صلاح الأنصاري، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2017، ص 46.

رابعاً: تأثير النفقات العامة على التوظيف:

يقتضي قيام الدولة بالنفقات العامة تعيين موظفين وعمال، أو الدفع بمبالغ نقدية الى الموردين ثمناً لشراء بعض السلع والخدمات أو إلى مقاولين مقابل قيامهم بتنفيذ بعض الأشغال العامة، ويقوم هؤلاء الموردون والمقاولون بتشغيل عدد من المستخدمين والعمال لديهم لإنجاز ما تعاقدوا عليه مع الدولة. لا تقف النفقات العامة على مكافحة البطالة فقط بل لها أثر مضاعف في هذا الميدان، فتوزيع دخول جديدة على بعض المواطنين كنتيجة مباشرة للنفقات العامة، تترتب عليه زيادة نسبة الاستهلاك وهو ما يؤدي إلى تشغيل عمال جدد في المشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية نتيجة الزيادة في إنتاج هذه السلع لمواجهة زيادة الإقبال على استهلاكها، كما أن الزيادة في إنتاج هذه السلع يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية اللازمة لإنتاجها من الات ومعدات، مما يفتح مجالات جديدة للتشغيل.¹

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

للفنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تتمثل في الأثر المضاعف والمعجل:²

أولاً: الأثر المضاعف

قدّم "كينز" فكرة مضاعف الاستثمار، ويقصد به الزيادة في الإنفاق على الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل الحكومي بكميات مضاعفة، ويرجع ذلك إلى أن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى نفقات متتالية، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الدخل الحكومي وزيادة الاستثمار بمضاعف الاستثمار. أما مضاعف النفقات العامة فيقصد به مقدار التغير في الدخل الحكومي الطلب الفعلي نتيجة تغير النفقات العامة بوحدة نقدية واحدة؛ أي الرقم إذا ضرب في النفقات العامة الأولية أعطى التغير النهائي في الدخل الحكومي (الطلب الفعلي).

ويرجع ذلك إلى أن النفقات العامة تؤدي إلى توزيع دخول مختلفة في صورة أجور وفوائد وأرباح. ويقوم المستفيدون من هذه الدخول بتخصيص جزء منها للإنفاق على الاستهلاك وجزءاً للادخار، ويتوقف الجزء الذي يخصص للاستهلاك على الميل للاستهلاك، ويحفز هذا الجزء على زيادة العمليات الإنتاجية، والذي

¹ محمد حلمي مراد، مالية الدولة، دون طبعة، مطبعة نهضة، مصر، 2009، ص 29.

² وحيد بن عبد الرحمن بنافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، دون طبعة، معهد الإدارة العامة، 2020، ص ص: 138-140.

يؤدي إلى توليد دخول جديدة تنقسم بدورها إلى استهلاك وادخار من جديد وهكذا تستمر الدورة، وهو ما يعرف بدورة الدخل، إذ تضيق النفقات زيادات متتالية ومتناقصة من الاستهلاك والإنتاج، أي أن النفقات الأولية تؤدي إلى سلسلة متتالية من النفقات المتناقصة تزيد إجمالها عن كمية النفقات الأولية، وهو ما يعرف بالاستهلاك المولد أو أثر المضاعف. ويتوقف أثر المضاعف على الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه، لكن لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية مضاعفاً خاصاً، وذلك لاختلاف الميل الحدي للاستهلاك من فئة لأخرى، بالإضافة إلى اختلاف دورة الدخل المتولدة لكل إنفاق لآخر، فهناك:

- نفقات مخصصة للأجور والرواتب والإعانات الاجتماعية تخص فئة تتميز بميل حدي للاستهلاك مرتفع، وهو ما يعني ارتفاع أثر مضاعف إنفاقها؛
 - نفقات مخصصة للمواد الأولية والجهاز الإنتاجي، وهي فئات ذات دخل مرتفع، وبالتالي ميل حدي للاستهلاك منخفض، وهو ما يعني مضاعفاً منخفضاً؛
 - نفقات مخصصة للسلع والخدمات، وهي ذات طبيعة وسط بين النوعين السابقين.
- أي أن مضاعف النفقات العامة يتوقف على عاملين:
- أولهما: نوع المستفيد من النفقة ومقدار ميله للاستهلاك؛
 - ثانيهما: نوع النفقة، هل هي نفقة حقيقية تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني؟ أم نفقة تحويلية لا تؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني؟
- وعلى الرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في الدول النامية إلا أن المضاعف منخفض، نتيجة قلة إمكانات التوسع الإنتاجي وقلة مرونته، أي انحصار وضغط سلسلة الاستهلاكات المتتالية. وعليه، فإن المضاعف لا ينتج كل آثاره إلا في اقتصاد يتمتع فيه الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية للاستجابة للزيادات المتتالية للاستهلاك، فالسياسة المالية المحفزة للانتعاش الاقتصادي تحقق الاقتصاد بزيادة النفقات العامة حقناً أولياً، ويعتمد هذا الحقن على مفعول الزيادات المتتالية في الإنتاج والدخول والاستهلاك.

ثانياً: الأثر المعجل

فالمعجل يبين أثر معدل التغير في الإنتاج الوطني (الاستهلاك والاستثمار). أي أن أثر المعجل يظهر بعد أثر الإنفاق الذي أدى إلى زيادة أولية في الناتج الوطني إلى زيادة في الاستثمار بنسبة أكبر. ويتوقف أثر المعجل على معامل رأس المال معامل الاستثمار؛ أي على العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج.

بمعنى آخر هو أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار، أي أنه يعبر عن أثر الزيادة في الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار فحجم الاستثمار يعتمد على التغيرات في حجم الكلي، ويوضح المعجل سلوك الاستثمار في المخزون من السلع ويبين أثر المعجل أن حجم الاستثمار يعتمد على التغيرات في حجم الطلب الكلي، أي أن المعجل يعبر عن الاستثمار التابع أو المشتق، لأن الزيادة في الاستثمار لا تقتصر على الاستثمار الأولي أو المستقل، ولكن تؤدي الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية لزيادة أخرى في الاستثمار.

فإنّاج حجم معين من السلع يتطلب حجماً معيناً من رأس المال (الأصول المنتجة) أي من المواد الأولية والآلات والمباني وهذا يستلزم بالضرورة التوسع في الاستثمار، ولكن الزيادة في الاستثمار المتولد لا تتوقف عند هذه المرحلة بل تؤدي إلى سلسلة متتالية من الاستثمارات المولدة (تتوقف على طول سلسلة التداخل الفني الصناعي). وهي أوضاع تختلف تبعاً لدرجة تقدم الفن الإنتاجي وطبيعة كل صناعة، وبالتالي فإن لكل صناعة معجلاً خاصاً بها.

ومن هنا تتضح الآثار غير المباشرة للإنفاق العام في الإنتاج والاستهلاك، إذ يحدث تداخل بين المضاعف والمعجل، أي ما يطلق عليه المضاعف المركب أو المزدوج. ويحدث تداخل بين أثر الاستثمار المولد في استمرار الحركة التراكمية وما وراء حدودها، ويكون الميل الحدي للدخار موجباً فيؤدي إلى أن يبدأ المضاعف عمله من جديد.

المبحث الثاني: سياسة النفقات العامة في ظل تطور مراحل الاقتصاد الجزائري

لطالما كان هدف الدول المصدرة للنفط هو تحقيق نسبة نمو عالية في التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، خاصة خلال الفترات التي صاحبها إرتفاع في أسعار النفط، انتهجت الدولة الجزائرية مخططات وبرامج تموية ضخمة بالاعتماد على العوائد النفطية، حيث تم تخصيص مبالغ مالية ضخمة خلال فترة (2001 إلى 2014) من أجل تحسين مستوى معيشي اجتماعي من خلال خلق مناصب العمل، مكافحة الفقر وكذا إعادة التوازنات الكلية للاقتصاد للنهوض بالاقتصاد الوطني. ولن تتحقق تلك الأهداف إلا من خلال التسيير الجيد والشفافية وتفعيل الرقابة على تلك المبالغ المالية الضخمة وكيفية استغلال المال العام، بالإضافة التقييم الموضوعي والمنهجي لهذه البرامج. وفيما يلي يتم أولا عرض سياسة النفقات العامة منذ الاستقلال بهدف فهم الوضعية الحالية الاقتصادية بصورة واضحة.

المطلب الأول: برامج النفقات العامة خلال الفترة (1962 إلى 1989)

ورثت الجزائر اقتصادا مشوها وغير متوازن انعكس على النواحي الاجتماعية باستئصال الجهل والفقر وانتشار الأمراض، نتيجة الحرب والدمار الذي خلفه الاستعمار المصاحب لاستنزاف حاد للثروات خاصة خلال سنتي 1961 و1962. هذا ما جعل السلطات تبادر في اتخاذ إجراءات وتدابير من شأنها النهوض بالاقتصاد الوطني وتنظيم النشاطات الاقتصادية، وكان ذلك قبل حتى الإعلان عن استقلال الجزائر، حيث تجلّى ذلك في برنامج طرابلس 1962 الذي اقترحته جبهة التحرير الوطني وتبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962.

أطلق على المرحلة التي جاءت بعد الاستقلال مباشرة بمرحلة إطفاء السيادة، حيث لم تظهر بعد ملامح الدولة بالمفهوم الاقتصادي، وتميزت السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة بالبطء وتراجع النمو وانعدام الرؤية الاقتصادية المستقبلية، وقد زاد الوضع الاقتصادي تعقيدا خلال هذه الفترة أمام الافتقار إلى الإطارات المسيرة في القطاعات الإدارية والاقتصادية والتجارية ونقص الخبراء في مجال العلوم والتكنولوجيا والشؤون المالية.

لم يكن أمام الجزائر في هذه الفترة سوى الاحتفاظ بالإطار الاقتصادي للمستعمر من قوانين ومراسيم ومسيرين، بالإضافة إلى الاستمرار في المشاريع التي سطرها فرنسا مثل مشروع قسنطينة مقابل تعهدها بتقديم الدعم المالي والتقني من أجل إحياء المشاريع المعطلة وإتمامها.

أما بالنسبة للنهج الاقتصادي فقد تبنت الجزائر بعد مرحلة إطفاء السيادة ما يعرف بالاقتصاد الموجه (النظام الاشتراكي) كنموذج للتنمية، لمحاولة وضع حد للنظام السائد سابقا، من خلال منهج تسيير ذو طابع تضامني اجتماعي، ابتداء من مؤتمر الصومام سنة 1956 الذي أشار إلى التسيير الذاتي للمؤسسات، ليتأكد هذا التوجه من خلال جميع المواثيق الوطنية، حيث أكد ميثاق طرابلس 1962 على بناء اقتصاد وطني يركز على مبدأ التخطيط في توظيف الموارد المادية والبشرية في قطاعاته المختلفة مع المشاركة الديمقراطية للعمال.¹ أما ميثاق الجزائر سنة 1964 فقد تم فيه الإعلان بشكل مباشر الأخذ بالمنهج الاشتراكي والتخطيط المركزي من أجل حشد الموارد اللازمة وتسخيرها لخدمة التنمية الشاملة.²

وتم خلال هذه الفترة ما يلي:³

- تأميم أراضي المعمرين سنة 1963 وتطبيق نظام التسيير الذاتي على القطاع الفلاحي؛
- انشاء الشركة الوطنية للنقل وتجارة المحروقات sonatrach سنة 1964؛
- تأميم المناجم وكذا شركات التأمين سنة 1966 بالإضافة إلى تأميمات أخرى سواء لقطاع الخدمات أو القطاع الصناعي وبعض التنظيمات الداخلية؛
- كما تم على مستوى القطاع المالي انشاء البنك المركزي الجزائري في ديسمبر 1962، وتأميم البنوك الأجنبية سنة 1966 وإقرار الدينار الجزائري كعملة وطنية 1964.

كما تم تنفيذ بعض الاستثمارات كبداية لانطلاق عملية التنمية في إطار مخطط استعجالي للتنمية الصناعية وبلغ حجم الإجمالي لهذه الاستثمارات خلال فترة (1963 إلى 1966) 6.493 مليون دج بهدف ضمان عمل المؤسسات القائمة وإطلاق بعض الصناعات الخفيفة⁴، تقوم من خلال آلياته إنشاء مشاريع

¹ محمد العيد بوجمعة، أثر تطور الإيرادات النفطية على ظاهرة الفساد المالي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013، ص ص: 87.

² عبد الله نور الدين، مطبوعة بعنوان: الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر -سعيدة، الجزائر، 2023، ص 14.

³ عبد الحميد بوعبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

⁴ Tayeb Said -Amer, Le développement industriel de l'Algérie bilan de l'industrialisation, éditions anthropos, Paris, 1978, p 28.

إنتاجية في عدة قطاعات منها النسيج، الجلود والمواد الغذائية، وقد كانت هذه المشاريع ممولة عن طريق الإعانات الخارجية، غير أن الركود الاقتصادي العام لم يسمح بنمو هذه القطاعات.¹

أما خلال الفترة (1966 إلى 1967) باشرت الجزائر تنميتها الاقتصادية بإتباع مخطط التنمية المتمركز ذاتيًا المقترح من قبل هيئة التخطيط المركزي السوفييتي (Gosplan) والموسعة لنظرية أقطاب النمو للاقتصادي الفرنسي الأستاذ "فرانسوا بيروا" (Francois Bérault) والذي طوّر مفهوم الصناعة والتصنيع وأعطى لهذه الأخيرة مفهومًا ديناميكيًا حيث يقول: "أن الفرق الجوهرية هو إقامة تلك الصناعات التي من شأنها بعث نوع من العلاقات التكاملية وذات الأثر التصنيعي فيما بين القطاعات الاقتصادية للبلاد".²

كان أول مخطط أقرته الدولة الجزائرية بتبني النظام الاشتراكي كخيار سياسي والشرع في التنمية المستدامة مبنية على التخطيط المركزي هو المخطط الثلاثي (1967 إلى 1969) ثم المخطط الرباعي الأول (1970 إلى 1973) ثم المخطط الرباعي الثاني (1974 إلى 1977)، ثم المخطط الخماسي الأول (1980 إلى 1984) ومخطط الخماسي الثاني (1985 إلى 1989). وذلك وفق الشروط التالية:³

- معرفة الموارد والاحتياجات الدولة مع مراقبة والسيطرة على تنفيذ المخطط.
- التسيير المركزي بهدف الاستخدام الأمثل للفائض الاقتصادي.
- الدعم الاستقلال الوطني من خلال السياسات المتبعة.

الفرع الأول: النفقات العامة خلال الفترة (1967 إلى 1979)

اتبعت الجزائر خلال هذه فترة سياسة التصنيع والتخطيط المركزي من خلال تنفيذ ثلاث مخططات تنموية برؤوس أموال ضخمة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخروج من حالة التخلف والتبعية.

¹ حنان عابسة، دور إيرادات المحروقات في تطوير القطاعات الاقتصادية بالجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013، ص 23.

² نفس المرجع، ص 24.

³ Mohamed El Hocine BENISSAD, Economie du développement de l'Algérie, 2 ème édition, OPU, Alger, p 20.

<https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k33317923>

أولاً: المخطط الثلاثي (1967 إلى 1969):

يعد هذا المخطط أول خطة تنموية قصيرة المدى أقرته الدولة الجزائرية، حيث تم التركيز في هذا المخطط بالدرجة الأولى على القطاع الصناعي¹، ويحتوي هذا المخطط بعض المشاريع التي تعود إلى مشروع قسنطينة بالإضافة إلى مشاريع أخرى جديدة، عهد إنجازها إلى مكاتب دراسات أجنبية، والتقنيات التي استعملت فيه كانت ذات طابع عملي ميداني بناء على احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن بين أهداف هذا المخطط تأهيل الموارد المادية والبشرية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي الجديدة التي تم الاعتماد عليها، وتحديد لبعض الاتجاهات في إطار استراتيجية التنمية المتبناة في الجزائر للسنوات السبع التالية، وتم إنجاز استثمارات لهذا المخطط بمبلغ مالي قدره 9.124 مليار دج.²

ثانياً: المخطط الرباعي الأول (1970 إلى 1973):

خُصص لهذا المخطط في هذه الفترة حوالي 36.297 مليار دج إلا أن حجم الاستثمارات التقديرية التي تم تقريرها في هذا البرنامج يبلغ 27.740 مليار دج، بهدف إنشاء صناعات قاعدية تسهل من خلالها إنشاء صناعات خفيفة وبناء قواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية، وتم تمويل هذا المخطط من الخزينة العمومية بنسبة 52.8% بسبب ارتفاع مداخل الجباية البترولية، وارتفاع المتوسط السنوي للاستثمار المخصص لقطاع المحروقات إلى غاية 16 مليار دج، كما تم تمويل النفقات الاستثمارية بقروض متوسطة وطويلة الأجل من طرف البنوك التجارية مع منع السلطات المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها وقيامها بعملية التمويل الذاتي بهدف مراقبة مواردها المالية، بالإضافة إلى بعض القروض الخارجية التي ساهمت في تمويل هذا المخطط³. ومن أهم أهداف هذا المخطط تعزيز الاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد اشتراكي، من خلال زيادة الإنتاج وتوسيع نطاق التنمية في كافة أنحاء البلاد. كما

¹ عامر هني، قراءة في مخططات التنمية بالجزائر 1967-2014، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 02، العدد 04، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص 216.

² عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة الجزائر، 2005، ص ص: 30-31.

³ حنان عباس، مرجع سبق ذكره، ص 25.

يهدف البرنامج إلى تحسين مستويات المعيشة للسكان، من خلال خلق مناصب شغل وتحقيق توزيع عادل للدخل.¹

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني: (1974 إلى 1977)

خصص لهذا المخطط للاستثمارات مبلغ قدره 93.200 مليار دج للاستثمارات العمومية إلا أن حجم الاستثمارات التقديرية التي تم تقريرها في هذا البرنامج يبلغ 110.210 مليار دج كما هو موضح في الجدول رقم (01-02)، وهو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي والرباعي الأول. وترتكز هذا المخطط حول تطوير قوى الإنتاجية والقطاع الصناعي لدفع عجلة التنمية وعصرنة قطاع البنية التحتية، بهدف بناء دولة ذات اقتصاد مستقل ومجتمع اشتراكي. لذا اعتبر هذا المخطط تقدما ونضجا مقارنة بالمخططات السابقة، وهذا بسبب الرؤية الشمولية لعملية التخطيط واشتراك السلطات المركزية والمحلية.²

رابعا: المرحلة التكميلية (1978 إلى 1979)

تمثل مرحلة انتقالية المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول والذي شرع في تطبيقه سنة 1980، وتم انجاز استثمارات سنة 1978 بمبلغ مالي قدره 52.65 مليار دج، اما الاستثمارات سنة 1979 فكانت إنجازاتها المالية بمبلغ قدره 54.78 مليار دج، من مجموع ترخيص مالي معتمد في القانون المالية لنفس السنة 64.77 مليار دج، ولقد كان معدل الإنجاز الإجمالي للهدف التقديري المالي هو 84.5 %.³

ويلخص الجدول التالي مجموع الاستثمارات التقديرية والانجازات خلال الفترة (1967 إلى 1979):

¹ كبار مريم، التنوع الاقتصادي وعلاقته بالنمو في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1979/2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2021، ص 116.

² بليلة لمين، الدور التنموي للدولة: بين تدابير ترشيد الانفاق العام وضغوط الانفاق الاجتماعي مع إشارة الى واقع الجزائر، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 14، العدد 01، 2017، ص 32.

³ عرقوب نبيلة، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري واليات نجاحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 24(2)، الجزائر، 2011، ص 167.

جدول رقم (01-02): حجم الاستثمارات المنتجة خلال الفترة (1967 إلى 1978)

(الوحدة : مليار دج)

المخططات	(1967 إلى 1969)	(1970 إلى 1973)	(1974 إلى 1977)	(1978 إلى 1979)
القطاعات	الإنجازات	التقديرات	الإنجازات	التقديرات
الزراعة	1.606	4.140	4.350	12.005
الصناعة	4.750	12.400	20.803	63.1
الاستثمار المنتج	2.768	16.540	25.153	60.005
المجموع	9.124	27.740	36.297	110.210

المصدر: لبنى ناصر، الاستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنوع الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريش، الجزائر، 2020، ص: 98-

.111

يبين الجدول رقم (01-02) أن الدولة الجزائرية أعطت الأولوية المطلقة للقطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي خلال الفترة (1967 إلى 1979). إذ حقق القطاع الصناعي نموًا ملحوظًا في المخطط الثلاثي (1967 إلى 1969)، المخطط الرباعي الأول (1970 إلى 1973)، المخطط الرباعي الثاني (1974 إلى 1977) والمرحلة التكميلية (1978 إلى 1979) وتبلغ هذه النسب 52.1%، 57.4%، 67.7% و 62.7% على التوالي من إجمالي الاستثمارات ما يوضح تزايد أهمية هذا القطاع في الاقتصاد. أما بالنسبة لقطاع الزراعي فكان نصيبه يقدر بحوالي 17.6%، 12%، 9.6% و 3% على التوالي من إجمالي الاستثمارات، وتعتبر هذه النسب ضعيفة جدا مقارنة بالقطاع الصناعي، ما يفسر التدهور المستمر في إنتاج الزراعي. كما نلاحظ زيادة في استثمارات المنتجة خلال الفترة (1967 إلى 1979)

الفرع الثاني: مرحلة الثمانينات

أنجزت الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة مخططين تنمويين المخطط الخماسي الأول (1980 إلى 1984)، والمخطط الخماسي الثاني (1985 إلى 1989).

أولاً: المخطط الخماسي الأول (1980 إلى 1984)

تم تخصيص في هذا المخطط للاستثمارات مبلغ قدره 400.6 مليار دج إلا أن حجم الاستثمارات التي تم تقريرها في هذا البرنامج يبلغ 560.5 مليار دج، مما يدل على أن جزء 159.9 مليار دج من الاستثمارات

والتي تم نقلها الى المخطط الثاني¹. ومن بين الأهداف الرئيسية التي تضمنها هذا المخطط توفير الحاجيات المائية، تنمية الصيد البحري مع زيادة الإنتاج النباتي والحيواني من خلال إصلاح الأراضي وإعادة التشجير، الاهتمام بصناعة مواد البناء لتلبية احتياجات قطاع السكان، تحسين نوعية الإنتاج التي تتلاءم مع المستهلكين من خلال تطوير الصناعة الغذائية والصناعة النسيجية، كما يهدف الى تغطية كافة الاحتياجات في افق 1990 من خلال توسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العام، وبناء سوق وطنية داخلية نشيطة قادرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي بصورة دائمة مع التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي من أجل القضاء على التوترات التي نشأت في العشرية السابقة².

ثانيا: المخطط الخماسي الثاني (1985 إلى 1989)

تقدر القيمة الإجمالية المخصصة 550 مليار دج، ومن بين أهداف هذا المخطط إلى دعم وتوسع الإنتاج لتلبية حاجات السكان والتحكم في التوازنات الخارجية مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات، حيث تم تحديد نسبة النمو المتوقعة خارج قطاع المحروقات بـ7%، تخفيض التكاليف وتأجيل الاستثمار في جل القطاعات مع اللجوء الى الطاقات الخارجية العاملة في حقل الإنجاز والخدمات والمراقبة الدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية، لزيادة الإنتاج وتحسين جودته، بالإضافة إلى المحافظة على الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في التوازنات المالية الخارجية، تخفيض حجم الديون الخارجية وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، كما يهدف المخطط الى تقوية المراقبة عند الاستيراد ووضع قيود جبائية لبعض المنتجات لتخفيض المشتريات من السلع غير الضرورية لتحفيز الإنتاج المحلي، وكل هذا في إطار مكافحة التضخم وسياسية المداخيل، والمحافظة على الموارد الطبيعية نظرا لزيادة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية مع تحسين فعالية جهاز الإنتاج³.

وفيما يلي يلخص الجدول التالي توزيع الاستثمارات المنجزة والأهداف لكل من المخطط الخماسي

الأول والثاني:

¹ عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 220.

² كزاز مريم، مرجع سبق ذكره، ص 119.

³ ساطور رشيد، محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الاستثمار الخاص-دراسة قياسية 1970-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013، ص: 122-

الجدول رقم (01-03): توزيع استثمارات التنمية خلال الفترة (1980 إلى 1989)

(الوحدة : مليار دج)

المخطط الخماسي الأول (1980 إلى 1984)	المخطط الخماسي الثاني (1985 إلى 1989)	
الاعتماد المالي	الاعتماد المالي	القطاعات
47.1 (خصص منه للري: 23)	79 (خصص منه للري: 41)	الفلاحة والري
155.46 خصص منه لـ: - المحروقات: 63 - الصناعات الأساسية: 32 - الصناعات التحويلة: 43.4 - الطاقة والمناجم: 17	174.2 خصص منه لـ: - المحروقات: 39.8 - الصناعات الأساسية: 44.6 - الصناعات التحويلة: 58.5 - الطاقة والمناجم: 31.3	الصناعة
20 مليار دج	19 مليار دج	مؤسسات البناء والاشغال العمومية
35.4 خصص منه لـ: - النقل: 13 - التخزين والتوزيع: 13	40.65 خصص منه للنقل: 15	القطاع الشبه منتج
143.64 خصص منه لـ: - شبكة النقل: 17.5 - السكن: 60 - التربية والتكوين: 42.2	237.15 خصص منه لـ: - السكن والتهيئة العمرانية: 86.45 - التربية والتكوين: 45	الهياكل الأساسية
401.6	550	المجموع

المصدر: بايزيد كمال، التنوع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2020، ص 92.

يبين الجدول رقم (01-03) اهتمام الدولة بقطاع الصناعة وقطاع الهياكل الأساسية حيث استحوذ على النصيب الأكبر من هذا برنامج بمبلغ قدره 155.46 مليار دج و 143.64 مليار دج من القيمة الإجمالية في المخطط الخماسي الأول (1980 إلى 1984)، أما التمويل في كل من قطاع الفلاحة والري، قطاع الشبه المنتج وقطاع البناء والأشغال العمومية كان ضعيفا حيث قدر كل قطاع 47.1 مليار دج، 35.4 مليار دج، 20 مليار دج على التوالي من القيمة الاجمالية في مخطط الخماسي الأول.

وبقت الريادة دائمة للاهتمام بقطاع الصناعة وقطاع الهياكل الأساسية مخطط الخماسي الثاني حيث تم تخصيص للقطاعين على التوالي 174.2 مليار دج و 237.15 مليار دج، أما التمويل في كل من قطاع الفلاحة والري، قطاع الشبه المنتج وقطاع البناء والأشغال العمومية كان ضعيفا حيث قدر كل قطاع 79 مليار دج، 40 مليار دج، 19 مليار دج على التوالي من القيمة الاجمالية.

المطلب الثاني: برامج النفقات العامة خلال الفترة (1989 إلى 1999)

ابتداء من الثمانينات، أعيد النظر في دور الدولة وكيفية تدخلها في توجيه التنمية الاقتصادية في شتى المجالات، بسبب فشل القطاع العام في مواصلة المسار التنموي، نتج عنه الكثير من الاختلالات كالعجز الحاد في الخزينة وعدم احترام قواعد وتقنيات التسيير كالتخطيط والإحصاء والتسويق، وغياب شبه كلي للرقابة الحقيقية، بالإضافة الى زيادة مفرطة في اليد العاملة. وفي هذا السياق بادرت الدولة بتبني إصلاحات هيكلية ذاتية وغير ذاتية وذلك من خلال الاستعانة بالمؤسسات الدولية لدعم نموها واختيار التوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق.¹

يمكن الإشارة بشكل مختصر إلى بعض الإصلاحات التي عرفت الجزائر خلال فترة الثمانينات لمعالجة الاختلالات الناجمة عن تبني نظام التخطيط المركزي، والمتمثلة في:²

- إعادة الهيكلة العضوية: قامت الحكومة الجزائرية بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات لحل مشاكل تركز الوظائف في المؤسسات، وذلك بعد صدور المرسوم المتعلق بها في شهر أكتوبر 1980 بهدف التحكم في الأدوات الإنتاجية والاستغلال العقلاني للطاقات في المؤسسة الصناعية بالإضافة إلى تبسيط مهام المؤسسات العمومية عن طريق الفصل بين وظائف الإنتاج والتوزيع من خلال تقسيم المؤسسات الكبرى إلى عدة مؤسسات أقل حجما؛
- إعادة الهيكلة المالية: والتي تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الدولة والمؤسسة لتحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية، وبالتالي الاستغناء عن إعانات الدولة، وبهذا تتحول المؤسسة وحدة اقتصادية ومالية قادرة على التكفل بمهامها بعيدا عن الوصاية المركزية؛

¹ محمد العيد بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 96.

² بايزيد كمال، التنوع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2020، ص ص: 93-94.

- استقلالية المؤسسات: بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط سنة 1986 وتراجع إيرادات الحكومة أدى إلى العجز في تمويل مشاريعها، الأمر الذي أدى بها إلى القيام بإصلاح شامل فعملت على وضع الإجراءات القانونية في جانفي 1988 بمصادقة المجلس الشعبي الوطني لتحويل تسمية المؤسسات العمومية الاشتراكية إلى المؤسسات العمومية الاقتصادية، وفي إطار استقلالية المؤسسات أصبحت للهيئات المسؤولة على هذه المؤسسات الحرية المطلقة في اتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات والتقييم دون العودة للجهة الوصية.

دفع الفشل الذي عرفته محاولات الإصلاحات الذاتية والتي اتخذتها الحكومة الجزائرية في إطار الاقتصاد الاشتراكي، مما أدى إلى اللجوء نحو المؤسسات المالية الدولية.

أولاً: الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني (31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990):

يعتبر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي، وتم إبرامه بصورة سرية تامة. تلقت الجزائر في إطار هذا الاتفاق قرضاً بقيمة 200 مليون دولار أمريكي، كما استفادت من تسهيل تمويلي تعويضي بقيمة 360 مليون دولار أمريكي نتيجة انخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب¹. كان الهدف الرئيسي من الاتفاق هو تحقيق الشروط المتعلقة بتنفيذ سياسة نقدية صارمة، القضاء على عجز الموازنة، مواصلة خفض قيمة الدينار وادخال مزيد من المرونة في نظام الأسعار وكذا إعادة دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية²، بالإضافة الى اصلاح النظام الضريبي والجمركي كما يهدف هذا الاتفاق الى تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال³.

¹ لينده بخوش، أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1990-2020، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، الجزائر 2022، ص 283.

² Lamine Aid, M'hamed Benelbar, Study of the Standard Relationship between the Money Supply and the Exchange Rate in Algeria during the Period (1990/2020), Financial Markets, Institutions and Risks, Vol 7, N 2, 2023, p 59.

³ بشير هارون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، الجزائر 2022، ص 124.

ثانيا: الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني (03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992)

طالبت الجزائر باتفاق ثانٍ مع صندوق النقد الدولي، لأن فترة الاتفاق الأول لم تكن كافية للخروج من الأزمة، وعليه فقد حصلت الجزائر على قرض يقدر بـ 403 ملايين دولار أمريكي وخدمة دين تقدر بـ 16 مليار دولار¹، مع تنفيذ العديد من القوانين والإجراءات منها:²

- زيادة وتيرة تحرير التجارة الخارجية والأسعار من خلال تطبيق بعض بنود قانون المالية لسنة 1990، خصوصا ما تعلق بكيفية تسيير حسابات العملة الصعبة ورخص الاسترداد والتصدير، بإضافة إلى توسع نطاق الأسعار لأكثر من 75 % من الأسعار المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والتي ضمت من المواد الغذائية والكمالية والوسيطة؛

- إصلاح النظام المالي من خلال بورصة الجزائر في جويلية 1990 وكيفية التداول فيها؛

- إصلاح النظام الضريبي من خلال تصحيح الكثير من الرسوم على الخدمات العامة والرسوم الجمركية وتبسيط قيود الاستيراد، بتعويض الرسم الوحيد على الإنتاج وتأدية الخدمات بالرسم على القيمة المضافة، وفرض ضريبة تصاعدية على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات كوسائل مهمة بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل.

ثالثا: الاتفاق الثالث للاستعداد الائتماني (1994 إلى 1995)

لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري، والتي يمكن اعتبارها قيودا تعرقل إعادة التوازن الداخلي والخارجي، وتم عقد هذا الاتفاق في ظروف صعبة جدا بسبب التراجع الكبير عن مسار الإصلاحات خلال سنتي 1992 و1993، والتي نتج عنها عودة الاختلالات للتوازنات الاقتصادية الكلية وعدم قدرة الجزائر على الالتزام بتسديد الديون،

¹ باتول بن رحو، دراسة العلاقة بين الاستثمار في البنى التحتية ومعدل النمو الاقتصادي في دول المينا دراسة قياسية لحالة الجزائر وفق نموذج بارو للفترة 1990-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2020، ص 180.

² وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة _حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2015، ص 282.

وتم التوقيع على هذا الاتفاق مع نهاية شهر ماي 1994 والذي كانت مدته سنة، وبين أهم أهداف هذا الاتفاق ما يلي:¹

- التقليل من الكتلة النقدية، وذلك عن طريق مراجعة سعر الصرف والحد من التضخم النقدي وتحرير التجارة الخارجية؛
 - إعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال تخفيض عبي خدمات الديون؛
 - الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد خاصة في مجال الأسعار؛
 - القضاء على عجز الميزانية وذلك من خلال تخفيض النفقات العامة وزيادة الإيرادات بواسطة تحسين المردود الضريبي.
- وعلى هذا الأساس حصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل 731.5 DTS، وزع هذا القرض إلى قسطين الأول قدره 389 DTS وتسلمه مباشرة بعد الاتفاق، والثاني يسلم خلال السنة على شكل دفعات وكإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة تدابير في هذا الإطار نذكر منها:²
- تعديل معدل الصرف ليصبح 1 دولار 36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17%؛
 - تحرير جزئي للتجارة الخارجية بهدف دعم إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي؛
 - تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الناتج الداخلي الخام؛
 - تقليل وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية)، وذلك عن طريق رفع معدل الفائدة على الادخار من 10% إلى 14%، وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%.

وسمح هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشر إيجابي للدائنين، حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 وحددت مدة التسديد 16 سنة في إطار نادي باريس، مما مكن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 اتفاقية ثنائية، الأولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994 والأخيرة كانت مع إيطاليا في فيفري 1995. ولكن رغم ذلك لم تمنع كل هذه التدابير الاقتصادية والاجتماعية رغم صرامتها من تواصل ظهور الاختلالات والعجز على مستوى الميزانية وميزان المدفوعات أثناء فترة هذا البرنامج وعلى

¹ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2015، ص ص: 219-220.

² ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 220.

الرغم من تنفيذ هذا البرنامج بصرامة استمرت المشاكل المالية والهيكلية في التقادم، وهو ما أجبر الدولة الجزائرية مرة أخرى على اللجوء لصندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ثنائية ارتبطت بتعديلات هيكلية عميقة.¹

رابعاً: برنامج التعديل الهيكلي

بعد انتهاء الاتفاق السابق، قررت الجزائر الانخراط في الاقتصاد العالمي وتوجهت إلى صندوق النقد الدولي لدعم سياساتها الاقتصادية، نتيجة تدهور بعض المؤشرات الاقتصادية، مثل استمرار عجز الميزانية وارتفاع معدل التضخم بنسبة 30 % وانخفاض الناتج الداخلي الخام بنسبة -1.1 % . مما يدل على ضرورة تنفيذ برنامج استعجالي بهدف متابعة الإصلاحات الاقتصادية وتجاوز الاختلالات.

ولقد تم إبرام اتفاق في ماي 1995 بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، وتم مصادقة مجلس إدارة الصندوق النقد الدولي على طلب الجزائر ومنحها قرضاً بقيمة 1.169 مليون وحدة سحب خاصة، أي ما يعادل 127.9 % من حصة الجزائر في الصندوق النقد الدولي لدعم تطبيق هذا البرنامج. وطلبت الجزائر إعادة جدولة مستحققاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي من الدول الأعضاء في نادي باريس ونادي لندن. وعلى هذا الأساس تم عقد اتفاق إضافي لإعادة جدولة الديون المستحقة السداد بين 01 جوان 1995 و 31 ماي 1998. ومن المقرر سداد هذه المبالغ على 25 قسطاً نصف السنوية تدريجياً. كما سمحت الإجراءات العامة بإعادة جدولة 16 مليار دولار نتيجة المفاوضات حول إعادة جدولة ديون المؤسسات الخاصة بين الجزائر ونادي لندن، ومفاوضات حول الدين العمومي مع نادي باريس، وتتمحور أهم أهداف هذا البرنامج فيما يلي:²

- الانتقال من الاقتصاد الموجه نحو الاقتصاد الحر اقتصاد السوق، وذلك على المدى المتوسط ثلاث إلى أربع سنوات، بهدف تحديث هياكل الاقتصاد لتحضير إطار عمل آليات السوق، تعمل هذه الآليات على زيادة المعروض من الموارد والسلع والخدمات، وتسهيل عملية الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي؛
- وضع نظام تسيير اقتصادي يضمن زيادة الناتج المحلي الخام خارج المحروقات بنسبة 4%، خلق مناصب عمل للمجتمع النشط المقدّر ب 4% . تحقيق الاستقرار المالي ودعم مستوى معيشة الفئات المحرومة. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتخفيض العجز في الميزان التجاري من 6.9% خلال الفترة 1994 -1995 إلى 2.2% خلال الفترة (1997 إلى 1998). بالإضافة الى الرفع التدريجي من نسبة مساهمة الادخار الوطني في تمويل الاستثمارات وتفعيلها؛

¹ نفس المرجع.

² ساطور رشيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 130-131.

- الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وفتح المجال للقطاع الخاص؛
 - تقليص الضغوط التضخمية، التي كانت تستجيب لمطلبين أساسيين، الأول يعود إلى أن معدلات مرتفعة للتضخم تؤثر تأثيرا مباشرا على الطبقات المحرومة، كما ترفع درجة الشك في الحوارات الاجتماعية، وكذا المستثمرين كنقطة ثانية؛
 - إعادة بناء القدرة التنافسية للنظام الإنتاجي باستمرار عملية هيكلة المؤسسات العمومية.
- كما أخذت الحكومة الجزائرية على عاتقها بعض الإصلاحات الهيكلية خلال مرحلة التعديل الهيكلي والمتمثلة فيما يلي: ¹

1- إصلاح المنظومة المالية: بهدف الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق قامت الحكومة الجزائرية بإدخال تغييرات جذرية على المنظومة المالية من خلال إعادة التوازن النسبي للأسعار بتخفيض قيمة دج، توسيع وعاء الرسوم على القيمة المضافة وخاصة المنتجات البترولية مع رفع الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33%، كما تم إلغاء إعانات الاستهلاك وإتباع سياسة نقدية محكمة، بإضافة الى فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية من 1996 حيث أن تقليص النفقات جعل العجز الكلي للخزينة ينتقل من 68.7% من الناتج الداخلي لسنة 1993 إلى 2.4% سنة 1997.

2- تحرير الأسعار: بدأت الجزائر في تحرير معظم الأسعار ولهذا سبب ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية والبتروولية إلى 200% بين 1994 و 1996 تماشيا مع الأسعار العالمية بعدما كانت المنتجات قبل 1991 يسودها نظام الأسعار المدعة.

3- الخصخصة: لا تعد الخصخصة نتيجة لخيارات وطنية وإنما نتيجة للضغوطات التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدول للإنشاء والتعمير، حيث كانت تشترط هذه الهيئات على المتعاقدين معها بهدف الحصول على قروض اتخاذ جملة من الإجراءات الاقتصادية وهي ليست أمرا اختياريا بالنسبة للدول، إذ تعتبر تدخل في شؤونها الداخلية، وبما أن الخصخصة تطلب تهيئة كل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لإنجاحها فإنها لم تتمكن من التطور بالسرعة المطلوبة في الجزائر، نظرا لعدم توفر الظروف المناسبة والنتيجة لذلك فإن النتائج التي حققتها كانت دائما ضعيفة.

4- إعادة جدولة الديون: تم إعادة جدولة الديون الجزائرية سنة 1991 وهذا راجع لارتفاع الديون من جهة وخدمة الدين من جهة أخرى، كما تم إعادة جدولة ديونها مرة أخرى عام 1995 وذلك نظرا للتغيرات

¹ بايزيد كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص: 95-99.

التي عرفت المدونية الجزائرية حيث انخفضت مداخيل الدولة بحوالي 8 مليار دولار في حين كانت نسبة الاحتياج لاسترداد المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع والمواد الأولية تقدر بـ 9.8 مليار دولار، وهو ما دفع لإعادة الجدولة للمرة الثانية فتم التوقيع في نهاية مارس 1995 على اتفاق ثان مع صندوق النقد الدولي.

5- تحويل الديون إلى استثمارات: سمح نادي باريس في جويلية 2000 بإدراج شرط التبديل في اتفاقيات إعادة الجدولة التي أمضت عليها الجزائر سنة 1995 وبموجب هذا الشرط أبرمت الجزائر ثلاث اتفاقيات لتحويل الديون الثنائية مع اسبانيا في مارس 2002 وإيطاليا في اتفاقية جوان 2002 وفرنسا في ديسمبر 2002، حيث تم الاتفاق على تحويل الديون الخارجية للجزائر اتجاه هذه الدول إلى استثمارات في الجزائر.

المطلب الثالث: برامج النفقات العامة خلال فترة (2001 إلى 2020)

سيتم عرض هذه البرامج فيما يلي:

الفرع الأول: برامج النفقات العامة للفترة (2001 إلى 2014)

برزت مؤشرات إيجابية تبين أن الاقتصاد الجزائري دخل مرحلة جديدة سميت بالانفراج المالي في بداية الألفية الثالثة، الناتجة عن زيادة أسعار المحروقات مما أدى إلى ارتفاع احتياطات الصرف، وتم استثمار تلك الفوائض المالية نحو تطبيق مخططات خلال الفترة (2001 إلى 2014) تكمن في بناء هيكل قاعدية في جل القطاعات الاقتصادية بهدف امتصاص الضغط الاجتماعي وتنمية الاقتصاد ككل.

أولاً: برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001 إلى 2004)

أقر برنامج دعم إعادة الانطلاق الاقتصادي في أبريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001 إلى 2004) بنسب متفاوتة، وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ قيمته 525 مليار دينار جزائري¹ أي قيمة تعادل 7 مليارات دولار،² وهو يعتبر برنامجاً ضخماً قياسياً باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ 11.9 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية

¹ United Nations, Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement, Rapport établi par le gouvernement algérien, ALGERIE, 2005, p 11.

² SEDDIKI MALIKA, Investissements Publics et Gouvernance en Algérie: Quelle Relation, les communication du colloque international: Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissements et la croissance économique, Faculté des sciences économique, commerciales et sciences de gestion, Université Sétif 01, Algérie, les 11 et 12 mars 2013, P 10. <https://studylibfr.com/doc/9959404/investissements-publics-et-gouvernance-en-alg%C3%A9rie---quell...>

التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في النفقات العامة مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.¹

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق أهداف نوعية وكمية في خلق مناصب عمل، الحد من البطالة والفقر وتحسين مستوى المعيشة²، بالإضافة إلى دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط المناطق الريفية.³ وأهداف عملية وتكمن في تنشيط الطلب الكلي خلق مناصب شغل، دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة، تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان وعصرنة الموارد البشرية⁴. ويمكن توضيح مضمون هذا البرنامج في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-04): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 إلى 2004)

الوحدة: مليار دينار

المضمون	السنوات	2001	2002	2003	2004	مجموع (مبالغ)	مجموع (النسب)
أشغال وهياكل قاعدية		100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية		71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري		10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات		30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع		205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: بودخدخ كريم، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2009/2001)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص194.

يبين الجدول رقم (01-04) اهتمام الدولة بقطاع الأشغال والهياكل القاعدية وقطاع التنمية المحلية والبشرية حيث استحوذ على النصيب الأكبر من هذا البرنامج بمبلغ قدره 210.5 مليار دينار أي بنسبة 40.1% و 204.2 مليار دينار أي بنسبة 38.8% من القيمة الإجمالية على التوالي، بالإضافة إلى الاهتمام

¹ بودخدخ كريم، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2009/2001)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص193.

² Mourad MEDELICI, l'Algérie sur le chemin des réformes, actes du colloque du 18 Octobre 2001.
http://www.senat.fr/ga/ga37/ga37_mono.html

³ Samir BOUMOULA, Le développement durable local en Algérie: Repenser les outils de pilotage de l'action publique, REVUE NOUVELLE ECONOMIE, vol 02, N°13, Algérie, 2015, P 51.

⁴ كريم بودخدخ ، مرجع سبق ذكره، ص194.

بقطاع الفلاحة والصيد البحري ودعم الإصلاحات لكن بنسبة قليلة حيث تم تمويل كل قطاع بقيمة 65.4 مليار دينار أي بنسبة 12.4%، و45 مليار دينار أي بنسبة 8.6% من القيمة الإجمالية على التوالي.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005 إلى 2009)

خصص له غلاف مالي قدره 4202.7 مليار دينار جزائري¹ أي حوالي 60 مليار دولار أمريكي الناتج عن الزيادة الإيرادات النفطية حيث ارتفعت أسعار النفط سنة 2004² إلى حدود 39 دولار مما نجم عنه تراكم في احتياطي الصرف إلى ما يقدر بـ 43.1 مليار دولار في نفس السنة³. ومن بين أهداف هذا البرنامج في تحسين الظروف المعيشية، انخفاض معدل البطالة، تحديث الخدمات العامة، تعزيز البنية التحتية من أجل تحسين مناخ الأعمال وتشجيع القطاع الخاص⁴، بالإضافة إلى عصرنة الاقتصاد في ميدان التكنولوجيا الاعلام والاتصال. واعطت الدولة الجزائرية اهتماما كبيرا لتحسين الظروف المعيشية للسكان بنسبة 45.5% وتعزيز البنية التحتية بنسبة 40.5% لزيادة الطلب المحلي وتعزيز القطاع الصناعي⁵ كما هو موضح في الجدول الموالي:

¹ OECD, African Economic Outlook, 2007, p 94. https://read.oecd-ilibrary.org/development/african-economic-outlook-2007_aeo-2007-en#page94

² ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR LE DÉVELOPPEMENT INDUSTRIEL, Évaluation indépendante ALGÉRIE: Programme intégré pour l'amélioration de la compétitivité et l'appui à la restructuration industrielle en Algérie, Vienne, 2006, p 11. https://www.unido.org/sites/default/files/2007-11/56653_Algeria_final_report_20060828_0.pdf

³ إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على اقتصاد الجزائر خلال الفترة (2010/2001)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015، ص 219.

⁴ External Communication Unit European Training Foundation, COUNTRY ANALYSIS 2005 ALGÉRIE, 2005, p02. <https://www.etf.europa.eu/en/publications-and-resources/publications/country-analysis-algeria>

⁵ وليد لطرش، محمد بوخاري، أثر البرامج التنموية المعلنة في الجزائر على مؤشرات التنمية المستدامة في شقها الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02، العدد 03، الجزائر، 2019، ص ص: 115-116.

الجدول رقم (01-05): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005 إلى 2009)

(الوحدة: مليار دينار)

القطاع	المبالغ	%
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	50	1.2
المجموع	4202.75	100

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000/2010)، في مجلة الأبحاث الاقتصادية وإدارية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد (02)، 2012، ص 254.

ثالثا: البرنامج الخماسي (2010 إلى 2014)

خصص له غلاف مالي بمبلغ 21214 مليار دينار جزائري، ويسعى هذا البرنامج إلى تحقيق هدفين الأول إتمام المشاريع الكبرى قيد الانجاز (سكك حديدية وطرق والماء...) بغلاف مالي قيمته 9700 مليار دج، أما الهدف الثاني متعلق بإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج¹. ومن أهم المحاور التي تطرق إليها برنامج توطيد النمو هي دعم التنمية البشرية، عصنة البنية التحتية، تحسين الخدمات العمومية، محاربة البطالة، بالإضافة إلى تطوير الاقتصاد المعرفة وتنمية الاقتصاد الوطني².

ركز برنامج توطيد النمو الاقتصادي على قطاع التنمية البشرية بمبلغ مالي قدرة 9903 مليار دج أي بنسبة 45.42% من الاستثمارات العامة المكرسة لهذا المخطط بهدف تحسين الظروف المعيشية للمجتمع. في حين خصص لقطاع الأشغال العمومية النقل، قطاع المياه وقطاع التهيئة العمرانية مبلغ قدره 8400 دج أي بنسبة 38.52%، كما رصد لقطاع الفلاحة والصناعة مبلغ قدره 3500 مليار دينار أي بنسبة 16.05% من القيمة الإجمالية. كما هو موضح في الجدول الموالي:

¹ PROGRAMME DE DEVELOPPEMENT QUINQUENNAL 2010-2014, COMMUNIQUE DU CONSEIL DES MINISTRES, Algérie, 24 mai 2010, p 01.

<https://www.algerie.cz/images/pdfs/ProgrammeDeDeveloppementQ20102014.pdf>

² Mohammed BENYOUB, L'impact de l'investissement des revenus pétroliers sur les variables macroéconomiques. Cas d'Algérie : approche économétrique (1970-2015), THESE DE DOCTORAT, Science Economiques, commerciales et de gestion, Université Larbi Ben M'hidi -Oum Bouagui, Algérie, 2019, p p: 47-48.

الجدول رقم (01-06): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010 إلى 2014)

(الوحدة: مليار دينار)

القطاع	المبالغ	%
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42
السكن	3700	
التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
الصحة	619	
تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية	1800	
باقي القطاعات	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.52
قطاع النقل والأشغال العمومية	5900	
قطاع المياه	2000	
قطاع التهيئة العمرانية	500	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.05
الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري	1000	
دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، في مجلة الأبحاث الاقتصادية وإدارية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد (02)، 2012، ص 254.

الفرع الثاني: برامج النفقات العامة للفترة (2015 إلى 2030)

وفيما يلي سيتم عرض برامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015 إلى 2019) والنموذج الجديد للنمو خلال الفترة (2020 إلى 2030).

أولاً: برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015 إلى 2019)

جاء هذا المخطط كتكملة للبرامج السابقة، لذا قررت الحكومة الجزائرية مواصلة سلسلة البرامج التنموية من أجل دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية¹. والذي رصد له نحو 262 مليار دولار²، واستهدف هذا البرنامج تحقيق معدل نمو اقتصادي قدره 7% عام 2019، الحد من ظاهرة البطالة، تحسين الظروف المعيشية للمجتمع، تطوير وصيانة البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية مع ضمان استدامة المخططات التنموية بالإضافة إلى تحقيق التنوع الاقتصادي لكن بوجود نظام مصرفي ومؤسسات مالية حديثة وفعالة، قادرة على توجيه الموارد السوق وخدمة الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال³.

ثانياً: النموذج الجديد للنمو الاقتصادي ورؤية افاق 2030

نتيجة تراجع أسعار المحروقات عام 2014 والتآكل السريع لاحتياطات الصرف 34.81 مليار دولار بين سنة 2014 وسنة 2015⁴، تبنت الجزائر نموذج النمو الجديد الذي شرع في بلورته سنة 2016، وتم المصادقة على هذا النموذج بتاريخ 26-07-2016، ويرتكز هذا النموذج على مقاربة مجددة لسياسة الموازنة على أساس مسار متعدد السنوات يمتد خلال الفترة (2016 إلى 2019)، والذي يهدف الى تحقيق تنويع في غضون آفاق 2030. ويهدف هذا نموذج إلى⁵:

• بالنسبة للميزانية:

- تحسين في إيرادات الضرائب العادية بحيث يمكن تغطية معظم نفقات التشغيل؛
- تقليص معتبر عجز الموازنة؛

¹ BECHAREF Kheira, IMEKHELAF Rachida, L'efficacité de la politique de dépenses dans le cadre des programmes de développement du troisième millénaire en Algérie, Revue Algérienne d'Economie et gestion Vol 15, N° 02, Algérie, 2021, p 893.

² نصيرة صالح، شعيب قماز، مساعي بناء رأس المال البشري في الجزائر وفق مضامين المخططات التنموية الاقتصادية (2019/2001)، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 08، العدد 15، الجزائر، 2019، ص 111.

³ REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE, PLAN D'ACTION DU GOUVERNEMENT POUR LA MISE EN ŒUVRE DU PROGRAMME DU PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE, Algérie, Mai 2014, p 20.
https://planipolis.iiep.unesco.org/sites/default/files/ressources/algeria_plan_d_action_du_gouvernement_2014.pdf

⁴ Ministère des finances, rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2017 et prévisions 2018-2019, p7.

⁵ فضيلة مزوزي، استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار النفط دراسة حالة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي الاغواط، الجزائر، 2021، ص: 176-177.

- تعبئة الموارد الإضافية المطلوبة في السوق المالية الداخلية.
- النسبة للتنوع الاقتصادي وتحوله:
- مسار مستدام لنمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 6.5% سنويا مع ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي يجب مضاعفته 2.3 مرة خلال الفترة (2020 إلى 2030)؛
- مضاعفة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة من 5.3 % في عام 2015 إلى 10 % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول سنة 2030؛
- تحديث القطاع الزراعي بما يتيح تحقيق هدف الأمن الغذائي وتحقيق إمكاناته لتنوع الصادرات؛
- تحول في الطاقة يسمح على وجه الخصوص بتخفيض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلية إلى النصف من 6% سنويا في عام 2015 إلى 3% سنويا بحلول سنة 2030؛
- تنوع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.
- يفترض هذا النموذج ثلاث مراحل للنمو: ¹
- **مرحلة الانطلاق (2016 إلى 2019):** والتي تتميز بتطور نصيب القطاعات المختلفة في القيمة المضافة؛
- **المرحلة الانتقالية (2020 إلى 2025):** والتي تسمح بالارتقاء المستوى الاقتصادي وتدارك التأخر؛
- **مرحلة الاستقرار (2026 إلى 2030):** هدفها تحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني.

¹ Nadja Berkane, Les chocs externes et leurs répercussions sur le développement économique de l'Algérie, Revue Algérienne des Sciences Humaines et Sociales, vol 08, N 02, 2020, 783.

المبحث الثالث: تطور النفقات العامة وطرق تمويلها في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)

تعتبر النفقات العامة في الجزائر جزءا مهما من السياسة المالية وتلعب دورا مهما في توجيه النشاط الاقتصادي ولتلبية احتياجات المجتمع وتحسين مستوى معيشتهم. ويتم تخصيص النفقات العامة وتنفيذها من خلال الميزانية العامة للدولة، وتتضمن هذه النفقات العديد من البرامج بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية وبناء دولة قوية وفعالة، كما يعتبر الاقتصاد الجزائري أقل تنوعا إذ يعتمد على عوائد المحروقات كمصدر رئيسي لتمويل ميزانياتها، مما جعله أكثر عرضة لتقلبات أسعار سوق النفط، وفيما يلي يتم عرض تطور النفقات العامة وأسباب زيادتها بالإضافة إلى طرق تمويلها.

المطلب الأول: تقسيم النفقات العامة في الجزائر

قبل التطرق إلى تطور النفقات العامة يجب أولا التفصيل أكثر في تقسيم النفقات العامة في الجزائر، وتنقسم النفقات العامة حسب قانون 17-84 والمؤرخ في 07-07-1984 إلى قسمين:

الفرع الأول: نفقات التسيير

عبارة عن اعتمادات مالية مخصص لكل الدوائر الوزارية كل واحدة على انفراد، طبقا لقانون المالية لكل سنة، فكل وزارة لها اعتماد مالي خاص بها حسب طبيعتها وغرض استعمالها، ثم تأتي السلطة التنفيذية لتوزيع هذه الاعتمادات.¹ حيث أن نفقات التسيير تشمل المستخدمين ونفقات المعدات، وترتبط هذه النفقات بالنشاط العادي واليومي للدولة لتسيير مرافقها العامة بهدف تحقيق منفعة عامة.²

وتنقسم نفقات التسيير بنسبة كل وزارة حسب المادة 24 من القانون 17-84 في أربعة أبواب وهي:³

1- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات: وهي أعباء ممنوحة لتغطية أعباء الدين العمومي وكذا مختلف الأعباء المحسوبة من الإيرادات؛

¹ عبد الله خبابة، الاقتصاد بين النظرية والتطبيق، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2016، ص 115.

² فاطمة الزهراء زرواط، مناد محمد، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014، مجلة المالية والأسواق، المجلد 02، العدد 01، الجزائر، 2015، ص 07.

³ علي زغود، المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص ص: 11-12.

- 2- تخصيصات السلطات العمومية: عبارة عن اعتمادات اللازمة لتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين والأجهزة والمعدات والعتاد؛
 - 3- النفقات العامة بالوسائل الخاصة: عبارة عن اعتمادات توفر جميع المصالح ووسائل التسيير الخاصة بالموظفين والمعدات؛
 - 4- التدخلات العمومية: وهي عبارة عن نفقات تحويلية وتنقسم إلى عدة أصناف حسب أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- والجدول الموالي توزيع يوضح الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020 حسب كل دائرة وزارية.

الجدول رقم (01-07): توزيع الاعتمادات المخصصة لميزانية التسيير لسنة 2020 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
8273807000	رئاسة الجمهورية
4326911000	مصالح الوزير الأول
1230330000000	الدفاع الوطني
38383000000	الشؤون الخارجية
431994418000	الداخلية والجماعات المحلية والهيئة العمرانية
77529605000	العدل
86615374000	المالية
59844836000	الطاقة
230754424000	المجاهدين
25360349000	الشؤون الدينية والاعواق
724681708000	التربية الوطنية
364283132000	التعليم العالي والبحث العلمي
49936401000	التكوين والتعليم المهنيين
14903360000	الثقافة
2304381000	البريد والمواصلات السلكية ولاسلكية والتكنولوجيا والرقمنة
36518016000	الشباب والرياضة
82173251000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
4685200000	الصناعة والمناجم
225179207000	الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري
16238221000	السكن والعمران والمدينة
17527751000	التجارة
18360897000	الاتصال
24655965000	الاشغال العمومية والنقل
13685429000	الموارد المائية
3117974000	السياحة والصناعة التقليدية
408282838000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
197595537000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
223629000	العلاقات مع البرلمان
2108927000	البيئة والطاقات المتجددة
43999874548000	المجموع الفرعي
493564547000	التكاليف المشتركة
4893439095000	المجموع العام

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون المالية لسنة 2020 الجريدة الرسمية، العدد 81، الصادر بتاريخ 11 ديسمبر سنة

اعتمدت الدولة على تقسيم نفقات التسيير القطاعي والاقتصادي في أن واحد وبشكل منسجم يهدف إلى إعطاء صورة واضحة عما تخصصه السلطات في كل قطاع.¹

الفرع الثاني: نفقات التجهيز

تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخططات التنموية السنوية، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة التي تتحملها الدولة، تقسم هذه النفقات حسب المادة 35 من قانون 84-17 الى ثلاث أبواب:²

- الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة: وهي موزعة على 9 قطاعات، كما هو موضح في جدول رقم (08-01).
- اعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة: عبارة عن نفقات موجهة لدعم نشاطات الاقتصادية؛
- النفقات الأخرى بالرأسمال: متعلقة بالبرامج التكميلية والاحتياجات النفقات غير المتوقعة.

¹ برحمانى محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص 44.

² الجريدة الرسمية، قوانين واوامر لسنة 1984، الجزائر، الصادر بتاريخ 07 جويلية 1984، ص 1042.

الجدول رقم (01-08): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	20000	8228690
الزراعة والري	47569207	209534228
دعم الخدمات المنتجة	53930300	55251322
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	366929577	602151806
التربية والتكوين	106126210	155759022
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	52081000	129333016
دعم الحصول على السكن	3224550	329950660
مواضيع مختلفة	800000000	600000000
المخططات البلدية للتنمية	40000000	40000000
المجموع الفرعي للاستثمار	1469880844	2130208744
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	643307287
احتياطي لنفقات غير متوقعة	150000000	156157200
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	150000000	799464487
مجموع ميزانية التجهيز	1619880844	2929673321

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون المالية لسنة 2020 الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص 52.

يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة. وتعود هذه النفقات إلى تحاليل الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز" (John Maynard Keynes) الذي برهن أن في فترة ركود اقتصادي، تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال الدور الذي يقوم بأدائه "مضاعف الاستثمار". ولو تم افتراض قيام الدولة بإنجاز استثمار معين (بناء طريق سيار) خلال أزمة اقتصادية، فالنفقات الاستثمارية ستسمح بتوزيع الأجور على العمال والقيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين، وتوجه مداخل الزبائن والموردون لشراء سلع استهلاكية أو تجديد مخزوناتهم، فيمنحون بالتالي مداخل جديدة للتجار، والمنتجين الصناعيين الذين بدورهم سوف يستعملون هذه المداخل.¹

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005، ص 79.

المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر وأسباب زيادتها خلال الفترة (1996 إلى 2020)

تعد زيادة النفقات العامة ناتجة عن عدة عوامل مختلفة، ويمكن تفسير هذه الظاهرة باستخدام مجموعة من النظريات.

الفرع الأول: ظاهرة تزايد النفقات العامة والنظريات المفسرة لها

تختلف أسباب ظاهرة النفقات العامة من دولة إلى أخرى بسبب تعدد اختلاف ظروفها نظامها المالي والاقتصادي والسياسي.

أولاً: أسباب زيادة النفقات العامة

ترجع أسباب زيادة الإنفاق العام إلى أسباب ظاهرية تتعلق أساساً بتدهور قيمة النقود أو ما يسمى بالأسباب التضخمية (انخفاض القوة الشرائية للنقود)، الزيادة السكانية، كما تتأثر باتساع الإقليم إضافة إلى التغيير في طرق المحاسبة العامة (الفن المالي).¹ كما تعزى زيادة الإنفاق العام إلى أسباب حقيقية (إقطاعية) نلخصها فيما يلي:²

- أسباب اقتصادية: تتمثل في زيادة الدخل الوطني، النمو الاقتصادي ونمو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛
- أسباب سياسية: يمكن تقسيمها إلى أسباب داخلية وتتمثل في انتشار نظم ومبادئ الديمقراطية وتوفير الخدمات كالتعليم والصحة وغيرهما، أما الأسباب الخارجية (أسباب حربية) فتتعلق بزيادة الإنفاق العسكري؛
- أسباب مالية: تؤدي سهولة الاقتراض إلى زيادة الإنفاق العام الناتجة عن دفع الفوائد والأقساط، وكما يؤدي وجود فائض في الإيرادات العامة إلى تشجيع الحكومة على الإنفاق؛
- أسباب اجتماعية: إن زيادة تركيز السكان في المدن ونمو الوعي الاجتماعي تشجع الدولة على الإنفاق لمواجهة زيادة الطلب على الخدمات التعليمية والصحية... الخ؛

¹ Lorena Çakerri, Migena Petanaj, The effect of government expenditures on economic growth. The case of Albania, European Journal of Social Sciences Education and Research, Volume 01, Issue 2, 2014, p 245.

² Ammar Ben Zaed, Increasing Public Expenditure, INTERNATIONAL JOURNAL OF SCIENTIFIC & TECHNOLOGY RESEARCH VOLUME 6, ISSUE 04, APRIL 2017, p 60.

- أسباب إدارية: أدى التوسع دور الدولة وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي، بالإضافة الى زيادة مرافق العامة إلى زيادة النفقات العامة والمتمثلة في توفير مستلزمات العمل الإداري وتوفير مناصب الشغل وزيادة الأجور¹. هذه زيادة لا تقابلها زيادة في الإنتاج (لا يصاحبها زيادة في الخدمات)²، غير أن هذه الزيادة ينتج عنها انتشار الفساد البطالة المقنعة³.

أدت ظاهرة تزايد النفقات العامة إلى ظهور نتائج مالية يمكن حصرها في النقاط التالية:⁴

- ضرورة البحث عن مصادر إضافية للإيرادات العامة لتغطية هذه الزيادة، وقد لجأت معظم الدول إلى التوسع في اصدار القروض العامة الاختيارية والاجبارية، إلى اصدار النقدي الجديد لمواجهة هذه الزيادة، وأصبحت ظاهرة عجز الميزانية خاصة في الدول النامية من الظواهر المعروفة في وقتنا الحاضر، اما الدول المتقدمة فقد لجأت الى الأخذ بضرائب جديدة والاخذ بنظام الضرائب التصاعدية مما أدى الى ارتفاع العبء الضريبي؛
- أدت الظاهرة زيادة النفقات العامة من ناحية وضعف الإنتاجية من ناحية أخرى إلى ارتفاع معدلات التضخم في الدول الرأسمالية والنامية؛
- أدت ظاهرة تزايد النفقات العامة وضعف الإنتاجية إلى ضرورة ترشيد النفقات العامة، وقد اتخذ هذا الترشيح اتجاهين، الأول الحد من الحجم الكلي للنفقات العامة عن طريق ربط هذا الحجم بالكميات الاقتصادية الكلية في إطار خطة عامة تتضمن جانب عيني وجانب نقدي (ظهور أهمية التخطيط المالي كوسيلة لضمان تنفيذ الخطة العينية)، أما الاتجاه الثاني فيتعلق بكل نفقة تتطور أي التركيز على انتاجيتها وربط هذه الإنتاجية بتكلفتها، ومن ثم ظهرت وسيلة التحليل المالي تسمى طريقة التكلفة العائد، لترشيح حجم كل نفقة من النفقات.

¹ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها -دراسة مقارنة-، الطبعة الاولى، المكتب الجامعي الحديث، العراق، 2015، ص 47.

² جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 42.

³ محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دون طبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص 49.

⁴ زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دون طبعة، دار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص ص: 65-66.

ثانيا: النظريات المفسرة لزيادة النفقات العامة

هناك العديد من النظريات والنماذج المفسرة لزيادة النفقات العامة في الاقتصاد أهمها:¹

- نموذج "Rostow and Musgrave"

وفقاً لـ "Rostow"، يمكن تقسيم عملية التنمية الاقتصادية إلى خمس مراحل: المجتمع التقليدي، الشروط الأساسية للانطلاق، الانطلاق، الانتقال إلى النضج وارتفاع الاستهلاك. هناك اختلافات أساسية في هذه المراحل تتجلى في التغيرات في الظروف الاقتصادية والوضع الاجتماعي والسياسي في المجتمع. وتتميز عملية التنمية وفقاً لـ "Musgrave"، بوجود الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي. ويعتبر نموذج "Rostow and Musgrave" للتنمية إطاراً أساسياً لزيادة النفقات العامة وفقاً للدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد. على الرغم من أن هذه النظرية تم تطويرها استناداً إلى تجربة التنمية الاقتصادية في العديد من الدول، إلا أن هناك نقصاً في الوضوح المتعلق بسير التنمية الاقتصادية في مراحل المذكورة والتي قد تحدث في ان واحد او بشكل متزامن.

- نموذج "Peacock and Wiseman"

تعتمد هذه النظرية على البحث والتجريب وعدم انتظام نمو النفقات العامة مع التركيز على تطوير نمط الزمن، تحاول الدولة دائماً زيادة النفقات العامة بينما لا ترغب في دفع الضرائب لتمويل نمو النفقات العامة المتزايد. فرضية "Peacock and Wiseman" شكلت أساس نظرية الاقتراع. ووضحت هذه النظرية أيضاً أن المجتمع لديه مستوى تحمل للضرائب، وهو مستوى يمكن للأشخاص فيه فهم مقدار الضريبة التي يجب فرضها من قبل الحكومة لتمويل الإنفاق الحكومي. في هذه الحالة، تسبب زيادة جمع الضرائب في زيادة النفقات العامة حتى لو لم تتغير أسعار الضرائب؛ وأدت زيادة إيرادات الضرائب إلى زيادة النفقات العامة أيضاً.

- قانون "Wagner's"

قانون "Wagner's"، المعروف أيضاً بـ "قانون زيادة النفقات العامة"، يشير إلى أن النفقات العامة على التنمية يميل إلى الزيادة مع مرور الوقت. يعزى هذا الزيادة إلى توسع الأنشطة واحتياجات الحكومة المتزايدة

¹ Aan Jaelani, Public Expenditure Management in Indonesia: Islamic Economic Review on State Budget 2017, MPRA Paper, University Library of Munich, Germany, 2018, p05. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3185800

في أداء واجباتها ووظائفها، بالإضافة إلى استخدامها للموارد الاقتصادية من خلال النفقات العامة. يسلط قانون "Wagner's" الضوء على أن النفقات العامة يستمر في الارتفاع على الرغم من الازدياد في الاحتياجات المطلوبة من الدولة ووظائفها. يشير هذا القانون إلى أنه مع زيادة الدخل الفردي في الاقتصاد، يترافق ذلك مع زيادة مقابلة في النفقات العامة النسبي. يستند قانون "Wagner's" بشكل أساسي إلى الملاحظات التجريبية في الدول المتقدمة ويشكل أساساً لفهم تطور الاقتصادات السوقية.

وقد تم اختبار قانون "Wagner's" باستعمال المعدلات التالية:¹

- Peacock-Wiseman "traditional": $\ln G_t = a_0 + a_1 \ln Y_t + \varepsilon_t \dots (1)$
- Goffman: $\ln G_t = a_0 + a_1 \ln Y/N_t + \varepsilon_t \dots (2)$
- Musgrave: $\ln G/N_t = a_0 + a_1 \ln Y_{Rt} + \varepsilon_t$
- Gupta/Michos: $\ln G/N_t = a_0 + a_1 \ln Y/N_t + \varepsilon_t$
- Peacock-Wiseman "share" Version: $\ln G/N_t = a_0 + a_1 \ln Y_t + \varepsilon_t$

حيث أن: G تمثل إجمالي النفقات العامة، Y تمثل الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي)، YR تمثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، N تمثل حجم السكان الإجمالي.

الفرع الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)

شهدت الدولة الجزائرية تطورا هاما في نفقاتها بتغير مخططاتها وبرامجها التنموية المسطرة، وبالاكتفاء على معطيات النفقات العامة وعدد السكان والناتج المحلي الإجمالي يتم التطرق إلى أسباب زيادة النفقات العامة، ثم تطبيق قانون "Wagner's" على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996 إلى 2020).

¹Hussin Abdullah, Selamah Maamor, Relationship between National Product and Malaysian Development Expenditure: Wagner's Law Validity Application; international Government management, Journal of business and Management, vol5 n°1, January 2010, p:90

أولاً: تحليل ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)

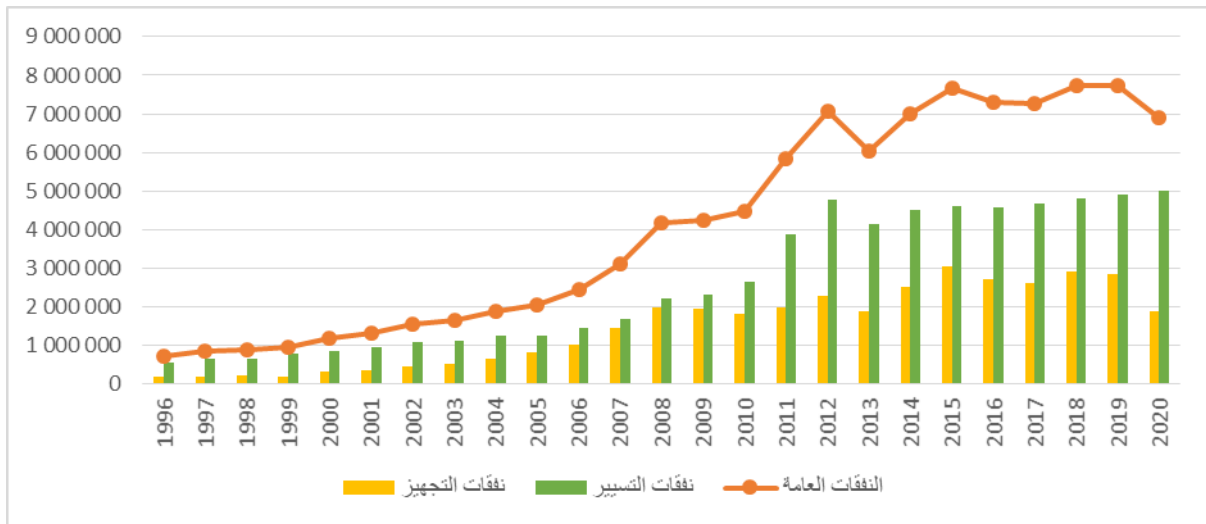
قبل التطرق الى تحليل واختبار نموذج "Wagner's" على الاقتصاد الجزائري يتم أولاً عرض تطور النفقات العامة وأسباب زيادتها في الجزائر.

1- تطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)

يمكن ابراز هذا التطور في الشكل الموالي.

الشكل رقم (01-01): تطور الاجمالي للنفقات العامة (1996 إلى 2020)

الوحدة: مليون دج



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (2022) <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>

شهدت النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 1999) زيادة بطيئة وهذا راجع الى الاتفاقيات التي فرضها الصندوق النقد الدولي في أحد جوانبه الى تخفيض النفقات عن طريق التحكم في كتلة الأجور، رفع جميع اشكال الدعم المقدمة من قبل الدولة وتخفيض النفقات الإدارية، وتعتبر هذه زيادة ظاهرية نتيجة انخفاض قيمة العملة الوطنية.¹

ويرجع ارتفاع النفقات العامة منذ بداية الألفية (2000 إلى 2015) إلى السياسة التوسعية التي انتهجتها الدولة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية وارتفاع احتياطي الصرف، حيث استغلت

¹ كريمة براهيم، أثر الانفاق العام على التنمية البشرية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2021، ص 80.

الجزائر هذه المبالغ المالية الضخمة في تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال انتهاجها لسياسة اقتصادية كينزية تهدف إلى تحديث وتوسيع الخدمات العامة وتطوير الموارد البشرية وعصرنة قطاع البنية التحتية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمع¹.

أما خلال الفترة (2015 إلى 2020) شهدت النفقات العامة تذبذبا بسبب تراجع أسعار النفط سنة 2014 انتهجت الجزائر سياسة ترشيد النفقات العامة في مشروع قانون المالية وتحديد سقف النفقات خلال الفترة (2015 إلى 2019) بهدف الحفاظ على نفقات الاستثمار والتحكم في نفقات التشغيل²، وعند ارتفاع أسعار النفط ازدادت النفقات العامة من 7282.630 مليار دج سنة 2017 إلى 7741.345 مليار دج سنة 2019، وانخفضت النفقات العامة سنة 2020 بسبب الأزمة الصحية (كوفيد 19) أدت إلى تراجع أسعار النفط وركود مختلف القطاعات الاقتصادية وشلل الاقتصاد المحلي والعالمي على حد سواء.

2- التطور الهيكلي للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020):

شهدت نفقات التجهيز ونفقات التسيير زيادة معتبرة خلال الفترة (1996 إلى 2020) والتي تهدف الى اهداف اقتصادية واجتماعية، وهذه الزيادة ناتجة عن عدة أولويات وعوامل، والشكل رقم (01-02) يوضح مسار هذه النفقات:

- تطور النفقات العامة للفترة (1996 إلى 1999):

تزايدت نفقات التسيير من 550.596 مليار دج سنة 1996 إلى 774.695 مليار دينار سنة 1999، تزامن ذلك مع ارتفاع إيرادات الميزانية العامة، كما أن ارتفاع مستوى التضخم، راجع الى عدة أسباب منها تطوير برنامج الشبكة الاجتماعية ابتداء من سنة 1992، زيادة الأعباء الاجتماعية الخاصة بتكفل العمال المسرحين من المؤسسات العمومية التي أغلقت، استحداث بعض الإدارات العمومية والمؤسسات السياسية مثل مجلس الأمة سنة 1996، الإنفاق على تطهير المؤسسات الاقتصادية وإعادة الهيكلة وكذا النفقات الاستثنائية لمواجهة الأوضاع خلال تلك الفترة.

¹ مريم لسبع، سارة ادوب، قياس وتحليل أثر سعر النفط على الإنفاق العام في الجزائر للفترة (1970/2019)، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص 95.

² Rapport de Présentation de la Loi de Finances pour 2017 et Prévisions 2018-2019, MINISTERE DES FINANCES, p 14.

كما نلاحظ الزيادة في نفقات التجهيز من 147.013 مليار دج سنة 1996 إلى 211.884 مليار دينار سنة 1998 كأكبر قيمة لها خلال هذه الفترة ثم انخفضت سنة 1999 بقيمة 186.987 مليار دج، ولقد كانت الزيادة في النفقات التجهيز خلال هذه الفترة أقل بالمقارنة مع نفقات التشغيل، ويرجع ذلك إلى ضعف القدرة التمويلية نتيجة انخفاض أسعار النفط، ضعف القطاع الخاص في عملية إنجاز المشاريع العمومية، إضافة إلى الصعوبات التي عانت منها المؤسسات العمومية وتدهور الوضع الأمني.¹

- تطور النفقات العامة للفترة (2000 إلى 2014):

شهدت هذه الفترة زيادة في نفقات التشغيل حيث انتقلت من 856.2 مليار دينار سنة 2000 إلى 4494.3 مليار دينار سنة 2014، نتيجة تضخم الأجور بعد مراجعة القانون العام للوظيفة العمومية في 2006، ثم مراجعة الشبكة الاستدلالية للأجور في سنة 2007 وتطبيقها في سنة 2008، وكذا مراجعة بعض القوانين الأساسية لبعض الأسلاك الخاصة بين سنتي 2010 و2011²، بالإضافة إلى التشغيل العشوائي، الإعانات المقدمة للهيئات، وكبر حجم المرافق العامة الذي يتطلب مبالغ مالية ضخمة قصد تشغيلها.³

أما بالنسبة لنفقات التجهيز شهدت زيادة كبيرة سميت هذه المرحلة بالانفراج المالي، حيث تم استثمار الفوائض المالية نحو تطبيق مخططات تنموية ضخمة خلال الفترة (2001 إلى 2014) والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وبرنامج الخماسي بهدف تحسين مستوى معيشي للأفراد.

- تطور النفقات العامة للفترة (2015 إلى 2020):

شهدت النفقات التجهيز خلال الفترة 2015-2019 انخفاض بسيط حيث تم إطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي كان من المقرر أن يستمر من 2015 إلى 2019 لكن نظر للضائقة المالية التي مست الجزائر بسبب انخفاض أسعار المحروقات، وانخفاض مستوى الاحتياطي النقدي إلى أقل من 100

¹ ناجم وافي، عبد الجليل، ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة (1990/2019)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، 2020، ص ص: 117-119.

² نفس المرجع، ص 118.

³ بوعبد الله رابحي، دراسة تقييمية لبرامج الانفاق العام بالجزائر الفترة (1990/2018) نموذجاً، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، 2023، ص 27.

مليار دولار إضافة إلى انخفاض متاحات صندوق ضبط الموارد والذي أصبح رصيد صفري في سنة 2017،¹ وانخفضت نفقات التجهيز سنة 2020 بسبب تقليص الدولة حجم المشاريع التنموية ما أثر سلبا على النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لنفقات التشغيل فشهدت استقرارا خلال الفترة (2015 إلى 2018) بتراجع مداخيل الجزائر على إثر انخفاض أسعار المحروقات، وهو ما جعل الجزائر تتخذ جملة من الإجراءات التي تقيد زيادة النفقات العامة في مقدمتها عملية ترشيد النفقات وتجميد عمليات التوظيف، إلا أنها ارتفعت إلى 4895 مليار دينار سنة 2019، ومقارنة مع نفقات التجهيز نجد أن نفقات التشغيل في نمو متزايد من حيث حجمها رغم تسقيف النفقات وترجع هذه الزيادة إلى سيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة المركزية منها والمحلية، التعليم والصحة، الزيادة المستمرة في عدد السكان، كل هذه العوامل تؤدي إلى زيادة الطلب على مناصب العمل ما يدفع الدولة للبحث عن الحلول، لذلك يتم رفع المخصصات من الرواتب والأجور.² وفي عام 2020 بلغت نفقات التشغيل أعلى قيمة لها بسبب المخصصات المالية التي اعتمدتها الدولة لمواجهة أزمة فيروس كورونا.³

ثانيا: تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج "Wagner's" (1996 إلى 2020)

لتطبيق نموذج فانجر على الاقتصاد الجزائري تم الاعتماد على نصيب الفرد من النفقات العامة G/N ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي gdp/N ، والفرضية الرئيسة لقانون "Wagner's" أن معدل نمو نصيب الفرد من النفقات العامة أكبر من معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي⁴، والشكل الموالي يوضح تطور كل من معدل نمو نصيب الفرد من النفقات العامة ومعدل نمو نصيب الناتج المحلي الإجمالي:

¹ ناجم وافي، عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 120.

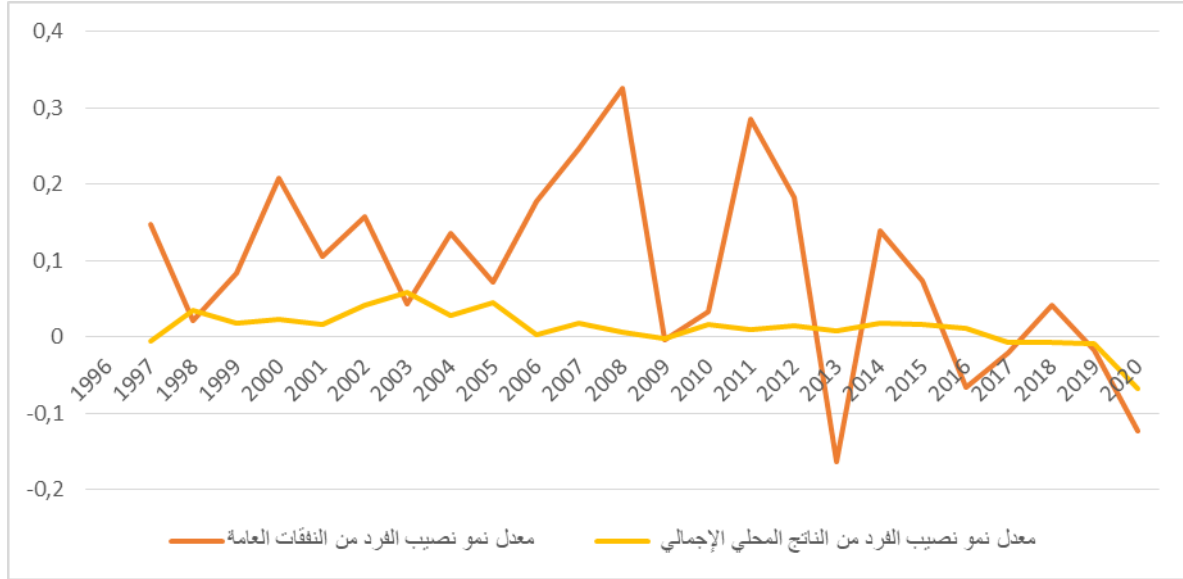
² بوعبد الله رابحي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

³ أحمد بوشياخي، رشيد سالم، تأثير جائحة كورونا على تزايد النفقات العامة وانعكاسها على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2019-2020، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الجزائر، 2022، ص 714.

⁴ رمضان مولوج، رابح بوعراب، تفسير ظاهرة الانفاق الحكومي في الجزائر ومدى انطباق قانون فانجر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018 دراسة تحليلية قياسية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2021، ص 241.

الشكل رقم (01-02): تطبيق قانون فانجر على الاقتصاد الجزائري (1996 إلى 2020)

(النسبة المئوية)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي (2022)

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD>

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدل نمو نصيب الفرد من النفقات العامة أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أغلب سنوات فترة الدراسة وبالتالي قانون "Wagner's" ينطبق على هذه الفترة (انطباق شبه كلي).

ولقياس العلاقة بين نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020) تم استخدام طريقة مربعات الصغرى، وفق المعادلة التالية:

$$G/N = \alpha + \beta Gdp/N + \varepsilon_t$$

يمكن تلخيص نتائج تقدير نموذج بعد إضافة AR(1) لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي في المعادلة التالية (أنظر الملحق رقم 01):

$$G/N = -0.24 + 0.90 Gdp/N + 0.86 AR(1) + \varepsilon_t$$

- **المعنوية الجزئية:** بينت نتائج أن معلمة نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي لها معنوية إحصائية (prob=0.01)، أما الحد الثابت فهو غير معنوي إحصائياً.

- **المعنوية الكلية:** تقدر قيمة فيشر المحسوبة 132.32 وهي معنوية عند مستوى معنوية 5 %، ومنه يتم قبول الفرضية البديلة ما يدل على معنوية الكلية للنموذج المقدر وصلاحيته للتحليل.
- **القدرة التفسيرية:** تقدر قيمة معامل التحديد $R^2=0.9497$ مما يعني أن نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي يفسر 94.97% من التغير في نصيب الفرد من النفقات العامة، أما باقي النسبة فهي متغيرات لم تدرج في النموذج.
- **دربن واتسن:** أظهرت النتائج أن قيمة دربن واتسن قريبة من رقم 02 ما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي، كما أن النموذج خالي من مشكلة الانحدار الزائف.
- **صلاحية النموذج:** تم الاعتماد على الاختبارات التالية:

الجدول رقم (01-9): تشخيص النموذج

الاختبار	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
Jarque-Bera (JB)	0.35	0.83
Heteroscedasticity (breusch-pagan-godfrey)	2.62	0.11

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 10

بينت نتائج الجدول مايلي:

- بالنسبة للتوزيع الطبيعي تبلغ قيمة الاحتمال المقابلة لاختبار جاك-بيرا Jarque-Bera 0.83 أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية، وعليه البيانات تتبع توزيع طبيعي؛
- قيمة فيشر المقابلة لاختبار ARCH (2.62) باحتمال 0.11 أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه يتم قبول فرضية الصفرية، ما يؤكد خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.
- يتبين من هذا النموذج أن نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي يؤثر على نصيب الفرد من النفقات العامة وفق علاقة طردية، بحيث إذا زاد نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فإن نصيب الفرد من النفقات العامة ستزيد تقريبا بـ 0.90. وهذه النتيجة مخالفة لقانون "Wagner's"، الذي ينص على أن تمويل النفقات العامة يكون عن طريق الضرائب ونظرا لضعف التحصيل الضريبي في الجزائر بالإضافة إلى الازمات الاقتصادية والسياسية التي وجهتها الدولة أدى إلى ضعف تمويل النفقات العامة في الجزائر.

المطلب الثالث: طرق تمويل النفقات العامة

ترتكز طرق تمويل النفقات العامة في الجزائر على مجموعة متنوعة من الإيرادات والمصادر المالية، وتعتمد هذه الطرق على الهيكل الاقتصادي والسياسي للدولة.

الفرع الأول: تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)

النفقات العامة في الجزائر في تزايد مستمر فهي تعكس تحديات مالية واقتصادية تتعلق بالإدارة الموارد والتخطيط الاقتصادي، ومن بين أهم مصادر تمويل هذه النفقات الجباية البترولية حيث بلغت نسبة تغطية على النفقات بمتوسط 40.11% خلال الفترة (1996 إلى 2020)، في حين قدرت نسبة تغطية إيرادات الجباية العادية للنفقات بمتوسط 31.69%، أما متوسط نسبة تغطية إيرادات غير الجبائية قدرة بـ 8.69%، ليكون مجموع متوسط مساهمة الإيرادات العامة في تمويل النفقات العامة بقيمة 80.49%، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01-10): مساهمة الإيرادات العامة في تمويل النفقات العامة خلال الفترة (1996 إلى 2020)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الجباية العادية	الجباية البترولية	الإيرادات الأخرى	الإيرادات العامة	نسبة تغطية الجباية العادية للنفقات	نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات	نسبة تغطية الإيرادات الأخرى	صافي الميزانية
1996	290603	495997	38557	825157	40,10	68,45	5,32	100 548
1997	314013	564765	47890	926668	37,15	66,82	5,67	81 472
1998	329828	378556	66127	774511	37,66	43,23	7,55	-101 228
1999	314767	560121	75608	950496	32,73	58,24	7,86	-11 186
2000	349 502	720 000	55422	1124924	29,67	61,11	4,70	-53 198
2001	398 238	840 600	150899	1389737	30,15	63,63	11,42	68 709
2002	482 896	916 400	177388	1576684	31,14	59,10	11,44	26 038
2003	524 925	836 060	164566	1525551	31,06	49,47	9,74	-164 624
2004	580 408	862 200	163789	1606397	30,68	45,58	8,66	-285 372
2005	640 472	899 000	174520	1713992	31,21	43,81	8,50	-338 045
2006	720 884	916 000	205041	1841925	29,39	37,34	8,36	-611 089
2007	766 750	973 000	209300	1949050	24,67	31,30	6,73	-1 159 519
2008	965 289	1 715 400	221759	2902448	23,03	40,93	5,29	-1 288 603
2009	1 146 612	1 927 000	201750	3275362	27,00	45,38	4,75	-970 972
2010	1 297 944	1 501 700	275000	3074644	29,06	33,62	6,16	-1 392 296
2011	1 527 093	1 529 400	424810	3481303	26,089	26,13	7,26	-2 372 266
2012	1 908 576	1 519 040	376414	3804030	27,04	21,52	5,33	-3 254 143
2013	2 031 019	1 615 900	248396	3895315	33,71	26,82	4,12	-2 128 816
2014	2 091 456	1 577 730	258562	3927748	29,9	22,55	3,70	-3 068 021
2015	2 354 648	1 722 940	474954	4552542	30,75	22,50	6,20	-3 103 789
2016	2 482 208	1 682 550	846823	5011581	34,01	23,06	11,60	-2 285 913
2017	2 630 003	2 126 987	1290895	6047885	36,11	29,21	17,73	-1 234 745
2018	2 711 762	2 349 694	1328013	6389469	35,07	30,39	17,17	-1 342 601
2019	2 843 465	2 518 488	1239623	6601576	36,73	32,53	16,01	-1 139 769
2020	2 625 168	1 394 710	1094209	5114087	38,03	20,21	15,85	-1 788 800
متوسط	-	-	-	-	31,69	40,12	8,69	-

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات (2022)

<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327><https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>

- وزارة المالية (2022)

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar>

يبين الجدول تذبذب مساهمة الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة خلال فترة (1996 إلى 2020)، متأثرة بارتفاع النفقات العامة على غرار سنة 1996 أين ارتفعت مساهمتها إلى 68.45% والتي تعتبر أكبر نسبة خلال فترة الدراسة، وانخفضت مساهمة الجباية البترولية نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما أثر على الاقتصاد الجزائري كونه يعتمد بشكل شبه كلي على هذا النوع من الإيرادات في تمويل الموازنة العامة كما هو الحال في سنوات 1998، 2010 و2015، حيث كانت مساهمتها بنسبة 43.23% و 33.62% و 22.50% على التوالي، كما عرفت الجباية البترولية ارتفاعا في

قيمة حصيلتها وبنسب متفاوتة حسب تطور النفقات العامة، لترتفع هذه النسب تدريجيا ابتداء من 23.6% سنة 2015 إلى 33% سنة 2019 وذلك لارتفاع حصيلة الجباية البترولية الموجهة للميزانية العامة والتي بلغت 2126 مليار دج سنة 2017 أين قدر سعر النفط حينها \$ 52,51 عكس ما كان عليه قبل سنة 2012 في حدود \$ 109 واقتصرت المساهمة على 1519 مليار دج¹، وانخفضت سنة 2020 نتيجة الازمة المزدوجة انهيار أسعار النفط وأزمة كورونا.

أما بالنسبة لمساهمة الجباية العادية في تمويل النفقات العامة نلاحظ تتراوح بين 37% و 23% وبلغت في أقصاها 40% سنة 1996، مما يدل على ضعف هذا الإيراد الهام في تمويل المالية العامة، والذي يعود سببه الرئيس عدم القدرة على تنويع الاقتصاد ومن ثم مصادر دخله، بالرغم من اصدار العديد من قوانين المالية بهدف توسيع الوعاء والرفع من الحصيلة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات العامة².

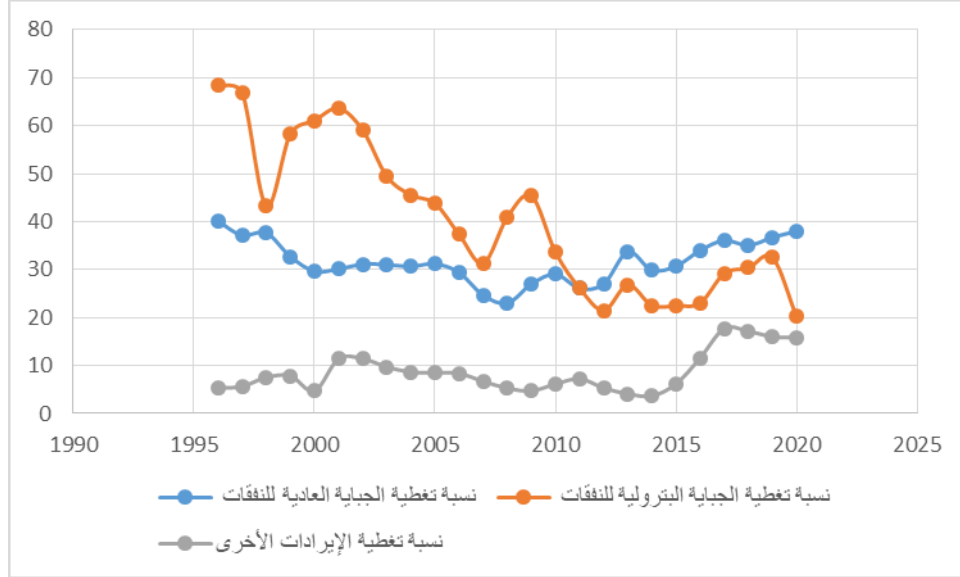
أما بخصوص مساهمة الإيرادات العادية الأخرى، فقد عرفت ارتفاع إيجابي على طول فترة الدراسة حيث قدرت سنة 1996 بـ 38557 مليون دج أين اقتصرت نسبتها في 5% لترتفع إلى ما قيمته 1239623 مليون دج سنة 2019 بنسبة مساهمة 15.85%، أما في عام 2020 انخفضت جراء أزمة كورونا.

¹ محمد أمين قمبرور، فعالية الجباية العادية في تمويل عجز الميزانية العامة على ضوء تراجع أسعار النفط في الجزائر دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بوالصوف ميلة، الجزائر، 2022، ص ص: 220-221.

² سايج جبور علي، عزوز علي، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، الجزائر، 2018، ص 257.

الشكل رقم (01-03): نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)

الوحدة: النسبة المئوية



المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (01-09)

كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه هيمنة الجباية البترولية مقارنة بالجباية العادية خلال الفترة (1996 إلى 2010) وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط. أما خلال الفترة (2012 إلى 2020) أصبحت إيرادات الجباية البترولية أقل من إيرادات الجباية العادية بسبب تقلبات أسعار النفط في السوق الدولي وأزمة كورونا سنة 2019 والتي أثرت بالسلب على القطاعات الاقتصادية. ورغم زيادة الإيرادات العامة إلا أنها لم تكن كافية لتمويل النفقات العامة مما أدى إلى عجز في الميزانية العامة حيث يبين الشكل أعلاه أنه في سنة 1996 شهدت الميزانية فائضا بقيمة 100.548 مليار دينار و81.472 دينار جزائري في سنة 1997، نتيجة انخفاض قيمة الدينار الجزائري بالإضافة إلى ارتفاع حصيللة الجباية البترولية على إثر ارتفاع أسعار النفط خلال هاتين السنتين، مما ساهم في زيادة الإيرادات العامة وقد قابله انخفاض في النفقات العامة نتيجة التقيد الصارم الذي تم انتهاجه للتخفيض من الانفاق العام سنة 1996، ولقد سجل رصيد الميزانية عجز خلال الفترة (1998 إلى 1999) بسبب انخفاض أسعار النفط¹، وقد عرفت بداية الالفية الثالثة تحسن في الوضعية المالية العامة، حيث حققت فوائض في الموازنة خلال سنتين 2001 و2002، يرجع ذلك إلى ارتفاع حصيللة الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، أما العجز المسجل خلال الفترة الممتدة بين

¹ قرينعي ربحية، نوي طه حسين، أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة -دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2016، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -العدد الاقتصادي-، المجلد 34، العدد 01، الجزائر، ص 38.

2003 و 2013 فكان نتيجة لتطبيق البرامج الاستثمارية، وذلك نتيجة الارتفاع الكبير في الإيرادات الجباية البترولية بعد الارتفاعات القياسية لأسعار النفط التي وصلت الى 112 دولار للبرميل سنة 2012، وكذلك استهداف التضخم في ظل السيولة التي أصبح يتمتع بها الاقتصاد الوطني، أما تفاقم العجز ابتداء من سنة 2014 بما يقدر بـ 1275 مليار دينار وما قدره 1206 مليار دينار سنة 2017، فيعود أساسا الى انخفاض الجباية البترولية نتيجة انهيار أسعار النفط الذي انخفض بقيمة 44 دولار سنة 2016¹ بالإضافة إلى زيادة النفقات العامة مقارنة بالإيرادات العامة، وبعد تطبيق سياسة ترشيد النفقات العامة أدى إلى نقص العجز في الميزانية العامة وفي مقابل ارتفاع الإيرادات الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار النفط سنة 2018، وزاد العجز في الميزانية عامة سنة 2020 نتيجة الازمة المزدوجة انهيار أسعار النفط وأزمة كورونا.

الفرع الثاني: آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة (2000 إلى 2020)

تعد عجز الموازنة العامة أحد العوائق التي تواجهها معظم الدول وخاصة النامية، والتي تعكس تزايد ظاهرة النفقات العامة في ظل محدودية نمو حجم الإيرادات العامة. ومن بين أساليب التي اعتمدتها الجزائر في تمويل عجز الموازنة العامة نجد ما يلي:

أولاً: دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة (2000 إلى 2020)

تم تأسيس صندوق ضبط الموارد عام 2000 حسب المادة 10 من قانون المالية التكميلي الصادر 27 جوان 2000، ونصت هذه المادة على أنه يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد"، ويتم تقييد هذا الحساب في باب الإيرادات كل فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى أسعار النفط المتوقعة ضمن قوانين المالية، وكذا الإيرادات المتعلقة بالتسيير. أما فيما يخص باب النفقات فيتم ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحدد من خلال القوانين المالية السنوية، وكذا تخفيض الدين العمومي².

¹ بورجلي خالد، بوروشة كريم، علاوي محمد لحسن، العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1970-2017)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 04، 2020، ص 320-321.

² المادة 10، قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الجزائر، المؤرخ 27 جوان 2000، ص 7.

ويعد صندوق ضبط الموارد في الجزائر موردا هاما إذ يضمن تمويل النفقات العامة في حالة حدوث تقلبات في الإيرادات العامة الناتجة عن تقلبات أسعار النفط وكذا تسديد الديون الداخلية والخارجية، ويحصل صندوق على موارده من فائض قيمة الجباية البترولية الناتجة عن السعر الفعلي والسعر المرجعي المعتمد في اعداد الميزانية العامة للدولة. حيث سجلت في هذه السنة فوائض مالية ضخمة بسبب ارتفاع أسعار النفط، إذ حقق رصيد الميزانية في 2000 فائضا قدره 400 مليار دج ويرجع هذا إلى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية التي بلغت 1213.2 مليار دج، ومن أجل الاستفادة من هذه الفوائض وضمان استقرار الموازنة العامة للدولة اتخذت الدولة انشاء صندوق لضبط إيرادات الجباية البترولية، لاستيعاب الفوائض إيرادات الجباية البترولية، ما يميز الحساب أنه مستقل عن الموازنة العامة للدولة. ومن ثم أجريت بعض التعديلات على المادة 10 من قانون المالية التكميلي الصادر 27 جوان 2000 والمتضمنة قانون المالية سنة 2004 الصادر في 23-12-2003 بموجب المادة 66 الذي تنص على تسبيقات بنك الجزائر الموجه لتسيير النشاط للمديونية الخارجة في جانب الإيرادات لهذا الحساب. بعد التعديل الذي تم في عام 2004، تم توسيع أهداف هذا الصندوق بحيث لم تعد مقتصرة فقط على تمويل عجز الموازنة العامة وتخفيض الدين العام، بل أصبح هدفه تمويل عجز الموازنة العامة دون ان يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج بموجب المادة 25 من القانون 04-06 الصادر في 15 جويلية 2006¹. كما تم تعديل أحكام المادة 10 من خلال المادة 121 المؤرخ في 29 ديسمبر 2016 والمتضمن قانون المالية 2017 حيث لا يجب تخفيض الإيرادات العامة، اذ ورد في باب النفقات العامة تمويل عجز الخزينة². وعرف صندوق ضبط الموارد تطورا ملحوظا خلال الفترة (2000 إلى 2020) كما هو موضح في الجدول الموالي:

¹ نعيمة برودي، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2020، ص ص: 476-477.

² المادة 10، قانون المالية التكميلي لسنة 2000، ص ص: 50-51.

الجدول رقم (01-11): مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة وتخفيض الدين العام خلال الفترة (2000 إلى 2020)

(الوحدة مليون دج)

السنة	موارد الصندوق	عجز الميزانية	تمويل عجز الميزانية العامة	نسبة التمويل	رصيد الصندوق	سداد الدين العام	تسديد قرض البنك الجزائري
2000	453237	-53 198	0	0	232 137	221 100	0
2001	356001	68 709	0	0	171 534	184 467	0
2002	198038	26 038	0	0	27 978	170 060	0
2003	467892	-164 624	0	0	320 892	156 000	0
2004	944391	-285 372	0	0	721 688	222 703	0
2005	2090524	-338 045	0	0	1 842 686	247 838	0
2006	3640686	-611 089	91530	0,14978178	2 931 045	618 111	0
2007	4669893	-1 159 519	531952	0,45876954	3 215 530	314 455	607 956
2008	5503690	-1 288 603	758180	0,58837361	4 280 073	465 437	0
2009	4680747	-970 972	364282	0,37517251	4 316 465	0	0
2010	5634775	-1 392 296	791938	0,56880003	4 842 837	0	0
2011	7143157	-2 372 266	1761455	0,74252002	5 381 702	0	0
2012	7917011	-3 254 143	2283260	0,7016471	5 633 751	0	0
2013	7695982	-2 128 816	2132471	1,00171692	5 563 511	0	0
2014	7373831	-3 068 021	2965672	0,96664006	4 408 159	0	0
2015	4960351	-3 103 789	2886505	0,92999395	2 073 846	0	0
2016	2172396	-2 285 913	1387938	0,60717009	784 458	0	0
2017	784458	-1 234 745	784458	0,63531984	0	0	0
2018	437412	-1 342 601	131912	0,09825108	305 500	0	0
2019	305500	-1 139 769	0	0	305 500	0	0
2020	832354	-1 788 800	832354	0,46531418	0	42,12	0

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات (2022)

<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327><https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>

- وزارة المالية (2022)

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar>

يبين الجدول أعلاه أنه منذ نشأة صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر تم الشروع في سحب مبالغ هامة خصصت لتسديد جزء من الدين العام خلال الفترة (2000 إلى 2005)، وتسديد تسبيقات بنك الجزائر خلال الفترة (2006 إلى 2009)، نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري المستمر عبر المخطط الخماسي الثاني، الذي بلغ نحو 4202.7 مليار دينار. وفي عام 2010، شهدت الموازنة عجزاً بقيمة 1,392,300 مليون دج راجع إلى تنفيذ الحكومة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وسدد الصندوق ما يقدر بـ 791,938 مليون دج، أي ما يعادل 56.88٪. عانت الجزائر من تداعيات الانخفاض الحاد في أسعار

النفط، التي بدأت في عام 2014، والتي أثرت على إيرادات الجباية البترولية، وبالتالي على مصدر تمويل صندوق ضبط الموارد. واتخذت الدولة إجراءات ترشيد النفقات تقوم على إيقاف بعض المشاريع المبرمجة ومحاولة توسيع الإيرادات العامة قطاع المحروقات لتقليل عجز الموازنة. وفي عام 2017، سجلت الموازنة عجزاً بقدّر 1,234,700 دج، حيث قام صندوق ضبط الموارد بتحويل كامل إلى رصيده المتبقي بقيمة 784,458 مليون دج، أي ما يعادل 63.53٪، ليصل الصندوق إلى رصيد صفري ويعود إلى نقطة البداية، كما ارتفع الدين العام عام 2019 نتيجة مواصلة الدولة في عملية تطهير مؤسسات العمومة. كما أن الطلب العالمي على النفط بدأ في الانخفاض في بداية عام 2020، حيث انخفض إلى 93.1 مليون برميل في اليوم، مما يشكل نسبة نقص بلغت 7.64٪. ويعود هذا الانخفاض إلى التأثيرات السلبية لجائحة كورونا على عدد من القطاعات الاقتصادية.¹

ثانياً: القرض السندي

أطلق وزير المالية آلية القرض الوطني للنمو الاقتصادي الصادر بتاريخ 16 أبريل 2016، وتم تعريفه وفق لقرار نص المادة الأولى بالجريدة الرسمية يوم 04 ماي 2016 على أنه: "سندات تصدر عن مؤسسة عمومية حكومية كجهة مقترضة، والمواطنين كمقترضين من جهة أخرى، بعد الحصول على أموال الخزينة العمومية في مقابل نسبة محددة قانونياً لمدة خمس سنوات. هدفه تمويل المشاريع الاقتصادية العمومية عن طريق الدين الداخلي بسبب عدم قدرة الخزينة العمومية على تغطية نفقاتها جراء انخفاض أسعار النفط، خاصة وأن العجز المتوقع في الميزانية لسنة 2016 قدرة ب 35 مليار دولار.²

وقد تم تحصيل ما يقرب من 568 مليار دج جراء الاكتتاب في سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي الذي انتهت مدته في 16 أكتوبر 2016، وتم توجيه مبلغ قدره 557.828 مليار دج إلى الخزينة العمومية لمواجهة العجز ميزانية الدولة سنة 2016، والذي بلغ 2285.913 مليار دج، وعليه فقد ساهم هذا القرض بنسبة 24.4٪ في تمويل عجز الميزانية. وفي سنة 2017 بدأت الخزينة العمومية تسديد الدين العام المتعلق بهذا القرض بمبلغ قدره 147.328 مليار دج إلى غاية 2019 بقيمة 157.934 مليار دج. ويعتبر هذا القرض من بين الحلول الظرفية والعاجلة التي لجأت إليها الدولة لتمويل نفقاتها، إلا أن هذا القرض لم

¹ ريم بوشليط، صندوق ضبط الموارد ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، 2023، ص 225.

² فريد بن عبيد، انصاف قسوري، آليات التمويل بالقرض السندي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 04، الجزائر، 2017، ص ص: 133-137.

يحقق أهدافه وهذا راجع إلى عدة اعتبارات أهمها الاقتصاد الريعي الذي يميز اقتصاد الدولة وكذا نقص الثقة بين المواطن والحكومة، غياب الثقافة الاستثمارية عند الافراد، ضعف التسويق الاعلامي لهذه التقنية، أسعار فائدة غير مقنعة للمستثمرين في ظل معدل تضخم كبير قدر بـ 6.4% مع صعوبة التحكم فيه، وتراجع قيمة الدينار ومؤشرات اقتصادية.¹ كما يُوضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-12): القرض الوطني للنمو الاقتصادي في الجزائر (2016 إلى 2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2016	2017	2018	2019
قيمة القرض الوطني للنمو الاقتصادي	557.828	147.328-	63.784-	157.934-

المصدر: خديجة بوفنغور، تقييم بدائل تمويل عجز الميزانية العامة للدولة دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2021، ص 204.

يبين الجدول أعلاه أنه تم توجيه 557.828 مليار دج للخرينة العمومية لمواجهة العجز في الميزانية العامة سنة 2016، الذي قدر بـ 2285.913 مليار دج، حيث ساهم هذا القرض 24.4% في تمويل عجز الميزانية العامة، لتبدأ بعدها الخزينة العمومية سنة 2017 بتسديد الدين العام المتعلق بهذا القرض والذي قدر بـ 147.328 مليار دج إلى غاية سنة 2019 بقيمة 157.934 مليار دج.²

ثالثا: التمويل غير التقليدي (الإصدار النقدي)

التمويل غير التقليدي من الإيرادات الائتمانية التي قد تحتاج إليها الدولة لتغطية نفقات المتزايدة بعد استنفاد كافة إيراداتها العادية فهو مورد غير عادي تلجأ إليه الدولة بصورة استثنائية كمرحلة انتقالية بهدف تغطية نفقات العادي. ويعرف على أنه "تمويل مباشر للخرينة العمومية من طرف بنك الجزائر للحفاظ على ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما جاء به في المادة 10 من قانون القرض والنقد 900-10 المعدل الصادر في 17 أكتوبر، حيث يقوم بنك الجزائر بصفة استثنائية بشراء سندات الخزينة العمومية لمدة

¹ خديجة بوفنغور، تقييم بدائل تمويل عجز الميزانية العامة للدولة دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2021، ص ص: 202-204.

² المرجع السابق، ص 203.

خمس سنوات كأقصى حد لتغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العام الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار، وتنقذ هذه الآلية لمرافقة برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية بهدف الوصول عند نهاية المدة الى توازنات خزينة الدولة؛ توازن ميزان المدفوعات¹.

وتطبيقاً لأحكام المادة 45 مكرر، قام بنك الجزائر بالتعديل على القاعدة التي تنص على أن بنك الجزائر لا يستطيع إقراض الخزينة العمومية إلا في حدود 10% من الإيرادات العادية المثبتة في السنة المالية الماضية، وفي آجال لا تتجاوز 241 يوم، ونتيجة لذلك قام بضخ مبلغ قدر ب 6556.2 مليار دج في الاقتصاد الجزائري على مدى ثلاث سنوات ابتداء من أكتوبر 2017، وإلى غاية نوفمبر 2019، استفادت الخزينة العمومية من 2470 مليار دج لتمويل عجز الميزانية العامة،² كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01-13): حصيلة التمويل الغير تقليدي ومساهمته في تمويل عجز الميزانية (2017 إلى

(2019)

2019	2018	2017	السنوات
1000	3371.2	2185	سندات مالية صادرة أو مضمونة من طرف الدولة (مليار دج)
70.34-	54.28	-	معدل نمو السندات الصادرة من طرف الدولة %
655	1245	570	المبلغ الموجه لعجز الميزانية العامة للدولة (مليار دج)
1138.977-	1342.60-	1234.74-	رصيد الميزانية العامة للدولة (مليار دج)
57.5	29.7	46.16	نسبة التمويل %

المصدر: صبيحة بولصباح، عجز الميزانية العامة في الجزائر بين محدودية أساليب التمويل التقليدية وإمكانية اللجوء للأساليب الشرعية على ضوء التجربة السودانية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2022، ص 73.

يوضح الجدول أعلاه أن بنك الجزائر قام بطباعة 2185 مليار دينار في عام 2017، وخصص منها 570 مليار دينار لتمويل عجز الميزانية العامة بنسبة 46.4%، وارتفع حجم الإصدار في عام 2018 إلى 3371.2 مليار دينار، حيث تم توجيه 1245 مليار دينار منها لتمويل عجز الميزانية العامة بنسبة 29.7%، نظراً لارتفاع قيمة العجز الميزانية العامة إلى -1342.601 مليار دينار. أما في عام 2019،

¹ الهام ايت بن امير، التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية، مجلة المؤسسة، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 290.

² صبيحة بولصباح، عجز الميزانية العامة في الجزائر بين محدودية أساليب التمويل التقليدية وإمكانية اللجوء للأساليب الشرعية على ضوء التجربة السودانية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2022، ص 73

فقد انخفضت حصيلة الإصدار إلى 1000 مليار دينار، كما انخفض المبلغ الموجه لتمويل عجز الميزانية إلى 655 مليار دينار بنسبة 57.5% من رصيد الميزانية العامة. ومنه يمكن القول أن التمويلات الداخلية غير التقليدية الممنوحة من قبل بنك الجزائر لتمويل عجز الميزانية العامة مثلت أكبر نسبة من إجمالي التمويل غير التقليدي، حيث قدرت بـ 38%. هذه التقنية ساعدت على تحسين وضعها من العجز على المدى المتوسط، إلا أنها لم تكن فعالة على المدى الطويل بسبب تدهور قيمة العملة، ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، فائض في السيولة ضعف الهيكل الاقتصاد الجزائري وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.

تختلف نسبة النفقات العامة في الموازنة العامة للدولة من بلد إلى آخر وفقاً لاقتصاد الدولة، ويتم تحديد حجم النفقات العامة بناءً على أولويات واحتياجات الدولة وعوامل أخرى مثل حجم السكان، ومستوى الاقتصاد، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها الدولة.

تكتسي النفقات العامة أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري فهي تعمل على تمويل النشاط الاقتصادي، ويتضح ذلك من خلال السياسة التوسعية التي تنتهجها الدولة، إذ يعتبر التوازن والتنظيم الجيد للنفقات العامة وطرق تمويلها للمسائل الحيوية لأي دولة تساهم في توفير الخدمات العامة الضرورية للمواطنين وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد. وأن إدارة النفقات العامة بشكل فعال وفقاً للمعايير المالية الصحيحة يساعد على تحقيق أهداف الميزانية العامة وتقادي التراكم في الديون العامة وتقليل العجز المالي. إلا أن الدولة الجزائرية عانت من عدة تحديات نتيجة اعتماد اقتصادها على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي لتمويل الميزانية العامة، بالإضافة إلى ضعف الإيرادات الضريبية، مما أدى إلى عجز في الميزانية.

الفصل الثاني: الحكم الراشد في الجزائر

تمهيد الفصل

تزداد أهمية الحكم الرشيد في هذا العصر خاصة في الدول النامية التي تعاني من عدة أزمات في المجال الاقتصادي واجتماعي وسياسي، حيث أدى فشل عملية التنمية التي شهدتها معظم الدول إلى ظهور اتجاه عالمي جديد يركز على تحسين نظم الحكم من خلال إرساء مبادئ الحكم الرشيد والتي تقوم على المساءلة والشفافية، سيادة القانون والمشاركة لمكافحة ظاهرة الفساد، وتعزيز عمليات الإصلاح في كافة المجالات، بغية هدف تحقيق الأهداف التنموية وبناء اقتصاد قوي وفعال.

تحتل الجزائر دورا فعالا في عملية التحضير لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد"، فكانت من بين الدول الإفريقية المؤسسة لها، وقد ارتبطت هذه المبادرة بإرساء آليات الحكم الرشيد في الدول الإفريقية كشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا الاطار تم إنشاء آلية خاصة لتقييم ومراقبة الحكم الرشيد تعرف "آلية مراجعة النظراء" والتي تفرض على الدول المنظمة لها وضع مؤشرات للحكم الرشيد يتم من خلالها تعزيز الشفافية وتفعيل الرقابة الذاتية على الموارد المتاحة.

وقصد الإلمام ببركائز الحكم الرشيد وواقعه في الجزائر، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الأول الأسس النظرية للحكم الرشيد، بينما يشتمل المبحث الثاني على معايير وأبعاد الحكم الرشيد ومعيقاته، والمبحث الثالث يتطرق إلى واقع الحكم الرشيد في الجزائر.

المبحث الأول: مدخل للحكم الراشد

حظي الحكم الراشد بإهتمام كبير على المستوى المحلي والعالمي، خاصة في الدول التي تهتم بقضايا الإصلاح والتجديد في كافة المجالات من أجل الحد من ظاهرة نفشي الفساد ومعالجة قضايا المجتمع كالفقر، كما لا يخفى الدور الفعال الذي يلعبه الحكم الراشد في تطبيق مبدأ العدالة بين أفراد المجتمع بهدف تلبية احتياجاتهم وتحقيق الرفاهية وبناء اقتصاد قوي وفعال وذلك من خلال ترشيد المال العام وتعزيز التعليم والصحة وغيرها. ولقد برز مفهوم الحكم الراشد كإطار حديث لتحقيق التنمية وقبل التعرّيج على مفهوم الحكم الراشد، لابد من الإشارة إلى الظروف والعوامل التي ساهمت في نشأة هذا المفهوم.

المطلب الأول: نشأة مصطلح الحكم الراشد

يعد ظهور الحكم كمصطلح ليس جديد نسبيا، بل هو قديم قدم الحضارات البشرية¹، (كالحضارة الهندية القديمة) حيث تعود المناقشات المبكرة لهذا المصطلح إلى 400 عام قبل الميلاد على الأقل، في أطروحة "Arthashastra" عن الحكم المنسوبة إلى الفيلسوف والمفكر الهندي (Kautilya) أو ما يعرف باسم (chanakay)، يعتقد أنه كان رئيس وزراء ملك الهند، قدم الفيلسوف (Kautilya) الركائز الأساسية من "فن الحكم"، مع التركيز على العدالة والأخلاق، كما حدد واجب الملك في حماية ثروة الدولة والمحافظة عليها وتعزيزها وكذلك المحافظة على مصالح رعايا المملكة توضيح العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتحديد مسؤوليات والمهام للمشاركين في دارة الدولة.² وحسب الفيلسوف (Kautilya) فإن للحكم الراشد ثلاث أهداف أساسية:³

- على الملك توفير الأمن القومي وتطوير البنية التحتية كالطرق لتسهيل وتعزيز عمليات التجارية؛

¹ United Nations, What is Good Governance?, p 01, on the link: <https://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf>

² Kaufmann Daniel, Kraay Aart Governance Indicators: Where Are We, Where Should We Be Going?, The World Bank Research Observer, vol 23, no 1, 2008, p 03. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/8212/1/Gov_Indicators_Where_Should_Be_Going.pdf

* الفيلسوف (Kautilya): اشتهر في القرن الرابع قبل الميلاد كان معلما وفيلسوفاً واقتصادياً ومشرعاً، ومستشاراً ملكياً في الهند.

* Arthashastra: أطروحة قديمة عن السياسة والاقتصاد والاستراتيجية العسكرية، كتبت باللغة السنسكريتية، ويرجع تاريخها على الأرجح إلى القرن الرابع قبل الميلاد.

³ AJIT DEBNATH, THE CONCEPT OF GOOD GOVERNANCE IN KAUTILYA'S ARTHASHASTRA, International Journal of Research and Analytical Reviews (IJRAR), Volume 6, Issue 2, 2019, p 746, on the link : <https://www.ijrar.org/papers/IJAR2001377.pdf>

- على الملك صياغة سياسات فعالة وتنفيذها بكفاءة وفاعلية وإزالة جميع العوائق أمام النمو الاقتصادي وتشجيع تكوين رأس المال؛
- الإدارة الفعالة ورعاية الشعب.

ويشير الحكم الراشد إلى النظام السياسي الذي يمارس فيه الملك سلطته في استخدام الاقتصاد والموارد الاجتماعية لرفاهية شعبه.

ويعود مفهوم كلمة الحكم "gouvernance" في بعض الدراسات العصور اليونانية وهي من فعل "kubernaô" حيث تم استخدامه لأول مرة مجازيا من قبل الفيلسوف اليوناني "أفلاطون" (Plato)¹، وتعني القيادة أو التوجيه، لكي يوضح معنى حكم الأفراد². حيث هاجم أفلاطون النظام الديمقراطي بسبب انتشار الفوضى والفساد في مدينة أثينا³، وخلق مساواة (بين الجنسين) مصطنعة بين المواطنين والتي تتمتع بموجبها بأن كل مواطن لديه القدرات لابد من ممارسة السياسية، بشكل أساسي لاختيار الأشخاص الأكثر ملائمة لوظائف القيادة، وهكذا تفترض الديمقراطية التناقض في اعتبارها "الجمهور من يمارس السلطة بشكل عام" الموافقة على تفويض العديد من الوظائف بشكل واضح ومقاومة للإدارة الجماعية، تعزية حقيقة المفارقة. كما تتميز الديمقراطية بمنح حق متساوي لكل مواطن في المشاركة في الحياة السياسية مهما كان هذا المواطن جاهلا على عكس الأنظمة الأخرى التي تتسم بعدم المساواة⁴، وهذا ما دفع الفيلسوف "أفلاطون" (Plato) إلى التفكير في حل هذا الاشكال من خلال ما جاء به في كتابه "الجمهورية الفاضلة" حيث وضع فيه أسس التنظيم العادل للمجتمع من خلال تسليم القيادة لمن له القدرة والمعرفة لاتخاذ القرارات الملائمة، وقد أشار في كتابه إلى أن الديمقراطية أشبه بالسفينة، حيث يهتم جميع البحارة بالسيطرة على السفينة، متجاهلين حقيقة بسيطة للغاية وهي أن شخصا واحدا فقط يمكنه فعلا الاعتناء بها وهو الربان⁵. بدأ "أفلاطون" (Plato) من

¹ JF Noubel, L'INTELLIGENCE COLLECTIVE, on the link : https://grainesdesol.fr/wp-content/uploads/2019/10/CAHIER-PEDA-ADNPRO-intelligence-collective-et-gouvernance_compressed-1-16.pdf

² Étymologie du terme "gouvernance", Corinne HUYNH-QUAN-SUU, p 01, on the link : https://ec.europa.eu/governance/docs/doc5_fr.pdf

³ M. RALISIMANANA Alexis, LA THÉORIE DE LA BONNE GOUVERNANCE DE PLATON ET SES LACUNES LA THÉORIE DE LA BONNE GOUVERNANCE DE PLATON ET SES LACUNES, Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de Maîtrise en philosophie, UNIVERSITÉ DE TOAMASINA, FACULTÉ DES LETTRES & SCIENCES HUMAINES, DÉPARTEMENT DE PHILOSOPHIE, 2011, pp : 14-17. on the link: on the link: http://biblio.univ-antananarivo.mg/pdfs/ralisimananaAlexis_PHILO_M1_11.pdf

⁴ Marc-Antoine Gavray, LA DÉMOCRATIE SELON PLATON OU DE L'IGNORANCE COLLECTIVE ÉRIGÉE EN PRINCIPE POLITIQUE, DOSSIER EMBARRAS DE LA DÉMOCRATIE, AHIER PHILOSOPHIQUES, No 160, 2020, pp : 24-25. on the link: https://orbi.uliege.be/bitstream/2268/245121/1/CAPH1_160_0023.pdf

⁵ Xavier Brouillette, "Platon, précurseur de la «saine gouvernance»?", Un article publié dans le journal LE DEVOIR, Montréal, édition du 14-15,2009, pp : 8-9.

تحديد مكان الفرد في الدولة وتحليل مفهوم العدالة وخلق دولة مثالية على أساس العدل¹، كما قسم "أفلاطون" (Plato) المجتمع إلى ثلاث طبقات طبقة الحكام الفلاسفة ويتميزون بالحكمة وتسيير شؤون الدولة، طبقة الحراس (الجنود) ومهمتهم حماية الدولة وطبقة الثالثة هي طبقة أصحاب الحرف لتزويد المواد والاحتياجات الاقتصادية للدولة، وتتحقق فكرة العدالة عند "أفلاطون" (Plato) من خلال التزام كل فرد حدود الطبقة التي ينتمي إليها².

بالإضافة إلى ذلك أكد "سقراط" (Socrates) على العدل والمساواة والإنصاف كأركان أساسية للدولة المثالية للحفاظ على استقلال المواطنين في الدولة، وذكر أن "المجتمع النموذجي الذي يقف وراء كل مجتمع تاريخي هو مجتمع هرمي، لكن الطبقات الاجتماعية لها نفاذية هامة، فلا يوجد عبيد، المساواة بين الرجل والمرأة، ويجب تعليم الرجال والنساء نفس الأشياء، لذا كلاهما قادر على نفس الأشياء"³. وتم توسيع تعاليم "أفلاطون" (Plato) من قبل تلميذه "أرسطو" (Aristotle) الذي تعتبر دولته المثالية "مؤسسة أخلاقية"، حيث هناك "سيادة القانون"⁴. وبالتالي فإن دولة "أرسطو" (Aristotle) رغم أنها ليست ديمقراطية في مجملها هي أكثر ديمقراطية من دولة "أفلاطون" (Plato). حيث يعتقد "أرسطو" (Aristotle) أن هناك قدرا كبيرا من الترابط بين الدولة وشعبها في تحديد نجاحها وأن رفاهية الدولة لا يمكن تمييزها عن رفاهية المجتمع، أي دولة "أرسطو" (Aristotle) ملزمة بضرورة تلبية حاجيات المجتمع، بينما "أفلاطون" (Plato) وضع أهمية الدولة قبل أهمية المواطن، تعاليمه التي بموجبها كانت حالته المثالية أكد على عناصر مثل "توزيع المواهب كان غير وراثي"، و"يجب تعليم النساء بنفس درجة تعليم الرجال". وصفت فكرة "أفلاطون" (Plato) التعليم في

¹ Svetlana Slusarenko, Veronica Pozneacova, THE ANALIZE OF THE FORMS OF GOVERNMENT AND THE PRACTICE OF GOOD GOVERNANCE FROM PLATO TO CONTEMPORANEITY, INTERNATIONAL SCIENTIFIC DISCUSSION: PROBLEMS, TASKS AND PROSPECTS, SCIENTIFIC COLLECTION «INTERCONF», № 63, 2021, p 188. on the link:

<https://www.researchgate.net/publication/352795655> THE ANALIZE OF THE FORMS OF GOVERNMENT AND THE PRACTICE OF GOOD GOVERNANCE FROM PLATO TO CONTEMPORANEITY

² Sylvester Enomah, Plato's Theory Of Philosopher King And The Implications For Political Leaders In Nigeria, International Journal of Innovative Human Ecology & Nature Studies, vol 7, N 01, 2019, p 58. on the link: <https://seahipaj.org/journals-ci/mar-2019/IJIHENS/full/IJIHENS-M-8-2019.pdf>

³ Desh Raj Sirswal, Good Governance Some Ethical Issues, Progressive Publishers 37A , College Street Kolkata - 700 073, First Published August, 2018, p 68. on the link: <https://www.researchgate.net/publication/328134352> Principles of Good Governance Advocated by Ancient Greek Thinkers

⁴ Shikha Vyas-Doorgapersad, Coskun Can Aktan, PROGRESSION FROM IDEAL STATE TO GOOD GOVERNANCE: AN INTRODUCTORY OVERVIEW, INTERNATIONAL JOURNAL OF BUSINESS AND MANAGEMENT STUDIES, Vol 9, No 1, 2017, p 02. on the link: <https://www.researchgate.net/publication/318883513> PROGRESSION FROM IDEAL STATE TO GOOD GOVERNANCE AN INTRODUCTORY OVERVIEW

دولته المثالية بأنها تعليم عام انتقائي، لكن تلميذه لا يوافقه حيث دعم التعليم للجميع فتوفير التعليم كان من الواجبات الأساسية لدولة، كما دعى أرسطو بالمساواة بين الجنسين.¹ ومع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية وكذا التحولات العالمية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة تتطلب تطورا في الحوكمة، ومن هنا ظهر مفهوم الحكم الراشد عند الغرب كمعيار للمبادئ والقيم والأخلاق لتحقيق أهداف الحكم الراشد.² وعرف الحكم أيضا باللاتينية "Gubernare" وله نفس المعنى الكلمة اليونانية "kubernao"³ وهي "القيادة" و"التوجيه"⁴، أو بعبارة شاملة "حكم شؤون المنظمة" والتي تمثل دولة أو مجموعة من الدول أو شركة عامة أو خاصة.⁵

وأشار بعض الباحثين والمفكرين أن مصطلح الحكم "Gouvernance" يعود إلى اللغة الفرنسية القديمة في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة "Gouvernement"⁶، وانتقل للغة الانجليزية في القرن الرابع عشر تحت مصطلح "Gouvernance" ويعني "طريقة الحكم"⁷. وابتداء من سنة 1478 استخدم المفهوم للإشارة إلى المنظمات التي تتبع هيكل اداري خاص.⁸

واستعمل في فرنسا منذ القرن الثاني عشر، بمفهوم "إدارة شؤون مقاطعة تحت سلطة اقطاعي يدير شؤونها المالية والعسكرية والقضائية نيابة الملك، في حين يشير المؤرخون الانجليز في العصور الوسطى إلى الحكم لتمييز مؤسسة السلطة الاقطاعية⁹، وفي عام 1840 دعا "الملك تشارلز البرت" (Albert Charles)

¹Ganesan Aarathi, Assignment 2 - A comparison of the ideal States of Plato and Aristotle, on the link: https://www.academia.edu/11896878/A_Comparison_of_the_Ideal_States_of_Plato_and_Aristotle

² Shikha Vyas-Doorgapersad, Coskun Can Aktan, Op Cit, p 2.

³ Marc Hufty, Governance: Exploring Four Approaches and Their Relevance to Research, Research for Sustainable Development: Foundations, Experiences, and Perspectives, p 167. on the link: https://nccr-north-south.ch/Upload/8_Hufty.pdf

⁴ Maurice BASLÉ, ÉVALUATION DES POLITIQUES PUBLIQUES ET GOUVERNANCE À DIFFÉRENTS NIVEAUX DE GOUVERNEMENT, CAHIERS ECONOMIQUES DE BRETAGNE - N°2, Université de Rennes 1, CREREG-IREIMAR-CNRS, 2000, P01. on the link: <http://redouan.larhzal.com/wp-content/uploads/2015/05/Unlicensed-politique-publique.pdf>

⁵ Mohamed Chérif Belmihoub, «Les institutions de l'économie de marche a L'épreuve de la Boone Gouvernance», Revue Idara , Ecole national d'administration , Algérie , 2005,p 11.

⁶ Alain Coulon, La gouvernance, La Lettre d'ADELI, N 67, 2007, p 05. on the link: <https://espaces-numeriques.org/wp-content/uploads/2010/05/l67p05.pdf>

⁷YASSO Désiré, La bonne gouvernance à l'épreuve des faits : le cas des entreprises publiques du secteur maritime au Bénin, DOCTORAT EN SCIENCES DE GESTION, Institut d'Administration des Entreprises, UNIVERSITE PARIS I- PANTHEON SORBONNE, Paris, 2014, p 10.

⁸ غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 15.

⁹ خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 20.

ملك مملكة بيدمونت وسردينيا مصطلح " buon governo " كوسيلة أساسية لحل مشكلة الركود الاقتصادي وسوء التسيير.¹

وقبل ظهور الحكم الراشد في الأدبيات السياسات الحديثة استخدم في أدبيات السياسات الإسلامية في مرحلة الخلافة الراشدة، مبنية على أسس ومبادئ وقيم القائمة على العدل والتشاور والرشادة وغيرها من المبادئ الإسلامية.² وقد كان الإسلام تاريخيا ووقائعا دينا ودولة يحقق التوازن بين المصالح الدينية والدنيوية فهو دعوة قدسية طاهرة لهذا العالم، وعقيدة للأمة جمعاء، تجتمع عليها وتشق من مبادئها وقيمها، وهو تنظيم ايجابي لدولة أو المجتمع، يستجيب لنداءات الإصلاح السياسي والمالي. من هنا تعد دولة الحكم الراشد في الأدبيات السياسية الدينية الكلاسيكية والحديثة هي الدولة المثالية التي اشتملت على عناصر الدولة القائد والرعايا، والدستور الموضوع للإسلام وثيق الصلة بالتنظيم السياسي، فقد أسس نموذجا مختلفا للحكومة والمجتمع يبحث في طبيعة السلطة كيف تكتسب وكيف تمارس وخصائص الحكومة الرشيدة والحكومة السيئة والعلاقة بين الحاكم والمحكوم على وجه العموم. ولقد تجاوزت فكرة الحكم الراشد في السياق الإسلامي المفهوم الفلسفي والسياسي والدلالة الاقتصادية ليربط بأحكام كلية ومستوى أعمق للإنسان وفقا لما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية، إذ أن معالم نظام الحكم الراشدي تقوم على أساس الخير والتعاون والتكامل بين الجميع. وقد أورد القرآن الكريم القواعد والمصاعد والقيم التي تدل على نموذج الحكم الراشد في الإسلام، أي أن مدلول الحكم الراشد في القرآن الكريم يعكس معاني الإصلاح والتعاون والعدل والمساواة والتشاركية وتحقيق سلطة القانون الإلهي والشرعية.³

وبالرجوع إلى الحقبة المعاصر يعود ظهور مصطلح الحكم الراشد إلى الإدارة وتسيير المؤسسات، يحدد أسلوب الإدارة بهدف التوفيق بين المصالح المالكين والمصالح المديرين في نظام متوازن من السلطة والرقابة⁴، وتجسد ذلك في أعمال الاقتصادي رونالد كواس نشر مقال بعنوان طبيعة الشركة " THE NATURE OF THE FIRM " عام 1937 عن النظام الاقتصادي مبين فيه أن المؤسسات الاقتصادية

¹ Jonas Zadi, La question de la bonne gouvernance et des réalités sociopolitiques en Afrique : Le cas de la Côte d'Ivoire, Université Paris-Est, 2013, p 12. on the link: <https://theses.hal.science/tel-01021645>

² غربي محمد، الديمقراطية والحكم الراشد، رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، دفاثر السياسة والقانون، عدد خاص، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011، ص ص: 370-371.

³ رقاد بغدادي، مدلول الحكم الراشد في الإسلام: التعريف، الركائز، المبادئ، المجلة الرسمية، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، 2020، ص ص:

⁴ Nachida Bouzidi, «Gouvernance et développement économique: une introduction au débat», *Revue Idara*, Revue d'école nationale d'administration, Algérie, 2005, pp : 107-108.

تستطيع الصمود في السوق إذا كانت أنماط تنسيقها الداخلية تسمح بتقليل تكاليف معاملاتها، ويؤدي هذا إلى تطوير الأعمال التجارية الكبيرة التي يمكن ملاحظتها تجريبياً في الولايات المتحدة في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي.¹ وتم تبني هذه النظرية من قبل الاقتصادي (Oliver Williamson) في السبعينيات، حيث عرف حوكمة الشركات على أنها: "مجموعة من آليات التنسيق المنظمة التي تحكم التنظيم الداخلي للشركة بهدف زيادة الكفاءة".²

وشهدت فترة السبعينيات حسب (Hamel et Jouve) تطوراً لأزمة في الديمقراطية وهذا راجع إلى عدم قدرة جهاز الدولة على تلبية الطلبات الاجتماعية المتزايدة باستمرار، وأدت هذه المطالب إلى انهيار مجالات التدخل ومسؤوليات الدولة، كما أدت إلى حدوث أزمة في المالية العامة، وترجع إلى زيادة الإنفاق الخدمات العامة وتباطؤ نمو الإنتاجية الاقتصادية والتي أثرت على جميع الدول الغربية بدرجات متفاوتة من الشدة. ثم شهدت بداية الثمانينيات ظهور المحاولات الأولى للرد على هذا الضغط والمتمثل في زيادة المطالب على تنظيم الدولة من قبل التدابير الليبرالية الكلاسيكية لإلغاء الضوابط والخصخصة، وفي بعض البلدان كانت هناك محاولة صريحة لسحب جزء من تدخلاتها الاجتماعية من الدولة من أجل توفير مساحة أكبر للشركاء من القطاع الخاص، ستنفذ جميع البلدان الحد الأدنى تدابير لخفض النفقات العامة والتي سيكون لها تأثير ملحوظ إلى حد ما على الخدمات المقدمة للمواطنين.³

حيث ظهر لأول مرة في تقرير البنك الدولي في دراسة حول "إفريقيا جنوب الصحراء - من الأزمة إلى النمو المستدام" عام 1989⁴، تكمن وراء سلسلة مشاكل التنمية في دول إفريقيا جنوب الصحراء⁵، والدافع الرئيسي وراء طرحه يتمثل في كيفية مكافحة الفساد والحد من ظاهرة الفقر لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة بهذه الدول من خلال كفاءة وفاعلية نظام الحكومة، خلق بيئة مشجعة للمستثمرين،

¹ Dominique Lorrain, Administrer, gouverner, réguler, Les Annales De Recherche Urbaine, N 80-81, 1998, p 85. on the link:

https://www.persee.fr/doc/aru_0180930x_1998_num_80_1_2200?fbclid=IwAR0CgrtWaGOv3zIwSPIw_5LMQXi9GPHIVMjbmVzf7JyuR_rVOr1G_xjOqk8

²Tournier Charles, LE CONCEPT DE GOUVERNANCE EN SCIENCE POLITIQUE Papel Político, vol 12, N 1, Universidad Javeriana Bogotá, Colombia, 2007, p68. on the link: <https://www.redalyc.org/pdf/777/77716564004.pdf>

³ Isabelle Lacroix, Olivier St-Arnaud, La gouvernance : tenter une définition, Cahiers de recherche en politique appliquée, vol 17, N 03, Université de Sherbrooke, 2012, p 20.

⁴ Rahul Tripathi, GOOD GOVERNANCE: ORIGIN, IMPORTANCE AND DEVELOPMENT IN INDIA, International Journal of Development Research, Vol. 07, Issue, 11, 2017, p 16969.

⁵ Gisselquist, Rachel M, **Good governance as a concept, and why this matters for development policy**, United Nations University (UNU), World Institute for Development Economics Research (WIDER), WIDER Working Paper, No 30, March 2012, p 01.

تقديم حوافز للمنتجين وتعزيز التنافسية، الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة،¹ ويرجع فشل الاقتصاد وتدهور جودة الحوكمة إلى عدة اعتبارات منها الربع، البيروقراطية، الأنظمة القضائية ضعيفة، ضعف إدارة القطاع العام التي أدت إلى خسائر الشركات، ضعف البنية التحتية، سوء استخدام الموارد وهدر المال العام،² بالإضافة إلى فشل تنفيذ السياسات والإصلاحات واستمرار انتشار ظاهرة الفساد في الدول النامية.³

وفي بداية التسعينات أصبح التركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل المجتمع المدني، ففي اجتماع اللجنة الوزارية "OECD" الذي عقد في باريس سنة 1996 ربط رئيس اللجنة "Alice Rivitim" بين جودة وفعالية وأسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وأكد أن المفهوم يشير إلى كيفية تطبيق الديمقراطية لمساعدة الدول في حل المشاكل التي تواجهها.⁴

في ضوء الأزمات المالية نهاية التسعينيات، تم إضافة بُعد جديد سنة 2000، وهو القدرة على التنبؤ، والذي أدى إلى تحسينات في حوكمة الشركات والأطر المالية والمصرفية في المستقبل.⁵

وترجم هذا مصطلح الحكم الراشد إلى العربية من خلال عدة مصطلحات أهمها: الحكم الراشد أو الصالح، أو الحكمانية أو الحوكمة، إلا أن أكثر التعبيرات شيوعاً هي الحكم الراشد الذي تبنته المبادرة العربية سنة 2005.⁶

¹ Zahoor Ahmad, Aysha Saleem, Impact of Governance on Human Development, Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences, vol 18, N 3, p 613. on the link: <https://www.econstor.eu/bitstream/10419/188159/1/pjcss198.pdf>

² Tanja A. Börzel, EU Promotion of Good Governance in Areas of Limited Statehood, Paper prepared for the ERD Workshop "Transforming Political Structures: Security, Institutions, and Regional Integration Mechanisms", Florence, Freie Universität Berlin, Berlin Germany, April 16-17, 2009, p 06.

³ CARLOS SANTISO, Good Governance and Aid Effectiveness: The World Bank and Conditionality, The Georgetown Public Policy Review, Volume 7, Number 1, Paul H Nitze School of Advanced International Studies Johns Hopkins University, 2001, P 05.

⁴ برهان زريق، السلطة السياسية ومسألة الحكم الصالح "الرشيد"، الطبعة الأولى، سورية، 2016، ص 293.

⁵ Suchitra Punyaratabandhu, Commitment to good governance, development and poverty reduction: methodological issues in the evaluation of progress at the national and local levels, Economic & Social Affairs, No 4, 2004, p 02.

⁶ أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008، ص 155.

المطلب الثاني: مفهوم الحكم الراشد

تعددت وتباينت التعاريف المتعلقة بمصطلح الحكم الراشد بالاختلاف مجالاتها وأبعادها، وتم تقسيم هذه التعاريف من قبل (Martin Doornbos) في مقاله تحت عنوان "the good governance the metamorphosis of the policy metaphor" إلى قسمين قسم سياسي والمتمثل بالمؤسسات المالية والدولية ركزت خطابها حول العلاقات بين الدولة والسوق، وبشكل أكثر حول هياكل الدولة مصممة لضمان المساءلة والإجراءات القانونية الواجبة والضمانات ذات الصلة، وقسم أكاديمي إذ يهتم هذا القسم إلى حد كبير بتطوير فهم أفضل للطرق المختلفة التي يتم من خلالها تنظيم علاقات السلطة، مع التركيز على أنماط مختلفة من التداخل بين العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني.¹ وفيما يلي يتم عرض بعض التعريفات الخاصة بالمؤسسات الدولية والتعريفات الأكاديمية والأخير يتم تعريف الحكم الراشد حسب المشرع الجزائري.

الفرع الأول: التعريفات المؤسسية

ومن بين أهم التعاريف المؤسسية للحكم الراشد ما يلي:

أولاً: تعريف البنك الدولي:

قدم البنك الدولي في تقريره الصادر عام 1989 في دراسة حول "إفريقيا جنوب الصحراء- من الأزمة إلى النمو المستدام" أول تعريف للحكم الراشد وعرفه على أنه: "ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة".² وفي عام 1992 عمل خبراء البنك الدولي على تطوير هذا التعريف في تقرير حول "الحكم الراشد والتنمية" وتم تعريفه على أنه: "أسلوب ممارسة السلطة في تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية".³

وفي تقريره الصادر عام 1994 بعنوان "Governance: the World bank experience"، تم تعريف الحكم الراشد على أنه: "عملية صنع السياسات يمكن تنبؤ بها، تخضع للشفافية، كما يتطلب بيروقراطية تعمل

¹ M.Doornbos,"the good governance" the metamorphosis of the policy metaphor, journal of international affairs vol 75, N 01, The Trustees of Columbia University ,New York,2003, pp : 5-6.
https://ciaotest.cc.columbia.edu/olj/jia/jia_fall03/jia_fall03_capstone.pdf

² World Bank: Sub-Saharan Africa: Form Crisis to Sustainable Growth, Washington DC the World Bank, 1989, p60. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/498241468742846138/pdf/multi0page.pdf>

³ World Bank , "Governance & Development", Washington, D.C. 20433: World Bank, D.C, 1992 ,P 01.
<http://documents1.worldbank.org/curated/en/604951468739447676/pdf/multi-page.pdf>

وفق إجراءات احترافية إضافة إلى قابلية النشاطات التنفيذية للحكومة لعملية المساءلة، والاشتراك الواسع للمجتمع المدني في الشؤون العامة في إطار دولة القانون.¹

وحدد تعريف البنك الدولي ثلاث عناصر أساسية:²

- العملية التي يتم من خلالها اختيار القائمين على السلطة ومراقبتهم واستبدالهم؛
 - قدرة الحكومة على إدارة مواردها بفعالية وتنفيذ سياسات سليمة؛
 - احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم.
- وتم تطويره أيضا عام 2007 ليصبح تعريفه على أنه: "الطريقة التي يكتسب بها المسؤولون والمؤسسات العامة، ويمارسون سلطة تشكيل السياسات العامة وتوفير السلع والخدمات العامة".³

ثانيا: تعريف صندوق النقد الدولي

يعرف الحكم الرشيد على أنه: "يغطي جميع الجوانب الطرق التي يتم من خلالها حكم البلاد ما، بما في ذلك السياسة الاقتصادية والأطر التنظيمية والالتزام بسيادة القانون، وعرف أيضا الحكم السيئ على أنه البيئة المثلى للفساد ينتج عنه أثار سلبية منها عدم ثقة الشعب بحكوماتهم، تهديد سلامة السوق وتشويه المنافسة مما يؤدي إلى تراجع التقدم في التنمية الاقتصادية".⁴

ثالثا: تعريف برنامج الأمم المتحدة:

عرف الحكم الرشيد على أنه: "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي تتيح للأفراد والجماعات التعبير عن

¹ World Bank , "Governance: the world bank's experience, Washington, D.C, 1994, P01. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/711471468765285964/pdf/multi0page.pdf>

² Danielle Resnick, Regina Birner, Does Good Governance Contribute to Pro-Poor Growth?: A Review of the Evidence from Cross –Country studies, DSGD Discussion paper n° 30, International Food Policy Research Institute, Washington, 2006, p 8. https://www.researchgate.net/publication/5056004_Does_good_governance_contribute_to_pro-poor_growth_a_review_of_the_evidence_from_cross-country_studies

³ World Bank, Strengthening the World Bank Group Engagement on Governance and Anticorruption, Washington, 2007, p 07. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/426381468340863478/pdf/390550replacement.pdf>

⁴ IMF, The IMF and Good Governance, Washington, D.C. 20431, 2017, p 01. [file:///C:/Users/ASUS/Downloads/Goodgovernance%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/ASUS/Downloads/Goodgovernance%20(1).pdf)

مصالحتهم، وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتهم وحل خلافاتهم.¹ وحسب هذا التعريف فإن الحكم الراشد يقوم على ثلاثة أبعاد أساسية:²

- **البعد الاقتصادي:** يتضمن عملية صنع القرارات الذي يؤثر على نشاط الدولة في الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاديات الأخرى؛
- **البعد السياسي:** يتضمن عمليات صنع القرارات المتعلقة بصياغة السياسات؛
- **البعد الإداري:** هو نظام متعلق بتنفيذ القوانين والسياسات.

كما عرفه على أنه: "الحكم القائم على المشاركة والمساءلة وتعزيز الشفافية وحكم القانون، ويضمن بناء الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حسب احتياجات المجتمع، كما يضمن التعبير عن الأفراد الأكثر فقرا عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص موارد التنمية."³

رابعا: تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

يشمل هذا التعريف دور السلطات العامة في تأسيس بيئة ملائمة لتمكين الفاعلين الاقتصاديين من تقوية نشاطهم وتحديد توزيع العادل وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم.⁴

خامسا: تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002)

ويعرف الحكم الراشد بأنه: الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون الرفاه الانسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا.⁵

¹ UNDESA, UNDP, UNESCO, «Governance and development: Thematic think piece », the United Nations, May 2012, P. 03. https://www.un.org/millenniumgoals/pdf/Think%20Pieces/7_governance.pdf

² United Nations Development programmer, *Governance for Sustainable Humane Development*, UNDP policy Document, New York, 1997, p 03. <https://digitallibrary.un.org/record/492551?ln=en>

³ United Nations Development Programme, Integrating human rights with sustainable human development A UNDP policy document , New York, NY 10017, USA, Washington D.C, January, 1998, p13. Consultation: 20/04/2021 <http://www.undp-aciad.org/publications/other/undp/hr/hr-susdev98e.pdf>

⁴ OCDE, participatory development and good governance, development Co-operation guidelines series, france, 1995, p15. <https://www.oecd.org/dac/accountable-effective-institutions/31857685.pdf>

⁵ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية الإنسانية العربية، خلق فرص للأجيال القادمة، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002، ص

الفرع الثاني: التعريفات الأكاديمية

وفيما يلي يتم سرد أهم التعاريف الأكاديمية المتعلقة بمصطلح الحكم الرشيد:

أولاً: تعريف (EDOUARD AL-DAHDAH):*

يعرف الحكم الرشيد على أنه: "مجموعة من العمليات التي تقوم بها السلطة نيابة عن المواطن وتتضمن عمليات الانتخاب وتعويض واستبدال المسؤولين وعمليات صياغة ووضع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة، كما أشار أن الحكم الرشيد لا يضمن بالضرورة نتائج أفضل كارتفاع النمو الاقتصادي أو انخفاض معدل البطالة ولكنه ينقص من النتائج السيئة المستمرة أقل احتمالاً¹.

ثانياً: تعرف (Kato Toshiyasu) * وآخرون:

الحكم الرشيد بأنه أسلوب ممارسة السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية. والدول ذات الحكم الرشيد تمارس السلطة على أساس سيادة القانون، من خلال مؤسسات الدولة ومنظمتها الخاضعة للمحاسبة والمساءلة، بكل شفافية، وبمشاركة الأفراد في عملية التنمية وصياغة السياسات العامة.²

* EDUARD AL-DAHDAH: هو خبير كبير في قطاع القطاع العام الذي يعمل في البنك الدولي منذ عام 2001، حيث بدأ في وحدة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) ثم في معهد البنك الدولي حيث عمل في مجال الحوكمة وتشخيص الفساد وقاد فريق الاقتصاد السياسي. من عام 2012 إلى عام 2015، كان خبيراً كبيراً في مجال الحوكمة في مصر واليمن والمملكة العربية السعودية. وهو المؤلف الرئيسي لكتاب " Rules on Better Governance in the Middle East and North Africa " (2016) و " Paper, Rules in Practice: Enforcing Laws in the Middle East and North Africa " (2003)، بالإضافة إلى منشورات أخرى. حصل على درجة الدكتوراه من جامعة شيكاغو وجامعة جورج تاون، ودرجة البكالوريوس من الجامعة الأميركية في بيروت

¹ Edouard Al-dahdah, gouvernance et développement dans les pays du Maghreb-constats et implications pratiques-, la lettre d'information trimestrielle du groupe de la banque mondiale au Maghreb, Centre public d'information Banque mondiale n° 5, 2007 p 19. <https://documents1.worldbank.org/curated/es/792051468009589651/pdf/409100NAWAFID0SUR0LEM0501PUBLIC1.pdf>

* Kato Toshiyasu : هو اقتصادي تنموي يمتلك أكثر من 25 عامًا من الخبرة في العمل مع الدول النامية في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وتشمل مجالات خبرته التخطيط التنموي وإدارة الاستثمارات العامة وإدارة المالية العامة والحكم اللامركزي.

²Kato Toshiyasu et all, Cambodia: Enhancing Governance for Sustainable Development, Cambodia Development Resource Institute, Editing and Layout: Ann Bishop and Em Sorany, 2000 ,p5. http://cdri.org.kh/storage/pdf/wp14e_1617795037.pdf

* Francois Castaing هو باحث في مجال الاقتصاد والإدارة في جامعة باريس الثامنة.

ثالثا: تعريف (Francois Castaing):*

يعرف الحكم الراشد على أنه: "طريقة صنع القرارات بفاعلية في إطار العمل، أين يفترض الاعتراف بتعدد مواقع السلطة"، ويفترض هذا التعريف أن القرار يمكن أن يتخذ أشكالا متعددة، مما يعني أن الحكم أوسع من الحكومة، وتكون الحكومة شكلا من أشكال الحكم.¹

الفرع الثالث: تعريف الحكم الراشد وفق المشرع الجزائري

تم تعريف الحكم الراشد في القانون رقم 06-06 من خلال المادة الثانية في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة، على أنه: "الحكم الراشد الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية".

كذلك في المادة 11 والمتعلقة بتسيير المدينة حيث تحدث عن ترقية الحكم الراشد في مجال التسيير المدن عن طريق:²

- تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة؛
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها؛
- تأكيد مسؤولية السلطات العمومية ومساهمة الحركة المواطن في تسيير المدينة؛
- دعم التعاون بين المدن.

المطلب الثالث: أسباب ظهور الحكم الراشد في الجزائر

قبل التطرق الى أسباب ظهور الحكم الراشد في الجزائر يتم عرض اولا أسباب الحكم الراشد عالميا

الفرع الأول: أسباب ظهور الحكم الراشد

يمكن حصر الأسباب التي أدت إلى ظهور الحكم الراشد على مستوى الدول النامية والمتقدمة إلى أسباب سياسية، إدارية، اقتصادية واجتماعية والتي نوردتها في الآتي:

¹ Francois Castaing, " La Gouvernance: Défi d'une Approche Non Normative ",Revue Idara N°30,2005, pp : 10-11.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/667/15/2/169287>

² القانون رقم 60-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 هـ الموافق لـ 20 فبراير 2006 المتضمن لقانون التوجهات المدينة.

أولاً: الأسباب السياسية

من بين أهم الأسباب السياسية التي أدت إلى ظهور الحكم الراشد مايلي:

- تزايد الاهتمام الدولي مع انتهاء الحرب الباردة بمكافحة ظاهرة الفساد حيث حظي هذا الأمر باهتمام واسع ما بين الدول المانحة والدول المتلقية نظرا لبداية زوال الخطوط الفاصلة بين الشؤون الداخلية والخارجية لهما؛ بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي في معظم الدول النامية وانتشار الصراعات والحروب، أدت هذه الأخيرة إلى أزمة اقتصادية وتدهور أوضاع المجتمع وانتشار الفساد، مما استلزم البحث عن آية جديدة تلتزم بها تلك الدول للخروج من أزمتها؛¹
- بروز روح النضال السياسي والاجتماعي النشيط، الذي ظهر لدى منظمات المجتمع المدني في كل أنحاء العالم، ودعوة هذه المنظمات إلى إرساء الديمقراطية والمشاركة في صنع القرارات العامة؛²
- العولمة وما تضمنته من تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني والدولي، عولمة الآليات وأفكار اقتصاد السوق، عولمة القيم الديمقراطية، التطور التقني والتكنولوجي الذي أدى إلى تحقيق عالمية الأسواق وانتشار المعلومات على المستوى العالمي، وحقوق الإنسان واتساع حجم المجتمعات أدى إلى عزلة الحكومة عن المواطنين مما دعا إلى ضرورة وجود ممثلين يتولون مهمة التمثيل الفعلي للمواطنين.³
- فشل الدولة في أداء دورها كالمحرك الرئيسي للتنمية، وعدم قدرتها على تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق السلم والحفاظ على النظام العام وحماية الممتلكات العمومية خاصة في قارة إفريقيا؛⁴

ثانياً: الأسباب الإدارية

ترجع أسباب ظهور الحكم الراشد في الإدارة إلى التغير دور الدولة من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة، وممثل للمجتمع في تقرير السياسات ووضع الخطط ومتابعة التنفيذ ومالكة للمشروعات

¹ نعيمة بن ديش، الحكم الراشد والاستثمار الاجنبي المباشر في منطقة المينا دراسة قياسية للفترة 1996-2014، أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية، وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم، الجزائر، 2017، ص 6.

² الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، الحكم الحضري السليم والتنمية التشاركية، نيويورك، 2010، ص 02.

<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/I01/001/86/img/I0100186.pdf?OpenElement>

³ بن عبد العزيز خيرة، الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي -دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر -باتنة، الجزائر، 2014، ص 24.

⁴ Mohammed salih, governance, information et Domain publique , addis ababa, commission économique pour l'Afrique, 13 mai 2003, p10 <https://repository.uneca.org/handle/10855/5136>

ومسؤولة عن إدارتها، وعن إعادة توزيع الدخل وتقديم الخدمات، إلى مجرد كونها الشريك الأول من بين شركاء متعددين في إدارة شؤون الدولة والمجتمع. من هنا لم تعد الدولة في الاقتصاد الحديث مسؤولة لوحدها على الوفاء بمتطلبات التنمية نظر لتزايدها، عدم قدرتها على إدارة النشاط الاقتصادي بمفردها وفشلها في تحقيق السلم والحفاظ على النظام العام وحماية الممتلكات العمومية، ظهر مفهوم الحكم الراشد لينقل بالمؤسسات الإدارة الحكومية من أدوارها التقليدية، إلى وضع جديد أكثر تفاعلا وتكاملا بين الشركاء الأساسيين في المجتمع، وهم: الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني.¹ وتشير مسألة الحكم الراشد إلى التنمية المحلية، في ظل تزايد الفاعلين وأصحاب المصالح المحليين من القطاع الخاص والعام والجمعيات في تطوير ديناميكية التنمية.²

ثالثا: الأسباب الاقتصادية

أهم العوامل الاقتصادية التي ساعدت على ظهور الحكم الراشد نجد:

- شهد عام 1980 في إفريقيا أزمة اقتصادية غير مسبوقة، تتميز بانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي، التراجع المستمر في حجم الصادرات، زيادة حجم المديونية الخارجية، انتقال بعض الدول المصنفة ضمن ذوي الدخل المتوسط إلى فئة الدول منخفضة الدخل الضعيف، الزيادة في عدد البلدان الأقل نموا أو البلدان الفقيرة كثيرة الديون؛³
- النمو الاقتصادي الذي شهدته بعض الدول لم يتوافق مع تحسين مستوى المعيشة ومن هنا تم بلورة مفهوم الحكم الراشد ليتحول النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة مرتبطة بمصالح الأجيال الراهنة واللاحقة وهو ما يتطلب تمكين الفقراء والمهمشين من المشاركة والتعاون الاجتماعي والعدالة في توزيع الثروة وهي مؤشرات لا تتحقق إلا بوجود إدارة جيدة للدول؛⁴

¹ معروف رابح، دور الحوكمة في حسن تسيير ميزانية الجماعات المحلية -دراسة حالة ولاية تيارت-، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2016، ص 31.

² Fabienne Leloup, Laurence Moyart, Bernard Pecqueur, LA GOUVERNANCE TERRITORIALE COMME NOUVEAU MODE DE COORDINATION TERRITORIALE ?, Géographie, économie, société, vol 07, n 04, 2005, P 322. <https://www.cairn.info/revue-geographie-economie-societe-2005-4-page-321.htm>

³ Jean Claude REDJEME, Démocratie, bonne gouvernance et développement, Université de Ouagadougou (Burkina Faso), p 01 <https://pdfslide.tips/documents/colloque-ouaga-a5-redjeme.html?page=1>

⁴ ناجي عبد النور، دور المنظمات المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر دراسة حالة الأحزاب السياسية، مجلة المفكر، العدد (03)، بسكرة، 2018، ص 197.

- فشل المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف من العالم المتقدم إلى البلدان النامية في تحقيق أهدافها (أي الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام)، ويرجع ذلك إلى ضعف القدرة الإدارية للحكومات في البلدان النامية والتي تتميز بالضعف في الإدارة المشاريع التنموية وانتشار الفساد، ومن هذا المنطلق ترى الدول المانحة أن الحكم الراشد ضروري لنجاح مساعداتهم في الدول النامية، ومنذ ذلك الحين، بدأوا في ربط المساعدة الإنمائية باعتماد الممارسات الحكومية الجيدة من قبل البلدان النامية؛¹
- السرعة التي تخطو بها عملية العولمة المتمثلة في زيادة تحرير تجارة السلع والخدمات، وبشكل خاص الخدمات المالية، وما ولدته العولمة من ترابط بين الاقتصاديات الدولية من جهة، وطبيعة العدوى التي تتمتع بها الأزمات المالية من جهة أخرى، بحيث أصبح من الصعب إن لم يكن من المستحيل احتواء هذه الأزمات ومنعها من الانتشار خارج حدود الدولة أو حتى الإقليم؛²
- تعثر العديد من برامج التكيف والإصلاح الهيكلي التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العديد من الدول النامية، والذي كان جانباً كبيراً من أسبابه يرجع إلى انتشار الفساد الداخلي وضعف المؤسسات في تلك الدول، ما دفع بالمؤسسات الدولية إلى التأكد من أن الحكم الراشد هو السبيل الوحيد لإنجاح مثل تلك الإصلاحات.³

رابعاً: الأسباب الاجتماعية

- ويمكن حصر أهم هذه الأسباب فيما يلي:⁴
- أزمة البطالة التي لا زالت ترهق كاهل المجتمعات النامية، والتي لم تستطع التخفيف من حدتها؛
- ضعف مستوى التنمية البشرية؛
- نتيجة لزيادة مظاهر الفقر وتدني المستوى المعيشي للأفراد، وإهمال القضايا الاجتماعية أدى الى تدهور القطاع الصحي؛

¹ Sudarno Sumarto, Asep Suryahadi, Alex Arifianto, Governance and Poverty Reduction: Evidence from Newly Decentralized Indonesia, A paper from the SMERU Research Institute, with support from AusAID, the Ford Foundation, and DFID, March 2004, Indonesia, p:03 <https://smeru.or.id/en/publication/governance-and-poverty-reduction-evidence-newly-decentralized-indonesia>

² علي بن يحيى عبد القادر، تأثير نظام الحوكمة على التنمية الاقتصادية للبلدان العربية -دراسة تحليلية قياسية للفترة 1996-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، 2015، ص 15

³ نفس المرجع، ص 17.

⁴ زهيرة بين علي، دور الإصلاح الانتخابي في تعزيز الحكم الراشد، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد (05)، معسكر، 2017، ص 67.

- تدهور مستوى التعليم وارتفاع معدلات الأمية مع سوء تنظيم التكوين المهني، كل ذلك انعكس سلبا على إنتاجية العمل وبالتالي على سوق العمل؛
- انتشار ظاهرة الفساد في المجتمعات.¹

الفرع الثاني: أسباب ظهور الحكم الراشد في الجزائر

تباينت وتعددت الأسباب السياسية، الإدارية، الاقتصادية والاجتماعية التي أدت الى ظهور الحكم الراشد في الجزائر، وفيما يلي يتم حصر أهم هذه الأسباب:

أولاً: الأسباب السياسية

من بين أهم هذه الأسباب السياسية التي أدت الى ظهور الحكم الراشد في الجزائر ما يلي:

1- طبيعة نظام الحكم في الجزائر: التي تقوم على نظام من القيم والعلاقات يعتمد عليها هذا النظام ليحافظ على نفسه ويجددتها، أين تسود فيها جميع الخصائص السلبية التي تشوه نمط الحكم وتسيير إدارة شؤون الدولة، من بين هذه الخصائص انتشار مظاهر الفساد بشتى أنواعه، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين الأثر في طبيعة الدولة والحكم في الجزائر هما الاعتماد الشرعية في جانبها الأيديولوجي، تركيز الشرعية التاريخية في جانبها المادي على عائدات الربيع الطاقوي من مداخل النفط والغاز عزز من مكانة السلطة السياسية (الزبانية)، أي مصدر الثروة المورد الطبيعي وليس قوى التنمية في المجتمع،² مما أدى إلى تراجع سياستها الاقتصادية عن مركزيتها لصالح آليات السوق والقطاع الخاص في ظل تقلبات أسعار المحروقات.³

2- انتكاسة عملية التحول الديمقراطي: راجع الى الصراع بين أركان النظام السياسي، السيطرة الواضحة وشبه المطلقة على قمة الهرم السياسي للمؤسسة العسكرية منذ الاستقلال.

¹ العربي بوزيان، غانم جلطي، مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومركزاتها، ومجالات استخدامها، مجلة المالية والأسواق، المجلد 08، العدد 02، جامعة مستغانم، الجزائر، ص ص: 430-431.

² بن عيسى قواسم، استخدام البرلمانين الجزائريين لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في صنع قراراتهم السياسية وتحقيق الحكم الراشد -دراسة ميدانية لعينة من أعضاء العهدة التشريعية السادسة 2007-2012، أطروحة دكتوراه في علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013، ص 267.

³ معمر عمار، إشكالية في صنع السياسات العامة في الجزائر (مدخل الحكم الراشد)، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2017، ص 11.

3- الأزمات السياسية: دخول السياسية والمجتمع في أزمات متعددة الجوانب في السبعينات ومن بين هذه المظاهر أزمة الشرعية الثورية التي عانى منها النظام السياسي الجزائري، أزمة المشاركة السياسية، أزمة الهوية بالإضافة إلى أزمة توزيع الموارد الطبيعية والمالية نتيجة غياب التخطيط.¹

ثانيا: الأسباب الاقتصادية

يعتبر العامل الاقتصادي في الجزائر أهم الأسباب التي دفعت لإصلاح المنظمة الاقتصادية، فبعد الاستقلال تم تبني النموذج الاشتراكي القائم على مبدأ التخطيط المركزي والاعتماد على الصناعة الثقيلة كنموذج اقتصادي، وتم تمويل هذا القطاع من مداخيل الريعية،² حيث استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار المحروقات في سنة 1973 وخلال الفترة من (1979 إلى 1981) فشهدت على إثرها عملية إصلاح اقتصادي وإحداث توازنات لصالح القطاعات التي أهملت كالقطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وخلال الفترة 1986 عرفت الجزائر أزمة بترولية نتيجة عنها عدة مشاكل اقتصادية وتراجع في الموارد المالية ودخل على إثرها الاقتصاد الجزائري في حالة ركود وأزمة تبلورت في النقاط التالية:³

- تسجيل معدلات سالبة للنمو الاقتصادي؛
- عجز ميزان المدفوعات قدرة بـ 10.9 مليار دج؛
- تقلص احتياطات الصرف وتراجع قيمة الدينار؛
- ارتفاع معدل التضخم نحو 30% وارتفاع نسبة البطالة؛
- انتشار ظاهرة الفساد في تسيير مؤسسات الدولة وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية أدت هذه العوامل إلى تراجع الإنتاجية، هدر المال العام، توقف المشاريع الاستثمارية نتيجة لخضوعها للمحسوبية، تدهور قيمة العملة وتضاعف حجم المديونية، ونظرا لاحتمية التغيير طبقت الدولة عدة إصلاحات اقتصادية تم ذكرها في الفصل الأول دلالة على اهتمام الدولة الجزائرية بالحكم الراشد في إطار تحسين الجهاز الإنتاجي ومراعاة العوامل الفعالية والمردودية وتبني اقتصاد السوق.

¹ بن عيسى قواسم، مرجع سبق ذكره، ص 267.

² ناصر مراد، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 02، الجزائر، 2010، ص ص: 137-138.

³ نوال مغزلي، تكنولوجيا الاعلام والاتصال والحكم الراشد: دراسة حالة الجزائر منذ سنة 2000، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة صالح بوبنيدر -قسنطينة 03، الجزائر، 2019، ص ص: 202-203.

ثالثا: الأسباب الاجتماعية والإدارية

والمتمثلة فيما يلي:

- ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي في بداية السبعينات، أدى إلى زيادة ظاهرة البطالة وانخفاض مناصب العمل في سنة 1989؛
- التباين الشديد في الأوضاع الاجتماعية وعدم القدرة على تلبية احتياجات الأساسية للغالبية السكان؛¹
- انتشار ظاهرة الفساد في الإدارة والمؤسسات في الجزائرية تشكل خطرا يهدد كيان الدولة الجزائرية، إلى درجة أن بات يضعها المستثمر ضمن الأعباء الإضافية، لذا يستوجب على النظام السياسي التوجه نحو اصلاح عميق، يمس الجوانب المؤسسية ومختلف الجهات التي من شأنها أن تحقق الرشادة السياسية.²

المطلب الرابع: أهمية الحكم الراشد في الجزائر

وفيما يلي يتم سرد أهمية تطبيق وممارسة الحكم الراشد على المستوى العالمي وفي الجزائر:

الفرع الأول: أهمية ممارسة الحكم الراشد

يعتبر الحكم الراشد إحدى الوسائل الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاه المجتمع، وإرساء قيم الديمقراطية والعدالة والمساواة في الفرص، والشفافية التي تضمن النزاهة، وتعزيز سيادة القانون، ورسم الحدود الفاصلة بين المصالح الخاصة والعامة والحيلولة دون استغلال المنصب والنفوذ. وتؤكد التقارير الدولية وغالبية الكتاب والمفكرين أن الحكم الراشد تمثل الأداة الضرورية لتحسين نوعية الحياة ورفع مستوى معيشة أفراد المجتمع في الدول النامية وتحقيق الرفاهية والعدالة والاستقرار، ولتحسين مستوى المشاركة من جانب المواطنين في كل ما يخصهم داخل المجتمع المحيط بها، إضافة إلى تعزيز روح الديمقراطية والمساواة في عصر تزداد فيه روح التحدي من المواطنين سواء من خلال الممثلين في مؤسسات المجتمع المدني أو

¹ نوال مغزيلي، مرجع سابق، ص 204

² بأحمد بن صالح باعلي وسعيد، دور المجتمع المدني في تجسيد الحكم الراشد (أنموذج ولاية غرداية)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013، ص 71.

القطاع الخاص للمواقف السلبية أو عدم الاهتمام بالعديد من القضايا المهمة في المجتمع من قبل بعض الإدارات الحاكمة.¹

وتزايدت أهمية الحكم الراشد نتيجة اتجاه كثير من الدول إلى النظم الرأسمالية، التي يكون الاعتماد فيها بدرجة كبيرة على المؤسسات الخاصة، لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي²، وفي الواقع فقد أدى تطور حجم تلك المؤسسات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وتوجهت هذه المؤسسات إلى أسواق المال كمصادر تمويلية أقل كلفة، وساعدت موجة تحرير الأسواق المالية وحرية حركة رؤوس الأموال - في إطار العولمة المالية - على ارتفاع معدلات حركة الأموال دخولا وخروجا بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الاقتصاد العالمي، فوفر ذلك مصدر تمويل للمؤسسات وأدى إلى تطور أحجامها، وبالنتيجة أدى ذلك إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع الكثير من المؤسسات في أزمات مالية³، ومن أبرزها دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينيات، ثم توالى بعد ذلك الأزمات، ولعل من أبرزها أزمة شركتي "أرون وورلد كوم" (Aaron World.com) في الولايات المتحدة في عام 2001 وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بالحكم الراشد.⁴

وتكمن تتحدد أهمية الحكم الراشد فيما يلي: ⁵

أولاً: الجانب الاقتصادي:

إن التأكيد بقدر ملائم في زيادة الثقة للمستثمرين ومن حملة الأسهم بتحقيق عائدات استثمارية في تعظيم القيمة السهمية للشركة، وتوفير مصادر تمويلية للمؤسسات من خلال الاستثمارات الأجنبية والمحلية، والتي تساعد في تدعيم استقرارها الاقتصادي، وكما تساعد على:

¹ مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2015، ص 49.

² نور طاهر الأقرق، أثر تطبيق معايير الحوكمة على تنمية الموارد البشرية في الهيئات المحلية الكبرى في محافظة قلقيلية، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، المجلد 05، العدد 01، فلسطين، 2017، ص 68.

³ بربيش السعيد، النظام المالي والحكم الراشد وأثرهما على النمو الاقتصادي مع إشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر، 2016، ص 73.

⁴ مدحت محمد أبو ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 50.

⁵ مخنث فطوم، دور الحوكمة في تطوير إدارة الأوقاف حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020، ص ص: 94-98.

- إعادة الثقة في اعمال المؤسسات في الاقتصاد الذي يولدها، فهي تهيئ الجو للنمو وتعدد المؤسسات المساهمة، وتعزز القدرة التنافسية للقطاع الخاص؛
- زيادة الإصلاحات الاقتصادية العالمية من خلال العمل والجهد المنظم لتحقيق النمو عن طريق تطبيق الحكم الراشد في القطاع العام والخاص؛
- الحد من هروب رؤوس الأموال من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتحقيق التنمية المستدامة؛
- زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار السوق المال وانخفاض درجة المخاطرة بالإضافة الى تحسين جودة الإنتاج السلعي او خدمي ومن ثم زيادة قدرتها التنافسية.

ثانيا: الجانب السياسي والإداري

تتجسد أهمية الحكم الراشد فيما يلي:

- تعد التشريعات القانونية العمود الفقري للحكم الراشد، اذ أن القوانين والقرارات تنظم بشكل دقيق ومحدد العلاقة بين الأطراف المعنية في الشركة والاقتصاد ككل، وتتدخل قواعد الحكم الراشد مع العديد من القوانين مثل قانون الاستثمار، قانون المؤسسات، المعايير المحاسبية والتدقيقية، قانون الضرائب وغيرها، لذا فان هذه التشريعات الحاكمة واللوائح المنظمة لعمل الشركات تنظم القوانين والقرارات بشكل دقيق لضمان حقوق كل الأطراف من المستثمرين والمساهمين باتجاه الإدارة؛
- محاربة الفساد المالي الإداري في المؤسسات؛
- تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية، بالإضافة الى تحقيق فعالية الانفاق وربط الانفاق بالإنتاج.

ثالثا: الجانب الاجتماعي:

يهتم الحكم الراشد بتحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وبين الأهداف الفردية والجماعية وتهدف الى مصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمع. كما يساهم في تخفيف حدة الفقر وتعزيز حقوق الانسان، بالإضافة الى توفير مناصب العمل.

الفرع الثاني: أهمية تطبيق الحكم الراشد في الجزائر

ظهر الاهتمام المتزايد للدولة الجزائرية بموضوع الحكم الراشد من خلال محاولة الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي وتقاريره حول الحكم الراشد ومحاولة فهم آليات تطبيق الأسس النظرية له، حيث جاء على مستوى التنظيمات القانونية والدستورية والاقتصادية، أهمها:¹

- محاولة تمسك الدولة بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية، كاحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، مع فتح مجال تأسيس الأحزاب السياسية حيث تم إصدار دستور 1989 ووضع الأسس لبناء دولة ديمقراطية تعددية تعزز العدالة الاجتماعية والمنافسة السياسية النزيهة.²
- بهدف الاستغلال الأمثل لموارد الدولة والمحافظة على المال العام لاستكمال برامج التنمية وتحقيق أهدافها المسطرة، اتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تساعد على مكافحة الفساد، من خلال إصدار مختلف التشريعات الردعية المتعلقة بالتصدي لهذا الخطر المهدد لكيان الدولة ووحدة المجتمع وأهمها: الأمر 156-66 المؤرخ في 08 جوان 1966، والقانون رقم 01-2009 المؤرخ في 26 جوان 2001، وما يعزز هذا الاتجاه هو انضمام الجزائر والتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003، والمصادقة عليها بمرسوم رئاسي رقم 128/04 المؤرخ في 19 أبريل 2004، وكذلك القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.
- مساهمة الجزائر في تأسيس مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية إفريقيا "NEPAD" التي أقرها مؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية شهر جويلية 2001 تحت إسم المبادرة الإفريقية الجديدة والتي تهدف إلى الاستقرار السياسي، دعم القيم الديمقراطية وتعزيز الحكم الراشد، دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية، تحسين مستوى المعرفة والتعليم، الاستغلال الأمثل والرشد للموارد الطبيعية.
- شمل تقرير برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة المقدم للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء في نوفمبر 2008، خطاب لدى افتتاح الدورة التاسعة لمندى الشراكة مع إفريقيا بأن مكافحة الفساد والرشوة هي إحدى انشغالاتنا الرئيسية للجزائر، والتقرير يحتوي أربعة أبواب، الباب الأول تناول

¹ نسيم شراطي، تطبيق الحوكمة الرشيدة كمدخل للتنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر، أطروحة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2016، ص 126-130.

² قادة فيصل بن مجيد، التنمية الحضرية بين دور الفاعلين الحضريين والحكم الراشد في الجزائر، رسالة ماجستير في تسيير المدن والحوكمة، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة قسنطينة 03، 2015، ص ص 25-26.

الديمقراطية والحكمة السياسية والباب الثاني تضمن الحكمة والتسيير الاقتصادي، والباب الثالث خصص للحكمة والمؤسسات والباب الرابع فقد تناول التنمية الاجتماعية والاقتصادية حيث أكد التقرير أن الجزائر تعمل على مكافحة الفساد من خلال تطبيق مبادئ الحكم الراشد، وإطلاق مشاريع ضخمة للإصلاح المؤسساتي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهي الإصلاحات التي كان لها الأثر الإيجابي على مشاريع التنمية.

- قامت الدولة بتجسيد ففي محور الحكم الرشيدة والتسيير الاقتصادي الإدارة الاقتصادية عن طريق الشفافية في الإدارة المالية، لتعزيز النمو الاقتصادي، والتي تهدف إلى تحسين الإنتاج والنوعي، أما في مجال حوكمة المؤسسات فقد وضعت خطوات في هذا المجال بهدف تسريع وتيرة الخصخصة وتحسين بيئة المؤسسات، وتكييف المؤسسات والقوانين التنظيمية مع المتطلبات التنافسية ومقتضيات الشفافية، ورفع الكفاءات إلى مستوى المعايير القياسية الدولية وذلك من خلال: خلق بيئة مواتية وإطار للتنظيم بالنسبة للأنشطة الاقتصادية، إقامة سوق للعقار، إجراءات تحسين مناخ الاستثمار، تنمية المناطق الصناعية، تحسين شروط تنظيم وتسيير المؤسسة. أما مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لقد شكلت برامج التنمية المختلفة مثل برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي، وبرنامج الهضاب العليا، وبرنامج دعم الجنوب التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وكذلك تمويل القطاع الاجتماعي وإقامة شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف تعزيز الاعتماد على الذات في التنمية وبناء القدرات لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، تشجيع المشاركة الواسعة في عملية التنمية من جانب أصحاب المصلحة، تيسير الحصول على المياه والطاقة والتكنولوجيا خاصة في مناطق الريفية.

- تأسيس اللجنة الوطنية حول الحكم الراشد في مارس 2005 والتي تتكون من 100 ممثل من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، حيث تم تنصيب أربع مجموعات عمل حسب المحاور المحددة في الآلية وهي محور الحكم الراشد والديمقراطية، محور الحكم والتسيير الاقتصادي، محور تسيير المؤسسات محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف بناء دولة قوية وفعالة.

- وضع مشروع ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر 11 مارس 2009 من قبل الوزارة الوصية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتعاون مع ملتقى رؤساء المؤسسات، تم توجيهه الى المؤسسات المساهمة في البورصة، يقوم هذا الميثاق على المبادئ الأربعة المتمثلة في الإنصاف، الشفافية، المحاسبة والمساءلة.

- اشتراك الجزائر في النظام العام لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي في أفريل 2009، كما أنها تشترك مع هذا الصندوق ومع البنك الدولي في نشر " تقارير التقيد بالمعايير والقواعد" الخاصة بشفافية السياسة النقدية والمالية والضريبية والرقابة المصرفية.
- لمواجهة التحديات الرئيسة وتوفير قاعدة إدارية مستقرة وفعالة اعتمدت الدولة على سياسة الحكم الراشد لإصلاح الدولة من خلال إعادة إطلاق عملية التنمية على أساس شراكة فاعلة بين الدولة والقطاع الخاص وإدراج الجزائر في أنماط التجارة العالمية، توطيد السلام والأمن المدني وتحقيق الاستقرار المؤسسي واستمرار البناء الديمقراطي وتعزيز سيادة القانون، تحسين الوضع المالي الاجتماعي.
- مراجعة عميقة لماليتها العمومية من خلال تبني مشروع إصلاح الموازنة العامة للدولة (مشروع عصنة الموازنة).

المبحث الثاني: معايير وأبعاد الحكم الراشد في مواجهة المعوقات

يعبر مصطلح الحكم عن ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مختلف مستويات المركزية واللامركزية، أي الإقليمية والمحلية، كما يدل على الآليات والمؤسسات التي تشترك في صنع القرارات أو التأثير فيها. إلا أن هذا المفهوم يشهد كذلك بعض المعوقات التي تحول دون تطبيقه بشكل الأمثل، وهذا ما سيتم تناوله بشيء من التفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: مؤشرات ومعايير الحكم الراشد

نتيجة لتعدد التعاريف واختلاف أولويات التطبيق ووجهات النظر للحكم الراشد، تختلف الخصائص هي الأخرى وتتوزع بين معايير ومؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية، ولا تشمل أداة الدولة مؤسساتها المركزية واللامركزية فحسب، بل تشمل الإدارة العامة ومؤسسات المجتمع المدني الخاص وحتى المواطنين أنفسهم بصفاتهم كأفراد وكناشطين اجتماعيين أيضا. وتختلف الأولويات والمعايير كذلك باختلاف الجهات ومصالحها، التي تحفز النمو الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي، وحرية التجارة والخصخصة.¹

الفرع الأول: معايير حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تختلف معايير التي تقيس الحكم الراشد، وذلك حسب الهيئات التي تقيس هذه المعايير واقتصرت هذه الدراسة على معايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتضمنت الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تسعة معايير لمكافحة الفساد أكثر شمولاً ويمكن تلخيصها فيما يلي:²

- 1- **المشاركة:** تعني مشاركة أفراد المجتمع في عملية اتخاذ القرارات إما بشكل مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطة شرعية تمثل مصالحهم، هذه المشاركة مبنية على حرية تكوين الجمعيات والتعبير، وكذا القدرة على المشاركة البناءة في اتخاذ القرار.
- 2- **سيادة القانون:** يقصد بها تطبيق النصوص القانونية بصورة عادلة وبشكل غير متحيز، ولاسيما قوانين حقوق الإنسان.

¹ حسين كريم، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص ص: 101-102.

² IFAD, INTERNATIONAL FUND FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT Executive Board – Sixty-Seventh Session Rome, 8-9 September 1999, p 6. <https://www.ipa.government.bg/sites/default/files/preghled-dobro-upravljenje.pdf>

- 3- الشفافية: هذا المفهوم مبني على التدفق الحر للمعلومات، وتعني إتاحة كل المعلومات الكافية لجميع المؤسسات والأطراف المعنية ويجب أن تكون مفهومة وقابلة للرصد.
- 4- الكفاءة والفعالية: يجب أن تعطي المؤسسات والعمليات نتائج حسب الأهداف مع اخذ في الحسبان الاستغلال الأمثل للموارد.
- 5- الاستجابة: تتمثل في سعي الأجهزة الحكومية لخدمة جميع أصحاب المصالح والاستجابة لمطالبهم.
- 6- المساءلة: أن يكون جميع المسؤولين والمنظمات وصانعي القرار في الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام وكذا أمام أصحاب المصالح المؤسسين دون استثناء، وتختلف هذه المسؤولية باختلاف المنظمة وما إذا كان القرار داخل أو خارج المنظمة.
- 7- التوجه التوافقي: يلعب نظام الحكم الراشد دور الوسيط المصالح المختلفة من أجل الوصول إلى إجماع واسع النطاق حول ما يخدم المصالح العامة.
- 8- العدالة: يجب أن يتمتع كل الرجال والنساء بفرص متساوية للحفاظ على ظروف معيشية أو تحسينها؛
- 9- الرؤية الاستراتيجية: تتحدد الرؤية الاستراتيجية بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط طويلة الأجل لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية. يجب أن يكون لدى المسؤولين والأفراد الرؤية المستقبلية طويلة الأجل حول نظام الحكم الراشد والتنمية البشرية، كما يجب أن يكون هناك أيضًا فهم لما هو تاريخي وثقافي والتعقيدات الاجتماعية التي تتدرج في هذه العملية الاستشرافية.

الفرع الثاني: مؤشرات الحكم الراشد

رغم تعدد مؤشرات وفي هذا الإطار سيتم التركيز على مؤشرات البنك الدولي ومؤشر إبراهيم للحكم الراشد في إفريقيا (Ibrahim Index of African Governance (IIAG)).

أولاً: مؤشرات البنك الدولي

قام الباحثون من البنك الدولي (كاوفمان وآخرون) بوضع مؤشرات تجميعية تعبر عن الحكم الراشد تضم مجموعة واسعة من البيانات، بالاعتماد على 352 متغيراً لقياس الأبعاد المختلفة للحكم الراشد، تم الحصول عليها من 37 مصدراً مختلفاً صادر عن 31 منظمة مختلفة، وتتكون هذه المصادر من مسح

خاصة بالأفراد والشركات، بالإضافة إلى تقييم مؤسسات تقييم المخاطر التجارية، ومنظمات غير حكومية، تغطي 216 دولة من عام 1996 إلى غاية 2005¹. وتتمثل مؤشرات الحكم الراشد فيما يلي:²

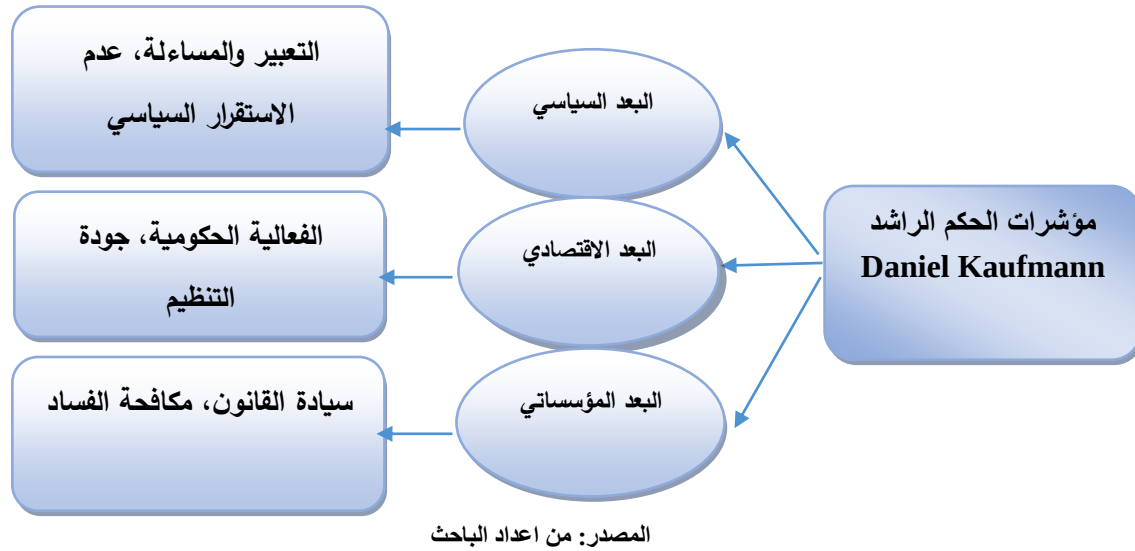
- **التعبير والمساءلة:** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مشاركة المواطنين في انتخابات حكومتهم، بالإضافة حرية التعبير واستقلال وسائل الإعلام؛
 - **عدم الاستقرار السياسي وغياب العنف:** يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة من خلال وسائل غير دستورية، بما في ذلك مظاهر العنف والإرهاب ... الخ؛
 - **الفعالية الحكومية:** يقيس مدى جودة الخدمات العامة، جودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية؛ بما في ذلك قياس درجة نوعية صياغة وتنفيذ السياسات التي تقدمها الحكومة ومصادقية الالتزام بها؛
 - **جودة التنظيم:** أو ما يسمى بمراقبة الجودة التشريعات وتطبيقها، وقياس قدرة الحكومة صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة فعالة التي تسمح بتطوير القطاع الخاص وتعزيزه؛
 - **سيادة القانون:** يقيس مدى ثقة المتعاملين بالالتزام وتطبيق الأحكام والقواعد من طرف الحكومة والتي تبني المجتمع، بالإضافة إلى جودة تنفيذ العقود وحقوق الملكية وعمل الشرطة؛
 - **مكافحة الفساد:** يقيس مدى سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة على حساب المصلحة العامة، بما في ذلك مختلف أنواع مظاهر الفساد، واستيلاء أصحاب المصالح الخاصة على أملاك الدولة.
- تم تصنيف هذه المؤشرات على مقياس مناسب من -2.5 إلى +2.5 أو على مقياس من 0 إلى 100 يعتبر أدنى مؤشر هو الأقل تفضيلاً وفوق هذا الرقم هو الأكثر ملاءمة. الغرض من بناء هذه المؤشرات هو قياس تطور الحكم الرشيد حسب الدولة وتنفيذ سياسة لتحسين هذه المؤشرات من أجل ضمان أن تحسين الحكم الرشيد يمكن أن يقلل من فشل الدولة.³

¹ بلال خلف السكارنة، أخلاقيات العمل، الطبعة الرابعة، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2014، ص 336.

² Daniel Kaufmann, Brookings Institution, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, World Bank, The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues, September, 2010, p 03. <http://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/wgi.pdf>

³ Rachid MIRA, Ahmed HAMMADACHE, Good Governance and Economic Growth: A Contribution to the Institutional Debate about State Failure in Middle East and North Africa, Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, 2018, p 110. <https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/25765949.2017.12023313>

الشكل رقم (01-02): مؤشرات الحكم الرشيد



ثانيا: مؤشر إبراهيم للحكم الرشيد في افريقيا (IIAG):

تم إصدار مؤشر إبراهيم للحكم الرشيد منذ عام 2007، وقد تم إنشاؤه لتوفير أداة قادرة على القياس لمتابعة ورصد أداء الحكم في البلدان الأفريقية، ولتقييم التقدم المحرز مع مرور الزمن ودعم تطوير حلول فعالة ومستجيبة للسياسات. يركز مؤشر إبراهيم للحكم الرشيد على قياس المدخلات والمخرجات المتعلقة بالسياسات، بدلاً من إعلانات النوايا والأحكام القانونية ومستويات النفقات. تُعرّف مؤسسة مو إبراهيم (MIF) الحكم الرشيد بأنها: توفير السلع والخدمات العامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي يحق لكل مواطن أن يتوقعها من حكومته، والتي تتحمل الحكومة مسؤولية تقديمها لمواطنيها. ويقاس "مؤشر إبراهيم للحكم الرشيد في أفريقيا" (IIAG Ibrahim Index of African Governance) أداء الدولة من خلال أربعة مؤشرات رئيسية يتم في إطارها تحديد مؤشرات عن أداء "مؤشر مركب" للدولة.¹

يقوم مؤشر إبراهيم للحكومة في إفريقيا بتقييم أداء الحكومة في 54 دولة إفريقية على مدى فترة 10 سنوات متاحة. ويوفر إطار عمل ولوحة معلومات لأي جمهور مهتم لتقييم تقديم السلع والخدمات العامة ونتائج السياسات العامة في الدول الإفريقية. ويشكل مؤشر إبراهيم للحكومة في إفريقيا مجموعة البيانات الأكثر شمولاً لقياس الحكومة في إفريقيا، حيث يقدم درجات محددة واتجاهات على المستويات القارية

¹ MO IBRAHIM FOUNDATION, METHODOLOGY, IBRAHIM INDEX OF AFRICAN GOVERNANCE (2022) <https://iiag.online/about.html>

والإقليمية والوطنية الإفريقية، عبر مجموعة واسعة من أبعاد الحوكمة الموضوعية، من الأمن إلى العدالة إلى الحقوق والفرص الاقتصادية إلى الصحة.¹

كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-02): مؤشر إبراهيم للحكم الراشد في إفريقيا (IIAG)

التنمية البشرية	الفرص الاقتصادية المستدامة	المشاركة والحقوق والاندماج	الأمن وسيادة القانون
الصحة	الإدارة العامة	المشاركة	السلامة والأمن
التعليم	بيئة الأعمال التجارية والعمالة	الحقوق	سيادة القانون والعدالة
الحماية والرفاه الاجتماعي	البنية التحتية	الإدماج والمساواة	المساءلة والشفافية
البيئة المستدامة	الاقتصاد الريفي	مساواة المرأة	مكافحة الفساد

Source: MO IBRAHIM FOUNDATION, METHODOLOGY, IBRAHIM INDEX OF AFRICAN GOVERNANCE (2022) <https://iiag.online/about.html>

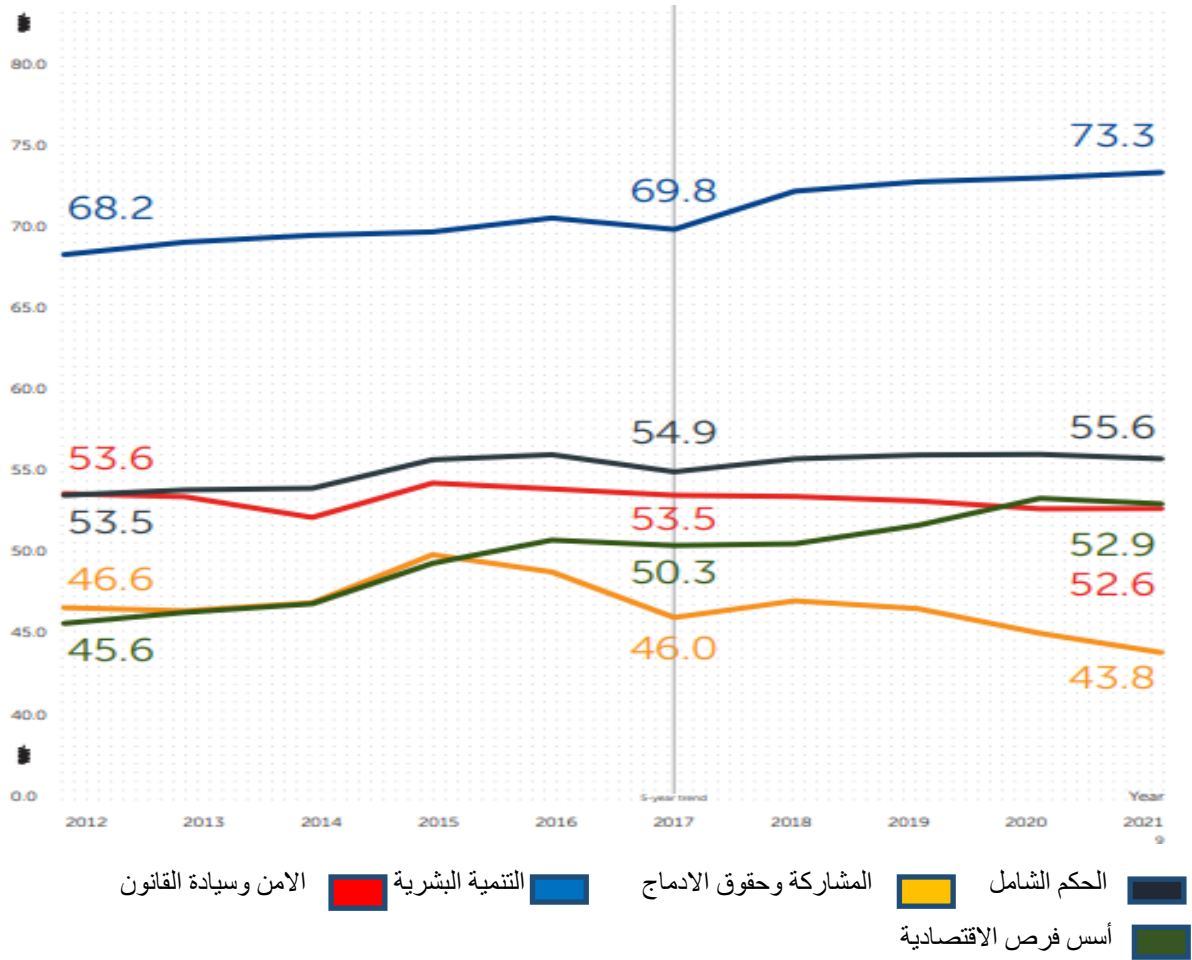
ويحتوي دليل مؤشر إبراهيم للحكم الراشد في أفريقيا على 81 مؤشراً، وتتحدد درجات دليل إبراهيم لشؤون الحكم الراشد في إفريقيا أداء البلد فيما يتعلق بكل مقياس من مقاييس الحكم الراشد لكل سنة من سنوات البيانات، معبرا عنه بدرجة معينة من 0 إلى 100 ويدل رقم 100 على أفضل درجة. ويبين الجدول رقم (01-02) كيفية بناء كل مؤشر من مؤشرات الحكم الراشد في الدول الإفريقية:²

- **الأمن وسيادة القانون:** ويحتوي هذا المؤشر على السلامة والأمن، سيادة القانون والعدالة، المساواة والشفافية، مكافحة الفساد؛
 - **المشاركة وحقوق الإدماج:** المشاركة، الحقوق، الإدماج والمساواة، مساواة المرأة؛
 - **الفرص الاقتصادية المستدامة:** الإدارة العامة، بيئة الأعمال التجارية والعمالة، البنية التحتية، الاقتصاد الريفي؛
 - **التنمية البشرية:** الصحة، التعليم، الحماية والرفاه الاجتماعي، البيئة المستدامة.
- وفيما يلي يتم تحليل مؤشر الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة 2012-2021:

¹ Ibrahim Index of African Governance (IIAG), <https://mo.ibrahim.foundation/our-research/iiag>

² Ibrahim Index of African Governance, <https://mo.ibrahim.foundation/iiag>

الشكل رقم (02-02): الحكم الشامل ودراجات الفئات الرئيسية في الجزائر (2012 إلى 2021)



Source: MO IBRAHIM FOUNDATION — 2022 IIAG (2022) <https://assets.iiag.online/2022/profiles/2022-IIAG-profile-dz.pdf>

تحليل مؤشر الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة (2012 إلى 2021) يُظهر تحسناً في مؤشرات أسس الفرص الاقتصادية والتنمية البشرية، ولكن هناك تراجع في مؤشر المشاركة وحقوق الاندماج، بينما استقر مؤشر الأمن وسيادة القانون.¹ حيث بينت نتائج الشكل رقم (02-02) مايلي:

- **مؤشر الحكم الراشد الشامل:** سجلت الجزائر درجة قدرها 55.6 من أصل 100، واحتلت المرتبة 15 من بين 54 دولة في مجال الحكم الراشد الشامل خلال الفترة المذكورة.
- **المشاركة وحقوق الاندماج:** شهدت تراجعاً خلال الفترة (2015 إلى 2021)، وهو عامل يشير إلى عدم تحسن المشاركة وحقوق الاندماج مقارنة بمؤشرات الأخرى من الحكم الراشد راجع إلى تقييد حرية التعبير.

¹ MO IBRAHIM FOUNDATION, Ibrahim Index of African Governance, GOVERNANCE RESULTS, 2012-2021, Algeria, 2022, p 9. <https://assets.iiag.online/2022/profiles/2022-IIAG-profile-dz.pdf>

- التنمية البشرية: سجلت تحسناً بدرجة قدرها 73.3 من أصل 100، مما يعكس تطوراً إيجابياً في مجالات التعليم والصحة وغيرها من مؤشرات التنمية البشرية.
- أسس الفرص الاقتصادية: سجلت الدولة الجزائرية تحسناً في هذا المؤشر بدرجة قدرها 52.9 في سنة 2021 من أصل 100، نتيجة إطلاق البرامج التنموية الضخمة التي قامت بها الحكومة وتضمنت هذه البرامج عدة استثمارات في مجالات متعددة مثل عصرنة البنية التحتية، تعزيز القطاعات الاقتصادية المختلفة بهدف الخروج من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج.
- الأمن وسيادة القانون: استقر هذا المؤشر على الرغم من التحسن في بعض الجوانب الأخرى، مما يشير إلى ضرورة مزيد من الجهود لتعزيز الأمن وتعزيز سيادة القانون في البلاد.

تقرير إبراهيم للحكم الراشد في أفريقيا يشير إلى تباطؤ وتيرة التحسن في السنوات الخمس الأخيرة خلال الفترة (2017 إلى 2021)، مما يشير إلى ضرورة اتخاذ إجراءات إضافية لتعزيز الحكم الراشد في الجزائر في المستقبل.¹ (أنظر الملحق رقم 02)

المطلب الثاني: عناصر الحكم الراشد في الجزائر

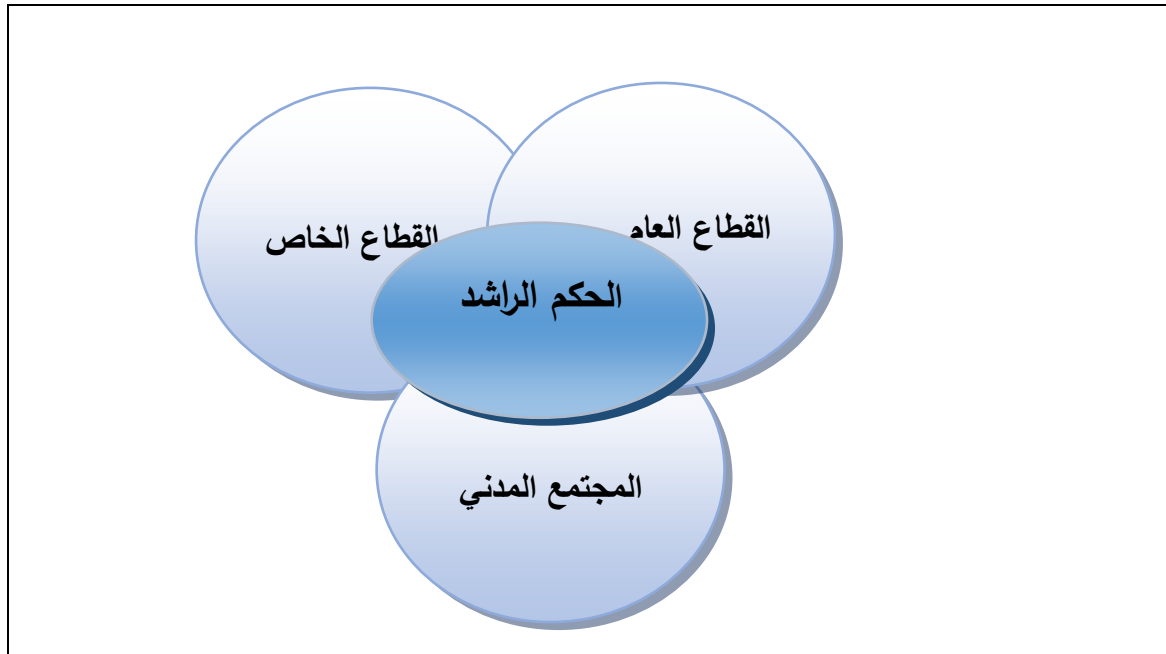
لقد تم تطوير وصياغة الحكم الراشد من قبل المركز البرلماني ومعهد الحوكمة، حول مختلف أصحاب المصلحة والقطاعات المشاركة في أنظمة الحكم الراشد² وكذلك على عناصر الحكم الراشد التي تتكون من ثلاثة عناصر رئيسية وهي الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني تعد هذه العناصر جد مهمة لضمان استدامة التنمية البشرية فالدولة تخلق بيئة سياسية وقانونية ملائمة، كما أن لها ثلاث وظائف رئيسية وتتمثل في: الوظائف الدنيا مثل توفير السلع والخدمات، تقديم الخدمات الصحية، الدفاع، حقوق الملكية والتسيير الاقتصادي الكلي... الخ؛ وظائف الوسيطة أهمها ضمان الفعالية وتنظيم الاحتكارات، تصحيح وتفعيل نقائص تطوير الإعلام، الضمان الاجتماعي، كما أن لها وظائف فعالة تتمثل في تنشيط الأنشطة الخاصة عبر تشجيع الأسواق وتجميع المبادرات إضافة إلى إعادة توزيع الأصول. ويؤدي القطاع الخاص إلى توفير فرص عمل، أما المجتمع المدني فإنه يسهل تقاطع الفعل السياسي والاجتماعي، عبر تعبئة الجماعات حتى

¹ MO IBRAHIM FOUNDATION, Op cit, p08.

² Loanna Sahas Martin , L'édification d'un réseau d'apprentissage sur la gouvernance : l'expérience du programme coopératif en gouvernance, Institut sur la gouvernance, Ottawa, Juin 1998, p6.
<https://www.files.ethz.ch/isn/122181/gocofre.pdf>

تقوم بالمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية¹، وتعتمد عناصر على التوازن والتفاعل بين أصحاب المصلحة والقطاعات. وفي هذا الإطار، تم تشجيع المؤسسات والهيئات وأصحاب المصلحة للنظر في مفهوم الحكم الراشد مع الأخذ في الاعتبار العديد من المشاركين من مجالات الدولة والمجتمع المدني والسوق والقطاع الخاص وكذلك أولئك الذين يعملون في واجهة هذه المجالات. وتسليط الضوء على الروابط الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والمؤسسات، وتشجيع أصحاب المصلحة في الحكم على التعاون والانخراط في حوار لمعالجة القضايا السياسية وفجوات القدرات التي تعيق الحكم الراشد من خلال مكافحة الفساد والحد من ظاهرة الفقر وضمان استدامة التنمية البشرية.²

الشكل رقم (02-03): عناصر الحكم الراشد



Source: Loanna Sahas Martin, L'édification d'un réseau d'apprentissage sur la gouvernance: l'expérience du programme coopératif en gouvernance, Institut sur la gouvernance, Ottawa, Juin 1998, p6.

الفرع الأول: الدولة (المؤسسات الرسمية)

رغم تعدد التعاريف المتعلقة بالدولة، فيبدو أن الحد الأدنى للاتفاق هو على عناصر الثلاثة للدولة: شعب وإقليم وسيادة، وأهم وأخطر هذه العناصر هو فكرة السيادة وهي تحدد طبيعة الدولة المعاصرة كما ترتبط علاقتها بالعنصرين الآخرين "الشعب والإقليم". ففكرة السيادة تحدد علاقة الدولة بمواطنيها من ناحية،

¹ فاتح أبو عامرية، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2008، ص 62.

² Loanna Sahas Martin, Op cit, p 6.

وحدود سيادتها الإقليمية وبالتالي استقلالها عن الدول الأخرى من ناحية أخرى. وهكذا لا تقتصر هذه الفكرة على تحديد طبيعة الدول داخل حدودها فقط وإنما تحدد أيضا العلاقات الدول ببعضها البعض¹. وعليه فالدولة عبارة مجموعة المؤسسات السياسية وتتمثل هذه المؤسسات في السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية والسلطة القضائية². وتركز الدولة على البعد الاجتماعي فهي تحدد المواطن والمواطنة في المجتمع، والدولة المنتخبة تكون صاحبة سلطة المراقبة وممارسة القوة ولديها مسؤولية تغطية احتياجات العامة للمجتمع تعمل على تهيئة البيئة المساعدة على تحقيق التنمية البشرية، وتقوم الدولة وضع الإطار العام القانوني والتشريعي الثابت والفعال لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، تعزيز الاستقرار والعدالة في السوق. حيث تتسع وتنمو وظائفها عمقا وتطورا لتحقيق النمو المتوازن بين كافة قطاعات المجتمع، وهو ما يتطلب وعيا متزايدا بالدور الفاعل الذي تقوم به الدولة وما له من أبعاد متعددة اجتماعية، سياسية، اقتصادية وثقافية وكذا أمنية، وهي بذلك تعمل على تطوير ذاتها والقيام بواجبها كتوزيع الأدوار الحيوية ولا تتحقق هذه الأهداف إلا بواسطة السلطات التشريعية والتنفيذية والعمليات الانتخابية وسلطة القضاء والقانون، ووضع قرارات سياسية واقتصادية رشيدة للنهوض بالقطاعات الاقتصادية العامة والخاصة³. لا تستطيع أي دولة أن تستمر دون أن تضمن تحقيق أهداف النمو والازدياد في التوسع، وتحقيق العدالة والرفاهية للمجتمع من خلال مواجهة الالتزامات الشديدة ذات المصدر الخارجي أو المصدر الداخلي وإدارتها على المستوى العام الكلي، وكذا صناعة المواقف والقرارات التي تستدعي وجودا شاملا للقطاع الخاص لأنشطة اقتصادية معينة من خلال توفير بيئة ملائمة للاستثمار يعتمد على السوق الحر، إحداث الحيوية المتدفقة في الأنشطة الاقتصادية التي يشرف عليها كل من القطاعين العام والخاص وكذا تحقيق التوازن بين القطاع العام والخاص ومساهمة المجتمع المدني في مكافحة الفساد، إجراء الدمج الارتباطي اللازم الذي يتم بين المشروعات الاقتصادية المختلفة في إطار توازنات النمو والتوسع، بالإضافة الى تعزيز المساءلة واللامركزية في وظائف الدولة بالإضافة إلى حماية الدولة من التكتلات الإقليمية⁴.

¹ حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص 20.

² عبد القادر يختار، عبد الرحمان عبد القادر، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الدول العربية، مداخلة مقدمة المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، تحت عنوان "النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي"، جامعة قطر، دوحة، من 19 إلى 21 ديسمبر، 2011، ص 5.

³ زهير الكايد، الحاكمية وقضايا الفساد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص ص: 45-46. <http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/upload/books/182.pdf>

⁴ محسن أحمد الخضير، إعادة اختراع الدولة (رؤية منهجية لضياح دور الدولة في عصر العولمة)، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 82.

سعت الدولة الجزائرية الى مكافحة الفساد بشتى أنواعه من أجل تحقيق أهدافها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية وتعزيز العدالة، الشفافية، النزاهة والحفاظ على المال العام لبناء دولة قوية وفعالة، ذلك من خلال التوقيع على عدة اتفاقيات تم ذكرها سابقا، وإنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات ومن أهم هذه المؤسسات البرلمان، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، مجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية كما أصدرت العديد من القوانين والتشريعات والتعديل بعض القوانين لتتماشى مع الهيئات والاتفاقيات الدولية التي تم المصادقة عليها¹ من بينها قانون رقم 06-01 سنة 2006 تحت تسمية الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، ونص عليها المؤسس الدستوري لأول مرة في التعديل الدستوري لسنة 2016، كما غيرت تسميتها في التعديل الدستوري لسنة 2020² بما جاء فيه من أحكام تخص وقاية الفساد تعبيراً عن قفزة نوعية واضحة بالنسبة لاهتمام الجزائر بالوقاية من هذه الظاهرة بصفة عامة وتعبير عن رغبتها المتزايدة في تصدي لهذه المعضلة التي لطالما نخرت اقتصادها واستنزفت مواردها بشكل متواصل لمدة تتجاوز ستة عقود.³ بالإضافة الى إجراءات إصلاحية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة أهمها اصلاح النظام الضريبي، اصلاح العدالة والقضاء، اصلاح الجمارك والإصلاح المالي وغيرها من الإصلاحات.⁴

الفرع الثاني: القطاع الخاص

يعرف القطاع الخاص على أنه: "عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي، يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناءً على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطر القرارات والأنشطة المتخذة"⁵. ويلعب القطاع الخاص دوراً كبيراً في توفير الخبرة ورؤوس الأموال

¹ سارة بوسعيد، تأثير الفساد على التنمية المستدامة واليات مكافحته في اطار قواعد ومبادئ الحكم الراشد دراسة حالة كل من الجزائر، سنغافورة وإندونيسيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر، 2019، ص 235.

² أحسن غربي، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة الأبحاث، العدد 01، الجزائر، 2020، ص 687.

³ خلف الله شمس الدين، سعدي حيدرة، آليات الوقاية من الفساد في التعديل الدستوري 2020، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، ص 314.

⁴ سارة بوسعيد، مرجع سبق ذكره، ص 245.

⁵ سامي فطيمة، عبد الصمد سعوي، القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 03، الجزائر، 2017، ص 85.

والمعرفة اللازمة في العملية التنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي¹ وهذا يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية التي تقع على كاهله بهدف تنمية القطاعات الأخرى²، حيث يمثل هذا القطاع المصدر الأول في توفير مناصب العمل من أجل تحسين المستوى المعيشي للأفراد³، كما يقوم القطاع الخاص بخلق علاقة ترابطية مع الكثير من قطاعات الاقتصاد الوطنية والمساهمة في حل مشكلة الميزان التجاري والاستيراد، وزيادة حصة المنتجات الوسيطة أو النهائية من الصادرات، دون إغفال دوره في تحريك الاقتصاد والاستثمارات الصغيرة من خلال الزيادة من الدخل، الادخار، الاستثمار والاستهلاك. إن الإصلاح الهيكلي الذي اتبعته معظم الدول نتج عنه آثار جانبية، لذا لابد من الدولة والقطاع الخاص الحد من هذه الآثار. إن تعزيز القطاع الخاص وتحقيق التنمية البشرية المستدامة يفرض على الدولة التدخل⁴ من خلال التأكيد على سهولة حصول الطبقة الفقيرة على القروض من أجل المساهمة في العملية الإنتاجية وتحسين مستوى معيشتهم، خلق بيئة كلية للاقتصاد الكلي، تعزيز اقتصاد السوق على نطاق واسع، تعزيز المشاريع التي تعمل على خلق مناصب الشغل وتخفيف من ظاهرة البطالة، جلب الاستثمارات المحلية والأجنبية والمساعدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا للمجتمع وخاصة الطبقة الفقيرة، فرض سيدة القانون، وتقديم الحوافز المادية والمعنوية لتنمية الموارد البشرية، المحافظة على البيئة.⁵

بذلت الدولة الجزائرية في مكافحة الفساد و نهوض بالقطاع الخاص وتنميته من خلال المصادقة على العديد من الاتفاقيات وقوانين وإصلاحات كان لها دور كبير في تطوير القطاع الخاص وتأهيله للدور المنوط به في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث كان الأمر 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار والقاضي في المادة 06 منه بإنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار مهمتها الأساسية في تسهيل عمليات الاستثمار خصوصا للقطاع الخاص⁶، كما صدر قانون 01-06 المعدل والمتمم منع الشركات الخاصة من بعض السلوكات التي تعتبر

¹ أولاد زاوي عبد الرحمان، عباسي طلال، الاتفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد، الملتقى الدولي الخامس حول: الاتفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، يومي 13-14 مارس، ص 05.

² شريط كمال، خلوفي سفيان، مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 02، الجزائر، 2018، ص 289.

³ أولاد زاوي عبد الرحمان، عباسي طلال، مرجع سبق ذكره، ص 05.

⁴ يوسف زدام، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية (2002-2004)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص 31-32.

⁵ عنتر بن مرزوق، الحكم الرشيد... بين مكوناته التأسيسية وأبعاده الأساسية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 03، 2013، ص 146.

⁶ سعد مقص، لعلا رمضاني، تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلة 06، العدد 01، الجزائر، 2020، ص 284.

مساسا بمبدأ شفافية تسيير الشركات الخاصة المنبثق عن مبدأ حوكمة الشركات والتحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية¹. وعدل وتمم بالأمر 06-08 في مادته 04 بإعطاء الحرية التامة والحماية القانونية وكل الضمانات مع مراعاة التشريعات والتنظيمات بالإضافة إلى الكثير من الإعفاءات والامتيازات الجبائية، ليتبع بالقانون 09-16 والمتعلق بترقية الاستثمار والذي حمل في طياته جملة من التعزيزات للاستثمار تمثلت تحفيزات جبائية وإعفاءات من شأنها إعطاء دفعة قوية للقطاع الخاص، والمرسوم التنفيذي 100-17 ليعدل ويتم المرسوم التنفيذي 356-06 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، وكلها قوانين وإجراءات جاءت لإعطاء القطاع الخاص المكانة التي تليق به في تحقيق التنمية الاقتصادية². كما تم إصدار قانون الجديد للاستثمار 22-18، حيث اعتمد هذا القانون على استحداث ثلاثة أنظمة تحفيزية تمنح للمستثمر عدة حوافز بهدف جذب الاستثمار في الجزائر³.

الفرع الثالث: المجتمع المدني

هناك علاقة تواصل بين الدولة والمجتمع المدني، بحيث لا يقع على عائق السلطات المحلية فقط الاقتراب من منظمات المجتمع المدني، بل يقع على عاتق هذه الأخيرة أيضا التواصل مع السلطات المحلية والمشاركة في تأطير المواطنين. وفي هذا الإطار تلتزم منظمات المجتمع المدني بالعمل في إطار القانون وفي تطبيق الشفافية التي تفرض عليها التقيد بنظام المحاسبة والمسائلة الداخلية وانتخاب هياكلها وإرساء قواعد الديمقراطية والتداول على المسؤولية⁴. كما تعمل على إشراك الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمهم في جماعات ذات تأثير قوي تؤثر في السياسات العامة، والتلبية احتياجات المجتمع خاصة الطبقة الفقيرة، لذا نجد أن المؤسسات غير الحكومية تساعد على إدارة أكثر ترشيد للحكم من أجل تحقيق التنمية المحلية، من خلال علاقتها مع الأفراد والدولة وتطبيقها الأفضل الجهود الفردية والجماعية التي يمكن استخدامها كما يلي: التأثير في السياسة العامة، من خلال تعبئة جهود الأفراد للمشاركة في الشأن العام، تعميق المسائلة والشفافية عبر الضغط لنشر المعلومات والسماح بتداولها، العمل لتحقيق العدالة

¹ فائزة هوام، التدابير الوقائية من جرائم الفساد في التشريع الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحوث القانون والسياسية، المجلد 01، العدد 03، الجزائر، 2018، ص 209.

² سعد مقص، لعلا رمضاني، مرجع سبق ذكره، ص 284.

³ فلاح خيرة، الأنظمة المستحدثة في قانون الاستثمار رقم 22-18، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2024، ص 01.

⁴ جلاف علي، أثر مؤشرات إدارة الحكم الراشد على هجرة اليد العاملة في الوطن العربي، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة علي لونيسي البلدية 02، الجزائر، 2020، ص 12.

والمساواة أمام القانون، وحماية المواطن، مساعدة الدولة على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين، تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية وتعزيزها من خلال إكساب أعضائها المشاركة في الانتخابات والتعبير لتحقيق رضا المواطنين.¹

والجزائر كإحدى هذه الدول التي تسعى جاهدة من خلال مخططاتها وبرامجها التي تهدف إلى تحقيق التنمية المحلية ومكافحة الفساد وضمان توسيع نطاق مشاركة المواطنين في الجزائر وترقية حقوقهم، وباشتراك منظمات المجتمع المدني، من خلال سن قوانين وتشريعات وتعديلات دستورية من بينها القانون 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد وذلك عن طريق اعتماد الشفافية وكيفية اتخاذ القرار ومشاركة المواطنين في تسير الشؤون العامة وكذا تمكين وسائل الاعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد، بالإضافة إلى ضرورة تنقيف المجتمع قانونيا من أجل اشتراكه في مكافحة الفساد الاقتصادي، وغيرها من مهام²، وفي التعديل الدستور لسنة 2020 أكد على إبراز المهام الموكلة للمجتمع المدني في إطار بناء مؤسسات الدولة وتنمية المجتمع، حيث أقر بقدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان حرية لكل فرد كما أقر بمتطلبات أداء المجتمع المدني لهذا الدور وهي دولة قانون.³

إن هذه العناصر تشكلت فيما بينها فالدولة تعمل على خلق بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية ملائمة ومحفزة لاستغلال جميع الطاقات والامكانيات المتاحة في إطار تنظيمي وقانوني، أما القطاع الخاص فدوره يكمن في استغلال الإمكانيات التي يوفرها القطاع العام في ظل المنافسة بهدف تحقيق أهداف عامة والمتمثلة في توفير مناصب شغل وتلبية احتياجات المجتمع، وأهداف خاصة كتحقيق الأرباح، أما المجتمع المدني فدوره يكمن في محاولة التوفيق بين القطاع العام والخاص وتلبية احتياجات الطبقة الفقيرة.⁴

¹ خلوف عقيلة، الحكم الراشد ودوره في تفعيل المشاركة المجتمعية في إدارة الميزانية العامة للدولة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، الجزائر، ص 198.

² يوسف مباركة، لكل عائشة، الأساس القانوني لاشتراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد الاقتصادي، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، 2022، ص 277-278.

³ بدقي كريمة، دور المجتمع المدني في ترسيخ اليات الحكم الراشد بالجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2021، ص 197.

⁴ بن عيسى إبراهيم، الحكم الراشد في المالية العامة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2011، ص 110.

المطلب الثالث: أبعاد ومعوقات الحكم الراشد

حسب المفاهيم التي جاءت بها المؤسسات والهيئات الدولية حول الحكم الراشد من أجل ممارسة سلطة سياسية، اقتصادية واجتماعية وفق آليات التي تسمح بتحقيق المصالح المشتركة، ومن خلال تجسيد مجموعة من الأبعاد المختلفة، ورغم ذلك فإن عملية تطبيق الحكم الراشد على المستوى العالمي، تواجه غالبا عددا من المعوقات نظرا لكون هذه الفلسفة تتطلب عملية إدخالها أحيانا إحداث تغييرات كبيرة على مستوى الحكومات والتنظيمات.

الفرع الأول: أبعاد الحكم الراشد

تتمثل أبعاد الحكم الراشد فيما يلي:

أولا: البعد السياسي

يشمل البعد السياسي للحكم الراشد مجموع العمليات التي يقوم من خلالها المجتمع بتنظيم نفسه وتسيير شؤونه، وذلك بوجود مجموعة من السلوكيات التي تعكس وجود ديمقراطية فعالة من خلال:¹

- تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة تسمح بمشاركة الأحزاب السياسية والمواطنين في إطار القانون؛
- لا تقاس الممارسة الفعلية للسلطة من قبل المواطنين من خلال الجمعيات والانتخابات بمشاركة سياسية ليس بأسلوبها الإجرائي (الانتخابات) فحسب، وإنما في إطار الإمكانيات المتاحة للجماعات والمجتمع المدني لممارسة السلطة سواء كان ذلك من خلال الحصول على المعلومات أو المشاركة في عملية اتخاذ القرارات؛
- الدولة الحقوقية التي تفرض ليس فقط خضوع المواطنين والحكام للقانون، وإنما تفرض كذلك وجود سلطة قضائية مستقلة قادرة على تطبيق القوانين، ووجود نظام قانوني كامل يغطي ويحكم كافة العلاقات العامة والخاصة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، كما يجب أن يكون متكيفا ومتفاعلا مع كافة عناصر ومقومات ومعطيات ومتغيرات البيئة الوطنية والدولية؛
- هيئة برلمانية مسؤولة تتمتع بإمكانية القيام بعملية التحقيق ونظام اعلامي اتصالي يجعلها في اتصال واستشارة مباشرة ودائمة مع الناخبين والسلطة التنفيذية.

¹ ذهبية الجوزي، الحكم الراشد وجودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013، ص ص 71-72.

ثانيا: البعد الإداري والتقني

- ونقصد به منظومة إدارية فعالة وملتزمة بالإصلاح في جميع مجالاتها، فالإدارة هي القناة الرئيسية لتطبيق وتدعيم الإصلاح على أرض الواقع، ولتفعيل هذا الإصلاح يجب توفر الشروط أهمها: ¹
- محاربة الفساد الإداري بكل صورة ومحاولة القضاء على العيوب البيروقراطية؛
 - وضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين العموميين؛
 - توفير فرص التدريب والتكوين من أجل زيادة الخبرة والجودة لدى المنفذين؛
 - استقلال الإدارة عن السلطة السياسية والاقتصادية وذلك بعدم خضوعها إلا للقانون دون الخضوع لأي اعتبارات أخرى؛
 - ضرورة مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وتكون الإدارة لاعبا أساسيا في وضع السياسة العامة، وتهدف إلى التغلب على حالات عدم الإنصاف وتكون قادرة على تحفيز التكامل بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي وعلى تعزيز المجتمع المدني ودفع القطاع الخاص نحو المشاريع الأكثر ربحية؛
 - تطوير النظم الإدارية، بحيث تتماشى مع العصرنة، والتحولت المجتمعية، ويتطلب ذلك مشاركة الخبراء في هذا الميدان، ودراسة التجارب السابقة والتجارب الدولية الأخرى؛
 - ادماج التكنولوجيا في النظم الإدارية، لضمان السرعة والنجاعة والشفافية؛ ²

ثالثا: البعد الاقتصادي

يتعلق هذا البعد بالدور الإيجابي والفعال للدولة من خلال تقديم الدعم المتعدد الأشكال للقطاع الخاص، وتفعيل دور المجتمع المدني من خلال فتح المجال لمنظماته وتمكينها من المساهمة في تنمية المجتمع. ويشير البعد الاقتصادي للحكم الراشد الى طريقة اتخاذ قرارات تؤثر مباشرة في مستوى ومحتوى وهيكله النشاطات الاقتصادية في بلد ما وعلاقاته باقتصاديات أخرى ³، بما في ذلك البيئة الاقتصادية العامة مثل هيكله السوق، مستوى الدخل وهيكلتها، خلق مناخ ملائم وسياسات قوية لتحقيق مزيد من التنمية

¹ اسفيان فوكة، مليكة بوضياف، الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 16-17 ديسمبر 2008، ص ص: 6-7.

² مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2017، 191.

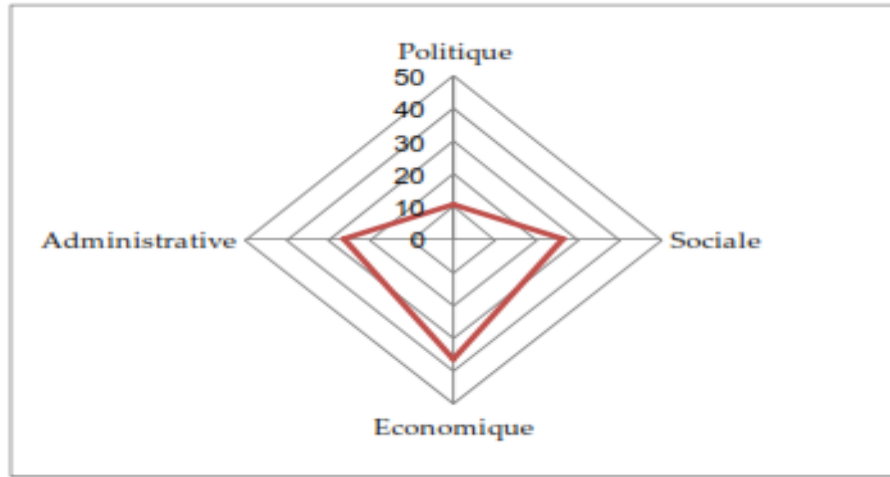
³ رماش أحلام وفاء، وآخرون، متطلبات الحكم الراشد في تنمية إدارة الجماعات المحلية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع الافتراضي المعنون بـ"سبل دعم الموارد الذاتية للجماعات المحلية بين الواقع والمأمول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، يومي 06-07 نوفمبر 2021، ص 3.

الاقتصادية، الشفافية، التشريعات المالية والنقدية، ضمان تدفق المعلومات ومكافحة الفساد وإعطاء نوع من المرونة للقوانين التي تنظم النشاطات الاقتصادية.¹

رابعاً: البعد الاجتماعي

للحكم الراشد يتمثل في إفساح المجال أمام نشوء مجتمع مدني فعال يعمل على بناء دولة ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من خلال توسيع دائرة مشاركة أفراد المجتمع في بناء مؤسساته والقدرة على إدارة واستيعاب مطالب مختلف الفئات الاجتماعية ومصالحتها المتناقضة، من أجل تحقيق رفاهية المجتمع.²

الشكل رقم (02-04): أبعاد الحكم الراشد المتبناة من طرف البنك العالمي



Source: Jean Fabre, Meisel & Ould Aoudia, Conception de la gouvernance :Regards croisés de la Banque mondiale, de la Commission européenne et du PNUD, Note d'analyse Rapport d'entretien,2007,p27.

يركز الشكل رقم (02-04) على أبعاد الحكم الراشد التي تم اعتمادها من قبل البنك العالمي، بهدف إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية وتحقيق رفاهية المجتمع وتحسين مستوى المعيشة، خاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة، يعتبر التكامل والتفاعل بين هذه الأبعاد ضرورياً لتحقيق هذه الأهداف.

¹ محي الدين شعبان توق، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الطبعة العربية الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2014، ص 74.

² رماش أحلام وفاء، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 3.

الفرع الثاني: تحديات الحكم الرشيد

هناك أربع عمليات رئيسية يؤدي الخلل فيها الى اعاقا تطبيق الحكم الرشيد وهي:¹

- عملية توزيع الموارد؛
- عملية بلورة السياسات؛
- عملية تطبيق البرامج؛
- عملية توزيع الدخل.

إن من شأن سير هذه العمليات أن يحدد كيفية توزيع الموارد وتخصيصها، وملائمة السياسات والبرامج، وفعالية التطبيق وكفاءته بالإضافة الى عدالة توزيع الدخل الوطني.

ومن أهم تحديات الحكم الرشيد العلاقة بين الحكم الرشيد والديمقراطية والفشل الكامن في سبل العمل والتنسيق في الدولة، بدون النظر الى القطاع الخاص والمجتمع المدني وطموح الافراد والجماعات، بالإضافة الى التنسيق السياسي وبيئتها الفكرية وانتشار الفساد بشتى أنواعه.

ومن أكبر أهداف الحكم الرشيد هو القضاء على الفساد والحد منه، والتخفيف من مضاره وآثاره، وعلى الرغم من تبني جل الحكومات والتنظيمات فكرة الرشادة في الحكم والتسيير إلا أننا نجد أن الأهداف المنشودة من خلال الحكم الرشيد تبقى بعيدة عن المستويات المطلوبة، وهذا يرجع إلى مجموعة من الأمور التي من شأنها التأثير على مسار الحكم والحيلولة دون تحقيق الأهداف التنموية، وعموما يمكن حصر هذه التحديات في الدول العربية فيما يلي:

- الإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تحكم مجالات التجارة والاستثمارات في الدول العربية، وضعف التنسيق العربي في هذا المجال مما يؤدي الى عدم انطلاق النشاط القطاع الخاص؛
- وجود العديد من القصور والمعوقات في مجال البنية الأساسية اللازمة لدعم التجارة والاستثمارات العربية البينية من جانب القطاع الخاص، خاصة في مجال النقل والمواصلات؛²
- شخصنة السلطة وعدم الفصل بين العام والخاص وشخصنة الإصلاح؛

¹ سامي بخوش، صليحة محمدي، الحكم الرشيد بين تعدد الأبعاد ومتطلبات التطبيق، الديمقراطية والحكم الرشيد في شمال افريقيا الابعاد والاليات التشاركية، مؤلف جماعي لبحوث ومناقشات المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والحكم الرشيد في شمال افريقيا، الأصالة للنشر، الجزائر، ص32.

² جمعية الشفافية الكويتية، الحكم الصالح الطريق إلى التنمية، 15 مارس 2007، ص ص: 6-7.

- ضعف المؤسسات السياسية حيث تتعدد المرات التي لا يكمل فيها مجلس الأمة مدته الدستورية، وضعف المؤسسات الخدمية حيث أن الخدمة متواضعة في أكثر من قطاع بسبب انتشار الفساد الإداري والرشوة بشكل كبير، وغياب المحاسبة وضعف الرقابة؛
- الجمع بين الوظيفة العامة والعمل التجاري (مسؤولون بالدولة يمارسون التجارة بأنفسهم أو من خلال أقربائهم)¹؛
- نقص التشريعات والقوانين (تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، قانون الكشف عن الذمة المالية، إنشاء هيئة لمكافحة الفساد)؛
- تداخل المصالح الخاصة مع المصلحة العامة وتغلغل أصحاب النفوذ في توجيه الموارد العامة واستغلالها لمصالحهم الخاصة؛
- غياب المعايير في اختيار القيادات السياسية والإدارية؛
- انتشار ثقافة الفساد وآلياته، والقيم التي تتسامح مع الفساد، ضعف دور للمؤسسات التعليمية والثقافية ومؤسسات التكوين في زرع القيم السليمة؛
- طبيعة النظام الانتخابي البرلماني الذي يغض الطرف عن كثير من أشكال الفساد؛
- نقص شفافية المعلومات وعمليات صنع القرار، ولا وجود لقانون ينظم ويؤكد حرية وحق الوصول إلى المعلومات؛
- إهدار المال العام وضعف في تحصيل موارد الدولة، واستغلال القطاع الخاص لشغرات قانون أملاك الدولة والأنظمة المتعلقة بالمناقصات والمزايدات العامة؛
- ضبط المجتمع المدني بالاستمرار ومحاولة الهيمنة عليه والتدخل بشئونه؛
- غياب كلي للمؤسسات الرقابية مثل "هيئة مكافحة الفساد" وهيئة الرقابة الإدارية؛
- عدم محاسبة الفاسدين الكبار بشكل خاص حتى تطاول عامة الناس على هيبة الدولة والقانون.
- انتشار فهم خاطئ بين الجمهور في مسألة توزيع الثروة، وعدم مواجهة هذا الفهم وحله حلا جذريا مقنعا بالمشاركة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؛
- ضعف القوانين ونظم القضاء والخدمات المتعلقة به من ردع الفساد وأسبابه وأشخاصه؛

¹ رماش أحلام وفاء، سليمان زواري فرحات، متطلبات الحكم الراشد في الدولة الربعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الافتراضي الأول حول: "الاقتصاد الأخضر بين الاعتبارات البيئية وحاجات التنمية المستدامة واقع وفاق"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي افلو، الجزائر، يوم 7 جانفي 2021، ص 6.

- سيادة نمط الدولة الريعية أو شبه الريعية واعتمادها على عنصر وحيد يجعل الدولة تكون معنية بشكل رئيسي فقط بإعادة التوزيع بدل أن تكون مهتمة بالإنتاج، حيث يساهم الريع في اضعاف اقتصاد السوق المستند الى دور القوي والفعال للدولة؛
- تؤثر الدولة الريعية على تنويع الاقتصاد الوطني والقدرة التنافسية الخارجية للقطاعات الأخرى وتأخذ هذه التأثيرات مسارات متنوعة تبدأ من ضعف الاهتمام بالقطاعات الأخرى والى غاية ظهور آليات اقتصادية مستقلة تشكل قنوات ناقلة لمجمل التأثيرات السلبية على القطاعات غير الريعية مما يعرق المسار التنموي؛
- ضعف العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني حيث لا يوجد تنسيق مدروس وخطط بين منظمات المجتمع المدني والاستفادة من الخبرات وعقد دورات التدريبية في شتى المجالات بما يخدم المجتمع.¹

¹ عادل جارالله معزب، الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية، الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، 2020، ص ص: 47- 53.

المبحث الثالث: قراءة لواقع مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر

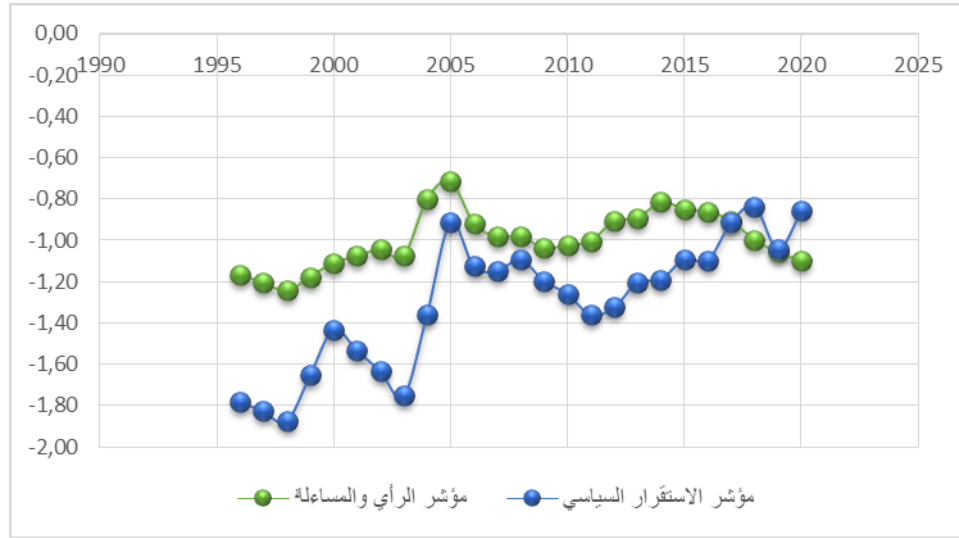
واجهت الدولة الجزائرية عدة ظروف في مختلف الميادين السبب الذي فرض عليها أن تعيد النظر في ميكانيزمات التنمية وإحداث الطفرة التنموية، من أجل بناء دولة ومجتمع يواكب الرهانات والتحديات، حيث ازداد اهتمام الجزائر بالحكم الراشد خاصة بشأن مكافحة الفساد التي أصبحت تعد من الانشغالات الرئيسية للدولة باعتباره من أهم العوامل الكابحة في العملية التنموية. فالحكم الراشد بمختلف مؤشرات يساهم في حد من هذه ظاهرة، وأن النجاح وفشل في دفع عجلة التنمية بأبعادها المختلفة يتوقف على مدى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وترشيد المال العام وفق لخضوع للقواعد وقوانين تكون واضحة للسلوك والمحاسبة. لهذا أصبح من الأهمية دراسة ومعرفة واقع الحكم الراشد في الجزائر بالاعتماد على مؤشرات الحكم الراشد الصادرة من البنك الدولي.

المطلب الأول: تطور المؤشرات السياسية في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)

يرتبط مؤشر الرأي والمسائلة بالاستقرار السياسي فكلاهما يعزز الآخر، فعندما يكون هناك تمثيل سياسي حقيقي ناتج عن انتخابات نزيهة فان ذلك يدعم الاستقرار السياسي، وسيادة هذا الأخير شرط أساسي لتعزيز الديمقراطية والمسائلة وحرية التعبير، تتراوح التقديرات ما بين (-2.5) و(+2.5) والقيم العليا هي الأفضل.¹

¹ عبد الرزاق بوزياني، علاقة إدارة الحكم الراشد بالإنفاق الحكومي الصحي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1996-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة يحيى فارس بالمدينة، الجزائر، 2021. ص 68.

الشكل رقم (02-05): تطور المؤشرات السياسية في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)



Source: world bank open data (2021) www.govindicators.org

الفرع الأول: تطور مؤشر الرأي والمساءلة في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)

حسب تقرير البنك الدولي "ودنيال كوفمان" أن المؤشر الرأي والمساءلة يقيس مدى قدرة مواطنين على المشاركة في انتخاب حكومتهم (ترسيخ الديمقراطية)، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الإعلام، وهي عوامل التي تساهم في جلب الاستثمار، أما المساءلة والمحاسبة فتتعلق بمدى خضوع المسؤولين ومسؤولي المؤسسات للرقابة والتي تتجسد من خلال مؤسسات الرقابة بالنسبة للدولة للحفاظ على المال العام، ويساهم هذا المؤشر في الحد من ظاهرة الفساد وتنمية البلاد.¹

وبين الشكل أعلاه أن مؤشر الرأي والمساءلة في الجزائر تتراوح قيمته بين (-1.24) كأدنى قيمة و(-1.08) كأعلى قيمة خلال الفترة (1996 إلى 2003) حيث سجلت هذه الفترة أدنى مستوياتها، ليصل إلى أعلى قيمة سنة 2005 بقيمة -0.72، ثم تراجع هذا المؤشر خلال الفترة (2006 إلى 2009)، وتحسن مؤشر خلال الفترة (2010 إلى 2015) رغم الارتفاع الحاصل إلا أنه لم يخرج من دائرة الوضع الضعيف والسلبى، ليشهد انخفاض خلال الفترة (2016 إلى 2020) حيث تتراوح قيمه بين (-0.86) كحد أعلى و (-1.10) كحد أدنى.

¹ رقية شطبي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وفق مؤشرات البنك الدولي للحكومة خلال الفترة 2017-2021، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، ص 2023.

وتعكس هذه الأرقام الوضع المتدني لمؤشر الرأي والمساءلة في الجزائر، ما يدل على أن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وكذا حرية الإعلام والمشاركة السياسية تبقى محدودة ودون المستوى، ولعل من بين أهم الأسباب فرض حالة الطوارئ في البلاد منذ 1992، نتج عنه المزيد من التضييق على حرية الصحافة والإعلام والحرية التعبير وتكوين الأحزاب والجمعيات.¹

ولقد عبرت أحداث الحراك عن فعالية ودور المجتمع المدني من خلال تنظيمه وحركيته للوصول لأهدافه بالعمل على توعية افراد المجتمع باستخدام الوسائل التكنولوجية للمطالبة بالتغيير الجذري لاستفحال الفساد في دواليب النظام السياسي نتيجة استفحال الفساد لتورط مسؤولون ذوي نفوذ في السلطة في قضايا اختلاس الأموال وتهريبها، ابرام الصفقات والتزوير من خلال الاضطرابات والاحتجاجات.² وبعد انتخاب رئيس البلاد، سعت الدولة الجزائرية ضمن استراتيجية التعديل الدستوري 2020 عملا بمبدأ التداول السلمي على السلطة للحد من الفساد، تفعيل التعامل بالحكومة والادارة الالكترونية لضمان نزاهة التعاملات الادارية إقرار مبدأ المحاسبة والشفافية في ظل استقلالية السلطة القضائية، وكذا تفعيل مؤسسات المجتمع المدني ومساهمة في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية ومكافحة الفساد، إعطاء الحرية ومجموعة من الحقوق للإعلام وممارسة وظيفته لاسيما التي تخص الوقاية من الفساد دون تضييقات إضافة الى حقه في الوصول الى مصادر المعلومات.³ إن استقرار الأوضاع السياسية ينعكس على الأوضاع الأمنية ما يجنب الدولة مواجهة الاخطار الخارجية والعمل على تحسين الأوضاع الداخلية، ويمكن اعتبار أن الفساد السياسي يشكل هرم الفساد نظرا للنفوذ ذوي السلطة السياسية وللمحد من الظاهرة يجب التعامل بمبادئ الحكم الراشد لتعزيز وترسيخ الديمقراطية وتحقيق النهوض الاجتماعي والاقتصادي للجزائر.⁴

الفرع الثاني: تطور مؤشر الاستقرار السياسي خلال الفترة (1996 إلى 2020)

يقيس مؤشر الاستقرار السياسي احتمالات زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية، بما في ذلك العنف ذو الدوافع السياسية والإرهاب، وهو مؤشر مركب يحتوي على المتغير التوترات

¹ أحمد نصير، فاتح سردوك، مدى فعالية الحكم الراشد والجوانب الدولية والاجتماعية في إطار الإصلاحات الاقتصادية للجيل الثاني في الجزائر وتونس خلال الفترة 2000-2015، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 02، العدد 01، الجزائر، 2018، ص 489.

² ستي قوري، غالم جلطي، الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الواقع وحتمية التغيير، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 505.

³ خلف الله شمس الدين، سعدي حيدرة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 312-314.

⁴ ستي قوري، غالم جلطي، مرجع سبق ذكره، ص 505.

العرقية، النزاعات المسلحة، تهديد إرهابي والعنف السياسي، الاضطرابات الاجتماعية، تشقق الطبقة السياسية، التعديلات الدستورية بالإضافة الى الانقلابات العسكرية.¹ ويلعب الاستقرار السياسي دورا هاما في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وبناء قاعدة صناعية في الأجل الطويل واندماجه في الاقتصاد العالمي، فمن بين أهم مظاهر عدم الاستقرار السياسي التعاقب السريع للحكومات، وكذا الخلفات السياسية وما يتبعها من الصراعات والإضرابات والمظاهرات ضد السلطة، وقدرة النظام السياسي على تأهيل مؤسساته بتجهيزها بالإمكانات الكافية لمجابهتها، ويعتبر انعدام الاستقرار السياسي أكبر عقبة في جلب المستثمرين الأجانب.²

شهدت الفترة (1996 إلى 2000) مستويات متدنية حيث كان يتراوح بين (-1.88) و(-1.43) نتيجة الوضع الأمني المتأزم الذي شهدته الدولة الجزائرية كان سببا رئيسيا في زعزعت الاستقرار السياسي نتيجة رفع أسعار المواد الأولية الأساسية وتخفيض الدعم وذلك تنفيذا لقرارات صندوق النقد الدولي، عدم العدالة الاجتماعية وذلك في تفاوت توزيع الدخل والخدمات والمرافق الأساسية كالتعليم والصحة والسكن والكهرباء. وأعادت هذه المرحلة الجزائر إلى سنوات الستينيات وبداية السبعينيات وعرفت خراب ودمار لكثير من مؤسسات الدولة. كما عرف النشاط الاقتصادي تدهور كبير أدى إلى انخفاض الاستثمار المحلي والأجنبي، خروج الكثير من الجزائريين خاصة أصحاب رؤوس الأموال إلى الخارج، كما شهدت مؤسسات الدولة البنكية والتجارية اختلاسات وتبديلات وتحولات كبيرة إلى دول أوروبية وغيرها من الاختلاسات، مما أدى إلى ضعف توفير المواد الأساسية (نقص الأمن الغذائي)، ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وانشار الفقر، هجرة الأدمغة وكبار رجال الأعمال واليد العاملة والخسائر البشرية والتي تعد بالآلاف، النزوح الريفي نتج عنه فقدان الفلاحة الريفية وتربية الحيوانات لمكانتها إلى غاية سنة 1999 تاريخ صدور قانون الوئام المدني بموجب القانون 08-99 المؤرخ في 03 يوليو 1999، ثم قانون المصالحة الوطنية ولقد ساهم هذا القانون في إعادة الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي ودفع بالتنمية وكذا دخول المستثمرين الأجانب.³

لقد شهدت الفترة (2008 إلى 2012) مستويات متدنية حيث كان يتراوح بين (-1.09) و(-1.33) وهي تشير إلى الإستقرار، أزمة الربيع العربي سنة 2011، حيث تباينت مطالب المحتجين (ذات الطابع

¹ نصاح سيمان، الحوكمة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية تحليلية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 2022، ص 129.

² الحاجة قبالي، يمينه دباحي، أثر الحرية الاقتصادية والاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (2002-2019)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 03، الجزائر، 2021، ص 372.

³ إسماعيل بوقرة، الاستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2017، ص ص: 367-369.

الاجتماعي والاقتصادي) بفرص العمل وتحسين مستوى المعيشي بالإضافة الى المطالبة باستمرار الدولة في دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية، مما دفع بالجزائر إلى تقديم الإصلاحات السياسية والدستورية بداية سنة 2011 بإلغاء حالة الطوارئ، كما تم تعديل الكثير من القوانين العضوية سنة 2012 على غرار قانون الأحزاب السياسية، قانون الجمعيات، قانون الإعلام، وأصدرت قوانين أخرى كالقانون العضوي المتعلق بتنظيم كفاءات توسع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة وقانون السمعي البصري سنة 2014 بالإضافة إلى تعديل الدستور سنة 2016.¹

رغم الإصلاحات السياسية والدستورية يبقى هذا المؤشر ضعيف وسالب نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية أدى إلى اضطراب واحتجاجات بسبب نقشي بيروقراطية، ارتفاع معدلات البطالة ونقشي ظاهرة الفساد المالي والإداري، كما أثر الانخفاض في أسعار المحروقات منذ سنة 2014 على المالية العامة وانخفاض احتياطات المالية المتراكمة منذ سنوات، تعليق أشغال عديدة من المشاريع مما استلزم على الدولة اللجوء إلى التمويل الغير التقليدي وكانت لهذه السياسة انعكاسات كبيرة على الاقتصاد الوطني حيث ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة الدينار.² كل هذه العوامل ساهمت في إعاقة الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: تحليل تطور مؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)

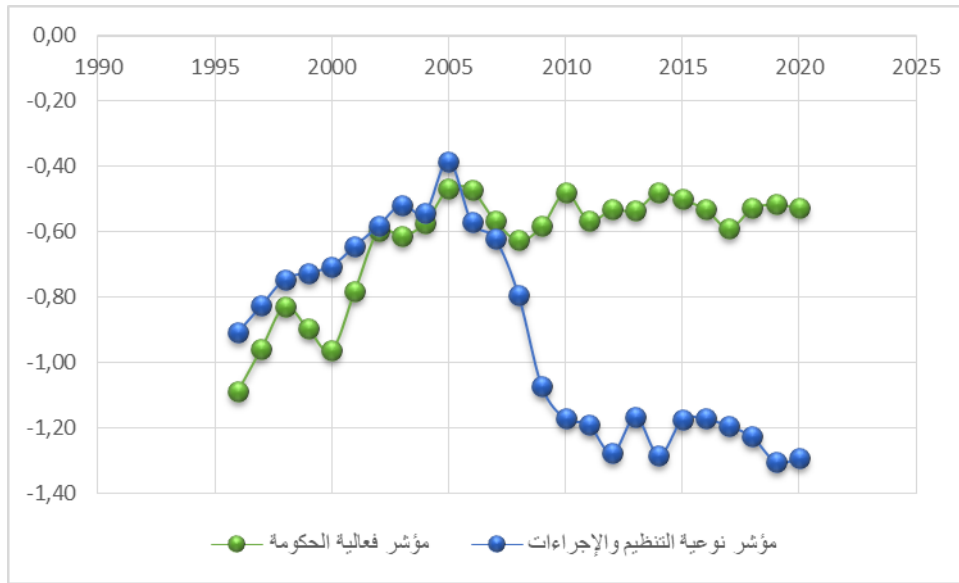
يرتبط مؤشر التنظيم والإجراءات بشكل مباشرة بمؤشر فعالية الحكومة وقدرتها على تنفيذ البرامج وإدارة السياسات الحكومية، والتزامها بوعودها، بالإضافة الى توفير الخدمات للمواطنين بأكثر جودة وفعالية، تتراوح التقديرات ما بين (-2.5) و(+2.5) والقيم العليا هي الأفضل.³ كما هو موضح في الشكل الموالي:

¹ علي بلعربي، الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر عقب ثورات الربيع العربي: المضامين والأهداف، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2021، ص ص: 182-187.

² فاطيمة السايح، دور الفساد المالي والإداري في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر -دراسة عينة من المشاركين في الحراك الشعبي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 03، الجزائر، ص ص: 37-38.

³ شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص 220.

الشكل رقم(02-06): تطور مؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)



Source: world bank open data (2021) www.govindicators.org

الفرع الأول: مؤشر نوعية التنظيم والإجراءات خلال الفترة (1996 إلى 2020)

يقيس مؤشر نوعية التنظيم والإجراءات مدى قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة تساهم في عصرنه وتطوير القطاع الخاص، وتم تجميع عناصر هذا المؤشر من مصادر مختلفة تقيس حدوث تدخلات سياسات في حرية السوق كالتحكم بالأسعار، الرقابة على النظام المصرفي، والأعباء الناجمة عن الضبط المفرط في المجالات التجارية وإنشاء المشاريع¹، كما يعكس هذا المؤشر العوامل التي تؤثر على الاقتصاد الكلي والتفاعل بين القطاع الخاص والعام. ويبين الشكل أعلاه أن تصنيف الجزائر في هذا المؤشر لم يسجل وضعاً جيداً حيث تتراوح قيم (-0.38) و(-1.29)، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

- تأخر مسار الخصخصة وهيمنة القطاع العام في السوق: نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني في فترة التسعينات²، وغياب سوق مالية فعالة (بورصة الجزائر محصورة مع القطاع العام فقط) وعدم كفاية البنية الأساسية³. والخصخصة التي باشرت بها الدولة من خلال بيع المؤسسات الوطنية وتطهيرها لم

¹ عز الدين مخلوف، سعاد بن يحيى، تقييم بيئة الأعمال الجزائرية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق مؤشرات التصنيف الدولية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2022، ص 297.

² أحلام بلقاسم كحلوي، تأثير الخصخصة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر: دراسة حالة مؤسسة المواد الدسمة سيبوس "لابال"، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 332.

³ الأخضر أبوغلاء عزي، غالم جلطي، الحكم الرشيد وخصخصة المؤسسات (إشارة إلى واقع الاقتصاد الوطني والمؤسسة الجزائرية)، مجلة علوم إنسانية، العدد 27، 2006، ص 21.

تكن وفق قواعد عملية مضبوطة، كما أثرت إجراءات الخصخصة بالتعقيد والبيروقراطية بشكل سلبي على مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي، ولقد أدى الانتقال إلى اقتصاد السوق للبحث عن الفعالية الاقتصادية المفقودة في النظام الاشتراكي نتج عنها قطاع اقتصادي ضعيف لا يملك القدرة على تطوير نفسه ويستغل موارد مالية ضخمة وقطاع إداري مركز غير منتج يتدخل في ميكانيزمات التحول دون الاعتماد على دراسات معمقة وخطط طويلة المدى¹، كل هذه العوامل ساهمت في تدهور الاقتصاد وانتشار الفساد؛

- **عدم فعالية قطاع المصرفي:** بسبب إنتشار ظاهرة الفساد بشتى أنواعها التي هزت الاقتصاد خاصة في بداية القرن 21، والذي انجر عنه إفلاس مجموعة من البنوك، على غرار بنك الخليفة سنة 2002، والبنك التجاري والصناعي سنة 2003، والصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار سنة 2005 نتيجة غياب ميثاق الحكم الراشد في البنوك، كما اهتمت البنوك الجزائرية في عملياتها على المدى القصير لفرض حضورها بسرعة في السوق، ضعف فعالية نظام حماية الودائع المصرفية، ورغم وجود إطار قانوني محدد لحقوق المساهمين إلا أن هاته غير محفوظة راجع الى ضعف الاعلام حول سير البنوك²؛
- **مناخ الاستثمار:** وفق مؤشر سهولة ممارسة الاعمال، تعتبر الجزائر بيئة طاردة وغير محفزة لاستثمار المحلي والاجنبي³ نتيجة الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، وكذا كثرة التعقيدات الإجراءات والتدابير وتعددتها التي تخص المؤشرات الفرعية المذكورة في الجدول أدناه بالإضافة إلى ثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها⁴. ورغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة خلال الفترة (2016 إلى 2020) والتي مست كل مؤشرات الفرعية إلا أنها لم تكن كافية لتحسين هذا المؤشر، وعليه فان الجزائر تحتاج إلى إجراء إصلاحات أكثر في هذا المجال لبناء اقتصاد قوي وفعال⁵.

¹ نسيمه شرطي، مرجع سبق ذكره، ص 154.

² عبد الرحمان بن شيخ، اليات تدعيم الحوكمة المالية ودورها في استقرار النظام المصرفي الجزائري، مجلة مالية ومحاسبة الشركات JFCA، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، 2023، ص 10.

³ عز الدين مخلوف، سعاد بن يحيى، مرجع سبق ذكره، ص 299.

⁴ فتية بكطاش، أحلام بوعزارة، تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 01، العدد 05، الجزائر، 2020، ص 333.

⁵ أسيا بعضي، دراسة تحليلية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2016-2020، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2022، ص 257.

الجدول رقم (02-02): ترتيب مؤشر سهولة أداء الاعمال في الجزائر خلال الفترة (2016 إلى

(2020)

2020		2019		2018		2017		2016		السنة
الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	المؤشر
100	189	100	189	100	190	100	189	100	189	
48.6	157	49.65	157	46.7	166	47.8	156	45.7	163	المؤشر العام
78	152	78.07	150	77.54	145	77.54	142	76.08	145	بدء النشاط التجاري
65.3	121	63.28	129	58.89	146	71.02	77	64.5	122	استخراج تراخيص البناء
72.1	102	69.58	106	60.56	120	60.58	118	57.56	130	الحصول على الكهرباء
44.3	165	44.26	165	43.83	163	43.83	162	43.83	163	تسجيل الملكية
10	181	10	178	10	177	10	175	10	174	الحصول على الائتمان
20	179	35	168	33.33	170	33.33	173	33.33	174	حماية المستثمرين
53.9	158	53.91	156	54.11	157	53.99	155	45.03	169	دفع الضرائب
38.4	172	38.43	173	24.15	181	24.15	178	55.49	106	التجارة عبر الحدود
54.8	113	54.78	112	55.49	103	55.49	102	24.15	176	تنفيذ العقود
49.2	81	49.24	76	49.24	71	47.67	74	47.67	73	حل مشكل الاعسار

Source: World Bank, Doing Business (2023)

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/688761571934946384/pdf/Doing-Business-2020-Comparing-Business-Regulation-in-190-Economies.pdf>

- مؤشر الحرية الاقتصادية: يوضح الجدول رقم (02-02) تتراوح درجات هذا المؤشر في الجزائر بين درجة ضعيفة ومنعدمة (محصورة بين 46.2 و 50.1) خلال الفترة (2016 إلى 2020)، تشير حرية الاقتصاد في الجزائر إلى تراجع مستمر على مدى العقد الماضي نتيجة ضعف السلطة القضائية تجاه التدخلات السياسية، انتشار ظاهرة الفساد والذي يؤثر بالسلب على المناخ الاستثماري¹ وعلى الرغم من تحديد الدولة هدفا طموحا لنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.5% في الاقتصاد غير النفطي للسنوات العشر القادمة، إلا أن معدل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الخمس

¹Anthony B. Ki , The Heritage Foundation, The Index of Economic Freedom ALGERIA 2023, 2023, p32.

https://cedice.org.ve/ogp/wp-content/uploads/2023/03/2023_IndexOfEconomicFreedom_FINAL.pdf

الماضية كان أقل من نصف هذا الهدف، وعليه فإن الجزائر تحتاج إلى إجراء إصلاحات الهيكلية لتنويع قاعدة الاقتصاد وكذا تحسين إدارة المالية.¹

الجدول رقم(02-03): مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2016 إلى 2020)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
الدرجة	50.1	46.5	44.7	46.2	46.9
الترتيب الإقليمي	13	14	14	14	14
الترتيب الدولي	154	172	172	171	169
درجة الحرية	ضعيفة	منعدمة	منعدمة	منعدمة	منعدمة

Source : The Heritage Foundation, The Index of Economic Freedom 2016-2020 [Economic Data and Statistics on World Economy and Economic Freedom \(heritage.org\)](https://www.heritage.org/economic/data-and-statistics-on-world-economy-and-economic-freedom)

الفرع الثاني: مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)

يقيس مؤشر فعالية الحكومة مصداقية الحكومة والتزامها بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال نوعيتها وتنفيذها على أرض الواقع، الحوكمة الالكترونية، وكذا جودة الخدمات ودرجة استقرارية الحكومة السياسية بالإضافة الى إدارة النفقات العامة إلى آخره من المعايير.²

يوضح الشكل رقم أن المؤشر فعالية الحوكمة دوما في المجال السلبي أي فعالية ضعيفة، فخلال الفترة (1996 إلى 2000) سجلت قيم المؤشر مجالا سلبيا متجها إلى التطور الايجابي لكن بمعدلات ضئيلة مع تذبذب خفيف وهذا راجع إلى أزمة اقتصادية نتيجة انخفاض أسعار المحروقات الذي يشكل العمود الفقري للإيرادات الحكومية وأهم مصادر تمويل برامج التنمية وتوفير الخدمات السياسية، تعرض الدولة الجزائري لضغوط الدولية نتيجة الازمات السياسية والأمنية بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الفساد والتوزيع غير العادل للموارد كل هذه العوامل ساهمت في عدم فعالية الحكومة. مع الاستقرار نسبي في الفترة (2010 إلى

¹ The Heritage Foundation, The Index of Economic Freedom ALGERIA 2020, 2020, p112. <https://www.heritage.org/index/country/algeria>

² محمد بن عزوز، الفساد الإداري والاقتصادي آثاره وآليات مكافحته (حالة الجزائر)، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد (07)، الجزائر، 2016، ص ص: 207 -214.

2020) حيث سجلت وضعاً متوسطاً حسب تقديرات المؤشر (-2.5، +2.5) إذ سجلت سنة 2000 أقل قيمة وأعلىها كانت سنة 2005، نتيجة إطلاق البرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الجزائر سنة 2001 الذي دفع المؤشر إلى الاتجاه الموجب وهذا بضخ أموال ضخمة والتي تزامنت مع ارتفاع أسعار المحروقات، مما سمح للحكومة بالدخول في مشاريع ضخمة للإنعاش الاقتصادي، كسياسة حكومية لتحسين مستوى معيشة ودخل الفرد وتحقيق استقرار اقتصادي، تمثلت في تراجع مستوى الفقر وتخفيض معدلات البطالة، كذلك تحسين الخدمات الصحية والتعليمية مع مواصلة مجانياتها. بالنسبة للفترة (2006 إلى 2010) عرفت ارتفاعاً مستمراً نتيجة مواصلة الدولة سياستها التنموية حيث أقرت البرامج التكميلية لدعم النمو (2005 إلى 2009) حيث حقق نتائج ملموسة في التنمية انعكست على جميع القطاعات الاقتصادية وتلي البرنامج التكميلي برنامج التنمية الخماسي (2010 إلى 2014)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015 إلى 2019)، وأخيراً النموذج الجديد للنمو (2016 إلى 2030) وتتبع هذه البرامج بوضوح في الانجازات التالية: ¹

- فتح سوق الاتصالات في الجزائر بموجب القانون 03-2000 الصادر بتاريخ 05 أوت 2000 كان له تأثير إيجابي على تحسين الخدمات العامة واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال كإدارة الضرائب والجمارك والسجلات التجارية كان عاملاً جلياً في تقدم مؤشر فعالية الحكومية، كما تم تعميم استخدام تكنولوجيا الاتصال في مختلف الإدارات العمومية يعتبر تطوراً هاماً لتعزيز جودة الخدمات الحكومية وتقديمها بطرق أكثر فعالية مع محاولة الحد من وطأة البيروقراطية في خدمات المصالح العمومية، بالإضافة إلى تطوير طرق الدفع في البنوك والبريد؛
- تحسن ظروف تقديم الخدمات العامة للمجتمع من خلال إنشاء مشاريع جوارية للتنمية الريفية، واستفادة المناطق النائية من الكهرباء والغاز، تعزيز البنية التحتية وبناء مدارس بالإضافة إلى إطلاق برامج الإسكان المختلفة التي ساهمت في الحد من أزمة السكن؛
- تم إنشاء صندوق ضبط الموارد عام 2000 حسب المادة 10 من قانون المالية التكميلي الصادر 27 جوان 2000، لتمويل عجز الميزانية وتخفيض الدين العام.
- ومع انخفاض أسعار المحروقات خلال الفترة (2014 إلى 2019) ولمواجهة هذه الأزمة اتخذت الحكومة الجزائرية تدابير وإجراءات الرامية إلى ترشيد الإنفاق العام، وتبنت نموذج جديد في سنة 2016 الذي

¹ شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص 221-222.

يرتكز على مدخل جديد للسياسة المالية وتنويع الاقتصاد سنة 2030، وذلك من خلال تعزيز الإيرادات بصفة تحقق تغطية النفقات التشغيلية، وتدنية عجز الميزانية مع بداية سنة 2019، ولتحقيق أهداف النموذج تم اقتراح العديد من الإجراءات والتدابير تمثلت في تشجيع المقاتولية وإنشاء المؤسسات، تحسين تمويل الاستثمار من خلال تطوير نظام وطني للاستثمار في التجهيزات العمومية، إصلاح القطاع البنكي وتطوير سوق رؤوس الأموال، السياسة الصناعية والتنويع والخروج من تبعية الريعية ينتظر أن يتحقق بعد سنة 2030، ترقية الصناعية من خلال إعادة تنظيم التسيير للعقار الصناعي وإدماجه، وكذا ضمان الأمن الطاقوي وتنويع موارد الطاقة بالإضافة الى حوكمة نموذج النمو الجديد مع تشجيع الابتكار التكنولوجي، واستحداث نظام وطني للاستثمار في التجهيزات العمومية يضمن تدنية التكاليف وآجال تنفيذها.¹

ومن الأسباب التي جعلت هذا المؤشر لا يرتقي إلى المستويات الجيدة تعود في الأساس إلى:

- رغم الإصلاحات المتبينة لمكافحة الفساد في أوساط الجهاز الإداري بقي الجهاز البيروقراطي في الجزائر يعاني من مشاكل عديدة مما أدى الى انخفاض الإنتاجية والاستثمار؛
- رغم المجهودات المبذولة من أجل توفير وتحسن الخدمات العامة إلا أنها تعاني من عدة اختلالات خاصة في القضاء والنظام التعليمي الذي يعاني ضعف في مواجهة الطلب المتزايد، وعدم المساواة بين المناطق من حيث القدرة على الالتحاق بالمدارس ومن حيث النواتج التعليمية خاصة في المناطق الريفية، بالإضافة للخدمات الصحية فبرغم من تحسنها إلا أنها تتطلب المزيد من الإصلاحات لزيادة كفاءة وفعالية تقديم الخدمات خاصة في المناطق النائية والمعزولة؛²
- النتائج المحققة بالمقارنة بحجم النفقات العامة ابتداء من برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 إلى غاية برنامج التنمية الخماسي (2010 إلى 2014) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015 إلى 2019) تعد ضعيفة، وذلك نتيجة انتشار ظاهرة الفساد بشكل ملحوظ إذ قدرت تكاليف المشاريع في البنى التحتية بين 5 و10 أضعافها، وهو ما حمل الحكومة أعباء كانت في غنى عنها، بسبب نقشي بعض الممارسات الخاطئة في الجهاز الإداري المرتبطة بالتعيينات في المناصب، وسيادة العلاقات الشخصية وغياب الكفاءة³، عدم القدرة على التخطيط الصحيح والتدرج في تطبيق السياسات الاقتصادية المنتهجة

¹ ياسين العايب، تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد، ملتقى وطني حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة (02)، الجزائر، يومي 22 و23 أكتوبر 2017، ص47.

² شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص 223.

³ محمد بن عزوز، مرجع سبق ذكره، ص215

واختلال توازنها حيث تم تركيز على جانب الطلب المحلي عن طريق الواردات وإهمال جانب العرض، عدم استكمال البرامج التنموية وانتقال من برنامج الى برنامج اخر، بالإضافة إلى التبعية الريعية¹، وهو ما يعبر عن التراجع في مؤشر الفعالية لدى الحكومة.

أما بالنسبة للانتقادات للنموذج الاقتصادي الجديد وهي عدم وضوح محاوره، عدم بروز الإدارة السياسية بدقة بعد المصادقة عليه، وفيما يلي نبين أهم النقائص²:

- بني النموذج على إثنين من السيناريوهات للتنبؤ بنجاح المالية العامة خلال الفترة (2016 إلى 2019)، إلا أن كلاهما -سواء متفائل بارتفاع أسعار المحروقات أو متشائم باستمرار الانخفاض بأسعار المحروقات- يؤكد على استمرار العجز الموازنة؛
- ركز النموذج الاقتصادي الجديد في سياسية التنويع على ضرورة تأهيل اليد العاملة في قطاع الإنتاج، إلا أنه لم يركز على تكوينها في مجال الرقابة وهي الأهم لأنها تساهم في تحسين مناخ الاستثمار، وتطبيق المعايير الدولية على المعدات المستوردة، وحماية الاستثمار والملكية الفكرية وغيرها؛
- عدم التركيز في دور الفساد في استنزاف ثروات البلاد وكيفية محاربته، كما أن النموذج لم يتضمن تحليل الخسائر التي تتحملها الجزائر سنويا من المنتجات المغشوشة والمقلدة وخاصة المستوردة منها، وعدم إبراز دورها في تشجيع الاستثمار.
- تأخر الدولة الجزائرية في مجال تقديم الخدمات باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كما هو موضح في الجدول الموالي:

¹ محمد صلاح وآخرون، التقييم القطاعي للسياسات الاقتصادية في الجزائر سياسة الاستثمارات العمومية في ظل البرامج التنموية نموذجا، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2019، ص 179.

² ياسين العايب، مرجع سبق ذكره، ص 48

الجدول رقم (02-04): تطور مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية خلال الفترة (2005 إلى 2020)

السنة	2005	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2020
مؤشر	0.3242	0.3515	0.3181	0.3608	0.3106	0.2999	0.4227	0.5173
الرتبة	123	121	131	132	136	150	130	120

Source: united nations, department of economic and social affairs, e-government survey, reports 2005-2020
<https://publicadministration.desa.un.org/Research/UN-e-Government-Surveys>

شهدت قيم مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية في الجزائر تحسناً خلال عام 2010 مقارنة بعام 2008، لكن مرتبة الجزائر انخفضت بمقدار مرتين في نفس الفترة. في عام 2012، تراجعت مرتبة الجزائر بمرتبة واحدة في المؤشر على الرغم من ارتفاع قيمته مقارنة بعام 2010، واستمرت في التراجع خلال عام 2014 بانخفاض قيمة المؤشر وانخفاض المرتبة بمقدار 4 مراتب.

سجلت الجزائر خلال الفترة (2016 إلى 2020) أضعف قيمة في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية عندما احتلت المرتبة 130 عالمياً، ومن ثم ارتفعت القيمة خلال عامي 2018 و 2020 مع تحسن في المرتبة، حيث وصلت المرتبة إلى 120 في عام 2020. على الرغم من هذا التقدم لا تزال الدولة الجزائرية تحتل مرتبة متدنية في التصنيف العالمي.¹

ولقد أثرت الأزمة المزدوجة والمتمثلة في انخفاض أسعار المحروقات وأزمة فيروس كورونا (كوفيد 19) بشكل كبير على المؤشرات الاقتصادية، أدت الى انخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي، الاغلاقات الاقتصادية في دول العالم لتمتد آثارها الى سوق العمل بالإضافة إلى تراجع إيرادات الدولة وعجز ميزانيتها. وفي ظل فشل النموذج السابق تم بناء نموذج اقتصادي جديد سنة 2020 أكثر موضوعية ومواءمة لمتطلبات الإصلاح الهيكلي وفق الأوضاع الراهنة، ورسمت خطوته العملية من خلال التدابير التي دخلت حيز التنفيذ خلال هذه الفترة، فضلا عن التغييرات القانونية والتشريعية الدورية لتوفير الأرضية التشريعية الصلبة وتجسيد هذا النموذج، وتتمثل أهم محاوره في الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي، حيث تقوم آلية الإصلاح المالي وفق هذا النموذج على مراجعة النظام الجبائي، واعتماد قواعد جديدة لحوكمة الميزانية، مع عصنة النظام البنكي والمالي بالإضافة إلى تطوير الأداة الإحصائية ووظيفة الاستشراف، كما تقوم آلية التجديد الاقتصادي

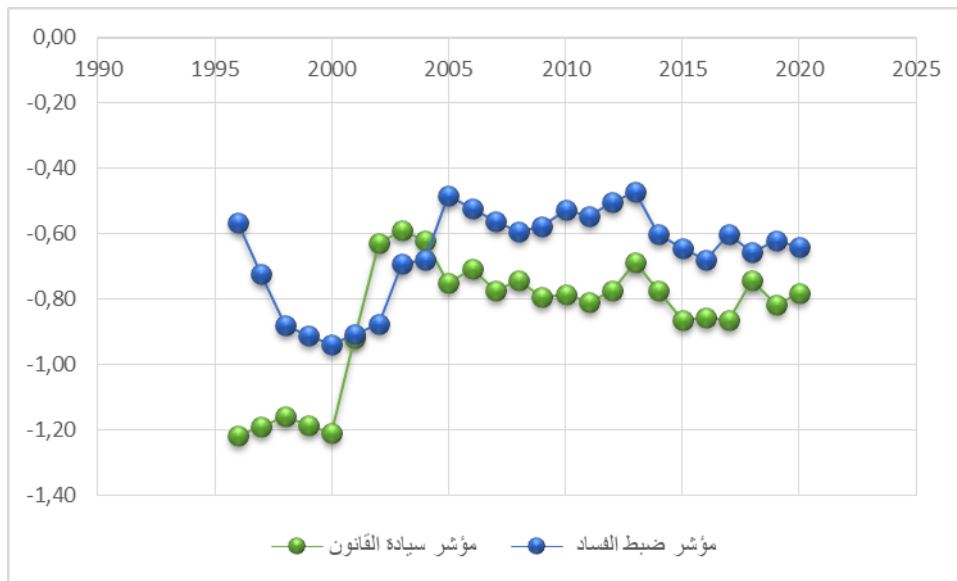
¹ AIT OUKACI Amel, SAADAOUIKamelia, THE E-GOVERNMENT DEVELOPMENT INDEX (EGDI) AS A TOOL FOR EVALUATING E-GOVERNMENT POLICY IN ALGERIA (2008-2022), WORLD POLITICS, Volume (7), N°(2), 2023, p 1112.

وفق هذا النموذج على تعزيز إطار تطوير المؤسسة في ظل التحسين الجوهرى لمناخ الاستثمار، وكذا ترشيد الانتقال الإقليمى للتنمية الصناعية واستغلال العقار الصناعى، كما يضطلع هذا النموذج بتنوع قطاعات خارج قطاع المحروقات لتحقيق الأمن الغذائى وترشيد الواردات وترقية الصادرات مع تطهير مجال التجارة، بالإضافة إلى أن هذا النموذج الجديد يدعم الانتقال الطاقوى واقتصاد المعرفة والتحول الرقمى.¹

المطلب الثالث: تطور المؤشرات القانونية في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)

يرتبط مؤشر سيادة القانون ارتباطاً قوياً بمؤشر ضبط الفساد، سيادة القانون تشير إلى قدرة النظام القانونى فى دولة ما على تطبيق القانون بشكل عادل ومنتظم على الجميع دون استثناء لمكافحة الفساد ومعاقبة المفسدين، يعزز من تحقيق العدالة وتحقيق الاستقرار والتنمية فى البلاد. وعلى العكس فإذا ساد الفساد فى المجتمع، فإن القانون يصبح غير فعال فى مكافحة الفساد، تتراوح التقديرات المؤشر ما بين -2.5 و +2.5 والقيم العليا هى الأفضل.

الشكل رقم (02-07): تطور المؤشرات القانونية في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)



Source: world bank open data (2021) www.govindicators.org

¹ صلاح الدين بولعراس، الاقتصاد الجزائري فى ظل التدعىات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الانية والمواكبة البعدية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص، الجزائر، 2020، ص ص: 164-174.

الفرع الأول: مؤشر سيادة القانون

يتضمن هذا المؤشر على عنصرين أساسيين هما: حيادية القوانين، ومدى تقيد والتزام المواطنين بها. ويقيس مدى ثقة بين الدولة والمواطنين، نوعية إنفاذ العقود، وحقوق الملكية¹، استقلالية القضاء، واحترام حقوق الانسان ويقوم هذا المؤشر على العدالة والمساواة والشفافية. والغاية من التشريع هو تحقيق التوازن على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال اصدار تشريعات توقعية ومعيارية، مطابقة للدستور وللمواثيق الدولية لبناء دولة قوية وفعالة.²

من خلال المنحنى نجد أن المؤشر ضعيف خلال فترة (1996 إلى 2000)، حيث تتراوح قيمه بين - 1.22 كحد أعلى و -1.16 كحد أدنى، ليصل إلى أعلى قيمة -0.59 سنة 2003 خلال الفترة (2002 إلى 2004).

ويرجع هذا التحسن خلال الفترة (2002 إلى 2004) للإصلاحات والإجراءات في قطاع القضاء التي جاء ومن بين هذه الإصلاحات إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة وقانون الوثام المدني سنة 1999، بهدف إرساء نظام قضائي فعال وتعزيز سيادة القانون لاسترجاع ثقة بين المواطنين وعدالة الدولة. أما في سنة 2002 فعرفت مشاريع أخرى في إطار اصلاح هياكل الدولة ومهامها بإصدار القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء والقانون الأساسي للقضاء لحماية القاضي من الضغوطات وضمان حقوق وحريات الافراد، كما تم انشاء لجنة لتنشيط اصلاح العدالة وتقييم الاعمال المنجزة وفق قانون 02-411 الصادر في 26 نوفمبر 2002.³ وتجسيدا لهذه المجهودات تمكن قطاع العدالة من تحقيق قفزة نوعية بالاعتماد على التكنولوجيا المعلوماتية بعد صدور القانون رقم 15-03 سنة 2003 المتعلق بعصرنة العدالة. بالإضافة الى ذلك تم إنشاء المجلس الأعلى للقضاء سنة 2004 تدعيما لاستقلالية القضاء ومن مهامه تعيين القضاة، ترقيتهم، نقلهم والرقابة عليهم، وتطبيق ميثاق السلم والمصالحة سنة 2005.⁴

¹ مختاري عبد الجبار، دراسة قياسية للعلاقة بين مؤشر سيادة القانون ومؤشر فعالية الحكومة بالنمو الاقتصادي بالجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2020، ص 354.

² خالد بهلول، حميدة نادية، الامن القضائي وسيادة القانون "الجزائر نموذجا"، مجلة الحقوق الانسان والحريات العامة، المجلد 06، العدد 03، الجزائر، 2021، ص 641.

³ سارة دباغي، الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في الجزائر (1999-2007)، مرجع سبق ذكره، ص 81-82.

⁴ امال قادري، جودة الخدمات القضائية ودورها في ارتقاء العدالة، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 07، العدد 03، الجزائر، 2020، ص 511.

ولقد سجل مؤشر سيادة القانون مستوى ضعيف جدا خلال الفترة (2005 إلى 2020)، ومن بين الأسباب التي جعلت الجزائر تسجل مستويات ما بين الضعيفة والمتوسطة أهمها:

1- **صعوبة تنفيذ العقود:** يقيس مؤشر مدى وجود نظام قضائي فعال وكفاء للتعامل مع الشركات المتعثرة، مدى مرونة النصوص القانوني والإجراءات الادارية المنظمة للأنظمة القضائية وعملية الفصل في القضايا التجارية (تكلفة تحصيل الديون والمدة اللازمة للتحصيل). ويبين أدناه أن المدة المستغرقة للفصل في القضية اصدار حكم نهائي في العقد 630 يوم وهي ثابتة خلال الفترة (2016 إلى 2020)، وتبلغ التكلفة اللازمة لإنجاز اجراءات تسجيل القضية بالمحكمة لتحصيل المستحقات التجارية 19.9% في 2016 و 2017 ثم ارتفعت إلى 21.8 % في 2019 و 2020، أما مؤشر جودة الإجراءات القضائية ثابت 5.5 من 18 وهو مؤشر ضعيف¹ مما أدى إلى عرقلة الاستثمار.

الجدول رقم (02-05): مؤشر انفاذ العقود في الجزائر خلال الفترة (2016 إلى 2020)

2020	2019	2018	2017	2016	
45.78	45.78	55.49	55.49	55.49	المؤشر (1-100)
113	112	103	102	106	الترتيب
21.8	21.8	19.5	19.9	19.9	التكلفة (%) من المطلوب
5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	مؤشر جودة الإجراءات القضائية (0-18)
630	630	630	630	630	المدة (الايام)

Source: World Bank, Doing Business (2023)

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/688761571934946384/pdf/Doing-Business-2020-Comparing-Business-Regulation-in-190-Economies.pdf>

2- مؤشر تسوية الاعسار:

يقيس هذا المؤشر تسوية حالات الإفلاس من حيث المدة، التكلفة، معدل استرداد الديون، نظام القضاء الذي يسهل عملية التصفية. ويبين الجدول أدناه خلال الفترة (2016-2020) ان التكلفة الإغلاق من العقار 7% ثابتة، اما المدة اللازمة لتسوية النشاط تقدر ب 1.3 سنة ثابتة، كما ان معدل الاسترداد

¹ آسيا بعضي، دراسة تحليلية لمؤشرة سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2016-2020، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 255-256.

الدائنين لديونهم قائمة اتجاه الشركات المعلن إفلاسها فقد ارتفع من 41.7 سنت لكل دولار في 2016 الى 50.8 سنت لكل دولار في الفترة من 2017 إلى 2020. اما بالنسبة لقوة مؤشر حل الاعسار فقد حصل على 6.5 درجة في 2016 و 2017 وارتفع الى 7 درجات خلال الفترة من 2018 إلى 2020، ويعتبر مؤشر ضعيف ما يدل على ضعف تشريعات الاعسار في تأهيل الشركات القابلة للتأهيل وتصفية الباقي والتي تؤثر بالسلب على اقتصاد السوق.¹

الجدول رقم (02-06): مؤشر تسوية الاعسار في الجزائر خلال الفترة (2016 إلى 2020)

2020	2019	2018	2017	2016	
49.2	49.24	49.24	47.67	47.67	المؤشر (1-100)
81	76	71	74	73	الترتيب
50.8	50.8	50.8	50.8	41.7	معدل الاسترداد (سينتات بالدولار)
7	7	7	7	7	التكلفة (%) من العقار
7	7	7	6.5	6.5	مؤشر تسوية الاعسار (0-16)
1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	المدة (السنة)

Source: World Bank, Doing Business (2023)

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/688761571934946384/pdf/Doing-Business-2020-Comparing-Business-Regulation-in-190-Economies.pdf>

1- نقص الثقة ما بين المواطنين والجهاز الأمني:

سبب نقص الثقة بين المواطن والحكومة تصرفات بعض أعوان الأمن وانحيازهم لأصحاب المال والنفوذ وحالة الوضع الأمني المتأزم، بقاء مشكلة المفقودين مطروحة في فترة التسعينات، عدم التزام الحكومة بتطبيق جميع القوانين في انتظار صدور القوانين التنظيمية، انتشار الجريمة والعنف، بالإضافة إلى غموض حقوق الملكية العقارية² والتي أدت إلى عرقلة الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- عدم استقلالية القضاء:

أدت عدم استقلالية القضاء في الجزائر إلى اتخاذ إصلاحات دستورية والتي بدأت بتبني الازدواجية في تعديل 1996 حيث تم انشاء هيئات القضاء الإداري والقضاء العادي، وتواصلت في تعديل سنة 2016

¹ اسيا بعضي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 255-256.

² أحمد نصير، يونس زين، الحكم الراشد ضمن توجهات المبادرة الجديدة لتنمية القارة، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، 2019، ص 44.

ببني التقاضي على درجتين في القضاء العسكري والقضاء الجزائي، وحظر التدخل في سير العدالة¹. وفي سنة 2020 تم تعديل الدستوري والذي أحدثت قفزة نوعية لتعزيز استقلالية القضاء في المادة 163 "القضاء سلطة مستقلة، القاضي مستقل لا يخضع إلا للقانون"، وفي المادة 164 "يحمي القضاء المجتمع وحرّيات وحقوق المواطنين طبقاً للدستور"².

ونظراً لما عاشته الجزائر خاصة في التسعينات وكذا انتشار ظاهرة الفساد المالية والسياسية في العشرين سنة الأخيرة، لكن بعد الاستفتاء على دستور 2020 بدت إرادة سياسية في تعزيز وتحقيق مبدأ سيادة القانون داخليا وخارجيا بهدف مساندة المتغيرات الدولية وما جاء من المواثيق الدولية.³ لضمان العدالة في توزيع الدخل وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار.

الفرع الثاني: مؤشر ضبط الفساد خلال الفترة (1996 إلى 2020)

يعد هذا المؤشر من أهم مؤشرات الحكم الراشد، فإرتفاع مستويات الفساد يدل على غياب الحكم الراشد في البلاد. ويقاس مؤشر ضبط الفساد مدى ثقة المواطنين في الموظفين الحكوميين والسياسيين، استغلال السلطة العامة لتحقيق مصالحها شخصية، بالإضافة إلى مدى إنتشار ظاهرة الفساد بشتى أنواعه كالفساد بين المسؤولين الحكوميين، الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، مدى تواتر تقديم أموال غير قانونية إلى الجهات الرسمية والقضاة ومدى انتشار الفساد في سلك الخدمة المدنية.⁴

يبين الشكل رقم (02-07) تفشي ظاهرة الفساد في الجزائر بشكل كبير خلال فترة التسعينات والتي أدت الى زعزعت استقرار النظام السياسي والاقتصادي، وعدم إحترام حقوق الانسان وعرقلة أجهزة الرقابة والمساءلة بالإضافة الى عدم ضمان الأمن. ولقد سجل هذا المؤشر تحسنا في بداية 2003، راجع إلى المجهودات التي بذلتها الدولة في إطار مكافحة ظاهرة الفساد أين تم سنة 2002 تعديل قانون الصفقات العمومية بهدف مكافحة الفساد المالي والقضاء على الرشوة، وتعزيز الشفافية على عملية اسناد المشاريع

¹ السعيد براج، مولود بركات، مدى استقلالية القضاء في التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 507.

² عبد المالك عبد الله، أثر مبدأ استقلالية القضاء على الحقوق والحرّيات والمبادئ الدستورية في التشريع الجزائري، المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، ص 138.

³ خالد بهلول، حميدة نادية، مرجع سبق ذكره، ص 641.

⁴ جميلة صحراوي، أثر الحوكمة على الاستثمار الخاص في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1996-2020 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، مجلة المعارف، المجلد 17، العدد 01، الجزائر، 2022، ص 256-257.

العمومية، إضافة إلى مراجعة الإطار التشريعي وإعداد قوانين جديدة مثل مشروع قانون يتعلق بمحاربة الرشوة سنة 2003.¹

كما سعت الجزائر إلى مكافحة ظاهرة الفساد سنة 2004 من خلال برنامجها الحكومي، لتكريس مبادئ الشفافية في الإدارة، والتأكيد على حق كل مواطن في الحصول على المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار، والالتزام بتوفير وتفعيل الأدوات التي نصت عليها الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وتم مصادقة عليها في 19 أبريل 2004، في تقرير النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص. وصدر في نفس الفترة مرسوم رئاسي استحدث وحدة متخصصة في معالجة المعلومات المالية، ومحاربة الرشوة²، كما تم إصدار حزمة من القوانين للمكافحة هذه الظاهرة، تمثلت في قانون رقم 01/06 الصادر في 02/04/2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر، المرسوم رقم 06/414 المحدد لنموذج التصريحات بالامتلاكات، والمرسوم 06/415 المتضمن كفايات التصريح بالامتلاكات الخاصة بالأعوان بالإضافة إلى قانون رقم 05/01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال والإرهاب، المعدل والمتمم بالأمر 12/02 الصادر سنة 2012 ومراجعة قانون الصفقات العمومية، وتعديل القانون رقم 11/30 وتعديل الأمر رقم 22/69 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين، وهي تجربة يمكن تحديد فعاليتها في تسيير المال العام بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج الذي أصبح مستهدف بشكل غير مسبوق في السنوات الأخيرة ظهرت تجلياته بعد انهيار أسعار المحروقات،³ وفي إطار مؤسساتي نوعي تمثل أساسا في الهيئة الوطنية المستقلة للوقاية من الفساد ومكافحته، هذه الأخيرة التي احتلت مكانة هامة بعد التعديل الدستوري سنة 2016.⁴

رغم كل القوانين التي صدرت من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر، لم يتحسن هذا المؤشر طوال الفترة راجع إلى استمرار تفشي الفساد من بينها قضايا قضية مجمع طونيك سنة 2005، قضايا الفساد في قطاع الجمارك والتهرب الضريبي، وفضيحة سونطراك، الفساد في قطاع الأعمال، بالإضافة إلى قضية الفساد في مركب الحجار 2018 حول تهريب الصفائح الحديدية من مركب الحجار

¹ سارة دباغي، البات وسياسات إرساء مبادئ الحكم الراشد وترقيته بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018، ص 193.

² سارة دباغي، مرجع سبق ذكره، ص 193.

³ بن عزوز محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 210-211.

⁴ كمال قاضي، النظام القانوني للهيئة الوطنية المستقلة للوقاية من الفساد ومكافحته على ضوء التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية، المجلد 02، العدد 10، الجزائر، ص 771.

للحديد والصلب إلى حظيرة مسؤول الوقاية والأمن بالمركب لسنة 2014 قضايا الفساد في مشروع الطريق
السيار شرق غرب بداية سنة 2006¹ تسبب في هدر المال العام، وكذا شيوخ الفساد بين المسؤولين في
الدولة، أو بين الموظفين العموميين المقدمين للخدمات العامة من خلال الرشاوي، وحتى في سلك القضاء.
بسبب عدم الالتزام الكلي بتطبيق قوانين وتشريعات مكافحة الفساد²، نتج عنها تفاقم واستشراف ظاهرة الفساد
الإداري والمالي خاصة في 2019.

سعت الجزائر لمكافحة هذه الظاهرة في تعديل الدستوري سنة 2020 للسلطة العليا للشفافية والوقاية
من الفساد ومكافحته وإصدار مجموعة من الإصلاحات لتجسيد مبدأ الشفافية والنزاهة في كل ما يخص
تسيير الشؤون العمومية سواء فيما يخص الإدارة أو فيما يخص الموظف العمومي، كما أقر من جهة أخرى
بوظيفة مجلس المحاسبة في الوقاية من الفساد، مع تدعيمه هذا الجانب الوقائي بالسلطة العليا للشفافية
والوقاية من الفساد ومكافحته، بالإضافة إلى النص على أحكام مختلفة تكفل ضمانات لممارسة مؤسسات
المجتمع المدني وظيفتها في الوقاية من الفساد بكل حرية واستقلالية³. وتم التوصل إلى ضرورة تشديد
العقوبات وضرورة تناسبها مع قيمة المبالغ المستولى عليها، وإلزام الفاسدين بالإرجاع الأموال المستولى عليها
وكذا مصادرة أموالهم وممتلكاتهم مع ضمان استقلالية القضاء⁴.

¹ أقوم فاطمة، مؤشرات قياس الحكم الراشد، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 11، الجزائر، 2018، ص 238.

² أحمد نصير، يونس زين، تقييم تجربة الحكم الراشد في الجزائر وفق مؤشرات كوفمان Kouffman للفترة 2000/2016، مجلة دراسات في الاقتصاد
وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد 02، الجزائر، ص 228.

³ خلف الله شمس الدين، سعدي حيدرة، مرجع سبق ذكره، ص 314.

⁴ ليلي بن تركي، مكافحة الفساد في ظل قانون 06-01 والمرسوم الرئاسي 20-251 دراسة تحليلية مع تحديد اليات مكافحة الفساد، مجلة هيودوت
للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 03، الجزائر، 2023، ص 1.

مما سبق، نستخلص أن الحكم الرشيد مفهوم يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، قائم على عدة أسس وركائز، وتبرز أهميته كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، ويشمل مجموعة مترابطة ومتفاعلة من الجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في الدولة فالجانب السياسي يؤثر في العدالة كما أن للجانب الإداري تيساهم في تحسين المجال الاقتصادي من خلال إصلاح الإدارة والأداء التنظيمي للنشاط الاقتصادي، أما الجانب الاقتصادي يساهم في مكافحة الفساد الاقتصادي وتعزيز المساءلة والشفافية وتكريس الديمقراطية وتفعيل الرقابة كعناصر أساسية للتنمية المستدامة.

ورغم المجهودات التي بذلتها الجزائر من أجل إرساء مبادئ وأسس الحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية في البلد، إلا أنها بقيت تصنف في المراتب الأخيرة في مؤشرات قياس الحكم الرشيد الصادرة من البنك الدولي، ومنظمة الشفافية العالمية، وكان ذلك راجع في الأساس لعدة أسباب كتقشي مظاهر البيروقراطية وظاهرة الفساد في الأوساط الإدارية، عدم استقلالية القضاء بالإضافة الى عدم ترشيد الموارد المتاحة.

الفصل الثالث: ترشيد النفقات العامة في الجزائر

تمهيد الفصل:

تواجه الدول المتقدمة والدول النامية تحديات كبيرة في كيفية الاستخدام الرشيد للموارد المالية المتاحة والحاجة المتزايدة في توسيع نفقاتها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من إرساء مبادئ الحكم الرشيد وتفعيل الرقابة وتعزيز الشفافية بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا لتحسين ومراقبة تنفيذ عمليات الميزانية العامة وكذا ترشيد نفقاتها.

ساهمت العديد من العوامل في الجزائر إلى زيادة النفقات العامة، هذا راجع إلى الزيادة الأسعار المحروقات، وسوء تسيير الموارد المتاحة نتج عنها عجز في الموازنة العامة، ويعد تحديث نظام الميزانية في الجزائر البوابة الأساسية لترشيد النفقات العامة من خلال تبني القانون 15-18 المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 للحفاظ على المال العام وإستجابة للتحويلات والتغيرات والتطورات الاقتصادية والسياسية وبهدف تحقيق الاستدامة المالية والتنمية المستدامة.

تأسيسا على ما سبق، تم تجزئة هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث يتضمن المبحث الأول إجراءات وآليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر، بينما يشمل المبحث الثاني القانون العضوي 15-18 المتعلق بالقوانين المالية كمدخل لتجسيد حوكمة المالية العامة وترشيد النفقات العامة، ويتطرق المبحث الثالث إلى التجارب الدولية الرائدة في مجال ترشيد النفقات العامة.

المبحث الأول: إجراءات وآليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر

يعد ترشيد النفقات العامة من أهم الاستراتيجيات التي تتبعها معظم دول العالم لمواجهة عجز الميزانية نتيجة زيادة النفقات العامة وكذا زيادة التدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أو الزيادة في الدين العام وغيرها من العوامل، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات واتباع سياسة مالية متوازنة كفيلة للاستغلال الأمثل للموارد المالية وتعزيز الرقابة والشفافية المالية وكذا تحديد أولويات الدول والتوزيع العادل للدخل بهدف تحقيق التنمية المستدامة. وفيما يلي يتم التطرق إلى المفاهيم العامة حول ترشيد النفقات العامة وكذا وسائل وإجراءات، آليات ومتطلبات ترشيدها في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار النظري حول ترشيد النفقات العامة

تعد ترشيد النفقات العامة وسيلة لزيادة المساهمة الحكومية في تحقيق أهداف المجتمع من خلال ضبط النفقات العامة وتحسين كفاءتها ووضع تخصيصات ميزانية عامة تتناسب مع تحقيق ترشيد النفقات العامة.

الفرع الأول: مفهوم ترشيد النفقات العامة

ترشيد النفقات العامة لا تعني تخفيضها أو تحسينها، بل تحديد التوفير وضمان التحسينات على المدى المتوسط والطويل. ستؤدي ترشيد النفقات العامة إلى إعادة توجيه النفقات العامة من المجالات ذات الأولوية المنخفضة إلى المجالات ذات الأولوية العالية، وأيضاً تحديد القطاعات التي تُصرف فيها الأموال بشكل غير فعال.¹

ويوضح تحليل أسباب تزايد النفقات العامة خاصة في الدول النامية مدى صحة أو خطأ هذا التعريف، فإذا كانت الزيادة في النفقات العامة من خلال البرامج ليس لها ما يبررها اقتصادياً أو اجتماعياً ويمكن للقطاع الخاص تحقيق هذه البرامج بفعالية وكفاءة نسبية، أو أن الدولة تتسم بالإسراف في البرامج، ويعني ترشيد النفقات العامة في هذه الحالة تخفيض النفقات، أي يجب تجنب الإسراف في استخدام موارد الطبيعية والمالية داخل قطاعات الدولة. أما إذا كانت الزيادة في النفقات العامة تعود إلى اعتماد الدولة على أدوات السياسة الإنفاقية في تحقيق أهدافها-وذلك في إطار تطور الدور الوظيفي للدولة- أو إذا كان تزايد الإنفاق العام بمثابة متغير تابع شديد الارتباط بعدد من المتغيرات المحلية والعالمية التي يصعب تجنبها على الأقل

¹ Silvia Zaharca, "Analysis Of The Degree Of The Public Sector Intervention Through The Prism Of Public Expenditures", Scientific Community: Interdisciplinary Research, Political Science And Public Administration Republic Of Moldova, 2022, pp: 278-279. <https://ojs.ukrlogos.in.ua/index.php/interconf/issue/view/26-28.01.2021/425>

في الأجلين المتوسط والقصير، في هذه الحالة لا يمكن القول أن ترشيد النفقات العامة تعني تخفيضها.¹ ويتم الاستناد في عدم القبول المطلق لفكرة تخفيض النفقات العامة كمرادف لمفهوم ترشيد الإنفاق العام إلى عاملين:²

- الأول: تطور الدور الوظيفي للدولة وتدخلها اعتماداً على كافة الأدوات والوسائل الممكنة بما في ذلك أدوات السياسة الإنفاقية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي؛
- الثاني: ارتباط تزايد النفقات العامة في ظل ظروف الدول النامية بعوامل يصعب تجنبها، وأهم هذه العوامل زيادة نسبة الاستثمار العام، سياسات التوظيف والأجور، الإنفاق العسكري، تدهور قيمة العملة بالإضافة إلى انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية وتحسين النفقات العامة وفقاً للشروط الدولية للاندماج في التبادلات الدولية.

ويقصد بترشيد النفقات العامة "العمل على زيادة كفاءة النفقات بحيث يصبح الاقتصاد الوطني أكثر قدرة على التمويل والتصدي للالتزامات الخارجية والداخلية والتقليل من الهدر لتحقيق أكبر إنتاجية مثلى بأقل إنفاق ممكن".³

كما يقصد بترشيد النفقات العامة التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها لتحقيق رفاهية المجتمع، ويقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفصيلات أفراد المجتمع، فالفعالية تنصرف إلى مرحلة دراسة الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وترتيب هذه الأهداف وفقاً لأهميتها النسبية بما يتفق والمرحلة التي يمر بها المجتمع وبما يمكن للدولة من تخصيص الموارد في اتجاه تحقيق هذه الأهداف، أي أن الفعالية تتم في مرحلتي إعداد الميزانية واعتمادها، وتزيد درجة "الفعالية" في تخصيص الموارد كلما زادت درجة الديمقراطية في اتخاذ القرارات العامة واتسم الناخبون وممثلوهم بالرشد حال التصويت على قرارات الميزانية. أما الكفاءة فيقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات والمخرجات، ولل كفاءة بعدين:⁴

¹ محمد عمر أبو دوح، ترشيد الانفاق العام وعجز ميزانية الدولة، دار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 19.

² Zouhair Hambli, The role of fiscal policy in rationalizing public expenditure in developing countries Case study of Algeria 2000/2016, Revue des sciences humaines, N09, 2018, p77.

³ Ahmed Hanich, The Public Budget Cycle And The Importance Of Control Stage In The Public Expenditure Rationalization, Journal of Economics and Human Development, vol 08, N 01, Algeria, 2017, p 464.

⁴ حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص: 339-340.

- **كفاءة المخرجات:** وتعني تحقيق قدر أكبر من المخرجات بنفس القدر من المدخلات، وتقاس بنسبة المخرجات الفعلية المخرجات المتوقعة عند قدر معين من المخرجات؛
- **كفاءة المدخلات:** وتعني تحقيق قدر معين من المخرجات بقدر أقل من المدخلات، وتقاس بنسبة المدخلات الفعلية المدخلات المتوقعة عند قدر معين من المخرجات.
- ومن أهم الأسباب التي أدت إلى التفكير في ترشيد النفقات العامة، ما يلي: ¹
 - زيادة النفقات العامة؛
 - تناقص في الإيرادات العامة؛
 - عدم التفصيل الكمي للنفقات العمومية رغم استمرارية التغيير النوعي للحاجات العامة.

الفرع الثاني: أهداف ترشيد النفقات العامة

تهدف سياسة ترشيد النفقات العامة إلى إيجاد الحلول المناسبة بهدف الاستغلال الرشيد للموارد المالية لتحقيق أهداف الدولة، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي: ²

1- الأهداف الاقتصادية والمالية

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة عن طريق الزيادة في كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات؛
- تحسين طرق الإنتاج وتطوير نظم الإدارة والرقابة وإدخال أساليب التقنية متقدمة ودراسة الدوافع والاتجاهات السوق لتحقيق كفاءة أكبر؛
- تقليل عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والنفقات المطلوبة بهدف تحقيق التوازن بينهما، والسيطرة على التضخم والمديونية وتجديد مشروعات البنية التحتية؛
- المراجعة الهيكلية للنفقات عن طريق تقليص كلفة وحجم النفقات غير الفعالة والتي لا تحقق مردودية كبيرة؛

¹ أم كلثوم بن موسى، عيسى نبوية، ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980-2013)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 04، الجزائر، 2016، ص 192.

² كمال بوالشعير، الحاجات العامة وترشيد الانفاق في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة -، الجزائر، 2021، ص 196-198.

- تأمين الاحتياجات المالية لمواجهة جميع الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة على الصعيد المحلي والعالمي؛
- المساهمة في تعزيز القدرات الوطنية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي في الأجل الطويل مما يعمل على تجنب المجتمع المخاطر المترتبة عن التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها؛
- زيادة الدخل القومي للأفراد لزيادة قدرتهم على الادخار وهو ما يؤدي بدوره إلى التوسع الاقتصادي وتشجيع الاستثمار بهدف تحقيق التنمية؛
- البحث عن مصادر مالية جديدة بهدف توسيع النفقات العامة وجلب استثمارات جديدة.

2- الأهداف الاجتماعية

وتتمثل الأهداف الاجتماعية فيما يلي:

- تساهم الدولة في معالجة المشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر من خلال تعزيز رفاهية المجتمع من خلال زيادة مستوى دخل الأفراد وتشجيع إقامة مشاريع جديدة بهدف تحقيق التوازن بين فئات المجتمع والقضاء على الطبقية؛
- العمل على إقامة برامج المساعدات الاجتماعية تساهم في رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع عن طريق تقديم الدعم في مختلف المجالات كالـتعليم، الصحة، ...الخ؛
- تعزيز الاستثمار ودعم القدرة الإنتاجية للمجتمع لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من خلال ربط النفقات بحاجات أفراد المجتمع وتوجه الاستثمارات مع مراعاة إمكانياته الاقتصادية وتحديد أولوياتها وفقا للظروف المعيشية عن طريق توفير حاجاته الأساسية؛
- فرض الدولة القيود على النفقات العامة أي عدم الإنفاق على السلع الضارة للمجتمع وأفراده.

3- الأهداف السياسية

وتتمثل الأهداف السياسية فيما يلي:

- تجنب الدولة المخاطر الناتجة عن المديونية وما لها من آثار على التبعية السياسية؛
- تعزيز مبدأ العدالة عن طريق فرض مختلف أنواع الرقابة؛
- تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء أجهزة الدولة من خلال تطبيق برامجها بصورة دقيقة وواضحة؛
- انتشار مبادئ الحرية بين أفراد المجتمع وتقرير مسؤولية الإدارة على مستوى الدولة؛
- تحقيق الأمن الداخلي (الاستقرار السياسي) الناتج عن استقرار الحكم وإرساء دعائمه من خلال الإنفاق على الجهات المختصة بذلك.

الفرع الثالث: مقومات ترشيد النفقات العامة

لتحقيق أكبر منفعة اجتماعية بأقل قدر من النفقات العامة يستوجب وضع بعض الضوابط التي ينبغي على الهيئات العامة المكلفة بالنفقات العامة التقيد بها وإتباعها، ومن أهم هذه الضوابط ما يلي:¹

- 1- **تحديد حجم أمثل للنفقات العامة:** وهو الحجم الذي يسمح بتحديد وتحقيق أقصى قدر من الرفاهية للمجتمع، وذلك ضمن حدود الموارد العادية المتاحة أي أن تكون النفقات في حدود الوضع الأمثل لها. ويتحقق الحجم الأمثل للنفقات العامة حسب بعض علماء المالية العامة وفق شرطين أساسين:
 - ضرورة تساوي المنافع الحدية الاجتماعية في مختلف مجالات النفقات العامة أي يجب أن تستمر الدولة في الإنفاق في مختلف المجالات حتى تتساوى المنافع الحدية فيما بينها.
 - من الضروري أن يحقق كل إنفاق منفعة تساوي على الأقل ما ضحى به من إنتاج القطاع الخاص نتيجة قيام الدولة بالنشاط نفسه.
- 2- **إعداد دراسات الجدوى للمشروعات:** تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع ربحية المشروع، الآثار المحتملة على البيئة واتساقه مع المجتمع، فرص العمالة المتاحة، الآثار المحتملة للمشروع على الادخار وإعادة توزيع الدخل، والآثار الاجتماعية للمشروع.
- 3- **تجنب الإسراف في النفقات:** يكون ذلك بإعداد جدول المشاريع الذي يضمن خطة مدروسة وشاملة لكافة المشاريع التي تخطط الدولة لتنفيذها، ودراسة المشاريع من جوانبها الاقتصادية والمالية والبيئية والاجتماعية والسياسية، لتجنب الآثار السلبية المحتملة وضمان استدامة المشاريع، والهدف من إعداد جدول المشاريع هو ترشيد النفقات العامة المال العام، وتحقيق التوازن في الموازنة العامة.
- 4- **الترخيص المسبق من السلطة التشريعية:** تنص قواعد المالية العامة، على ضرورة الحصول على ترخيص مسبق من قبل السلطة التشريعية قبل تنفيذ النفقات العامة، وذلك ضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن المصلحة العامة، ويساهم في ترشيد النفقات العامة، ويكون الترخيص مسبقا من قبل السلطة التشريعية بمناقشة مشروع الموازنة، وما قد يتضمنه من إلغاء لنفقات والإنقاص من أخرى.
- 5- **فرض الرقابة على النفقات العامة:** تعتبر الرقابة بمختلف أنواعها الإدارية، والبرلمانية والقضائية من أهم الضوابط في عملية ترشيد النفقات العامة، ذلك من خلال ما تقوم به من ضبط للعمل الإداري واكتشاف

¹ عثمان مداحي، دور الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 24، الجزائر، 2020، ص ص: 112-113.

للأخطاء وضمان التطبيق السليم للقواعد العامة في الدولة، ومدى الالتزام بقرارات السلطة التشريعية، لمكافحة الفساد المالي.

بالإضافة إلى هذه العناصر توجد عناصر أخرى:¹

- 1- **إعادة تنظيم الحكومة:** وذلك من خلال إعادة النظر في الهيكل الوزاري، فقد يحتاج الأمر إلى دمج بعض الوزارات المتكاملة، واستحداث لجان أو مجموعات وزارية لأغراض التنسيق والتكامل بالإضافة إلى إعادة تنظيم المصالح التي سوف يتضمن الإصلاح الاقتصادي إلغائها أو تقليل دورها (الأجهزة التموينية، أجهزة الرقابة على الصرف، أجهزة التراخيص الصناعية الخ).
- 2- **تطوير نظام الموازنة العامة والإدارة الضريبية:** والهدف من هذا التطوير التحول من نظام الموازنة التقليدية - الذي يركز على التصنيف النوعي للنفقات إلى أبواب وبنود بهدف تحقيق الرقابة عليه - إلى نظام موازنة الأداء والذي يضع مؤشرات للأداء والإنجاز المستهدف يتم ربط عناصر النفقة به، وهذا النظام يعتبر مدخلاً أساسياً للرقابة على الكفاءة الإنتاجية، أما الهدف من تطوير الإدارة الضريبية فيتمحور في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي والتي تنتشر على نطاق واسع خاصة في الدول النامية.
- 3- **علاج مشكلة العمالة الزائدة في القطاع العام:** تمثل اتجاهاً استراتيجياً حيث يهدف إلى الحد من ظاهرة البيروقراطية الحكومية وقد يصعب تحقيق هذا الهدف نتيجة تشابك العوامل السياسية والاجتماعية.
- 4- **تطوير أنظمة وممارسات العمل في الدولة:** والهدف من هذا إقامة نظم شاملة للجهات الحكومية وتتضمن هذه الأنظمة ما يلي:
 - إنشاء نظام للتخطيط الاستراتيجي للاستعداد للجهات الحكومية لمتطلبات المستقبل متوسطة الأجل؛
 - عصرنه النظام لجمع وتوزيع المعلومات بدقة وفاعلية؛
 - إنشاء نظام لاتخاذ القرارات يضمن رشادة هذه القرارات واعتمادها على اعتبارات تعتمد على اعتبارات موضوعية؛
 - إقامة نظام مالي متكامل للميزانية والنفقات يشمل التخطيط ووضع مشروع للميزانية ورقابة النفقات ونظم المناقصات والتعاقد؛
 - إنشاء نظام للمحاسبة والمراجعة لضمان تحقيق استدامة المالية؛
 - تطوير نظام الإدارة الموارد البشرية يضمن توفير المهارات البشرية المطلوبة وتنميتها من خلال برامج التدريب؛

¹ عزت قناوي، أساسيات المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص ص: 77-81.

- تفعيل نظام للرقابة والإشراف يكفل معاقبة الموظف المخطئ ومكافأة الموظف المجتهد.

5- **مكافحة الفساد الإداري:** وهذا الفساد يتخذ العديد من الأشكال مثل المحسوبية والوساطة والرشوة والاستغلال الشخصي للإمكانيات المتاحة في الوظيفة العامة.

6- **تطوير اللامركزية في الوزارات والمصالح:** بهدف معالجة الخلل الإداري الناتج عن التركيز الزائد للسلطة داخل هياكل الوزارات على حساب الوحدات الأدنى، وقد يقتصر هذا الأمر على نقل جزء من صلاحيات الوزارات إلى وحدات الحكم المحلي، مع توسيع صلاحيات أجهزة الحكم المحلي المالية بإعطائها إمكانية فرض الضرائب والرسوم ولكن في حدود معينة، وقد يقتضي تحقيق هذا الهدف تشجيع ودعم المنظمات الشعبية خاصة جماعات المستهلكين أو المستفيدين من خدمات المرفق العام.

7- **الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة:** في تطوير الإدارة الحكومية والتي اعتمدت بقدر الإمكان على أساليب القطاع الخاص، فاستفادت بالتالي من المرونة التي توفرها هذه الأساليب، ومن النظم الحديثة المتبعة في هذه النظم ومن الفلسفة السائدة في هذا القطاع من حيث إعطاء الأولوية لمستوى الخدمة، والاستجابة لاحتياجات العملاء، والتركيز على تحفيز الموظفين أكثر من الاعتماد على العقوبات الإدارية، بالإضافة إلى تحسين أساليب إدارة المالية العامة من خلال تعزيز الشفافية وتفعيل الرقابة وغيرها من آليات حوكمة النفقات العامة لضمان استدامة المال العام وتحقيق أفضل قيمة للموارد العامة.

المطلب الثاني: وسائل وإجراءات ترشيد النفقات العامة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية

تسعى جميع دول العالم إلى تحقيق ترشيد النفقات العامة والحفاظ على المال العام، ويعتبر تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات المجتمع وضمان الاستدامة المالية أمرا حيويا لاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الأول: المجالات الأساسية لترشيد النفقات العامة

لترشيد النفقات العامة ثلاث مجالات أساسية:

أولاً: مجال الخدمات العامة:

يتوقف حجم الخدمات العامة في الدولة على الفلسفة المذهبية والأيديولوجية السائدة، فهناك دول تتادي بالحرية الفردية في المجال الاقتصادي والدور الريادي في القطاع الخاص ويقتصر دور الدولة على توفير الخدمات الأساسية والحد من تدخلها في الحياة العامة، أما الدولة المتدخلة، فإن حجم تدخلها يتزايد بشكل ملحوظ في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وفي الأيديولوجية الجماعية، حيث تمتلك الدولة معظم وسائل

الإنتاج، والتي تتميز بضخامة حجم الخدمات العامة، وفي إطار الدراسة الاقتصادية يتم تلخيص قواعد وطرق ترشيد النفقات العامة في هذا المجال من خلال الاقتصاد في نفقات الخدمات العامة بقدر الإمكان مما يعني ضرورة تخفيض التكاليف دون المساس بمستوى أدائها، بالإضافة إلى تحديد التكلفة الدنيا للخدمات العامة من خلال اجراء المقارنات بين تكلفة الخدمات التي تؤديها الدولة وتكلفة الخدمات المماثلة التي يؤديها القطاع الخاص، أو إجراء مقارنة بين دولتين ذات الظروف الاقتصادية المشابهة، وتسمح هذه المقارنات بتحديد نفقة كل واحدة من وحدات الخدمة العامة لضمان الاستدامة المالية، فإذا تبين على ضوء هذه المقارنات أن التكلفة الفعلية لوحدة الخدمة العامة مرتفعة عن المستوى الملائم فإنه يتعين دراسة أسباب هذا الارتفاع والبحث عن الطرق الملائمة لمعالجتها من خلال إعادة تنظيم مرافق الخدمات العامة وتوزيع الاختصاصات بين هذه المرافق، التنسيق بين أعمالها المتنوعة تفعيل الرقابة على المسيرين بالإضافة إلى الضغط على النفقات الظاهرة غير المنتجة.¹

ثانيا: مجال الأشغال العامة:

تواجه الحكومة عند وضع برنامج لمشروعات الأشغال العامة تحديًا في تحديد أولويات المشاريع لتعظيم النفع العام، نظرًا لتنوع المشروعات مثل إقامة الطرق والسكك الحديدية والسدود وتوصيل الكهرباء وبناء المساكن ومراكز البحث العلمي... إلخ إلا أن قلة الموارد المالية المتاحة تجبر الحكومة على المفاضلة بين هذه المشروعات، ويتم ذلك عبر دراسة اقتصادية لتحديد كيفية الاستخدام الأمثل للموارد بهدف تحقيق أقصى قدر من المنفعة العامة، بالاعتماد على قاعدتين أساسيتين:²

- الإنفاق الأمثل على هذه المشروعات يتحقق بتساوي المنفعة الحدية الاجتماعية في كل وجه من أوجه الإنفاق مع التكلفة الحدية الاجتماعية له؛
- مقارنة التكلفة والمنفعة الحدية لكل مشروع مع التكلفة والمنفعة الحدية لمشروع آخر.

ونظرًا للصعوبات التي تكتنف تطبيق القاعدة الأولى والمتمثلة في العجز عن قياس كل من المنفعة والتكلفة الحدية الاجتماعية، فإنه من الممكن الاكتفاء بالمفاضلة بين المشروعات البديلة باستعمال التكلفة والمنفعة الحدية، وذلك بداية بتقدير تكلفة ومنفعة كل مشروع، ثم مقارنة هذه المشروعات مع بعضها البعض

¹ شهاب مجدي، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص ص: 230-231.

² العربي بن علي بوعلام، آليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر، رسالة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجبالي اليايس سيدي بلعباس، الجزائر، 2017، ص 54.

وما سيعود من جراء تنفيذها من مزايا إضافية، وعلى ضوء هذه المقارنة يمكن تحديد أكثر المشروعات ملائمة وهو الذي تزيد منفعة الحدية عن تكلفته أكثر من غيره، وتمكن أهمية هذا الأسلوب في أنه يدفع بالمسؤولين عن الإنفاق العام إلى وضع برامج واضحة ومحددة تخضع كل تفاصيلها للمناقشة العلمية، مما يسمح بمحاربة الإسراف والتبذير.¹

ثالثا: مجال المشروعات العامة التجارية والصناعية

يمكن تنظيم النفقات العامة لهذه المشروعات العامة وفقا للأسس المتبعة في المشروعات الخاصة ويواجه تعظيم النفع في هذه المشروعات عقبات منها ما يتعلق بجهاز السوق، وأخرى تتعلق بالحوافز الفردية:²

1- **جهاز السوق:** تتمكن المشروعات الخاصة التحكم بتحديد كمية إنتاجها بناءا على قاعدة العرض والطلب لتحقيق المساواة بين المنفعة الحدية والإيراد الحدي، بينما لا يمكن للمشروعات العامة تحديد حجم إنتاجها وإنتاجها بنفس الطريقة، خاصة إذا كانت ملزمة بتحقيق أهداف اجتماعية معينة، وفي هذه الحالة يتم لجوء إلى تقدير العائد الاجتماعي للمشروع للحكم بعد ذلك على إنتاجية المشروع على ضوء مقارنة نفقاته بعائده الإجمالي.

2- **الحوافز الفردية:** تعتبر هذه الحوافز السبب الرئيسي وراء جهود المشروعات الخاصة رفع كفاءة الإنتاج وتقليل تكلفته، أما غياب هذه الحوافز في المشروعات العامة لا يسهل أبدا عملية ضغط النفقات وتعظيم الإنتاج، إلا أن تحسين نظم الإدارة وإشراك العاملين في هذه المشروعات في الأرباح من شأنه تقليل بعض من هذه الصعوبات من خلال إتباع الأساليب التنظيمية المطبقة في المشروعات الخاصة وتقديم إعانات محددة مباشرة لهذه المشروعات لتحقيق الرشادة في النفقات وتقديم تقارير دقيقة.

الفرع الثاني: إجراءات ترشيد النفقات العامة

في هذا العنصر سوف يتم عرض أهم إجراءات ووسائل ترشيد النفقات العامة بالإضافة إلى التدابير التي قامت بها دولة الجزائر.

¹ العربي بن علي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 54.

² راضية دنان، ترشيد الانفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016، ص 141.

أولاً: وسائل وإجراءات ترشيد النفقات العامة

تنقسم وسائل ترشيد النفقات العامة إلى قسمين:

1- الإجراءات والوسائل القصيرة المدى

تعتمد هذه الإجراءات وتنفيذ بشكل فوري عند انخفاض مفاجئ في الإيرادات العامة خلال السنة المالية، وعند حدوث عجز كبير في الموازنة العامة وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:¹

- إيقاف تعبئة الوظائف الشاغرة وكذا إيقاف شراء السيارات والأجهزة والمعدات والآثاث، بالإضافة إلى إيقاف المشاريع الجديدة وعدم طرحها في منافسات؛
- تخفيض بنود المكافآت ومصاريف السفر والامتيازات المالية الأخرى للموظفين، وكذا تخفيض بنود المصروفات العامة التي تتحمل التخفيض مثل بنود الحفلات، وفواتير الهاتف والكهرباء والماء، بالإضافة إلى تخفيض نفقات عقود التشغيل والصيانة للأجهزة الحكومية؛
- تأجيل صرف مستحقات المقاولين للمشاريع تحت التنفيذ، وكذا مستحقات موردي اللوازم والأجهزة؛
- فرض تخفيض شامل على الإعتمادات المخصصة في الموازنة العامة للوزارات والمصالح الحكومية بنسب معينة؛
- تشكيل لجان في الوزارات والمصالح الحكومية لدراسة بنود الإنفاق التي يمكن تخفيضها، وإقتراح ما يلزم لترشيد الإنفاق من سياسات وإجراءات في تلك الأجهزة.

2- الوسائل والإجراءات طويلة الأجل

يتم تنفيذ هذه الوسائل والإجراءات خلال عدة سنوات برنامج ترشيد النفقات العامة الذي تعتمده الدولة وتتضمن هذه الأخيرة جوانب متعددة وهي:²

- **الجانب المالي:** ويتضمن الإجراءات المالية التي تعتمدها الدولة من أجل تفعيل الرقابة على النفقات، وتشمل جميع أوجه النفقات في الموازنة العامة؛
- **الجانب الإداري:** ويشمل الإصلاحات الإدارية اللازمة لعصرنة الجهاز الإداري، ورفع مستوى كفاءته، إذ أن الجهاز الإداري الكفء يعمل على ترشيد النفقات العامة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد

¹ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 369.

² مصطفى أحمد غريب، دور سياسة ترشيد الانفاق في ضبط الموازنة الحكومية في العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2021، ص ص: 21-22.

المتاحة، كما يتضمن هذا الجانب تطوير وتنمية المدراء والموظفين في أجهزة الدولة، تطوير الهياكل التنظيمية، والعمل على تطوير إجراءات ونماذج وأجهزة العمل؛

- **الجانب القانوني:** ويتضمن إدخال وتعديل الإجراءات على الأنظمة والقوانين التي تخص الموازنة العامة، تطوير أنظمة الرقابة المالية وأساليبها بالشكل الذي يتلاءم مع ظروف البلد ويساهم في ترشيد النفقات العامة؛

- **الجانب الإعلامي:** ويتضمن استخدام مختلف وسائل الإعلام المختلفة من أجل التنبيه على مواطن التبذير والإسراف في النفقات العامة.

ثانيا: الإجراءات المتبعة لترشيد النفقات العامة في الجزائر

أدى انهيار أسعار المحروقات سنة 2014 إلى تراجع كبير في إيرادات الميزانية العامة في الجزائر ولتعزيز التوازنات الداخلية والخارجية، قامت الدولة الجزائرية بتنفيذ بعض الإجراءات قصيرة وطويلة الأجل لترشيد النفقات العامة للحفاظ على البرامج التنموية المدعمة للسياسة الاجتماعية للدولة في ميادين التربية والتعليم العالي والمهني والصحة والسكن، ومواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، وتتمثل أهم عناصره فيمايلي:

1- إجراءات قصيرة الأجل:

تشمل هذه الإجراءات حسب التعليم رقم 348 والمؤرخة في 25 ديسمبر 2014 عدة مجالات:¹

1-1 في مجال نفقات التسيير

تشتمل هذه الإجراءات في الآتي:

- **التحكم في عمليات التوظيف من خلال:**

- تعليق إصدار قرارات التوظيف لجميع المناصب الجديدة باستثناء المناصب المالية المتوفرة وذلك بعد موافقة الوزير الأول، إلى تنظيم المسابقات والاختبارات المتعلقة بذلك؛
- تفضيل اللجوء كلما كان ذلك ممكنا إلى إعادة نشر المناصب المالية الموجودة؛

- **التحكم في نفقات التسيير المرتبطة بالمناصب الأخرى من خلال:**

- الحد من التقلات الرسمية إلى الخارج بما يجعلها تقتصر على ضرورة التمثيل القسوى؛

¹ التعليم رقم 348 المؤرخة في 25-12-2014، عن السيد الوزير الأول، المتعلقة بتدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد.

• تقليص التكفل بالوفود الأجنبية التي تزور البلاد في إطار المبادلات الثنائية أو خلال التظاهرات المختلفة؛

- ضرورة إخضاع تنظيم اللقاءات والندوات وغيرها من التظاهرات إلى القواعد الصارمة لتحديد جدواها؛
- تقييد إنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري بحيث تقتصر فقط على المنشآت الاجتماعية التربوية، مع ترشيد تنظيمها وتسييرها مع ضرورة إجراء تقييم المدى جدوى وديمومة الهيئات والمؤسسات تحت الوصاية.

أدت هذه الإجراءات إلى زيادة معادلة البطالة وخاصة أن الدولة الجزائرية تعتمد بشكل كبير على فتح مناصب الشغل في القطاع العام وتهميش التوظيف في القطاع الخاص.

1-2 في مجال نفقات التجهيز

تشتمل هذه الإجراءات في الآتي:

- منح الأولوية لإتمام المشاريع التي انطلقت في الآجال المحددة وضمن التكاليف المقررة؛
- يجب جدولة تسلسل المشاريع البرنامج الجارية التي لم يتم الانطلاق فيها، قصد القيام بعمليات إعادة الهيكلة الضرورية وفق الأولوية وحسب الحاجيات المحددة الحقيقية واللائمة، ونضج المشاريع وتوفير الشروط المسبقة للانطلاق الفعلي فيها، مع تأكيد تأجيل المشاريع غير الضرورية؛
- يجب أن لا يتم تبليغ رخص البرامج إلا للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي إلا إذا توفرت الشروط الأساسية لبدء تنفيذها (وفرة الوعاء وتحريره من كل العوائق وإتمام الدراسات والموافقة عليها، فضلا عن نتائج الإعلان عن المناقصات ... إلخ)؛
- يستوجب استخراج المشاريع ذات الطابع التجاري التي لم يتم الانطلاق فيها، أو تسجيلها في الميزانية، ويجب توجه هذه المشاريع نحو تمويلها جزئيا أو كليا من السوق المالية وفق لنسبة مناسبة مع الخدمة العمومية المرتبطة بالدولة؛
- لجوء أصحاب المشاريع تلقائيا وإجباريا في إطار الصفقات العمومية إلى المواد المصنعة وطنيا، على أن تدرج في دفاتر الشروط البنود والمعايير ذات الصلة؛
- مشاركة أصحاب مشاريع المؤسسات العمومية والخاصة في إنجاز المشاريع بالإضافة إلى التعاون مع المؤسسات الخارجية عند ضرورة.

1-3 في مجال تحسين الموارد:

- تضافر كل الجهود لتحسين نسبة تحصيل الجباية العادية وزيادة مردودها من خلال التوسيع التدريجي لقاعدة الوعاء الضريبي؛
- تعزيز التدابير الرامية إلى إدماج النشاط الموازي في النشاط الرسمي؛
- تحسين مستوى تحصيل الإيجار والأعباء وغيرها من الإتاوات (الكهرباء، الماء) بالإضافة إلى زيادة البحث عن المحروقات واستغلالها، بما فيها غير التقليدية.

1-4 في مجال تمويل الاقتصاد:

- تعزيز مشاركة البنوك والمؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد من خلال تحفيزها على تنفيذ التدابير الضرورية بهدف زيادة اشتراك البنوك والشركات المالية الخاصة؛
- العمل تدريجيا على تطوير سوق رؤوس الأموال، تحسبا لجعلها بديلا لميزانية الدولة في تمويل الاقتصاد؛
- عصرنة الشبكات البنكية لزيادة الادخار وتحسين مصرفية الاقتصاد، التعجيل في إصلاح القطاع المالي بغية تفعيل تطوير المؤسسة، وتعبئة الادخار المحلي وتمويل الاستثمار الاقتصادي.

1-5 في مجال التجارة الخارجية:

تشتمل هذه الإجراءات في الآتي:

- العمل على تنفيذ التدابير الضرورية لتعزيز مراقبة عمليات التجارة الخارجية، وتنظيم العمليات لمكافحة التحويلات غير القانونية للعملة الصعبة؛
- توجيه التدابير التحفيزية نحو الاستثمارات التي تساهم بشكل كبير في اندماج الاقتصاد الوطني؛
- تعزيز الترتيبات الوطنية تقييس مواد الاستهلاك لتقليل من الاستيراد وتعزيز التدابير لتسهيل وتشجيع عمليات التصدير في مجال تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات؛
- التعجيل بإجراء الإصلاحات في مجال التشجيع الاستثمار في القطاعات والفروع البديلة للاستيراد وتأمين الموارد الطبيعية؛
- توجيه جهود التحفيز والتمويل نحو القطاعات ذات الأولوية الفلاحة السياحة الطاقات البديلة الصناعة والرقمنة مع ربط المساعي التحفيزية في القطاع الصناعي مشروطة بهدف تطوير الإنتاج وتقليص الاستيراد وترقية التصدير.

1-6 في مجال المراقبة: ضرورة تعزيز أدوات رقابة الدولة خاصة في المجال المالي، والضريبي والتجاري والصناعي (مراقبة الجودة والتقييس)، وكذا في مجال التجارة الخارجية والمراقبة الجمركية وتحويل العملة الصعبة وغيرها، مع الإشراف على التنفيذ الصارم لأحكام الميزانية والمالية.

2- إجراءات طويلة الأجل:

وتتمثل هذه الإجراءات في غلق كل حسابات التخصيص الخاص حسب المادة 119 من قانون المالية 2017 والمتمثلة في:¹

- حساب تسيير عمليات البرنامج الخاص بالأعمار رقم 115-302؛
 - حساب تسيير عمليات الاستثمار العام (البرنامج التكميلي 2005-2009) رقم 120-302؛
 - حساب تسيير عمليات الاستثمار (البرنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009) رقم 134-302؛
 - حساب تسيير عمليات الاستثمار (البرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019) رقم 143-302؛
- حيث لم يستمر برنامج توطيد النمو الاقتصادي سوى سنتين ما عدا حساب برنامج الهضاب العليا وهذا راجع إلى عدم القدرة على ضبط نفقات التجهيز، وكان ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 17-11 الصادر عن وزارة المالية في 15 جانفي 2017.² وتم فتح حساب تخصيص خاص بتمويل كافة الاستثمارات العامة رقم 145-302 في كتابات الخزينة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز.³ كما منع الأمرين بالصرف لموازنة التجهيز بالقيام بالالتزامات على رخص البرنامج المتعددة السنوات والمبلغه لهم إلا في حدود اعتمادات الدفع السنوية في إطار قوانين المالية، حيث لا يمكن القيام بأي التزام على النفقات العامة بتوفير التغطية المالية الفعلية بهدف تفادي المديونية التي تترتب على عاتق الدولة خارج التغطية المالية الحقيقية.⁴

¹ المادة 119 من القانون 16-14 المؤرخ في 28-12-2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، 2017، ص 49.

² جميلة صادق، عبد القادر دربال، إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2019، ص 65.

³ المادة 120 من القانون 16-14 المؤرخ في 28-12-2017، مرجع سبق ذكره، ص 50.

⁴ مصطفى شبرة امحمد، أهمية إصلاح النظام الموازي في ترشيد الإنفاق العام في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2022، ص 187.

كما اتخذت الدولة العديد من إجراءات ترشيد النفقات العامة وفق النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030¹ منها:

- **تصحيح هيكل الموازنة:** ذلك من خلال التوسع في التحويلات الاجتماعية حيث تمثل ما يقارب 15% من الناتج كمتوسط للسنوات الأخيرة، وعليه يجب إصلاح هيكلها ومراجعة مختلف أساليب الدعم؛
- **إعادة النظر في الإطار الاقتصادي الكلي خلال الفترة (2017 إلى 2019):** يتعلق بترشيد النفقات وتسقيفها في الموازنة لسنوات الفترة، في ظل قلة الموارد المالية؛
- **إصلاح سياسة الميزانية:** وذلك من خلال اتخاذ مختلف إجراءات الترشيد وضبط الأوضاع المالية العمومية، بالإضافة إلى حوكمة إيرادات الدولة وتوسيع الجباية العادية؛
- **إصلاح الإطار المؤسسي للاقتصاد:** وذلك من خلال تسريع الإصلاح الموازنة وفق قانون المالية 2016، تحقيق فعالية النفقات العامة من خلال إرساء مبادئ الحكم الرشيد، التقليل من الإعفاءات الجبائية عديمة النجاعة بالإضافة إلى وضع النفقات العامة لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي؛
- **إصلاح النظم الجبائية:** وذلك من خلال إعادة النظر في الإجراءات والقواعد الجبائية بمعالجة مختلف نقائص النظام الجبائي الحالي ويتم ذلك بمراجعة تحديد سعر النفط المعتمد لحساب الإيرادات الجبائية البترولية لإعداد الموازنة، إصلاح طريقة توظيف موارد صندوق ضبط الإيرادات بالإضافة ضرورة تغطية نفقات التسيير بموارد الجباية العادية؛
- **تعميق التحول الاقتصادي:** العمل على تعميق التحول الاقتصادي في المدى الطويل للوصول إلى اقتصاد قوي وفعال؛
- **تقليص النفقات العامة:** من خلال مراجعة سياسات الدعم والتحويلات والنفقات الجبائية التي يستفيد منها الأفراد والمؤسسات.

الفرع الثالث: آثار ترشيد النفقات العامة الاقتصادية والاجتماعية

تعتمد الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن إتباع سياسة ترشيد النفقات العامة، على الأوضاع الاقتصادية في البلاد، ففي حالة الازدهار الاقتصادي أي زيادة الإيرادات العامة من خلال ترشيد النفقات العامة يؤدي إلى حدوث فائض مالي في الموازنة العامة وقد يؤدي ترشيد النفقات إلى تقليل معدل التضخم

¹ مراد بن مهدي، ترشيد الانفاق العام في الجزائر في ظل إرساء مبادئ الحوكمة 2000-2017 ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونسلي علي البليدة 02، الجزائر، 2020، ص ص: 199-200.

وحدوث فائض مالي في الموازنة العامة، يحول إلى الاحتياطي العام للدولة، لتتم الاستفادة منه في فترة الكساد الاقتصادي والأزمات المالية، ولذا يمكن القول أن الآثار الجانبية المترتبة عن إتباع سياسة ترشيد الإنفاق في عمومها آثار إيجابية.¹

أما بخصوص حالة الكساد الاقتصادي (حيث تقل الإيرادات العامة) فإن سياسة ترشيد الإنفاق العام، قد تكون لها آثار ايجابية، مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، أما الآثار الإيجابية فتتمثل في:²

- تفعيل الرقابة على النفقات العامة؛
- الحفاظ على المال العام؛
- الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والمالية على توجيهات النفقات العامة بناء على أولويات الدولة واحتياجات المجتمع وقد يؤدي الى تحسين كفاءة إدارة النفقات وتحقيق التوازن في الميزانية العامة.
- أما بخصوص حالة الكساد الاقتصادي (حيث تقل الإيرادات العامة) فإن سياسة ترشيد الإنفاق العام، قد تكون لها آثار سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ولعل أهم الآثار السلبية نوردتها في الآتي:

- تؤدي إلى تقليل فرص العمل وزيادة البطالة؛
- انخفاض الاستثمار؛
- قد يؤدي إلى تخفيض الإعانات على المواد الأساسية، مما يؤثر سلبا على المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة في المجتمع؛
- انخفاض نفقات المشاريع الإنمائية.

يتم ترشيد النفقات عادة بمراجعة وتحليل للقطاعات المختلفة لتحديد الأولويات وتحديد القطاعات التي تحتاج إلى ترشيد النفقات دون المساس بجودة خدماتها، كما يتم النظر في الأولويات الاقتصادية والاجتماعية لضمان أن التخفيضات لا تؤثر بشكل سلبي على القطاعات بهدف تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.³

¹ محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص ص: 273-372.

² سالمى ياسين، الإصلاح الإداري أداة لترشيد الإنفاق العمومي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015، ص ص: 92.

³ نفس المرجع، ص 93.

المطلب الثالث: آليات ومتطلبات ترشيد النفقات العامة

يعد ترشيد النفقات العامة مدخل رئيسي في البحث عن فعالية وكفاءة الميزانية العامة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وفيما يلي سيتم عرض آليات ومتطلبات ترشيد النفقات العامة.

الفرع الأول: آليات ترشيد النفقات العامة

من بين آليات ترشيد النفقات العامة وفق الحكم الراشد:¹

- الشفافية المالية: حرية المعلومات وطرح القضايا العامة، على الرأي العام-حرية الاطلاع على سياسة الحكومة؛
- فاعلية المورد البشري: زيادة نسبة التأطير، الخبرة في التسيير ومكافحة الفساد من خلال إصلاح أجهزة الوظيف العمومي؛
- سيادة القانون: توفير منظومة قانونية شاملة، استقلالية القضاء والمنظمات الوطنية وتطبيق القانون دون أي تمييز؛
- المجتمع المدني: مراقبة ومتابعة قضايا الفساد، الضغط على الحكومات والمشاركة في المنظمات؛
- فعالية الرقابة: من خلال وضع ضوابط رقابية على عمليات الخصخصة للصفقات وتعزيز عمليات المراجعة؛
- تعزيز المساءلة: من خلال تعزيز المساءلة البرلمانية والشعبية وفعاليتها، بالإضافة إلى استقلالية السلطات القضائية؛
- فعالية النفقات العامة: التقسيم الدقيق والموضوعي للنفقات والمشاريع العامة، والبحث عن الأنشطة الاقتصادية ذات الأولويات وبالإضافة إلى وضع خطط وبرامج طويلة الأجل.

ولقد سعت الدولة الجزائرية إلى إرساء مبادئ الحكم الراشد وتعزيز الشفافية وتفعيل الرقابة تتمثل في:²

- إرساء آليات الحكم الراشد: سعت الدولة الجزائرية إلى مكافحة الفساد من خلال إصدار عدة قوانين للمحافظة على المال العام وبناء اقتصاد قوي وفعال وتم التفصيل في هذا العنصر في الفصل الثاني.

¹ صحراوي جمال الدين، وآخرون، دور الحكم الراشد في ترشيد النفقات العامة في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، 2019، ص 129.

² فتية الجوزي، تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2016، مجلة المعارف، المجلد 12، العدد 23، الجزائر، 2018، ص ص: 217-218.

- تعزيز الشفافية في قانون إبرام الصفقات العمومية: يعتبر المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 07/10/2010 المعدل والمتمم، الإطار التشريعي لتنظيم الصفقات العمومية، والذي كان آخر تعديل له بصور المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتقييضات المرفق العام، ويعتبر توفر الشفافية في منح الصفقة العمومية من أهم المرتكزات التي يتطلب من المشرع العمل بها لكونها تشكل محور المنافسة بين المتعاملين والتي تؤدي إلى الحصول على أحسن العروض من حيث الجودة والتكلفة، إذ نصت المادة 05 من هذا المرسوم على "ضمان نجاعة الطلبات العمومية والاستعمال الحسن للمال العام، يجب أن تراعى في الصفقات العمومية مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في معاملة المرشحين وشفافية الإجراءات، ضمن احترام أحكام هذا المرسوم".¹

- تشديد الرقابة على النفقات العامة: تلقى المراقبون الماليون تعليمات بأخذ مزيد من الحذر عند استعمال الاعتمادات الموجهة لتنفيذ عمليات التجهيز، كذلك العمليات برأس المال للتجهيز العمومي للدولة المنفذة في إطار حساب التخصيص الخاص أو في إطار تعاقد، يجب أن تخضع لنفس القواعد والإجراءات المتعلقة بعمليات التجهيز العمومي، لا سيما في مجال الرقابة وإعداد الوثائق الثبوتية لاستعمال الاعتمادات للأقساط السابقة، حيث نصت المادة 156 من المرسوم الرئاسي 15-247 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتقييضات المرفق العام على أنه: "تخضع الصفقات العمومية التي تبرمها المصالح المتعاقدة للرقابة قبل دخولها حيز التنفيذ وقبل تنفيذها وبعده، تمارس عمليات الرقابة التي تخضع لها الصفقات العمومية في شكل رقابة داخلية ورقابة خارجية ورقابة وصائية"،² وتشير هذه المادة أن الصفقات العمومية تخضع إلى ثلاثة أشكال من الرقابة لضمان شفائيتها وشرعيتها: الرقابة الداخلية التي تتم داخل الجهة المتعاقدة لمراجعة الامتثال للسياسات والقوانين، الرقابة الخارجية التي تنفذها هيئات مستقلة لتقديم تقييم موضوعي وضمان عدم وجود تجاوزات، والرقابة الوصائية التي تمارسها السلطات العليا لضمان توافق الصفقات مع التوجيهات والسياسات الوطنية. تلعب هذه الرقابات دوراً هاماً في ضمان نزاهة العمليات، الحد من الفساد، وتعزيز ثقة الجمهور في العمليات الحكومية.

¹ المادة 05، المرسوم الرئاسي 15-247، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، 2015، ص 05.

² المادة 156، المرسوم الرئاسي 15-247، ص 39.

الفرع الثاني: متطلبات ترشيد النفقات العامة في الجزائر

لتحقيق عملية ترشيد النفقات العامة يستوجب توفر خطوات ومتطلبات لإنجاز هذه العملية بشكل دقيق وفعال.

أولاً: متطلبات ترشيد النفقات العامة

يمكن تحديد خطوات ترشيد الإنفاق العام ومتطلباته فيما يلي:¹

- تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بشكل دقيق ومستمر، مع ترتيب هذه الأهداف وفقاً لأهميتها النسبية مع مراعاة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كجزء مهم من المرحلة التي يمر بها المجتمع؛
- حصر وتحديد البرامج البديلة التي تساهم في تحقيق الأهداف مع التمييز بين البرامج التي يجب أن تنفذها الدولة وتلك التي يجب على القطاع الخاص تولي مسؤوليتها؛
- استخدام أساليب التحليل المتاحة لاختيار البرامج المناسب من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدولة، مع التمييز بين برامج الإشباع المباشر وبرامج الإشباع غير المباشر؛
- تخصيص الموارد وفقاً لهيكل برامج تحقيق الأهداف، مما يستدعي إعادة تنظيم الهيكل الإداري للدولة تتناسب مع متطلبات تنفيذ البرامج، الأمر الذي تمكن من تحديد مراكز المسؤولية بناء على إنجازات مكونات البرامج من برامج فرعية وأنشطته ومهام؛
- إعادة تقييم برامج النفقات على فترات وفقاً لما يطرأ من تغيرات على أولويات الأهداف وعلى دور كل من الدولة والقطاع الخاص في تنفيذ هذه البرامج؛
- وضع إطار تنفيذي ملزم ودقيق لضمان كفاءة تنفيذ البرامج المختارة، مع تحديد مدة زمنية للتنفيذ يسمح بمتابعة التقدم في إنجاز الأعمال، على أن يتم ذلك في إطار من اللامركزية باعتبار أن الأهداف ومعايير الإنجاز محددة؛
- ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ البرامج السابقة، وتتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق المستخدمة لتحقيق الأهداف المسطرة، مع تطوير مفهوم الرقابة المستندة إلى الرقابة التقييمية؛

¹ حامد عبد المجيد دراز، وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص: 340-399.

- تطوير تقسيمات ميزانية الدولة بما يجعل هذه التقسيمات قادرة على تلبية متطلبات الوظيفة التخطيطية على المستويين الكلي (تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص) والجزئي (تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة)، وقادرة على تلبية متطلبات الرقابة على الأداء الرقابة التقييمية والرقابة المستندية بما يضمن فاعلية تخصيص وكفاءة استخدام الموارد ومن ثم تعظيم دور الدولة في تحقيق أهداف المجتمع.

ثانيا: متطلبات ترشيد المالية العامة والنفقات العامة في الجزائر

- لتحقيق هدف حوكمة المالية العامة على مستوى سياسة الميزانية يتم اقتراح مجموعة من المتطلبات من شأنها تسيير المالية العمومية تسييرا رشيدا وعقلانيا يتم ذكر أهمها في النقاط التالية:¹
- إعادة توجيه وبعث سياسة الميزانية نحو ميزانية قائمة على النتائج والأداء، واعتماد ميزانيات البرامج المتوسط والطويلة المدى؛
- تحسين نظام تدبّوات الاقتصاد الكلي وتفعيل نشاط النمذجة، وعليه يستوجب على القطاع المالي أن يحسن من قدراته التنبؤية والتحليلية التي من شأنها تقويم البرامج والسياسات العمومية؛
- الإسراع في تطبيق التأطير الميزانياتي الذي ورد في المادة الخامسة من القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية، من خلال وضع تقديرات موضوعية تتعلق بالإيرادات والنفقات، ورصيد الميزانية، وكذلك مديونية الدولة عند الاقتضاء لثلاث سنوات القادمة من كل سنة مالية؛
- ضرورة موافقة وانسجام المشاريع القطاعية المقرر تمويلها من ميزانية الدولة مع الإطار الميزانياتي المتوسط الأجل، كما هو منصوص عليه في المادة 10 من القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية؛
- تحسين معدل تغطية نفقات التسيير بالجباية العادية إلى المعدل المستهدف وهو 100 % من أجل تحرير الموارد المتحصل عليها من الجباية النفطية في عمليات تمويل الاستثمار، لضمان الاستدامة المالية؛
- الانفتاح على طرق التمويل الإسلامية كالتمويل باستخدام الصكوك الإسلامية عن طريق اعتماد صكوك المربحة صكوك السلم، صكوك الاستصناع، وغيرها من الصكوك من أجل تمويل العجز والنفقات؛

¹ مصباح حراق، اقتصاديات المالية العمومية مع الاسقاط على حالة الجزائر بالإشارة الى القانون العضوي 15-18 المتعلق بالقوانين المالية، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2021، ص ص 240-241.

- يجب أن يحتل رصيد الميزانية خارج المحروقات مركز الصدارة عند إعداد ميزانية الدولة إذ أن تجزئة الرصيد الإجمالي إلى رصيد يضم قطاع المحروقات ورصيد خارج قطاع المحروقات يعتبر مسألة حيوية لفهم تطورات السياسة المالية، وتقييم مدى استدامتها وتحديد آثارها الاقتصادية الكلية؛
- تعتمد توقعات الإيرادات للميزانية العامة على سعر البرميل من البترول، وهو أمر معقول من الناحية الواقعية والاقتصادية خاصة وأن هذا السعر يتحدد وفقا لظروف السوق الخارجية المتأثرة بمجموعة من العوامل، وعليه فإن متطلبات ترشيد المالية العمومية يستلزم الابتعاد عن هذه الممارسات، وذلك يجعل توقعات الموازنة العامة تعتمد على قواعد مستقرة، أي على معطيات النشاط الاقتصادي، مع ضرورة أن تلعب النمذجة الاقتصادية الدور الرئيس في ذلك؛
- ترشيد النفقات العامة من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة وذلك بإخضاع الإنفاق العام للمعايير الجدوى الاقتصادية، وأحكام الرقابة أكثر على صرف هذه النفقات، بحيث أن النفقة غير الرشيدة تصبح بمثابة قناة طفيلية نص الجهد المبذول في ميدان الجباية، فالاعتماد على الموارد المحلية لا يتم بدون سياسة اتفاقية للحد من الإنفاق العشوائي المتزايد وغير المضبوط؛
- يتعين إعطاء الأهمية اللازمة لقانون تسوية وتعديل الميزانية من أجل إضفاء فعالية أكبر في مراقبة تنفيذ الميزانية بتقليص المدة الفاصلة بين قانون تسوية الميزانية والسنة المالية المراد ضبط حساباتها؛
- أصبحت النفقات الجبائية تمثل في المالية الحديثة رهان هام للميزانية، لذا أصبح من الضروري إعطاء الأهمية الكبيرة لهذا المفهوم لاسيما عن طريق إيجاد آليات دقيقة لقياسها وأحكام الرقابة الدقيقة عليها، لذلك من أجل إضفاء الشفافية على الميزانية توجب التحكم في النفقة الجبائية التي يطلق عليها مصطلح النفقة خارج الميزانية من منطلق أنها لا تدرج في الميزانية ولا تظهر مبالغها ولكن لها انعكاسات كبيرة على الميزانية، وهو ما يستلزم الإلمام التام بالكلفة المالية للنفقات الجبائية مع ضرورة تقييمها في ظل الرقابة المالية الملائمة والدقيقة؛
- تفعيل آليات الرقابة على مالية الدولة كرقابة المفتشية العامة للمالية IGF، ورقابة مجلس المحاسبة، هذا الأخير من الضروري إعادة تفعيل دوره الرقابي في ظل الرقابة والجمود الذي يكتنفه حاليا، إذ يجب على كل مؤسسة رقابية قضائية تراقب المال العام سواء تعلق الأمر بالجهاز الإداري أو القطاع بعته الاقتصادي.

المبحث الثاني: القانون العضوي 18-15 المتعلق بالقوانين المالية كمدخل لتجسيد حوكمة المالية العامة وترشيد النفقات العامة في الجزائر

يعكس قانون المالية دورا محوريا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يعتبر أداة يتم بواسطتها تنفيذ أو تحقيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، كما أنه الوسيلة التي من خلالها يتم تكييف التشريع الاقتصادي والمالي مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتغير والمتجدد، ومع صدور القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية في سنة 2018 لتنفيذ المعايير التي على أساسها يتم توزيع الاعتمادات بانتهاج ميزانية الأهداف ونتائج محددة مسبقاً، مع دعم الصلاحيات الرقابية للبرلمان في الحفاظ على المال العام.¹

المطلب الأول: نظرة عامة على القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية

يركز القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية والميزانية لتعزيز الشفافية وتفعيل الرقابة، وفيمايلي يتم عرض أهم أنواع القوانين الرئيسية المتعلقة بقانون المالية 18-15 وأهدافه بالإضافة إلى دوافع القيام به.

الفرع الأول: تعريف أنواع القوانين الرئيسية

وفيمايلي يتم عرض القوانين الرئيسية للقانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية:²

1- القانون العضوي

القانون العضوي هو قانون يتعلق بتنظيم وعمل السلطات العامة، يُصوت عليه في البرلمان، ويحدد أو يكمل أحكام الدستور التي حددت المبادئ العامة في الجزائر، في هرم القوانين، يأتي القانون العضوي أدناه في الدستور، ولكنه يقع فوق القوانين العادية.

¹ بشير شاوش، قانون المالية لسنة 2023 في إطار القانوني العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، مجلة الاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد

02، العدد 01، الجزائر، 2023، ص 03.

² Souheila BENELMOUFFOK, La loi organique 18-15 relative aux lois de finances: vers le renforcement du rôle du parlement dans le contrôle budgétaire, Revue Dirassat Iqtissadiya, Vol 10, N 1, 2023, p p 637-638.

2- القانون العادي

القانون العادي هو فعل تشريعي يتم التصويت عليه في البرلمان وفقاً للإجراءات التشريعية المحددة في الدستور، يمكن إلغاء أو تعديل القانون العادي بواسطة قانون لاحق، ويتم إصدار القوانين المصوت عليها بمرسوم رئاسي، من بين القوانين العادية نجد قانون المالية.

3- القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية

جاء القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية في 2 سبتمبر 2018 لتعديل القانون الذي صدر في 1984، حيث يحدد إطار إدارة مالية الدولة الذي يجب أن يحكم إعداد قوانين المالية، ومحتواها، وطريقة عرضها، واعتمادها من قبل الحكومة، تهدف بشكل أساسي إلى أداء النفقات ومسؤولية المديرين وشفافية إجراءات اختيار وتنفيذ البرامج والنفقات.

4- قانون المالية

قانون المالية هو قانون عادي يحدد طبيعة ومقدار وتوجيه موارد ونفقات الدولة، ويقر قانون المالية للسنة ويرخص لكل سنة مدنية، مجموع موارد الدولة وأعبائها الموجهة لإنجاز برامج الدولة طبقاً للأهداف المحددة والنتائج المنتظرة التي تكون موضوع تقييم،¹ ويحدد المادة 4 من القانون العضوي رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية أولئك الذين يحملون طابع قانون المالية:²

- **قانون المالية للعام (الابتدائي):** يحدد لفترة معينة (السنة المدنية) طبيعة ومقدار وتوجيه موارد ونفقات الدولة والتوازن المالي والميزانية النهائية الناتجة عنها؛
- **قانون المالية التكميلي (التصحيحي):** يهدف هذا القانون إلى تكييف التوقعات الميزانية استناداً إلى الظروف، وتلبية احتياجات جديدة، وتصحيح التدابير المدرجة في قانون المالية للعام؛
- **قانون التسوية المالية:** تنص المادة 5 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو 1984 على أن قانون التسوية المالية هو الفعل الذي يحسب فيه تنفيذ قانون المالية التكميلية أو التعديلية المتعلقة بكل فترة.

¹ المادة 06، القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018، المتعلق بالقانون المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، 2018.

² المادة 04، القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018.

الفرع الثاني: أهداف القانون العضوي 18-15 المتعلق بالقوانين المالية

يسعى المشرع الجزائري من خلال القانون الأساسي 15-18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 إلى توجيه الميزانية نحو إدارة النتائج على أساس الأهداف والاستراتيجيات، ويستهدف القانون هدفين:¹

- إصلاح القطاع العام إطار الإدارة وتوجيهها نحو النتائج، حيث نصت المادة 02 من القانون 15-18 في هذا السياق على مبدأ الإدارة القائمة على النتائج المبنية على أهداف واضحة ومحددة وفقا لأهداف المصلحة العامة، مع ضرورة الخضوع للتقييم من خلال ربط النفقات العامة بتحقيق النتائج؛
- تعزيز شفافية معلومات الموازنة، حيث نص القانون 15-18 على عدد من التقارير والملاحق التوضيحية التي تتيح اتخاذ القرار ومراقبة تنفيذها، كما ورد في المواد 72، 75، 76، 87. وفي إطار إعداد الميزانية بالقانون الأساسي المتعلق بقوانين المالية، تم نشر 12 مرسوما تنفيذيا على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة يتعلق بالتصرف المالي والمحاسبي لميزانية الدولة في إطار تحديث الميزانية الجديدة.

في إطار إعداد القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، تم نشر 12 مرسوما تنفيذيا على موقع الأمانة العامة للحكومة، تتعلق بالإدارة المالية والمحاسبية لميزانية الدولة في إطار التحديث الجديد للميزانية.

الفرع الثالث: دواعي إصدار القانون العضوي 18-15 المتعلق بالقوانين المالية

إن الاختلالات والنقائص التي يعاني منها القانون 84/17 المتعلق بقوانين المالية وعدم مواكبته للتحويلات التي تشهدها على مستوى تدبير المالية العامة، دفعت إلى إصلاح الإطار الحاكم للمالية العامة ومن بين أهم هذه أسباب ما يلي:

- ضرورة التطابق مع أحكام الدستور والحكمة الجيدة:

وفقا لأحكام المادة 141 من الدستور " يفرض طابع القانون العضوي نفسه على المستوى القانوني، إذ يعد الدستور القانون العضوي الخاص بقوانين المالية من القوانين العضوية وبالتالي سيصبح له من الناحية القانونية قيمة أكبر من تلك التي تتمتع بها قوانين المالية نفسها". وعليه يجب مراجعة القانون 84-17 وتبني القانون 15-18 ضرورة ملحة تتطلبها متطلبات الشكليات الدستورية، ولضمان تطبيق أحكام الدستور

¹ Djebara Mourad, Hacene Benmoussa, The importance of Organic Law 18/15 related to the Finance Law in achieving financial sustainability in Algeria, International journal of economic performance, vol 05, N 02, 2022, P 256.

والمحافظة على الأمن القانوني تحدد قواعد الاختصاص في الميدان المالي والميزانياتي مع مراعاة لحسن إدارة المالية العامة وتحقيق ترشيد النفقات العامة.¹

- عدم تماشي مدونة نفقات التسيير مع مدونة نفقات التجهيز:

حيث تنقسم مدونة نفقات التسيير حسب الوزارات، أما مدونة نفقات التجهيز تقسم حسب القطاعات (صناعة، زراعة، الخدمات) ونتج عدم التناسق بين المدونتين إلى وجود نفقات مسجلة في جانب نفقات التجهيز ولكنها من المفروض أن تسجل في جانب نفقات التسيير.

- هيكلية الميزانية قائمة على الازدواجية بالنسبة للنفقات التسيير والاستثمار:

حيث تأتي النفقات الجارية في صدارة نفقات الميزانية وهو ما أثر سلبا على تمويل برامج الاستثمار التي تم تجميد العديد منها بسبب ندرة الموارد المالية.

- الارتكاز على الوسائل في تسيير النفقات العامة وعدم الاهتمام بالنتائج المحققة:

أدى اللجوء المتكرر إلى قانون المالية التكميلي في كل سنة نتيجة عدم فعالية نظام التقديرات والسياسات مما أعدى إلى إعادة تقييم المشاريع بشكل مستمر.²

- الإسراف وعدم الكفاءة في النفقات العامة

يسمح هذا المؤشر بتقييم مدى رشادة سياسة النفقات العامة ويندرج مؤشر الإسراف في النفقات ضمن محور المتطلبات الأساسية، ويعد أحد مؤشرات ركن المؤسسات، يقيم هذا المؤشر مدى رشادة السياسة الإنفاقية للدولة ضمن مجال يتراوح من 1 إلى 7، تمثل القيمة 1 الحد الأكبر من الإسراف و 7 الرشادة في النفقات، حيث كلما اقتربت القيمة المسجلة الدولة ما من الرقم 1 دل ذلك على وجود هدر وإسراف للمال العام، وعلى العكس منه كلما قاربت القيمة 7 تدل على الكفاءة القصوى لحسن تدبير حكومتها للمال العام وعقلانية استعماله، وللوقوف على مدى رشادة السياسة الإنفاقية في الجزائر بالاعتماد على مؤشر الإسراف في النفقات، يمكن تتبع توجه تطور مسار هذا المؤشر³، كما هو موضح في الجدول الموالي:

¹ محمد أحمل، القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية وإصلاح تسيير المالية العمومية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2022، ص 707.

² الياس كشاوي، استراتيجية إرساء أسلوب الموازنة العامة حسب البرنامج والأهداف في الجزائر ضمن القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية رقم 18-15 الدوافع والمنافع، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2022، ص 433.

³ مريم زغاشو، آليات ترشيد سياسة الانفاق العام في ظل التقلبات الاقتصادية دراسة تحليلية استشرافية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، الجزائر، 2021، ص 225.

الجدول رقم (03-01): تطور مؤشر الإسراف وعدم الكفاءة في النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2015 إلى

(2019)

السنة	2016-2015	2017-2016	2018-2017	2019-2018
الترتيب	140/76	138/75	137/75	141/71
القيمة	3.1	3.1	3.1	3.5

Source: the Global competitiveness reports (2023)

[/https://www.weforum.org/publications/the-global-competitiveness-report-2020](https://www.weforum.org/publications/the-global-competitiveness-report-2020)

يبين الجدول أعلاه تطور قيم مؤشر الإسراف في النفقات العامة للجزائر للفترة 2015 إلى 2019، حيث لم تتجاوز القيم 3.5، ورغم تحسن مؤشر مع نهاية الفترة إلا أن مؤشر الاسراف في النفقات العامة لم يكن في المستويات المقبولة¹ وتدل على عدم تحقق الاستغلال الأمثل للنفقات العامة بالإضافة إلى عدم توفير السلع والخدمات الضرورية خلال الفترة 2015-2019، رغم توفر موارد مالية ضخمة نتيجة انتشار الفساد والذي يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذه النفقات وسوء تخصيص الموارد للمجتمع.

- نقص الشفافية في إعداد الميزانية العامة

يقيس هذا الجزء من مسح الموازنة المفتوحة وصول الجمهور إلى المعلومات حول كيفية جمع وإنفاق الموارد العامة من قبل الحكومة المركزية، ويتم تقييم الإمكانات الإلكترونية بالوقت وشمولية ثمانية وثائق الميزانية الرئيسية (انظر جدول 03-03) باستخدام 109 مؤشرات متساوية الوزن وتسجل كل دولة عليها مقياس من 0 إلى 100، وتشير درجة الشفافية 61 أعلى قيمة حيث يقوم بنشر ما يكفي من المواد لدعم النقاش العام المستنيرة حول ميزانية². وفيما يلي يتم عرض تطور هذا المؤشر في الجزائر:

الجدول رقم (03-02): تطور الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة) في الجزائر خلال الفترة (2015 إلى 2021)

السنة	2015	2017	2019	2021
مؤشر الشفافية %	19	3	2	3
الترتيب	102/86	115/103	117/112	120/114

Source: open budget survey 2021 <https://internationalbudget.org/open-budget-survey/>

¹ مريم زغاشو، مرجع سبق ذكره، ص 226.

²Open Budget Survey Algeria, International Budget Partnership, 2021, p 02. <https://internationalbudget.org/sites/default/files/country-surveys-pdfs/2021/open-budget-survey-algeria-2021-en.pdf>

تعكس النتائج المتدنية الواردة في الجدول أعلاه إلى عدم شفافية في إعداد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2015 إلى 2021) ما يدل على فشلها في نشر الوثائق ثمانية الأساسية فهي غائبة تماما في مجال الإعلام القانوني ومن بين الوثائق التي تم إعلانها في الوقت المناسب الموازنة المقررة فقط كما هو موضح في الجدول رقم (03-03) لذا يستوجب وضع مبادئ رسمية شفافة، ودقيقة للجمهور عند وضع البرامج والمشاركة فيها.

الجدول رقم (03-03): وثائق الميزانية المعلنة للجمهور في الجزائر خلال الفترة (2010 إلى 2021)

الوثائق	2010	2012	2015	2017	2019	2021
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	●	●	●	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●	●	●
موازنة المواطنين	●	●	●	●	●	●
التقارير السنوية	●	●	●	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	●	●	●	●	●
تقرير نهاية السنة	●	●	●	●	●	●
تقرير التدقيق	●	●	●	●	●	●

● معلنة

● تم نشره في توقيت متأخر أو لم يتم نشره أو تم إتاحتها لأغراض داخلية فقط

● لم يتم نشره

Source: open budget survey 2020, Algeria <https://internationalbudget.org/fr/open-budget-survey/country-results/2021/algerie>

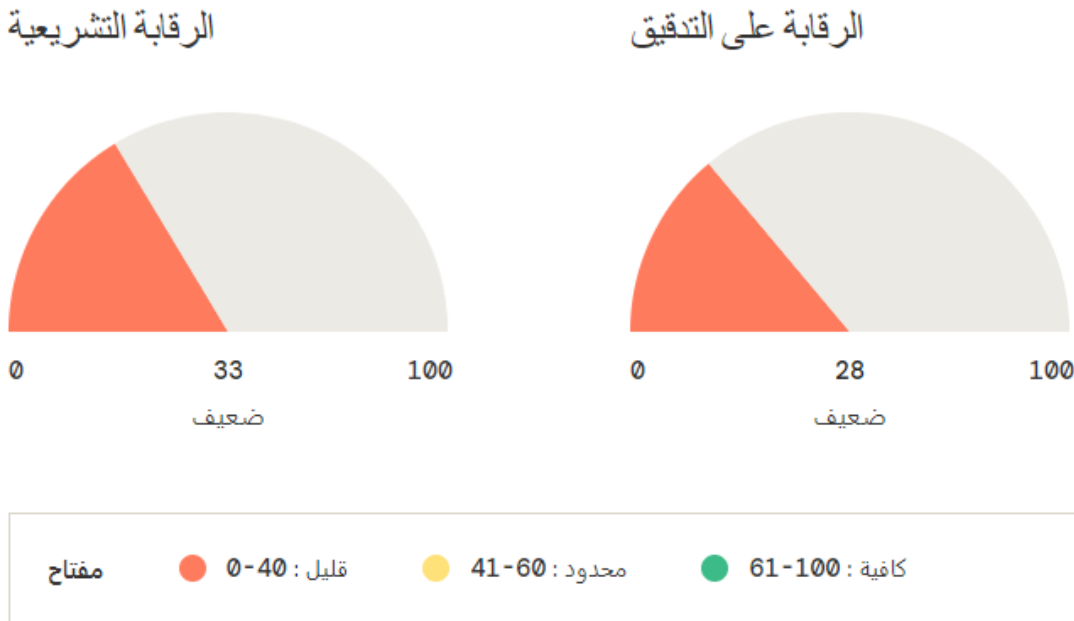
من الجدول (03-03) يتضح أن على صناع السياسات المالية العامة في الجزائر العمل على تحقيق التحسينات في شفافية الميزانية حسب تقرير الميزانية المفتوحة وذلك من خلال:¹

- نشر مقترح الميزانية التنفيذي، واستعراض منتصف العام، وتقرير التدقيق على الإنترنت في الوقت المناسب؛

¹ open budget survey 2020, Algeria <https://internationalbudget.org/fr/open-budget-survey/country-results/2021/algerie>

- إعداد بيان الميزانية التمهيدي، وتقارير العام الجاري، وتقارير نهاية العام، ونشرها على الإنترنت في الوقت المناسب؛
 - تحسين شمولية ميزانية المواطنين عن طريق إنشاء آليات لتحديد متطلبات الجمهور لمعلومات الميزانية، وتوزيعها للجمهور عبر وسائل نشر تتجاوز النشر عبر الإنترنت؛
 - تحسين شمولية الميزانية المنفذة من خلال تضمين تقديرات الإنفاق للبرامج الفردية، وتقديرات مصادر الإيرادات الفردية، وتقديرات الاقتراض والديون الحكومية.
 - عدم فعالية الرقابة
- يتناول مسح الموازنة المفتوحة الدور الذي تقوم به الجهات التشريعية ومؤسسات التدقيق العليا (SAIs) في عملية الموازنة ومدى قيامها بالرقابة؛ ويتم تسجيل درجات كل دولة على مقياس من 0 إلى 100 وفقًا لـ 18 مؤشرًا. إضافةً إلى ذلك، يجمع المسح معلومات تكميلية عن المؤسسات المالية المستقلة¹. كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-01): مؤشرات الرقابة في الجزائر سنة 2021



Source: open budget survey 2020, Algeria <https://internationalbudget.org/fr/open-budget-survey/country-results/2021/algerie>

¹ open budget survey 2020, Algeria, Op cit.

تعكس النتائج المتدنية الواردة في الجدول الجدول رقم (03-04) إلى عدم تجاوز المؤشرين درجة 40 ما يدل على ضعف الرقابة السلطة التشريعية والتنفيذية عند تنفيذ عمليات الموازنة العامة خلال الفترة (2015 إلى 2021).

الجدول رقم (03-04): تطور مؤشرات الرقابة في الجزائر خلال الفترة (2015 إلى 2021)

السنة	2015	2017	2019	2021
الرقابة التشريعية	36	42	39	33
مراقبة التدقيق العليا	34	11	28	28

Source: open budget survey 2021 <https://internationalbudget.org/open-budget-survey>

يوفر البرلمان الجزائري رقابة محدودة خلال مرحلة التخطيط لدورة الميزانية ورقابة ضعيفة خلال مرحلة التنفيذ. لتحسين الرقابة، ينبغي إعطاء الأولوية للإجراءات التالية:¹

- يجب على الهيئة التشريعية مناقشة سياسة الموازنة قبل تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية والموافقة على التوصيات الخاصة بالموازنة القادمة؛
- يجب على اللجان التشريعية فحص مقترح الموازنة المقدم من السلطة التنفيذية ونشر التقارير مع تحليلاتها عبر الإنترنت؛
- يجب على اللجنة التشريعية فحص تنفيذ الموازنة خلال العام ونشر التقارير مع نتائجها عبر الإنترنت؛
- من الناحية العملية، ضمان استشارة الهيئة التشريعية قبل قيام السلطة التنفيذية بنقل الأموال المحددة في الموازنة المقررة بين الوحدات الإدارية، ينفق أي إيرادات غير متوقعة؛ أو يقلل الإنفاق بسبب نقص الإيرادات خلال سنة الميزانية؛
- يجب على اللجنة التشريعية فحص تقرير التدقيق ونشر تقرير بالنتائج التي توصلت إليها عبر الإنترنت. ولتعزيز الاستقلالية وتحسين الرقابة على الحسابات من قبل ديوان المحاسبة الجزائري، يوصى باتخاذ الإجراءات التالية:
- يشترط الحصول على موافقة تشريعية أو قضائية لتعيين وإقالة رئيس ديوان المحاسبة؛
- التأكد من مراجعة عمليات التدقيق من قبل وكالة مستقلة

¹ open budget survey 2020, Algeria, Op cit.

المطلب الثاني: أهم المحاور الرئيسية للقانون العضوي 18-15 المتعلق بالقوانين المالية

يتضمن القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية أهم المحاور الرئيسية لعصرنة والإصلاح النظام الميزانياتي وتفعيل الرقابة والشفافية في الجزائر، حيث يعتبر هذا القانون من أهم الخطوات الذي يهدف إلى تحقيق الرشادة والحفاظ على المال العام.

الفرع الأول: إعادة هيكلة الميزانية العامة

تستخدم طريقة موازنة البرامج في إعداد الميزانيات ويتم ذلك من خلال توزيع الاعتمادات التي صوت عليها بموجب مرسوم فور صدور قانون المالية، لكل وزارة أو مؤسسة العمومية حسب البرنامج الكلي الفرعي وحسب الأبواب، وحسب التخصيص بالنسبة للاعتمادات غير المخصصة¹، وحسب النشاط، وعند الاقتضاء، في شكل أبواب تتضمن النفقات حسب طبيعتها، طبقاً لأحكام المادة 29 من هذا القانون². ولتبني هذه الطريقة يجب على كل وزارة أو عدة وزارات أو مؤسسة عمومية القيام بالتحديد المسبق لمهمتها حسب مجموعة من الأهداف الواضحة والمتناسقة³، كما تشكل هذه البرامج محفظة برامج توضع تحت مسؤولية وزير أو مسؤول مؤسسة عمومية، وتساهم هذه البرامج وتقسيماتها إلى برامج فرعية وأنشطة، في تنفيذ سياسة عمومية محددة⁴.

وحسب القانون العضوي 18-15 "يعد قانون المالية بالرجوع إلى تأطير وبرمجة الميزانية (تأطير ميزاني متوسط المدى) ويساهم في تجسيد السياسات العمومية التي يكون تنفيذها مؤسسا على مبدأ التسيير المتمحور حول النتائج، انطلاقاً من أهداف واضحة ومحددة وفقاً لغايات المصلحة العامة والتي تكون موضوع تقييم"⁵.

واقترح القانون العضوي 18-15 تصنيفاً جديداً للنفقات العامة بشكل يتماشى مع موازنة البرامج، من خلال التوزيع الجديد للاعتمادات لتكون أعباء ميزانية الدولة حسب المادة 28:6

¹ المادة 79، القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02-09-2018.

² المادة 23، القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02-09-2018.

³ المادة 23، القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02-09-2018، الفقرة 04.

⁴ المادة 23، القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02-09-2018، الفقرة 03.

⁵ المادة 02، القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02-09-2018.

⁶ المادة 28، القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02-09-2018.

أولاً: النشاط: يشمل هذا التصنيف البرامج وتقسيماته، حيث يحدد التصنيف حسب النشاط وجهة أعباء ميزانية الدولة ومستوى تنفيذها، كما يحدد كل سنة في مرسوم توزيع الاعتمادات من قبل الوزير المكلف بالميزانية، ويمكن تعديلها خلال السنة استثنائياً وفق الأشكال نفسها، وفي إطار تصنيف النشاط، يجب على كل مسؤول توضيح الأنشطة عبر تقسيمها إلى مهام محددة وتقييمها وفق الشروط والكيفيات المحددة في التنظيم المعمول به، ويجسد كل مهمة في حافظة معينة، حيث تجمع الحافظة مجموعة من البرامج التي تفرع بدورها إلى برامج فرعية، ومن ثم إلى عمليات وعمليات فرعية. يكمن الهدف من هذا التصنيف في تحقيق الأهداف المطلوبة من هذه المهام.¹ وينقسم التصنيف حسب النشاط لأعباء ميزانية الدولة حسب المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 20-354 المؤرخ في 2020/11/30 إلى:²

- حافظة البرنامج؛

- البرنامج؛

- البرنامج الفرعي؛

- النشاط؛

- النشاط الفرعي عند الاقتضاء.

ثانياً: الطبيعة الاقتصادية للنفقات: وفصلت المادة 29 من قانون العضوي 18-15 أعباء الميزانية حسب طبيعة حسب الطبيعة الاقتصادية، الأبواب الآتية:³

- نفقات المستخدمين؛

- نفقات تسيير المصالح؛

- نفقات الاستثمار؛

- نفقات التحويل؛

- أعباء الدين العمومي؛

- نفقات العمليات المالية؛

- النفقات غير المتوقعة.

¹ المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 20-354 المؤرخ في 2020-11-30، يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 73، 2020.

² المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 20-354 المؤرخ في 2020-11-30.

³ المادة 29، القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 2018-09-02.

ثالثا: وظائف الكبرى للدولة: يتكون هذا التصنيف من خلال تعيين القطاعات المكلفة بتحقيق الأهداف حسب الوظيفة، وهي:¹

- القطاع: يسمح هذا المستوى بتحديد الاحتياجات العامة والمنفعة العامة الأساسية التي يجب تلبيتها؛
- الوظيفة الأساسية: المستوى الذي يتضمن أنشطة ووظائف الدولة التي تساهم في تحقيق نفس الهدف النهائي، وتهدف إلى تلبية الاحتياجات والمنفعة الأساسية المحددة في القطاع المعني؛
- الوظيفة الثانوية: المستوى الذي يتضمن أنشطة ووظائف الدولة التي تساهم في تحقيق نفس الهدف الوسيط.

رابعا: الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها: يعتمد هذا التصنيف على توزيع الاعتمادات المالية على الوزارات والمؤسسات العمومية.

وحسب المادة 42 يتم فتح الحسابات الخاصة للخرينة أو غلقها بموجب قانون المالية. وتشمل الحسابات الخاصة بخرينة الحسابات التجارية، حسابات التخصيص الخاص، حسابات القروض والتسبيقات، حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية، حسابات المساهمة والالتزام، وحسابات العمليات النقدية²، وتبين حسابات التخصيص الخاص حسب المادة 50 أن الإيرادات تكون بطبيعتها ذات علاقة مباشرة بالنفقات المعنية، ويمكن أن تكمل الإيرادات الخاصة لحساب تخصيص خاص بتخصيص مسجل في الميزانية العامة للدولة في حدود عشرة بالمائة 10% من مبلغ الإيرادات المحصلة خلال السنة المالية السابقة³.

الفرع الثاني: تأطير ميزانياتي متوسط المدى

يأتي يتحدد تأطير ميزانياتي متوسط المدى في ثلاث سنوات السنة المقبلة والسنتين الموالتين من طرف الحكومة، بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية، في بداية إجراء إعداد قوانين المالية، ويمكن مراجعة التأطير الميزانياتي المتوسط المدى خلال إعداد مشروع قانون المالية للسنة، كما يجب أن يندرج إعداد ميزانية الدولة والمصادقة عليها وتنفيذها ضمن هدف تغطية مالية دائمة تتماشى مع الإطار الميزانياتي المتوسط المدى⁴.

¹ المادة 11، من المرسوم التنفيذي رقم 20-354 المؤرخ في 30-11-2020.

² المادة 42، القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02-09-2018.

³ المادة 50، القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02-09-2018.

⁴ المادة 05، القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02-09-2018.

كما يهدف إلى تعزيز توازن الاقتصاد الكلي والانضباط الميزانياتي، تحسين تخصيص الموارد المحتملة حسب أولوية النفقات على أساس الخيارات الاستراتيجية للحكومة، تعزيز التقدير الميزانياتي، ترشيد النفقات العمومية بالإضافة إلى التغطية المالية الدائمة وتقييم الاحتمالات الميزانية.¹

ويكلف وزير المالية بتصميم وإعداد مشروع الإطار الميزانياتي المتوسط المدى بالاستناد خصوصا إلى تطور التحصيل بعنوان الجباية العادية، تطور التحصيل بعنوان جباية المحروقات ذات الصلة بمتوسط سعر برميل النفط ومتوسط سعره الضريبي، سعر صرف الدينار الجزائري، استراتيجيات القطاعات الرئيسية المنتجة لقيمة مضافة، التطور العام للأسعار، تطور الناتج الداخلي الخام وتطور النفقات العمومية بالإضافة إلى تطور الوضعية المالية.²

ليصدر بعد ذلك المرسوم التنفيذي رقم 20-335 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 الذي يحدد كفاءات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي متوسط المدى، ليتم تطبيقه بشكل كامل ابتداء من السنة المالية لعام 2023، حيث أكد على تأطير الميزانية على المدى المتوسط وتقدير الإيرادات والنفقات على مدى ثلاثة سنوات مستقبلية، بهدف تحقيق استدامة مالية دائمة للدولة.³

كما نصت المادة التاسعة من المرسوم التنفيذي رقم 20/335 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 على إدراج الاقتراحات المقدمة من طرف الوزراء ومسؤولي المؤسسات العمومية المكلفين بتسيير محفظة البرامج ضمن الاطار الميزانياتي، وفي حدود التسقيفات المحددة في توزيع النفقات حسب محفظة البرامج المذكورة في المذكرة التوجيهية على أن تلزم الاقتراحات المتفق عليها بعد مناقشة الميزانية مقترحها، وتصاغ الاقتراحات المقدمة بالنسبة للسنة المالية الأولى لإطار النفقات المتوسط المدى في ظل الالتزام بسقف النفقات المبلغه من طرف وزير المالية، ضمن المذكرة التوجيهية المتعلقة بإعداد المشروع التمهيدي لقانون المالية الذي يذكر بتقديرات الميزانيات المحددة في الإطار الميزانياتي المتوسط المدى للسنة المعنية، أما بالنسبة للسنتين الماليتين الموالتين على الأقل إطار النفقات المتوسط المدى الأخذ بعين الاعتبار معايير التطور المنسجمة مع الاطار الميزانياتي المتوسط المدى التي حددها وزير المالية، يقدم إطار النفقات المتوسط

¹ المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 20-335 المؤرخ في 22-11-2020، يحدد كيفية اعداد وتصميم الاطار الميزانياتي المتوسط المدى، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 71، 2020.

² المادة 05، من المرسوم التنفيذي رقم 20-335 المؤرخ في 22-11-2020.

³ مراد بوعيشاوي، عماد غزالي، تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى كآلية لتحقيق استدامة مالية للدولة في ظل القانون العضوي الجديد رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 11، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 378.

المدى ليجسد مفهوم قيود الميزانية المتمثلة في التسقيفات المحددة، ويسهل تخطيط الاتفاق من قبل الادارات والمؤسسات العمومية كما يضمن التوافق بين موارد الدولة واحتياجاتها، مما يحقق استدامة مالية للدولة ويساعد على اتخاذ قرارات أكثر نجاعة وفعالية من طرف المسيرين.¹

الفرع الثالث: إصلاح متمركز حول حرية أكبر للمسيرين وتفعيل الرقابة

يتم وضع الاعتمادات المالية على أساس تقسيم الأدوار المسؤوليات لضمان مبدأ المسؤولية وتفعيل الرقابة والمساءلة، حيث بهذا يعتبر المسير مسؤولاً عن جانب التسيير والجانب المالي معاً، ويتم التوزيع المفصل لهذه الاعتمادات المالية المصوت عليها بموجب مرسوم حسب الوزارة أو المؤسسة العمومية، وفق البرنامج الكلي والبرنامج الفرعي وحسب الأبواب، كما تم التوضيح بأن التعاقد أو الاتفاقيات هو العلاقة التي تربط الدولة ومسيرى البرامج والتي بموجبها يتم تنفيذ البرامج.²

ويمكن للمؤسسات العمومية التي تطبق المحاسبة العمومية تنفيذ عمليات الاستثمار العمومي والبرامج من خلال التمويل كلي أو جزئي، الخاصة بالشراكة مع شخص معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص، في إطار النفقات المتوسط المدى.³

كما يمكن إجراء نقل أو تحويل في الاعتمادات المالية لتعديل التوزيع الأولي لاعتمادات البرامج خلال السنة المالية الجارية، ويكون نقل الاعتمادات المالية بين البرامج داخل نفس الوزارة أو المؤسسة العمومية، بموجب مرسوم رئاسي يستند بناء على تقرير مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية المعني، أما تحويل الاعتمادات المالية ما بين برامج وزارات أو مؤسسات عمومية مختلفة، بموجب مرسوم رئاسي يستند على تقرير مشترك بين الوزير المكلف بالمالية ووزراء القطاعات أو مسؤولي المؤسسات العمومية المعنيين، ويتم إبلاغ البرلمان بذلك، شرط أن لا تتجاوز مبالغ الاعتمادات المالية المتراكمة التي كانت موضوع نقل أو تحويل بموجب مرسوم 20 % من الاعتمادات المالية المفتوحة خلال نفس السنة

¹ عبد الحليم قيدادو، المستجدات الميزانية والمعلوماتية في القانون العضوي 18-15، الملتقى الوطني العلمي التكويني حول الميزانية العامة للدولة ومشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، الجزائر، 2022، ص 08.

² المادة 79، المادة 42، القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02-09-2018.

³ المادة 37، المادة 42، القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02-09-2018.

بموجب قانون المالية للسنة بالنسبة لكل برنامج من البرامج المعنية. كما انها لا يمكن أن تستفيد خلال السنة المالية، من تحويل أو نقل من التخصيصات الإجمالية، إلا في حالة تدبير عام في مجال الأجر.¹

وحسب المادة 36 يمكن الاستمرار في تنفيذ اعتمادات الدفع المتوفرة في برنامج في نهاية السنة، وذلك خلال السنة المالية وفي نفس البرنامج وذلك في حالات استثنائية ومبررة قانونا، بشرط قبل انقضاء الفترة التكميلية التي لا تتعدى مدتها تاريخ 31 جانفي من السنة المالية لسنة تنفيذ الميزانية، ولا تعني هذه الفترة إلا التنفيذ المحاسبي للميزانية. يمكن أن تنقل اعتمادات الدفع المتوفرة في باب نفقات الاستثمار لبرنامج ما، إلى نفس البرنامج بحد أقصى قدره 5% من الاعتماد الأولي، بموجب قرار وزاري مشترك يتخذه وزير القطاع المعني والوزير المكلف بالمالية قبل نهاية الفترة التكميلية المذكورة، وتضاف المبالغ التي تم نقلها إلى اعتمادات الدفع المفتوحة بموجب قانون المالية، يجب ألا يتسبب في أي حال من الأحوال تمديد التنفيذ إلى الفترة التكميلية ونقل اعتمادات الدفع في تدهور التوازنات الميزانية والمالية.²

الفرع الرابع: تحسين مضمون وتقديم مشاريع قوانين المالية

يكون الوزير المكلف بالمالية تحت سلطة الوزير الأول، مسؤول عن إعداد مشاريع قوانين المالية ويتم عرض هذه المشاريع أمام مجلس الوزراء، تحمل مشاريع قوانين المالية أهمية كبيرة، حيث تتضمن ترتيبات وتوجيهات مالية تتعلق بالميزانية العامة للدولة، وتحديد كيفية إنفاق الأموال العامة وتوزيعها، يتولى الوزير المكلف بالمالية تحضير هذه المشاريع بناءً على التوجيهات العامة للحكومة واحتياجات الدولة في ضوء السياسات الاقتصادية والاجتماعية.³

تلتزم الحكومة بتقديم تقرير أمام البرلمان قبل نهاية الثلاثي الأول من السنة المالية، في إطار إعداد مشروع قانون المالية للسنة، ويحتوي هذا التقرير على عرض توجهات الرئيسية التي تعزم الحكومة اتخاذها في مجال الاقتصاد والميزانية، كما يحتوي على تقدير للموارد المالية المتاحة للدولة والأعباء المتوقعة عليها في المدى المتوسط، ويساعد هذا التقييم في توضيح استدامة السياسات المالية وتأثيرها على ميزانية الدولة

¹ المادة 33، القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018.

² المادة 36، القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018.

³ المادة 69، القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018.

على المدى الطويل.¹ هذه الإجراءات يعزز شفافية العملية المالية و يتيح للبرلمان والجمهور التفاعل مع استراتيجيات وخطط الحكومة في مجال السياسات الاقتصادية والميزانية الدولة.

وحسب المادة 74 من القانون العضوي 18-15 تودع مشاريع قوانين المالية التصحيحية خلال السنة ويمكن أن تتضمن نفس أجزاء قانون المالية للسنة، وتتضمن المادة 76 متطلبات لمشروع قانون المالية التصحيحي، حيث يجب أن يرفق بتقرير تفسيري للتعديلات المدرجة وأي وثيقة تقديم معلومات ضرورية ومفيدة. وعليه فإن مشروع قانون المالية التصحيحي يرفق بتقرير تفسيري للتعديلات المضافة إلى قانون المالية السنوي، حيث يتعين أيضا إرفاق أي وثيقة تقدم معلومات ضرورية ومفيدة لفهم التعديلات وتأثيراتها الواردة.

الفرع الخامس: إصلاح النظام المعلوماتي والإعلام الآلي

يتضمن هذا المحور وضع نظام مدمج لعملية التسيير الميزانياتي والذي يشمل برامج إدارة الميزانية والخزينة بما في ذلك:²

- التأكد من صحة تنفيذ العمليات المالية والمواقع الالكترونية؛
- إدارة وسائل الدفع الآلية واليدوية؛
- تسهيل عملية اعتماد محاسبة الاستحقاق؛
- مراقبة مستويات الإنفاق والنتائج ومقارنتها مع ما هو مخطط.

المطلب الثالث: تطبيق القانون 18-15 ودوره في تعزيز أداء المالية العامة في الجزائر:

نظرا لزيادة النفقات العامة وزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تزامنا تزايد احتياجات العامة للمجتمع، مما يستوجب توفير الامكانيات المادية اللازمة لذلك، مع ضمان الحفاظ على المال العام من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمالية، وعلى هذا الأساس تم إصدار القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية المتضمن العديد من المضامين والتوجهات لتجسيد مبادئ الحوكمة في مجال المالية العامة

¹ المادة 72، القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02-09-2018.

² أحسن مصطفى، جليل زين العابدين، أليات اصلاح الميزانياتي في الجزائر بموجب أحكام القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية وانعكاساته على الأداء المالي للمؤسسات المالية، الملتقى الوطني العلمي التكويني حول الميزانية العامة للدولة ومشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، الملتقى الوطني العلمي التكويني حول الميزانية العامة للدولة ومشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، الجزائر، 2022، ص 15.

من خلال تعزيز الشفافية والرقابة وتحقيق مبدأ المشاركة والصدق والدقة والوضوح في التقديرات واتخاذ القرارات.¹

الفرع الأول: ترشيد الإنفاق العام وتعزيز الحوكمة المالية

إن تنفيذ القانون 18-15 في تسيير المالية العمومية يقتضي اعتماد مفاهيم ومعايير جديدة، من خلال تحديد الأهداف ووضع المؤشرات التي على أساسها تقيم النتائج بالنسبة للأهداف المسطرة، كما أن القانون يعمل على منح مرونة أكبر في التسيير، أي ترك الحرية للمسير للتصرف في الاعتمادات المخصصة للبرنامج بهدف الوصول إلى النتائج المنتظرة مع تحميله مسؤولية تحقيق هذه النتائج، كما يحرص أسلوب الموازنة القائمة على النتائج على نشر الوثائق والمعلومات المتعلقة بالموازنة العامة للدولة.²

يتضمن مشروع قانون المالية للسنة حسب المادة 73 أربعة أجزاء متباينة³:

■ **الجزء الأول:** يحتوي على الأحكام المتعلقة بالترخيص السنوي لتحصيل الموارد العمومية وتخصيصها، وكذا مبلغ الموارد المتوقعة من طرف الدولة التي من شأنها أن تسمح بتغطية العمليات الميزانية والمالية للدولة.

■ **الجزء الثاني:** يتمثل فيما يلي:

- 1- يجدد حسب كل وزارة ومؤسسة عمومية، مبلغ رخص الالتزام واعتمادات الدفع؛
- 2- يحدد مبلغ اعتمادات الدفع، وعند الاقتضاء رخص الالتزام لكل حساب من حسابات التخصيص الخاص؛

- 3- سقف المكشوف المطبق على الحسابات التجارية؛

■ **الجزء الثالث:** يتضمن

- 1- رخصة منح ضمانات الدولة وتحديد نظامها؛
- 2- رخصة التكفل بديون الغير وتحديد نظامها؛

¹ أحمد حنيش، تطبيق القانون 18-15 المتعلق بقوانين المالية ودوره في تحسين أداء المالية العمومية في الجزائر، الملتقى الوطني العلمي التكويني حول الميزانية العامة للدولة ومشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، الملتقى الوطني العلمي التكويني حول الميزانية العامة للدولة ومشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، الجزائر، 2022، ص 8.

² نفس المرجع. والصفحة سابقا.

³ المادة 72، القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02-09-2018.

- 3- الأحكام المتعلقة بوعاء ونسبة وكيفيات تحصيل الإخضاعات مهما كانت طبيعتها. ويجب ألا تؤثر هذه الأحكام على التوازن الميزانياتي المعروف في المادة 3 من هذا القانون،
- 4- كل حكم يتعلق بالمحاسبة العمومية وتنفيذ ورقابة الإيرادات والنفقات العمومية.
- **الجزء الرابع:** يتضمن الجداول الآتية:
- 1- الجدول "أ" ويتعلق بالإيرادات مقسمة إلى إيراد بإيراد؛
- 2- الجدول "ب" ويتعلق بالاعتمادات المفتوحة للسنة والموزعة حسب كل وزارة أو مؤسسة عمومية وحسب البرامج وحسب التخصيص، ويبين رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة؛
- 3- الجدول "ج" ويبين قائمة الحسابات الخاصة للخزينة ومحتواها، حسب كل صنف؛
- 4- الجدول "د" ويبين التوازنات الميزانية والمالية والاقتصادية؛
- 5- الجدول "هـ" ويبين قائمة الضرائب والإخضاعات الأخرى وحواصلها، المخصصة للدولة وللجماعات الإقليمية وكذا تلك المخصصة بطريقة غير مباشرة لهذه الأخيرة عن طريق الهيئات المشار إليها في المادة 13 من هذا القانون؛
- 6- الجدول "و" ويتعلق بالرسوم شبه الجبائية؛
- 7- الجدول "ز" ويتعلق بالاقتطاعات الإجبارية غير الجبائية الموجهة لتمويل هيئات الضمان الاجتماعي؛
- 8- الجدول "ح" ويبين تقديرات النفقات الجبائية.

كما يرفق مشروع قانون المالية للسنة حسب المادة 75 بما يأتي:¹

- 1- تقرير عن الوضعية والآفاق الاقتصادية والاجتماعية والمالية على المدى المتوسط ويبرز على الخصوص التوازنات الاقتصادية والمالية التقديرية؛
- 2- ملاحق تفسيرية يبين فيها لا سيما التطور حسب صنف الضرائب بما فيها تلك المتعلقة بالتدابير الجديدة، وبصفة عامة تقديرات الحواصل الناتجة عن الموارد الأخرى؛
- 3- وثائق مجمعة في ثلاثة أحجام تتعلق بما يأتي:
- **الحجم 1:** مشروع ميزانية الدولة؛
 - **الحجم 2:** تقرير عن الأولويات والتخطيط يعد من قبل وزير وكل مسؤول في المؤسسة العمومية مكلف بتسيير محفظة البرامج الموزعة حسب الإدارة المركزية والمصالح غير الممركزة وكذا حسب الهيئات

¹ المادة 75، القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02-09-2018.

العمومية تحت الوصاية والهيئات الإقليمية عندما تكلف هذه الهيئات بتنفيذ كل البرنامج أو جزء منه. ويتضمن كل برنامج من هذه البرامج، لا سيما التوزيع بحسب الأبواب للنفقات والأهداف المحددة والنتائج المنتظرة وكذا تقييمها، مع الإشارة لا سيما لقائمة المشاريع الكبرى.

- **الحجم 3:** التوزيع الإقليمي لميزانية الدولة، يتم إعداد هذه الوثائق وفقا للميزانية حسب كل برنامج، والمتمحورة حول النتائج. وتكتسي الميزانية حسب البرنامج طابعا سنويا ومتعدد السنوات.
- جدول استحقاق الاعتمادات المتعلقة برخص الالتزام؛
- قائمة كاملة للحسابات الخاصة للخزينة تبرز على الخصوص مبلغ الإيرادات والنفقات المتوقعة لحسابات التخصيص الخاص؛
- جدول التعداد يبين فيه تطوراته ويبرر التغيرات السنوية، ويعد حسب كفاءات محددة عن طريق التنظيم، يتم تقديم البيانات والمعلومات المرتبطة بالمحافظة على المصالح الرئيسية للدولة وبالدفاع الوطني، في وثائق على شكل ملائم، ويجب أن يتم نشرها مع مراعاة حساسيتها.

الفرع الثاني: مساهمة عصرنه النظام الميزانياتي في ترشيد النفقات العامة

جاء النظام الميزانياتي الجديد في إطار عملية واسعة النطاق تشمل إصلاح وترتيب النظام الميزانياتي كما قد يسمح بإحداث تغييرات جوهرية قد تساهم في ترشيد النفقات العامة:¹

أولاً: إعتامد البرمجة متعددة السنوات والتسيير القائم على النتائج كأسلوب للترشيد:

تعد البرمجة متعددة السنوات حلقة وصل بين الرؤى الإستراتيجية المتوسطة وطويلة المدى للسلطات العمومية وبين الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف ومخططات السياسة العمومية المسطرة، كما تلعب دورا مهما في تأطير الموازنة العامة للدولة لتنفيذها بما يحقق أكبر منافع عامة في إطار الموارد المرصودة.

تعتمد الموازنة الموجهة بالنتائج على الربط بين النفقات على نشاطات الأجهزة الحكومية ككل ونتائج هذه النفقات من خلال منظومة مؤشرات لقياس الأداء لكافة مستويات لتحقيق كفاءة وفاعلية والوصول إلى الأهداف والأولويات المرغوب فيها، ويتضح بأن الأهداف تحدد انطلاقا من الحاجيات والأولويات وبالتالي يصبح صرف الاعتمادات وسيلة فقط وليس هدف كما هو في موازنة البنود، حيث أن إعداد الموازنة حسب

¹ فتحة ايت لعزير، وآخرون، عصرنه النظام الميزانياتي ودوره في ترشيد الانفاق العام، الملتقى الوطني العلمي التكويني حول الميزانية العامة للدولة ومشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، الملتقى الوطني العلمي التكويني حول الميزانية العامة للدولة ومشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، الجزائر، 2023، ص: 7-10،

منطق الوسائل نلاحظ عدم لوجود علاقة بين النتائج وبين الأهداف، بينما إعداد الموازنة حسب منطق النتائج تسعى إلى ضمان استخدام الأمثل للموارد المتاحة وترشيد النفقات، من خلال تحديد مراكز متابعة التنفيذ بما هو مخطط، ويستند في ذلك على مدى كفاءة البرنامج من حيث التكلفة المتعلقة بالمستوى المطلوب، ومدى تحقيق البرنامج للأهداف والنتائج المتوقعة منه حيث يرتبط البعدان الأولان بالاقتصاد الذي يرتبط بتكلفة المدخلات هو يعني جمع الموارد البشرية والمالية والمادية ذات الجودة والكمية الملائمة في الوقت المناسب بأقل التكاليف.

يمكن اعتبار الموازنة الموجهة بالنتائج الحل الأفضل والأسلوب الأنسب لمشكلة ترشيد النفقات العامة والوسيلة الهامة لترشيد الموارد وضمان فعالية الأداء وتقليل من فرص الهدر والتبذير.

ثانيا: إطار الإنفاق المتوسط المدى كوسيلة لترشيد النفقات العامة:

يعتبر الإطار المتوسط الأجل للنفقات العامة بمثابة صياغة لبرامج اتفاقية متوسطة المدى لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة الكفاءة والفعالية في استغلال الأمثل للموارد المتاحة، كما يمكن أن تحقق عدة مزايا تساهم في ترشيد النفقات العامة أهمها:

- تعتبر عملية لإعادة هيكلة النفقات العامة بما يؤهل من ناحية تحقيق الأهداف المرجوة ومن الناحية الأخرى حوكمة المال العام وفق نهج يعتمد على نظم التخطيط والتنفيذ والمتابعة، لتمكين الحكومة من التوصل إلى أحسن وسيلة للربط بين الخطة المتوسطة الأجل والميزانية العامة؛
- يقدم إطار الموازنة متوسط المدى إذا طبق بدقة بيانا واضحا لآثار الإيرادات والنفقات في إتباع السياسات الحكومية الراهنة، كما يوفر آلية للتحكم في استحداث سياسات جديدة ومتابعة تنفيذ الموازنة لفترة تتجاوز سنة واحدة؛
- يمثل أساسا شفافا لمساءلة السلطة التنفيذية، ودعامة ضرورية لإعداد الموازنة بشكل أكثر تفصيل مع التركيز على النتائج؛
- فيما يتعلق بالهيئات المختصة بالإنفاق، يعتبر التنبؤ بالتمويل اللازم لبرامجها أكثر سهولة، كما أن شرط قيام الهيئات المعنية بإعداد تقديرات السنوات متعددة يزيد من وضوح السياسة على مستوى البرامج؛
- يوفر إطار الموازنة متوسط المدى أدوات أفضل وأكثر شفافية لتصميم الموازنة العامة وتقييمها وتنفيذه، بحيث تقسم بالفعالية في ظل الالتزام بضبط أوضاع المالية العامة على نحو واقعي ومستقر بالشفافية والعلانية الكافية.

ثالثا: تقليص حساب التخصيص الخاص بغرض الترشيد

تزايدت ظاهرة حسابات التخصيص الخاص السنوات الأخيرة ولا يكاد يخلو أي قانون مالية من إنشاء حساب تخصيص خاص أو تعديل حسابات وذلك في غياب حدود وشروط فتحها، وتعد هذه الظاهرة غير جدية في تسيير الأموال العامة وخاصة لعدم خضوعها للرقابة البرلمانية، وقد تم اللجوء إلى هذه الحسابات في تنفيذ معظم المشاريع الضخمة التي تم تسجيلها في مخططات الإنعاش مثل مشروع الطريق السيار شرق غرب ومشاريع السكنات بمختلف صيغها وغيرها من المشاريع الأمر الذي أدى إلى تضخم عددها وصعوبة مراقبتها، وعليه فقد كانت أول خطوة لترشيد النفقات العمومية هو تقليص عدد هذه الحسابات وتطهيرها، وعليه كرس الإطار الميزانياتي الجديد من خلال القانون العضوي 15-18 مبدأ تأطير عملية فتح هذه الحسابات إلى جانب ضرورة إيجاد صلة مباشرة بين الإيرادات المخصصة والنفقات الأمر الذي سيؤدي إلى حذف العديد منها.

رابعا: أهمية نظام المعلومات المالية في ترشيد النفقات العامة

يعتبر التحكم في تسيير الأموال العامة وترشيد النفقات العامة من الأهداف الرئيسية لكافة الدول، ولذلك تسعى الدولة نحو تبني مفهوم الإدارة الالكترونية بصفة عامة وخصوصا بناء نظام معلومات مالية للدولة له من دون شك العديد من المزايا، سواء على الدولة أو على المتعاملين معها مما ينعكس على تحقيق جانب مهم من رشادة في النفقات العامة حيث يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- يؤدي التقليل من التعامل بالوسائل التقليدية إلى تخفيض كلفة الإجراءات الإدارية وما يتعلق بها من عمليات على مستوى كافة مراحل إعداد موازنة الدولة والمصادقة عليها، وصولا إلى إجراء تنفيذ النفقات العامة؛
- تحقيق جانب هام من الشفافية في الإجراءات بالنظر للحد من تدخل العامل البشري بإدماج مختلف العمليات الموازنة والمحاسبية بشكل آلي، مما يساهم في التقليل من الأخطاء أو الحد والتقليص من قنوات الفساد المالي على اعتبار أن النظام المالي مصمم سلفا وبالتالي تقليل تأثير العلاقات الشخصية في تسيير الأموال العمومية؛
- توفير رصيد معلوماتي عن كافة المتعاملين الاقتصاديين المساهمين في توفير الطلبات العمومية من خلال فرص التعامل بالفوترة الالكترونية، بحيث يمكن أن ينعكس هذا الجانب في تقليل من فرص الغش والتهرب الضريبي مما ينعكس إيجابا على إيرادات الميزانية العامة للدولة؛

- تحقيق الرقابة الصارمة في تنفيذ الأموال العمومية، بالنظر للتقليص من الإجراءات البيروقراطية في تنفيذ الإيرادات أو النفقات.

الفرع الثالث: تعزيز الإجراءات الرقابية والشفافية على المالية العامة

يتضمن القانون 15-18 في مجال الرقابة على الموازنة العامة مجموعة من التوجّهات التي تسمح للدولة بالسهر على نجاح الإصلاح المدرج في مجال الموازنة العامة والمحاسبة العمومية، استجابة للتحوّلات التي شهدتها أجهزة الرقابة في الدول التي تتبع هذا النهج من الإصلاح في المجال المالي والموازني، ويشمل هذا الإصلاح الرقابة الإدارية داخل السلطة التنفيذية والرقابة الخارجية سواء كانت الرقابة البرلمانية أو المستقلة، بهدف تعزيز شفافية المعلومات المالية حول الاستغلال الأمثل للموارد العامة.¹

وأقرت كل من المادة 87 و88 من قانون العضوي 15-18 مجموعة من الضمانات ذات الطابع الإجرائي والتي من شأنها أن تضمن فرض كل من البرلمان بوصفه السلطة التشريعية ومجلس المحاسبة بوصفه من قبيل السلطة القضائية والهيئة المكلفة بالرقابة على النفقات العمومية في الجزائر، لرقابتهما اللاحقة على عملية الإنفاق العمومي في الجزائر خلال كل سنة مالية على حدا، وهو ما من شأنه أن يعزز من تطبيق سياسة ترشيد النفقات العمومية المتبناة من قبل المشرع الجزائري.

وفي مجال الرقابة الإدارية تعززت برقابة المفتشية العامة لمصالح الميزانية والتقييم، والتي تكلف تحت سلطة المدير العام للميزانية، بالقيام بمهام المراقبة والتفتيش والتقييم التي تنصب خصوصا على ما يأتي:²

- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما، والنصوص ذات الصلة لتحسين نجاعة النفقات العمومية؛

- تنفيذ الميزانية ومتابعتها وإنجازها وفقا للأهداف المحددة؛

- الاستعمال العقلاني والأمثل للوسائل والموارد الموضوعة تحت تصرف الهياكل التابعة للمديرية العامة للميزانية؛

- السير العادي والمنتظم للإدارة المركزية للميزانية والهياكل والمصالح غير الممركزة التابعة لها؛

- تجسيد مبدأ الصرامة في تنفيذ العمل في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها.

¹ أحمد حنيش، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم: 22-200 المؤرخ في 25 ماي 2022، يتضمن مهام المفتشية العامة لمصالح الميزانية والتقييم وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 37، 2022.

وتشير المادة 85 من القانون 15-18 أن عمليات تنفيذ ميزانية الدولة تخضع للرقابة متعددة والمتمثلة في الرقابة الإدارية والقضائية والبرلمانية حسب الشروط التي يحددها الدستور والأحكام التشريعية والتنظيمية الخاصة، لضمان الاستخدام الفعال والرشيد للموارد المالية العامة بهدف تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية.¹

وحرص المشرع الجزائري من خلال القانون العضوي على تحسين الأداء في كفاءات تنفيذ البرامج في ظل رقابة فعالة على تنفيذ الميزانية، وفي إطار تبني مفهوم الأداء ظهرت فئة جديدة من المحاسبين العموميين هم مسيرو البرامج حسب ما نصت عليه المادة 79 من القانون العضوي 15-18 حاول المشرع من خلال القانون العضوي 15-18 تعزيز الدور الرقابي لأجهزة الرقابة المالية لتحقيق فعالية أكبر في رقابة المال العام.²

¹ المادة 85، القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018.

² عبد الجليل عمالو، عثمان مداحي، التحديث الميزانياتي في الجزائر على ضوء القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية، الملتقى الوطني العلمي التكويني حول الميزانية العامة للدولة ومشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، الملتقى الوطني العلمي التكويني حول الميزانية العامة للدولة ومشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، الجزائر، 2023، ص 8.

المبحث الثالث: التجارب الدولية الرائدة في مجال ترشيد النفقات العامة

توجد العديد من التجارب الدولية الرائدة في ترشيد النفقات العامة وحوكمة الموازنة وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، ويتم فيما يلي عرض بعض التجارب باختصار من خلال التطرق إلى تجربة دولة الإمارات، النرويج وسنغافورة.

المطلب الأول: تجربة دولة الإمارات المتحدة في مكافحة الفساد وترشيد النفقات

تعتبر دولة الإمارات ترشيد النفقات العامة عنصراً أساسياً من عناصر تحقيق التنمية المستدامة، فقد أدركت الدولة ضرورة إدارة النفقات العامة بفعالية لضمان الاستدامة المالية، وعليه سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى جهود مكافحة الفساد في دولة الإمارات وملامح اقتصادها وكذا أهمية ترشيد النفقات العامة، بالإضافة إلى إبراز مؤشرات ترشيد النفقات العامة وضبط الموازنة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أولاً: تجربة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد

تجسدت تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد من خلال التزامها بدعم النزاهة والمساءلة. فلقد أدركت الدولة وجود الفساد وآثاره المدمرة على المجتمع وسعت إلى معالجة هذه الظاهرة. ويرجع انتشار الفساد في الإمارات إلى عدة أسباب منها النمو الاقتصادي السريع الذي شهده اقتصاد البلد والذي أدى إلى زيادة فرص الفساد، بالإضافة إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية ووجود مشاريع البناء واسعة النطاق التي خلقت بيئة مناسبة لازدهار الفساد، كما أن الافتقار إلى الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية إلى جانب عدم كفاية تدابير مكافحة الفساد قد ساهما في تفاقم المشكلة، ومن أجل التصدي لهذه التحديات فقد واجهت الإمارات المتحدة مسؤولية إصلاح هياكلها التنظيمية والقانونية والاقتصادية بهدف إرساء آليات الحكم الرشيد.¹

وفي إطار التزام دولة الإمارات بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، اتخذت خطوات مهمة على المستوى الدولي والإقليمي، وذلك من خلال مصادقة الإمارات على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) بموجب المرسوم الاتحادي رقم 8 لسنة 2006، كما وقعت الإمارات على الاتفاقية العربية بهدف مكافحة

¹ Irvine, Helen, Lucas, Natalie, The rationale and impact of the adoption of International Financial Reporting Standards: the case of the United Arab Emirates, Proceedings of the 18th Asian-Pacific Conference on International Accounting Issues, California State University, The Sid Craig School of Business, 2006, P 1-24. <https://eprints.qut.edu.au/214586/1/13041.pdf>

الفساد في 21 ديسمبر 2010 إلى جانب 20 دولة عربية أخرى. هذه الخطوات تعكس التزام الإمارات بتعزيز النزاهة والشفافية في جميع القطاعات، كما اتخذت الإمارات استراتيجيات أخرى لإرساء مبادئ الحكم الرشيد من خلال الإصلاحات التشريعية بهدف مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل البلاد، وذلك بإصدار مجموعة من القوانين أهمها:¹

- **قانون العقوبات لعام (1970):** متضمن أحكام جرائم الفساد وإساءة استغلال الوظيفة العامة والذي يحتوي المواد التالية:

- المادة 118: حصول الموظف العام على مكافأة في عمل رسمي؛
- المادة 119: أخذ أمر مكافأة، بوسائل فاسدة أو غير قانونية، للتأثير على موظف عام فيما يتعلق بعمل رسمي؛
- المادة 120: عرض أو إعطاء مكافأة لموظف عام في عمل رسمي؛
- المادة 121: حصول الموظف العام دون مقابل على أي شيء ذي قيمة من أي شخص له علاقة بأي إجراء أو عمل يقوم به هذا الموظف العام؛
- المادة 122: عرض شيء ذي قيمة على موظف عام بدون عوض من أي شخص له علاقة بأي إجراء أو عمل يقوم به ذلك الموظف العام.

- **إصدار قانون العقوبات الاتحادي في عام 1987:** على الموظفين العموميين الأجانب والمحليين بهدف مكافحة الرشوة رقم 3 الذي يحتوي على المواد من 234 إلى 239.

- **إصدار قانون دبي رقم 6 في عام 1997:** الذي يحدد قواعد وإجراءات العقود مع الدوائر الحكومية في الإمارات، وينطبق هذا القانون على نوعين رئيسيين من العقود:

- الأول: عقود النفقات الإدارية والتي تشمل توريد المواد، تنفيذ الأعمال، وتقديم أنواع مختلفة من الخدمات؛
- الثاني: يشمل عقود الإيرادات والتي تتعلق ببيع أو تأجير الأصول المنقولة وغير المنقولة أو أي عقود أخرى تحقق إيرادات للدائرة.

ويفرض هذا القانون شروطاً تمنع تضارب المصالح، حيث يجب ألا يكون المتعاقد موظفًا في الدائرة الحكومية وألا يكون مرتبطًا بالموظفين المكلفين بالتعاقد من الدرجة الأولى.

¹ James G Tillen, Leah Moushey, Anti-Corruption Regulation 2021, Published by Law Business Research Ltd, London, 2021 <https://afриди-angell.com/wp-content/uploads/2020/06/Lexology-GTDT-Anti-Corruption-Regulation-UAE-2021.pdf>

- إصدار القانون الاتحادي رقم (4) في عام 1998: والذي تم تعديله بالقانون الاتحادي رقم (9) لعام 2008، ويحكم هذا القانون مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بالسلك الدبلوماسي والقنصلي لدولة الإمارات بما في ذلك قواعد تضارب المصالح، حيث تحظر المادة (45) على أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الاتحادي أن يكون لهم أي مصلحة في أي أعمال أو عقود تتعلق بوظيفة الوزارة الاتحادية أو المكتب الذي يكون الدبلوماسي أو القنصل عضواً فيه. كما تمنع من القيام بأعمال تجارية لصالح الغير، سواء براتب أو بدون راتب، حتى بعد ساعات العمل الرسمية، إلا بإذن من الوزير.
- القانون الاتحادي المتعلق بقانون القوات المسلحة الاتحادية رقم (6) لسنة 2004: يحظر في المادة 47 على ضباط القوات المسلحة العمل لحساب الغير أو امتلاك مصالح في عقود تخص القوات المسلحة دون إذن. كما يمنع القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2004 في المادة 33 أفراد القوات المسلحة من تقديم العطاءات أو منح العقود أو قبول الهدايا والتبرعات من أصحاب المصلحة.
- قانون الموارد البشرية الاتحادي: يحكم هذا القانون معظم جوانب التوظيف في الخدمة العامة مع الحكومة الاتحادية، ويحدد أحكاماً تتعلق بالسلوك الشخصي للموظفين الحكوميين، بما في ذلك الهدايا، الرشاوى، وتضارب المصالح. ويطبق هذا القانون على المستوى الفيدرالي، أما القوانين المحلية على موظفي الحكومات المحلية فتطبق وفقاً لأحكام قانون دبي للموارد البشرية رقم 27 لعام 2006. بحيث تحظر المادة 70 من القانون الاتحادي على الموظفين قبول أو طلب أو تقديم الرشوة، معرّفاً الرشوة كأى مبلغ أو خدمة تُقدم لتسريع أو تسهيل عمل، أو للامتناع عن القيام بواجبات محددة، أو للتوسط بشكل غير قانوني.
- قانون مكافحة الاحتيال المالي في 31 ديسمبر 2009: ويطبق على الأفراد المدانين بجرائم تتعلق بالحصول غير المشروع على الأموال العامة أو الخاصة، هدفه فرض عقوبات صارمة على الجرائم المالية، مع إمكانية إلغاء العقوبة عند سداد الأموال. ويحدد القانون فعّلين يعاقب عليهما:
 - تلقي الأموال غير المشروعة؛
 - استلام الأموال العامة التي تخص الحكومة أو الهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية.
- تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة نظاماً معفياً من الضرائب بشكل كبير، ولا توجد حالياً أحكام قانونية تنظم الخصم الضريبي. ومع ذلك، تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من 1 يناير 2018 وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم 8 لسنة 2017 بشأن ضريبة القيمة المضافة، الذي يتضمن أحكاماً لتنظيم استرداد ضريبة القيمة المضافة من قبل الجهات الحكومية والجمعيات الخيرية.

- إصدار قرار مجلس الوزراء رقم 4 في عام 2019 والمعدل بقرار مجلس الوزراء رقم 37 لعام 2020: ويفرض هذا القرار قيوداً على مصالح الموظفين الحكوميين في العقود الحكومية، بحيث لا يجوز قبولهم لأي هدايا أو تبرعات سواء كانت مالية أو عينية بموجب المادة 5.

نتيجة للتدابير المتخذة في مكافحة الفساد والتزامها بتعزيز الشفافية والمساءلة لضمان ترشيد الموارد الطبيعية والمالية، احتلت دولة الإمارات المتحدة مراتب متقدمة في المؤشرات العالمية الخاصة بمكافحة الفساد.

ثانياً: تجربة الإمارات العربية المتحدة في ترشيد النفقات العامة

لقد ساهمت العديد من العوامل في زيادة النفقات العامة بدولة الإمارات والتي على رأسها زيادة أسعار المحروقات بسبب اعتمادها الكبير على عائدات النفط، والتي تمثل جزءاً كبيراً من دخل الحكومة، وهذا ما جعل اقتصادها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، العجز المالي، ممارسات التهرب الضريبي... إلخ¹، مما أدى إلى ضرورة ترشيد النفقات العامة وتنويع اقتصادها بالإضافة إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص كوسيلة لتمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية العامة لضمان الاستقرار المالي والاقتصادي، بالإضافة إلى عصرنة القطاع الخاص، بحيث تستطيع الإمارات الاستفادة من رأس المال الخاص والخبرة مع تقاسم المخاطر المالية المرتبطة بالمشاريع ذات النطاق الواسع بهدف تحقيق الاستدامة المالية، وتعزيز الابتكار والكفاءة في تقديم الخدمات العامة.²

وعليه فقد عملت دولة الإمارات المتحدة على إرساء مبادئ الحكم الرشيد بهدف ترشيد النفقات العامة للحفاظ على المال العام والاستجابة للتحويلات والتغيرات والتطورات الاقتصادية والسياسية، وذلك من خلال انتقال وزارة المالية في إعداد الميزانية الاتحادية من "ميزانية البنود" التي تم اعتمادها في سنة 1972 و"ميزانية البرامج والأداء" سنة 2001 مروراً بالميزانية متوسطة المدى (ثلاث سنوات) بدءاً من سنة 2008 إلى "الميزانية الصفرية" متوسطة المدى سنة 2011، ثم التصنيف الوظيفي والنظام الآلي سنة 2014 وصولاً إلى الميزانية الصفرية الخماسية 2022-2026. وخلال السنوات الـ 49 الماضية، زادت ميزانية دولة

¹ Aldahmani Hamad Mohammed AsadAbulrah, Analysing the Determinants of Public Expenditure in the United Arab Emirates (UAE): Evidence from ARDL Bounds Testing Approach, Indian Journal of Economics and Business, Vol. 20 No. 3, 2021, pp: 114-115. https://www.ashwinanokha.com/resources/Corrected%20Paper_v20-3-7-awadh%20Ahmed%20Mohammed%20Gamal_1.pdf

² Babayev, Bahruz, STUDYING THE CASE OF THE UAE IN ECONOMIC DIVERSIFICATION AND NON-OIL EXPORT GROWTH: PUBLIC POLICY LESSONS FOR AZERBAIJAN, Journal of Economic Sciences: Theory & Practice, Vol 76, no2, 2019.

الإمارات العربية المتحدة بأكثر من 291 ضعفاً من 200 مليون درهم في عام 1972 إلى 58.3 مليار درهم في عام 2021. وقد تحقق ذلك من خلال التوزيع الأمثل، والاستخدام الفعال للموارد، والحفاظ على التوازن بين الإيرادات والنفقات.

ويمر إعداد الميزانية بخمس مراحل تتضمن التخطيط، الإعداد، المراجعة، الاعتماد ومن ثم التنفيذ استناداً إلى القوانين والأنظمة والتعاميم والأدلة الخاصة، وتوزع اعتماداتها ومصرفاتها على ست قطاعات رئيسية تشمل التنمية الاجتماعية، المنافع الاجتماعية، البنية التحتية والموارد الاقتصادية، الشؤون الحكومية، الاستثمارات والأصول المالية والمصاريف الاتحادية الأخرى.

ووفقاً للمرسوم الخاص بالقانون الاتحادي رقم (26) لسنة 2019 في شأن المالية العامة يمكن للجهات الاتحادية الخدمية المستقلة أن يكون لها ميزانية مستقلة، على أن يتم تقديمها إلى وزارة المالية لاعتمادها ضمن قانون ربط الميزانية، كما يجوز أن يتم بقرار من مجلس الوزراء تكليف جميع الجهات الاتحادية بإعداد مشروع ميزانية خطة متوسطة المدى يحدد عدد سنواتها بقرار المجلس، على أن تتضمن تقديرات سنوية لكل من الإيرادات والمصروفات واعتمادها من مجلس الوزراء.

يبدأ إعداد الميزانية بصور التعميم المالي الخاص بإعداد مشروعها للسنة المالية المقبلة الذي يصدر عادة وفق المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 وقرار مجلس الوزراء الذي يوجه كافة الوزارات والجهات الاتحادية إلى:¹

- إعداد مشاريع ميزانياتها كخطة متوسطة المدى؛
- اعتماد مبادئ نظام الميزانية الصفرية؛
- العمل وفقاً للقواعد والضوابط الموضحة في الدليل الموحد للإجراءات المالية في إعداد الميزانية العامة للاتحاد.

وعند إعداد الميزانية في كل عام تعمل جميع الوزارات والهيئات الاتحادية على وضع تصورات ميزانياتها الخاصة وفقاً للأهداف الإستراتيجية العامة للحكومة الاتحادية (رؤية الإمارات 2071) تحت إشراف وزارة شؤون مجلس الوزراء لضمان انسجام هذه الخطط مع الرؤية الشاملة للحكومة باعتبارها مرجعاً للخطط والبرامج القطاعية. وخلال فترة إعداد الميزانية تقدم وزارة المالية الدعم الفني والتقني لجميع الوزارات والهيئات

¹United arab emirates ministry of finance, Federal Budget Framework, <https://mof.gov.ae/federal-budget-framework-and-process/>

لضمان جاهزيتها وقدرتها على أداء المهمة. وتقوم بالتعاون مع الوزارات والجهات الاتحادية لتحديد الخدمات الرئيسية والتكميلية والأنشطة التي تقوم بها كل جهة والتكاليف المالية لكل خدمة ونشاط بدءاً من نقطة الصفر وصولاً إلى التكلفة الحقيقية، ومن ثم إدخالها ضمن الأنظمة الآلية المعتمدة. ويحقق هذا النظام الفعال الأهداف التالية¹:

- تحديد الخدمات الرئيسية والتكميلية لكل جهة؛
 - إجراء المقارنات بين الأنشطة المماثلة في مختلف الجهات الحكومية؛
 - تعزيز كفاءة الأداء وتعظيم الاستفادة من الإنفاق الحكومي؛
 - تعزيز مبادئ الشفافية وسياسة البيانات المفتوحة.
- ويتم إعداد الميزانية الاتحادية بناء على ستة عناصر تتسم بأفضل الممارسات الدولية وتزيد من شفافية الإجراءات وكفاءتها:
- ميزانيات سنوية ضمن دورة الميزانية متوسطة المدى؛
 - تماشي الميزانية مع الإستراتيجية الحكومية من خلال ميزانية البرامج ومراقبة الأداء؛
 - توفير وظائف تواكب متطلبات الحاضر والمستقبل وإلغاء الوظائف الشاغرة غير المبررة كلياً؛
 - دمج وتوحيد إعداد ميزانية موحدة للمشاريع الرأسمالية والمصروفات التشغيلية؛
 - تطبيق الميزانية الصفرية؛
 - تعريف حدود المصروفات القطاعية وسقوف ميزانيات الجهات الاتحادية من قبل اللجنة المالية والاقتصادية.

لقد ساهم ترشيد النفقات العامة في الإمارات، وكذا خفض دعم الطاقة، بشكل كبير في إعادة توجيه الاستثمارات نحو قطاعات الاقتصاد الأخرى كالتعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية، مما أدى إلى تنويع

¹ United arab emirates ministry of finance, Op cit.

الاقتصاد، تحسين استدامته المالية، خفض العجز المالي وتحسين الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة.¹

ثالثاً: مؤشرات ترشيد النفقات العامة وضبط الموازنة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة

لتحليل مؤشرات النفقات العامة وضبط الموازنة العامة في دولة الإمارات يتطلب فحصاً دقيقاً للعديد من العوامل المؤثرة، بما في ذلك السياسات الحكومية، والتطورات الاقتصادية، والتغيرات في السوق العالمية، وتوجهات الاستثمار، وغيرها من العوامل.

1- مؤشرات ترشيد النفقات العامة

يتم تحليل مؤشرات النفقات العامة من خلال العديد من المؤشرات، وسيتم الاختصار على بعض من المؤشرات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وهي كالتالي:

1-1 الإيرادات العامة والنفقات العامة في الإمارات

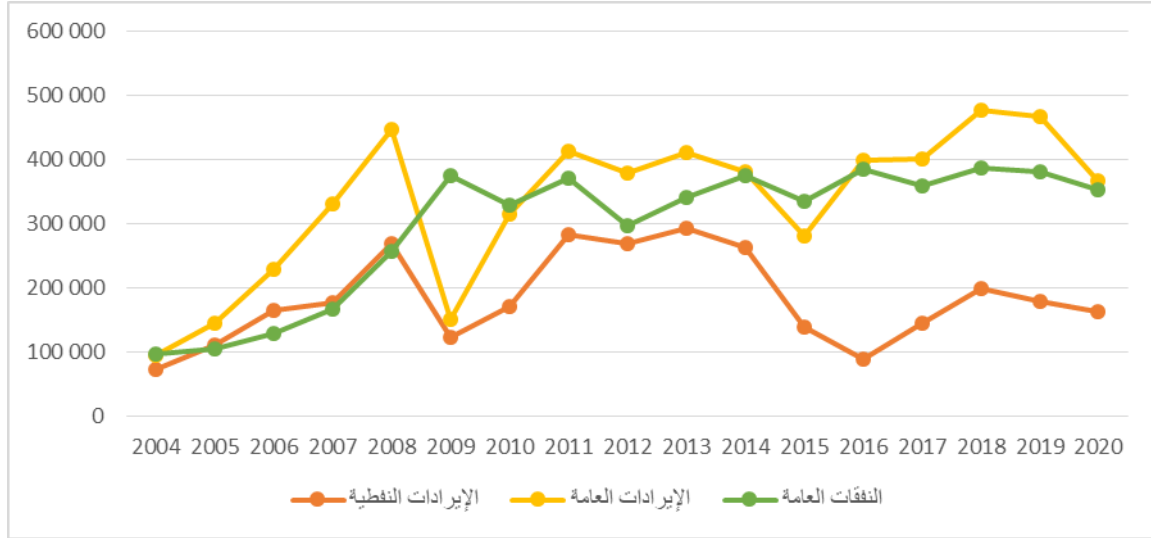
يعد تحليل نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة أداة أساسية لتقييم ترشيد النفقات العامة في الدول المنتجة للنفط، حيث أنه لا تتجاوز نسبة الإيرادات الريعية من الإنتاج المحلي في الدول الإنتاجية نسبة 9%، فإذا كانت النسبة مرتفعة، فهذا يشير إلى اعتماد الدولة بشكل كبير على النفط كمورد مالي أساسي، مما يجعلها أقل تنوعاً. أما إذا كانت النسبة منخفضة، فإن ذلك يدل على تنوع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الربيع، مما يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وضمان استدامة المالية.²

¹ Boughanmi, Houcine, Welfare and distributional effects of the energy subsidy reform in the gulf cooperation council countries: International Journal of Energy Economics and Policy (IJEPP), vol 9, N 01, 2019, P 228-229, <https://www.econjournals.com/index.php/ijepp/article/view/7142/4114>

² أيمن عدنان حسين الأسدي، أثر ترشيد الإنفاق العام في ضبط الموازنة -تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (2004-2021)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2022، ص 54.

الشكل رقم (03-02): الإيرادات والنفقات العامة في الاقتصاد الإماراتي خلال الفترة (2004 إلى 2020)

الوحدة: مليون درهم إماراتي



المصدر: ايمان عدنان حسين الأسدي، أثر ترشيد الإنفاق العام في ضبط الموازنة -تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (2004-2021)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2022.

من خلال الشكل أعلاه يمكن ملاحظة أن الإيرادات النفطية للفترة (2004 إلى 2020) قد بلغت ذروتها سنة 2013 حيث وصلت إلى 293246 مليون درهم إماراتي، والتي شكلت ما نسبته 71.16% من إجمالي الإيرادات العامة التي قدرت بـ 412072 مليون درهم إماراتي، كما غطت الإيرادات النفطية ما يقارب 86% من النفقات العامة التي بلغت في هذه السنة 340265 مليون درهم إماراتي. بينما كان أدنى مستوى لها في سنة 2004 حيث بلغت 73322 مليون درهم، والتي شكلت ما نسبته 77.39% من إجمالي الإيرادات العامة، وقد تم تغطية ما يقارب 75% من النفقات العامة التي بلغت 96261 مليون درهم إماراتي، ولكنها انخفضت حتى وصلت إلى ما نسبته 22.20% من إجمالي الإيرادات العامة سنة 2016، وغطت ما يقارب 23% فقط من إجمالي النفقات، وهذا يدل على أن الإمارات نوعت مصادر إيراداتها ولم تعد تعتمد في إيراداتها العامة على الإيرادات النفطية.

من خلال ما سبق يتضح أن الإيرادات النفطية التي كانت المصدر الأول للإيرادات العامة، والتي يتم من خلالها تغطية النفقات العامة، قد تم استخدام نصفها لتكوين الإيرادات العامة والنصف الآخر تم تحويله إلى استثمار، أما نسبتها من الإنتاج المحلي الإجمالي فكانت معقولة مقارنة بنسبة الدول الإنتاجية (المتقدمة)

التي لم تتجاوز 9%، ومع هذه النسب يمكن الاستدلال على أن الاقتصاد الإماراتي مفعّل لدور قطاعات منتجة أخرى لتكوين الناتج المحلي الإجمالي وتحصيل إيرادات من مصادر متنوعة.¹

1-2 مؤشرات ضبط الموازنة العامة

يمكن تحليل ضبط الموازنة العامة من خلال مؤشرات صافي الموازنة والدين العام، ومؤشر نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة، كما يلي:²

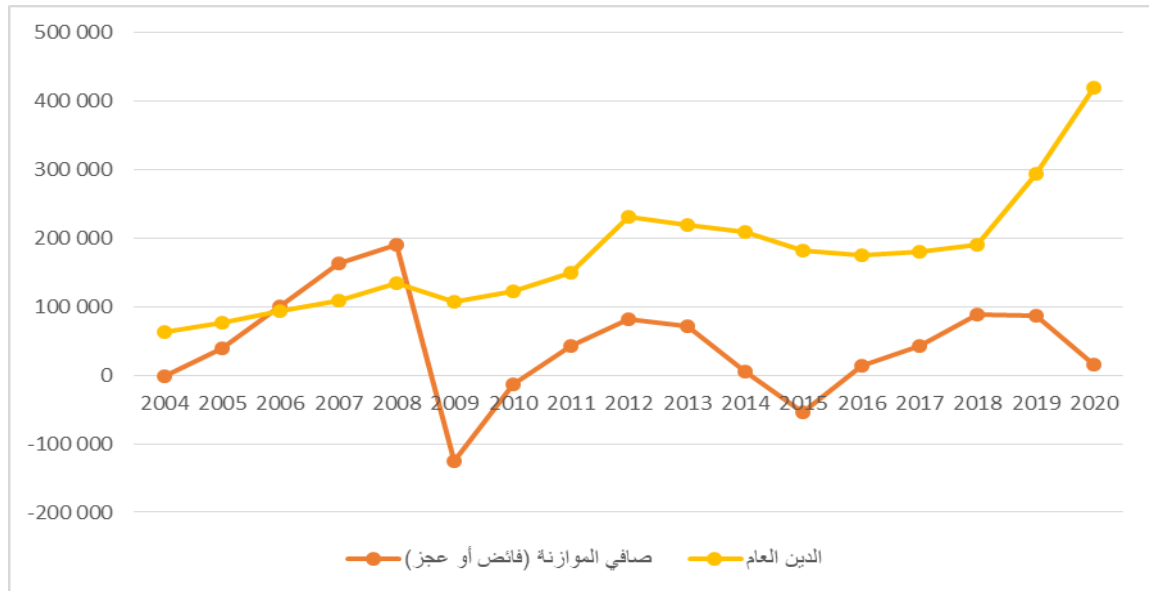
1-2-1 صافي الموازنة والدين العام

إن صافي الموازنة إما فائض أو عجز، إذ يوضح حالة العجز إذا ما كانت نسبة النفقات العامة تفوق الإيرادات العامة وبالتالي تزيد الدولة من الدين العام بهدف تغطية ما تبقى من النفقات العامة، والعكس صحيح، فوجود نسبة إيرادات أكبر من النفقات العامة تشكل هذه الحالة فائض في الموازنة العامة.

الشكل رقم (03-03): صافي الموازنة والدين العام في الاقتصاد الإماراتي للفترة (2004 إلى

(2020)

الوحدة: مليون درهم إماراتي



المصدر: ايمان عدنان حسين الأسدي، أثر ترشيد الإنفاق العام في ضبط الموازنة - تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (2004-2021)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2022.

¹ ايمان عدنان حسين الأسدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 54، 57.

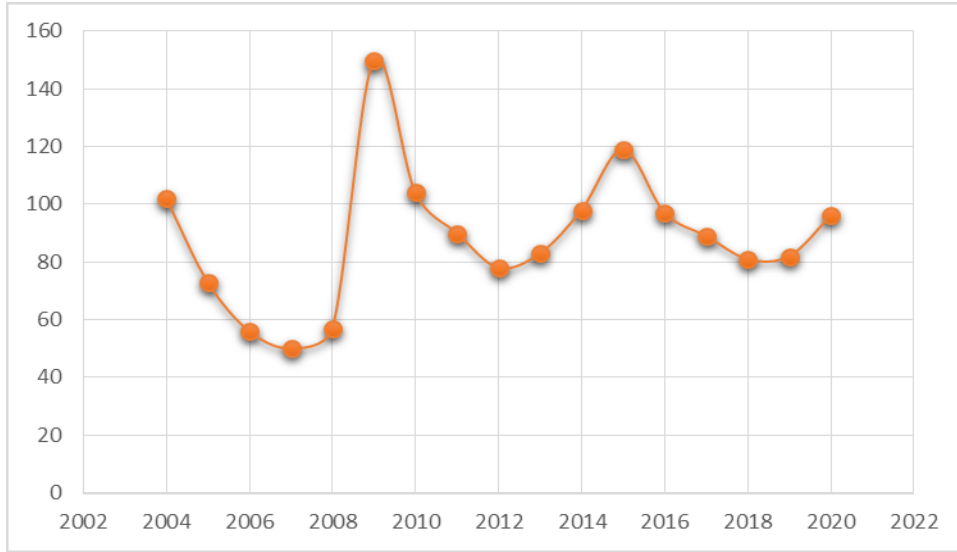
² نفس المرجع، ص ص: 58-60.

من خلال الشكل رقم (03-03) والذي يوضح مؤشر صافي الموازنة والدين العام للفترة (2004 إلى 2020)، نجد أن منحني صافي الموازنة يتراوح ما بين عجز وفائض بقيمة (-124683) وبقيمة (190173)، إلا أن رصيد الفائض محقق في أغلب سنوات فترة الدراسة، فكان أعلى مستوى له في سنة 2008 حيث بلغ الفائض 190173 مليون درهم إماراتي، بينما وصل لأدنى مستوى في سنة التي تليها مباشرة (2009) بمقدار (-124683) مليون درهم إماراتي، وهذا ما تفسره زيادة الحكومة للنفقات العامة بإتباع سياسة مالية توسعية آنذاك بغية تعويض العجز الحاصل في الطلب الكلي، الذي ظهر نتيجة الركود الاقتصادي بعد أزمة المالية العالمية لسنة 2008، بالمقابل نجد أن مستوى الدين العام قد بلغ ذروته في سنة 2020 إذ بلغ ما قدر بـ 420233 مليون درهم إماراتي، وذلك كان تزامنا مع متطلبات جائحة كوفيد 19، ولكنه كان شبه مستقر خلال الفترة ما بين (2004-2011)، بعدها ارتفعت سنة 2019 ثم انخفضت سنة 2020، ومما تقدم يتبين أن الضبط المالي متحقق عند مؤشر الدين العام.

1-2-2 مؤشر النفقات العامة إلى الإيرادات العامة

في هذا المؤشر يتم ربط مجموعة النفقات العامة مع الإيرادات العامة، ليتم معرفة وتفسير الضبط العام في الموازنة العامة، وهذه القاعدة تعطي التوليفة المثلى المحققة بين الإيرادات العامة وما تم تغطيته من النفقات العامة ضمن الموازنة العامة.

الشكل رقم (03-04): نسبة النفقات العامة إلى الإيرادات العامة في الاقتصاد الاماراتي للفترة (2004 إلى 2020)



المصدر: ايمان عدنان حسين الأسدي، أثر ترشيد الإنفاق العام في ضبط الموازنة -تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (2004-2021)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2022.

يبين الشكل أعلاه نسبة النفقات العامة إلى الإيرادات العامة، بحيث كان الضبط المالي لمجمل الفترة المدروسة محققا، وهذا من خلال تغطية الإيرادات العامة لكامل النفقات العامة مع تحقيق الفائض المالي بنسب متفاوتة، ومع كل هذا نجد أن هنالك مجموعة من السنوات التي عرفت عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية كامل النفقات العامة، وهذا ما يؤدي إلى تغطية هذه النفقات بعدة طرق والتي تشمل الدين العام، حيث نلاحظ من خلال الشكل بأنه في سنة 2009 كانت النفقات العامة تشكل 150% من الإيرادات العامة، أي ما يعادل زيادة 50% من النفقات العامة إلى إجمالي الإيرادات العامة، وهذا ما توضحه السياسة المالية التوسعية التي اتبعتها دولة الإمارات والتي تم ذكرها مسبقا بهدف تخفيف الأزمة المالية التي حدثت في سنة 2008، أما أدنى مستوى لهذه النسبة فقد حققته الموازنة العامة في سنة 2007 حيث بلغت مجموع النفقات العامة 50% فقط من إجمالي الإيرادات العامة، وهذا كان مبني على سياسة ترشيد النفقات العامة التي اتبعتها دولة الإمارات منذ سنة 2000 والتي كان لها دور كبير في ضبط وترشيد النفقات.

المطلب الثاني: تجربة دولة النرويج في مكافحة الفساد وترشيد النفقات

تعد تجربة النرويج في مكافحة الفساد وترشيد الإنفاق من التجارب الرائدة، ففي السياق التاريخي للفساد، أدركت النرويج الآثار السلبية للفساد على مجتمعها واقتصادها والحاجة إلى الإصلاح، لذلك اتخذت الدولة استراتيجيات وسياسات شاملة لمكافحة هذه الظاهرة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وإنشاء هيئات رقابية مستقلة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن التزام النرويج بترشيد النفقات أدى إلى ضمان التنمية المستدامة من خلال إعطاء الأولوية للإنفاق المسؤول وضمان التخصيص الفعال للموارد.

أولاً: تجربة دولة النرويج في مكافحة الفساد

تم تنفيذ تدابير متعددة من قبل الحكومة النرويجية لمكافحة الفساد بفعالية. تشمل هذه التدابير إنشاء إطار قانوني قوي ووضع سياسات لحماية المبلغين عن الفساد، ولتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع النفطي فصلت الدولة وظائف شركة النفط الوطنية عن صياغة السياسات والتنظيم للتركيز على أنشطة استكشاف النفط، حيث تعمل مثلها مثل الشركات النفطية التجارية الأخرى دون أي وضع خاص، بالإضافة إلى إنشاء خطوط للإبلاغ عن فساد العمال وتشجيع الحكومة لمشاركة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد من خلال التعاون وتعزيز الشفافية في الإدارة العامة. وبشكل عام، فإن الإطار القانوني الشامل للحكومة النرويجية، والوكالات المخصصة لمكافحة الفساد، والإجراءات الوقائية، يظهر التزامها بمكافحة الفساد بشكل فعال.¹

انضمت النرويج إلى مجموعة العمل التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الرشوة، وفريق العمل المالي (FATF)². كما انضمت إلى مجموعة الدول الأوروبية لمكافحة الفساد (GRECO) في عام 2001، ومنذ انضمامها خضعت النرويج للتقييم في أربع جولات مختلفة خلال السنوات (2002، 2004، 2009، و2014) بحيث تم التركيز على مكافحة الفساد إذ حققت النرويج تنفيذاً كاملاً لجميع التوصيات في هذه الجولات. وتحتل النرويج مراكز متقدمة في مؤشر النزاهة الدولي حيث احتلت المرتبة السابعة في عام 2020، كما أظهرت مختلف الدراسات أن ظاهرة الفساد في النرويج نادرة، مع وجود مناطق محددة ذات

¹ OLUJOBI, Olusola Joshua ; OLUJOBI, Oluwatosin Michael, COMPARATIVE APPRAISAL OF ANTICORRUPTION LAWS: LESSONS NIGERIA CAN LEARN FROM NORWAY, UNITED KINGDOM AND UNITED STATES'ANTI-CORRUPTION STRATEGIES, International Journal of Management, Vol 11, no 7, 2020, P 340-341.

²UNODC, Country Review Report of Norway, p03https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/CountryVisitFinalReports/2015_10_30_Norway_Final_Country_Report.pdf

مخاطر مرتفعة مثل الحكومات المحلية وشركات النفط والغاز، وعليه فإن النرويج تعتبر من أقوى الديمقراطيات في العالم من خلال آلياتها الفعالة لمكافحة الفساد في القطاع العام وسيادة القانون.¹

ثانياً: رؤية حول الاقتصاد النرويجي وتجربته في ترشيد النفقات العامة

نفذت النرويج مجموعة من التدابير لترشيد نفقاتها وضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي على المدى الطويل، وكانت إحدى هذه الاستراتيجيات هي إنشاء صندوق النفط في عام 1990، والذي كان يهدف إلى إدارة عائدات النفط والحفاظ على رفاة الأجيال القادمة، وتطبق النرويج مبادئ الحكم الرشيد على صندوقها السيادي في سبيل تحقيق الشفافية والعدالة في تسييره، حيث يعتبر الصندوق النرويجي من بين النماذج العالمية التي يحتذى بها في ميدان الشفافية بشهادة العديد من المنظمات العالمية.

وتم تأسيس هذا الصندوق بعد مباحثات طويلة في البرلمان النرويجي، والتي بدأت في عام 1974 عندما قدمت وزارة المالية تقريراً يوضح مختلف الطرق التي يمكن من خلالها استغلال ثروات النفط للبلد، وانتهت في عام 1983 بتقرير من لجنة "تامبو" التي اقترحت إنشاء الصندوق لتمكين الحكومة من الاحتفاظ بالأرباح المتولدة من استغلال الموارد النفطية وادخارها. بعد قرار تأسيس الصندوق، تلقى أول تحويل للأموال من وزارة المالية في عام 1996، وحتى عام 1997، بحيث كانت إستراتيجية استثمار الصندوق مماثلة لإستراتيجية "البنك المركزي النرويجي" فيما يتعلق باحتياطياته من العملات الأجنبية، إذ استثمر الصندوق حوالي 20 مليار دولار في الدخل الثابت. وفي نفس السنة (1997)، أعادت وزارة المالية دراسة إستراتيجية الاستثمار الخاصة بالصندوق وقررت استثمار 40% من أصوله في الأسهم. ونتيجة لذلك، تم إنشاء "بنك إدارة الاستثمارات النرويجي" (NBIM) في 1 يناير 1998، وكلف بإدارة وتسيير الصندوق تحت إشراف ورقابة وزارة المالية.²

ارتفعت أسعار المحروقات خلال فترة 2000-2008، مما أدى إلى نمو كبير وغير متوقع في إيرادات الصندوق، حيث ارتفعت من 44 مليار دولار إلى 322 مليار دولار. في هذه الفترة، تم أيضاً تغيير

¹Group of states against corruption, FIFTH EVALUATION ROUND Preventing corruption and promoting integrity in central governments (top executive functions) and law enforcement agencies, EVALUATION REPORT, NORWAY, 2021, p5.

² فرحات عباس، سعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04، الجزائر، 2015، ص 18.

اسم الصندوق من "صندوق النفط" إلى "صندوق المعاشات الحكومي العالمي"، وقررت وزارة المالية رفع وزن الأسهم في المحفظة الاستثمارية إلى 60%. وتتمثل أهداف هذا الصندوق تتمثل في:¹

- تعزيز قدرة الحكومة على التسيير الطويل الأجل لإيرادات الثروة النفطية؛
- تحقيق مبدأ التوزيع العادل للثروات بين الأجيال؛
- تحويل الثروة النفطية إلى ثروة مالية من خلال استثمارها في الأسواق المالية العالمية مع مراعاة مبدأ العائد - المخاطرة؛
- الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة وحمايتها من تأثير تقلبات إيرادات النفط؛
- ويتم استثمار أصول الصندوق في الأسواق الخارجية لعدة أسباب منها:
- الفصل بين صندوق النفط والموازنة العامة لتجنب التداخل في الأهداف والوظائف؛
- تجنب التأثيرات السلبية للثروة النفطية على الاقتصاد النرويجي، مثل ارتفاع سعر صرف العملة المحلية وتنافسية القطاعات الإنتاجية.
- تحقيق أقصى عائد ممكن من خلال تنوع المحافظ المالية التي يمكن للصندوق استثمارها وتجنب فقد قيمة الأصول في حال تخزينها في شكل سيولة نقدية.
- الحصول على السيولة النقدية بأسرع وقت ممكن من خلال استثمار الأصول المالية التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقدية.

هذه الاستراتيجيات تساعد الحكومة النرويجية على إدارة الثروة النفطية بطريقة فعالة ومستدامة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي على المدى الطويل.

تم دمج صندوق التقاعد الحكومي العالمي وصندوق التقاعد الحكومي المحلي في النرويج في صندوق واحد، وهو صندوق المعاشات الحكومية العامة، بهدف ضمان استدامة نظام التقاعد الاجتماعي الداخلي، بحيث يهدف هذا الصندوق إلى تحقيق الاستقرار في صرف المعاشات والحفاظ على ثروة البلد النفطية للمستقبل، وتوزيع الثروات الوطنية بشكل عادل بين الأجيال الحالية والمستقبلية. كما يهدف إلى تجنب المشاكل الناجمة عن تلوث البيئة بسبب زيادة الأنشطة البترولية في البلاد، وتقادي آثار الأزمة الهولندية على الاقتصاد النرويجي المرتبطة بالارتفاع المستمر في عائدات العملات الأجنبية من صادرات النفط. من خلال تمويل القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية لتحقيق ترشيد النفقات، تنويع مصادر الدخل،

¹ فرحات عباس، مرجع سبق ذكره، ص 19.

تمويل عجز الموازنة، استثمار العوائد المالية بشكل مثالي في الخارج، الاعتماد على سياسة استثمارية حذرة.¹

دعمت النرويج تطوير إطار لتقييم أداء نظام إدارة المالية العامة، وتم تطبيق هذا الإطار لأول مرة في دولة ذات دخل مرتفع مثل النرويج بهدف اكتساب الخبرة في سياق دول أخرى. يتضمن التقرير قسماً خاصاً بإدارة عائدات النفط النرويجية. وفيما يتعلق بالأبعاد الستة للأداء المالي، حققت النرويج درجات متفوقة في مصداقية الموازنة "A"، والشمولية والشفافية "B+"، والميزانية القائمة على السياسات "B"، والقدرة على التنبؤ والتحكم في تنفيذ الميزانية "B+"، والمحاسبة والتسجيل والتقارير "B+"، والتدقيق والمراجعة الخارجية "B". على الرغم من هذه النتائج الإيجابية، برزت بعض النقاط الضعيفة في مجالات الإشراف على المخاطر المالية "C"، والتخطيط المالي متعدد السنوات "D" و "C"، وفعالية التدقيق الداخلي "D"، وتوفر المعلومات عن الموارد "D"، وجودة التقارير السنوية "C"، والتدقيق التشريعي "C". تتسم نتائج النرويج بمصداقية التقييم الذاتي الذي يعكس قوتها في الحوكمة المالية، وحددت السلطات النرويجية مجالات للتحسين تشمل ممارسات الشراء، والتدقيق التشريعي، ومتابعة نتائج التدقيق، مؤكدة على أهمية الحوار حول نقاط الضعف والأولويات لتحسين نظام إدارة المالية العامة. ويشير التقرير إلى أن بعض التحديات ترتبط بنظام إدارة الخدمات اللامركزي في النرويج، مما يتطلب تعزيز ترتيبات المساءلة المحلية.²

استفادت النرويج من هذه التقييمات في تحسين ممارسات الشراء، والتدقيق التشريعي، ومتابعة نتائج التدقيق، مع التركيز على الحوار حول نقاط الضعف والأولويات لتحسين نظام إدارة المالية العامة. تشير الدروس المستفادة إلى أن الإطار قابل للتطبيق في الدول المتقدمة، وأن التقييم الذاتي يمكن أن يكون موثقاً إذا كان قائماً على الأدلة، وأن نتائج التقييم يجب أن تتبعها حوارات إستراتيجية لتحسين النظام، إذ تشجع هذه النتائج الدول الأخرى على إجراء تقييمات مماثلة لتعزيز فهمها لأنظمة إدارة المالية العامة والإصلاحات المالية. وفي مجال المشتريات، حصل المؤشر المتعلق بالمنافسة والقيمة مقابل المال على "D"، حيث يجمع نظام المعلومات الإدارية بيانات العقود الأكبر لكن ليس القيمة النقدية لهذه العقود ولا ما إذا كانت تُمنح بشكل تنافسي. كما أن التدقيق الداخلي في الوزارات لم يكن فعالاً بشكل كافٍ، حيث حصل على درجة "D"، وأشارت التقارير إلى أن الوزارات الأكبر فقط لديها وحدات تدقيق داخلي فعالة. على الرغم من هذه التحديات،

¹ حساني بن عودة، دور صناديق الاستقرار السيادية في تمويل عجز الموازنة العامة تجربة النرويج والجزائر، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، 2021، ص ص 16-17.

² Bill Dorotinsky, IMF PFM BLOG, Public Financial Management, Norway's public financial management system, 2008, <https://blog-pfm.imf.org/en/pfmblog/2008/08/norways-public>

تبقى النرويج بنية تحتية قوية لإدارة المالية العامة، مع بعض المجالات التي يمكن تحسينها. وتعتبر هذه النتائج فرصة للحوار وتحديد الأولويات لتحسين نظام إدارة المالية العامة في النرويج.¹

ثالثاً: تحليل مؤشرات ترشيد النفقات العامة في الاقتصاد النرويجي

كونها إحدى أغنى الدول في العالم بفضل ثرواتها الطبيعية الهائلة، لا سيما في مجالي النفط والغاز الطبيعي، تولي النرويج أهمية بالغة لإدارة النفقات العامة وضبط موازنتها العامة. لذلك، تلعب النفقات العامة وضبط الموازنة العامة دوراً حيوياً في استقرار النظام المالي والاقتصادي للبلاد. وفيما يلي يتم عرض تطور النفقات العامة والإيرادات العامة:²

1- مؤشرات النفقات العامة

يتم تحليل مؤشرات النفقات العامة من خلال العديد من المؤشرات، وهنا سيتم الاختصار على بعض من المؤشرات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وهي كالتالي:

1-1- الإيرادات العامة والنفقات العامة

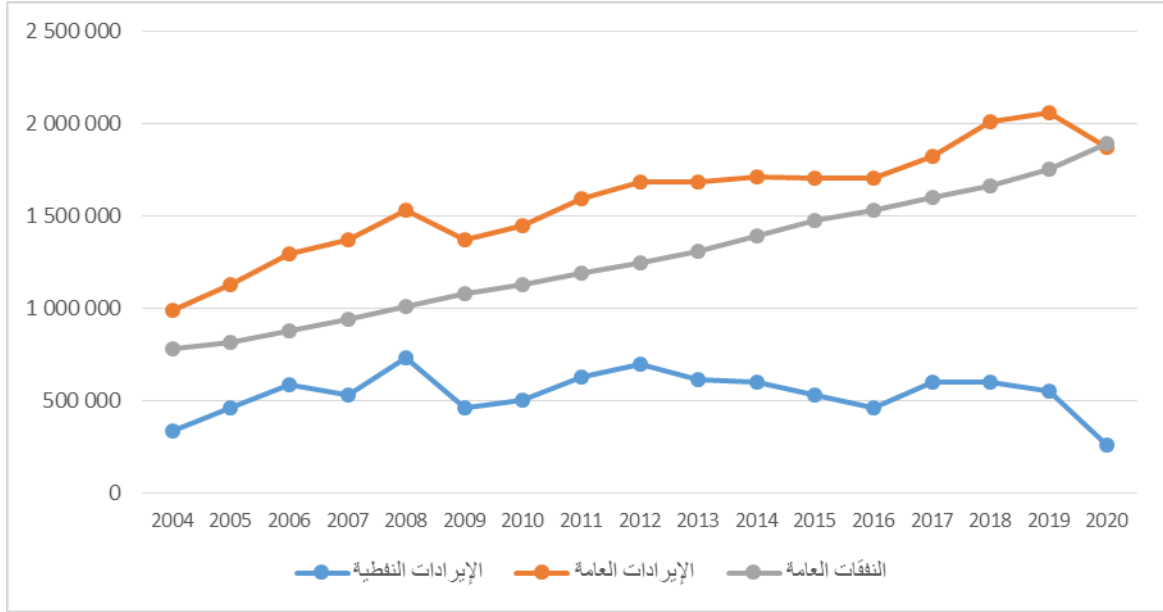
يعتبر قياس وتحليل الإيرادات النفطية (الريعية) ونسبتها من الإيرادات العامة واحد من طرق قياس ترشيد النفقات العامة، وتعد الإيرادات النفطية واحدة من أهم مصادر التي توفر الموارد المالية للدولة بشرط ربطه بالاستثمار، فعندما تكون الإيرادات النفطية تشكل أكبر نسبة من الإيرادات العامة للدولة هذا يعني أن الدولة تعتمد بشكل كبير على الربح بدلا من خلق القيمة بواسطة الإنتاج. ولكن عندما تكون نسبة الإيرادات النفطية منخفضة مقارنة بالإيرادات العامة دل ذلك على تفعيل مصادر أخرى للإيرادات العامة، ولتوفير هذا الحيز المالي يتم تطبيق ترشيد النفقات العامة، إذ يتم استهلاك هذا الحيز لغرض الإنفاق العام وخلق الفرص الاستثمارية بهدف تنمية حجمه. من خلال معرفة نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة والنفقات العامة يمكننا معرفة مدى تنوع الاقتصاد وترشيد الإنفاق.

¹Bill Dorotinsky, IMF PFM BLOG, Public Financial Management, op cit.

²أيمن عدنان حسين الأسدي، مرجع سبق ذكره، ص 40-50.

الشكل رقم (03-05): تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة للاقتصاد النرويجي للفترة (2004 إلى 2020)

الوحدة: مليون كرونة نرويجية



المصدر: ايمان عدنان حسين الأسدي، أثر ترشيد الإنفاق العام في ضبط الموازنة -تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (2004-2021)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2022.

من خلال الشكل أعلاه والذي يوضح منحني الإيرادات النفطية والإيرادات العامة والنفقات العامة للفترة بين (2004 إلى 2020) في الاقتصاد النرويجي، يمكن ملاحظة أن الإيرادات النفطية بلغت ذروتها العليا في سنة 2008 حيث حققت ما مقداره 737806 مليون كرونة نرويجية، والتي شكلت ما نسبته 48.04% من الإيرادات العامة التي بلغت 1535671 مليون كرونة نرويجية، كما غطت الإيرادات النفطية ما قدره 72.72% من النفقات العامة التي بلغت 1014566 مليون كرونة نرويجية، بينما كان أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة كان في سنة 2020 حيث بلغت 266011 كرونة نرويجية، إذ شكلت ما مقداره 14.18% من الإيرادات العامة التي بلغت سنتها 1874837 مليون كرونة نرويجية، وبلغت نسبة ما قدرها 14.04% من النفقات العامة التي بلغت سنتها 1894082 مليون كرونة نرويجية، وذلك نتيجة للأحداث الاقتصادية العالمية التي جرت خلال جائحة كورونا، لكن وبشكل عام كان معدل نسبة الإيرادات النفطية للإيرادات العامة حوالي 34%، هذه النسبة تتماشى تماما مع البرامج الاقتصادية التي تتبعها دولة النرويج والتي تقر بتنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد بشكل كلي على الإيرادات النفطية لتغطية النفقات

العامة، وهذا كون الإيرادات النفطية متقلبة مع تقلبات سوق الطاقة الذي يصعب فيه التحكم بالأسعار، ومن هنا جعلت النرويج أغلب العوائد النفطية مخصصة للاستثمار وما يحققه هذا الاستثمار من إيرادات يذهب مباشرة إلى الصندوق السيادي الذي له دور مهم في امتصاص الفوائض المالية.

2- مؤشرات ضبط الموازنة

يمكن تحليل ضبط الموازنة من خلال مؤشرات صافي الموازنة والدين العام، مع نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة، كما يلي:

2-1 صافي الموازنة والدين العام

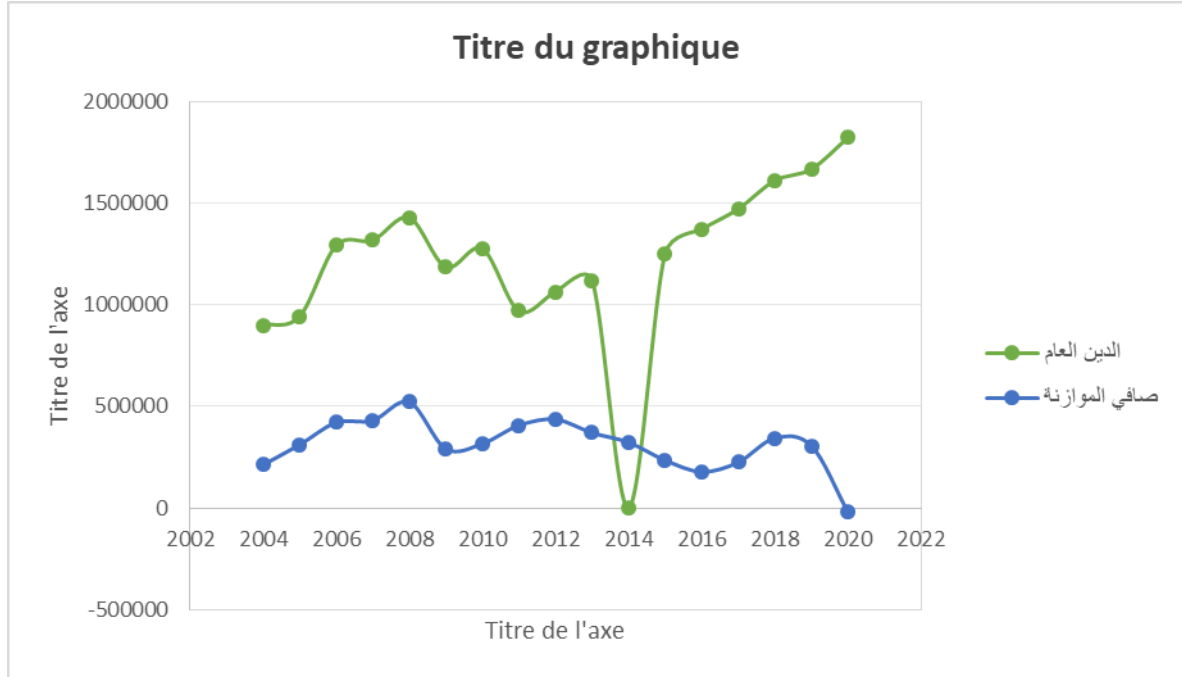
إن صافي الموازنة إما فائض أو عجز، يوضح حالة العجز إذا ما كانت نسبة النفقات العامة تفوق الإيرادات العامة وبالتالي تزيد الدولة من الدين العام بهدف تغطية ما تبقى من النفقات العامة، والعكس صحيح، فوجود نسبة الإيرادات أكبر من النفقات العامة تشكل هذه الحالة فائض في الموازنة العامة.

يوضح الشكل الموالي مؤشري صافي الموازنة والدين العام للفترة (2004 إلى 2020)، حيث نلاحظ من منحنى صافي الموازنة العام أن الموازنة حققت فائض على طول فترة الدراسة، ماعدا سنة 2020 التي عرفت فيها الموازنة العامة عجز مالي، وذلك راجع لما خلفته جائحة كورونا التي أحدثت تغيرات كبيرة وسلبية في شتى المجالات، حيث كان أعلى مستوى لفائض الموازنة سنة 2008 بمقدار 521105 مليون كرونة نرويجية، بينما خلف عجز الموازنة ما مقداره (19245-) مليون كرونة نرويجية سنة 2020، والذي اقتضى توقف مجموعة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية جراء الإغلاق العام للمرافق والحجر الصحي الذي فرضته جائحة كوفيد-19، بالمقابل نجد أن مستوى الدين العام قد بلغ أعلى مستوى سنة 2020 بمقدار 1822726 مليون كرونة نرويجية، وهذا ناتج عن العجز المالي الذي خلفته جائحة كورونا، أما أدنى مستوى فقد تحقق في سنة 2004 بمقدار 897965 مليون كرونة نرويجية، مع تصاعده النسبي والعقلاي خلال فترة الدراسة، ويرجع هذا لكون دولة النرويج لديها حيز مالي كبير والمتأتي من الصندوق السيادي وقوته التي تجعل منه ملجأً آمناً في وقت الحاجة.

الشكل رقم (03-06): تطور صافي الموازنة العامة والدين العام في الاقتصاد النرويج للفترة

(2004 إلى 2020)

الوحدة: مليون كرونة نرويجية

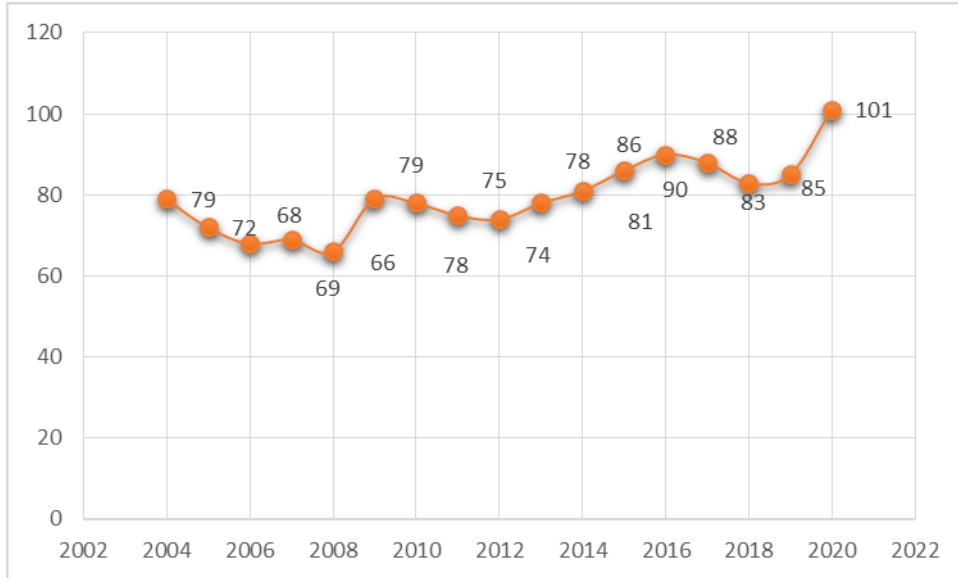


المصدر: ايمان عدنان حسين الأسدي، أثر ترشيد الإنفاق العام في ضبط الموازنة -تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (2004-2021)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2022.

2-2 مؤثر نسبة النفقات العامة إلى الإيرادات العامة

في هذا المؤشر يتم ربط مجموعة النفقات العامة مع الإيرادات العامة، ليتم معرفة وتفسير الضبط العام في الموازنة العامة، وهذه القاعدة تعطي التوليفة المثلى المحققة بين الإيرادات العامة وما تم تغطيته من النفقات العامة ضمن الموازنة العامة.

الشكل رقم (03-07): تطور نسبة النفقات العامة إلى الإيرادات العامة في الاقتصاد النرويجي للفترة (2004 إلى 2020)



المصدر: ايمان عدنان حسين الأسدي، أثر ترشيد الإنفاق العام في ضبط الموازنة - تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (2004-2021)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2022.

من خلال الشكل أعلاه نجد أن أدنى مستوى لهذه النسبة قد حققتها الموازنة العامة في سنة 2008 حيث بلغت مجموع النفقات العامة 66% فقط من إجمالي الإيرادات العامة، وهذا كان مبني على برامج ترشيد النفقات العامة التي اتبعتها الاقتصاد النرويجي في ضبط وترشيد الإنفاق، كما كان الضبط المالي لمجمل الفترة المدروسة محققا، ما عدا سنة 2020 التي لم تحقق فيها التغطية ما نسبته 100% نتيجة جائحة كورونا، لذلك فاقت نسبة النفقات العامة الإيرادات العامة المحققة في هذه السنة بنسبة 1%. ولقد أثرت جائحة كورونا بشكل كبير على الاقتصاد النرويجي، وعليه فقد تم نشر إستراتيجية للخروج من أزمة كورونا بالنرويج - إنتاج المزيد وجعل حياة العمل أكثر شمولية في 2020. وقد دفعت الحكومة هذه الإستراتيجية إلى الأمام في ميزانية عام 2021 وفي مقترحات أخرى قُدمت إلى البرلمان، والتي كان الهدف هو تعزيز النشاط وفي الوقت نفسه مواجهة التحديات طويلة الأجل التي تواجه اقتصاد النرويج. وتهدف السياسة الاقتصادية إلى:¹

¹Norwegian Ministry of Finance, Long-term Perspectives on the Norwegian Economy 2021, <https://www.regjeringen.no/contentassets/91bdfca9231d45408e8107a703fee790/en-gb/pdfs/stm202020210014000engpdfs.pdf>

- إعادة الناس إلى العمل: من خلال مساعدة الشركات على العودة إلى العمل في جميع أنحاء البلاد وإعادة الكثير من الأشخاص إلى سوق العمل؛
- تنويع الاقتصاد: وذلك بخلق المزيد من الوظائف في المزيد من الصناعات في جميع أنحاء البلاد، وذلك من خلال تعزيز النمو في القطاع الخاص والاستثمار في النقل عبر الطرق والسكك الحديدية ونحسن ظروف التشغيل للأعمال؛
- خلق مستقبل أخضر: تمكين الشركات من خلق وظائف خضراء ومستقبل أكثر استدامة؛
- بناء المهارات: وذلك بضمان إكمال المزيد من الأشخاص التعليم الثانوي العام واكتسابهم المهارات اللازمة للنجاح في سوق العمل وقطاع الأعمال في المستقبل؛
- جعل المجتمع أكثر شمولية: وذلك من خلال إعطاء الجميع الفرصة للمشاركة سواء في حياة العمل أو المجتمع بشكل عام؛
- الحفاظ على الأمن والثقة في المجتمع النرويجي والمحافظة على مشاركة دولية قوية.

هذه السياسات تعكس التزام النرويج بالتعافي من الأزمة ومواجهة التحديات الطويلة الأجل التي تواجهها.

المطلب الثالث: تجربة دولة سنغافورة في مكافحة الفساد وترشيد النفقات

يتم عرض في هذا مطلب تجربة دولة سنغافورة في مكافحة الفساد وترشيد نفقاتها لضمان الاستدامة المالية.

أولاً: تجربة دولة سنغافورة في مكافحة الفساد

شهدت سنغافورة منذ الاحتلال البريطاني الى غاية استقلالها انتشار ظاهرة الفساد في جميع القطاعات، دون أن تلقى جهود حقيقية وفعالة لمكافحته، حيث أن ضعف المنظومة القانونية كانت أحد الأسباب الرئيسية التي لا تسمح بالضبط الفوري للجرائم والنقص في الصلاحيات الممنوحة لضباط الجهاز المركزي لمكافحة الفساد لأداء مهامهم بفعالية، بالإضافة إلى ذلك، كان جمع الأدلة صعباً بسبب ضعف قانون مكافحة الفساد مما أدى إلى هروب العديد من الموظفين العامين المفسدين من العقاب، ومن بين الأسباب الأخرى تشمل عدم فعالية الشرطة، قلة الوعي في المجتمع وانخفاض مستوى دخل الموظفين مقارنة بالقطاع الخاص مما دفع بعضهم للجوء إلى الفساد لتلبية احتياجاتهم المالية.¹

بعد الاستقلال أقامت سنغافورة إطاراً فعالاً لمكافحة الفساد جعلها تتحول من دولة أكثر فساداً إلى واحدة من أقل الدول فساداً في العالم، وذلك من خلال تبني استراتيجية ذات شقين:

- تقليل فرص الفساد من خلال تعزيز التشريعات القائمة لمحاربة الفساد وزيادة العقوبات على السلوك الفاسد؛
 - تقليل الحوافز على سوء استغلال الحكام من خلال تحسين الرواتب وظروف العمل في الخدمة المدنية.
- وارتكزت هذه الإستراتيجية على أربع مقومات أساسية مدعومة بإرادة سياسية قوية وتشريعات فعّالة، والأطر المؤسسية القوية، وهي:²

- الإرادة السياسية؛
- القوانين الفعالة؛
- استقلالية القضاء؛

¹Muhammed Ali, Eradicating Corruption—The Singapore Experience, The Seminar on International Experiences on Good Governance and Fighting Corruption , Bangkok, 2020, p 03.<https://tdri.or.th/wp-content/uploads/2013/04/ali.pdf>

²Vincent Lim, AN OVERVIEW OF SINGAPORE'S ANTI-CORRUPTION STRATEGY AND THE ROLE OF THE CPIB IN FIGHTING CORRUPTION, RESOURCE MATERIAL SERIES, N 104,pp : 93_94.https://www.unafei.or.jp/publications/pdf/RS_No104/No104_18_VE_Lim_1.pdf

- فعالية الحكومة.

كما يعود نجاح سنغافورة في مكافحة الفساد إلى إنشاء مؤسسات رئيسية، مثل مكتب التحقيق في ممارسات الفساد (CPIB) لتطبيق قوانين مكافحة الفساد بفعالية نظراً لعدم وجود قطاع ريفي كبير أو مناطق داخلية واسعة، وقانون منع الفساد (PCA)، إذ تلعب (CPIB) دوراً حاسماً في التحقيق في جرائم الفساد وتعزيز النزاهة في القطاعين العام والخاص. ومن ناحية أخرى، يوفر قانون مكافحة الفساد إطاراً قانونياً شاملاً لمنع الأنشطة المتعلقة بالفساد والمعاقبة عليها، وتعمل هذه المؤسسات جنباً إلى جنب لفرض تدابير صارمة لمكافحة الفساد، مما يضمن محاسبة الأفراد المتورطين في الممارسات الفاسدة على أفعالهم.

كما نفذت الحكومة سلسلة من التدابير، مثل سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الفساد، والضوابط المالية الصارمة، وعمليات التدقيق المنتظمة وترشيد النفقات العامة بالإضافة إلى تخصيص الموارد بشكل فعال لحماية المال العام.¹

كان لجهود مكافحة الفساد في سنغافورة تأثير كبير على التنمية الاقتصادية في البلاد، إذ أن التنفيذ الفعال لتدابير مكافحة الفساد قد عزز بيئة الأعمال، وجذب الاستثمارات الأجنبية وعزز النمو الاقتصادي، وقد أدى التزام سنغافورة بمكافحة الفساد إلى تحقيق مستوى عالٍ من الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة وتحقيق التنمية المستدامة من خلال إرساء مبادئ الحكم الراشد لضمان نزاهة المسؤولين العموميين وتعزيز الممارسات التجارية الأخلاقية. ولم تؤدي هذه التدابير إلى تعزيز ثقة المستثمرين فحسب، بل أدت أيضاً إلى تحسين مناخ الأعمال العام في سنغافورة من خلال كبح الفساد، بحيث أزلت الحكومة العقبات البيروقراطية غير الضرورية وخفضت من تكاليف المعاملات مما يسهل على الشركات العمل والازدهار. ونتيجة لذلك احتلت سنغافورة باستمرار مرتبة عالية في المؤشرات الدولية التي تقيس مدركات الفساد وسهولة ممارسة الأعمال التجارية، مما زاد من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وبشكل عام، فإن الجهود التي بذلتها سنغافورة لمكافحة الفساد لم تؤدي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة فحسب، بل ساهمت أيضاً بشكل كبير في التنمية الاقتصادية للبلاد.²

¹Quah, Jon ST, Singapore's success in combating corruption: Four lessons for China, American Journal of Chinese Studies, 2016.

²Badawi, Ahmed, AlQudah, Anas, The impact of anti-corruption policies on the profitability and growth of firms listed in the stock market: Application on Singapore with a panel data analysis, The Journal of Developing Areas, Vol 53, no 1, 2019.<file:///C:/Users/ASUS%20R/Downloads/ssrn-3216420.pdf>

ثانياً: رؤية حول الاقتصاد السنغافوري وتجربته في ترشيد النفقات

تلعب إدارة النفقات العامة دوراً حيوياً في النجاح الاقتصادي لسنغافورة منذ استقلالها، إذ يتجلى هذا الدور من خلال التوافق الكبير بين ممارسات الإدارة المالية العامة واستراتيجية النمو القائمة على الموقع، بحيث استخدمت سنغافورة نهجاً مرناً لجذب الشركات الأجنبية، والمستثمرين، والعمالة الماهرة وغير الماهرة. هذا النهج يهدف إلى تعزيز الجاذبية التجارية للبلاد ودعم تحول الاقتصاد نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية.

ولترشيد النفقات العامة بهدف تعزيز ثقة المستثمرين والحفاظ على اقتصاد مستقر، وضعت سنغافورة أربع قواعد مالية رئيسية:¹

- إدارة العجز ضمن فترة التعيين: لا يمكن للحكومات استخدام الفوائض المتراكمة من الحكومات السابقة لتغطية العجز؛
 - مساهمة عوائد الاستثمار الصافي (NIRC): يمكن استخدام نصف معدل العائد الحقيقي المتوقع على الأصول الصافية التي تديرها شركة الاستثمار الحكومية (GIC) وسلطة النقد في سنغافورة (MAS) فقط لتمويل الميزانية؛
 - سحب الاحتياطات المتراكمة: يتطلب سحب الاحتياطات المتراكمة لتمويل العجز موافقة البرلمان ورئيس الجمهورية، مما يعكس انضباطاً في إدارة المالية العامة؛
 - تقديم اقتراحات لإعادة تخصيص أو تغيير النفقات: تحتفظ الحكومة بالسيطرة الكاملة على الميزانية، مع السماح للبرلمان بمناقشة الموارد والمجالات ذات الأولوية.
- وسعى صانعي السياسات في سنغافورة إلى تحقيق التناسق بين استراتيجيتهم للنمو وخصائص إدارة المالية العامة. ومن بين السمات الرئيسية الأخرى لهذه الاستراتيجية:
- تحقيق فوائض هيكلية مستمرة في الميزانية لإشارة المستثمرين إلى التزام الحكومة بإدارة توقعات الجمهور بشأن تقديم الخدمات الحكومية، ولتوليد إيرادات مستقبلية تهدف إلى الحفاظ على عبء ضريبي منخفض على دخل رأس المال؛

¹ Asher, Mukul G, Bali, Azad Singh, Kwan, Chang Yee, Public financial management in Singapore: Key characteristics and prospects, The Singapore Economic Review, Vol 60, no 3-15. https://www.researchgate.net/publication/281536139_Public_Financial_Management_in_Singapore_Key_Characteristics_and_Prospects

- نشاط كبير للقطاع العام خارج نطاق الميزانية؛
 - تجميع محدود للمخاطر الاجتماعية في الإنفاق الوطني على برامج التقاعد والرعاية الصحية؛
 - الاستخدام الواسع لمصادر الإيرادات غير التقليدية؛
 - التركيز على إصلاحات المحاسبة والميزنة والحكومة الإلكترونية.
- تعتمد استراتيجية النمو المعتمدة على الموقع، التي طالما أكدها صانعو السياسات في سنغافورة، على جذب رأس المال والعمالة الأجنبية والطلب الخارجي القوي كعوامل حاسمة للنجاح. ومع ذلك، فإن التوقعات المتزايدة لتحسين مستوى المعيشي للمجتمع، والشروط الأكثر صرامة التي تفرضها الدول المرسلة للعمالة في المنطقة، تشير إلى أن سنغافورة لم تعد تستطيع الاعتماد على زيادة نسبة العمالة الأجنبية لدعم النمو بنفس القدر كما كان في السابق.¹
- ولقد لعبت إستراتيجيات سنغافورة المتمثلة في الحفاظ على سياسة مالية حكيمة وتنفيذ ميزانيتها بشفافية، دوراً حاسماً في ترشيد النفقات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثالثاً: تحليل مؤشرات ترشيد النفقات العامة ومؤشرات ضبط الموازنة في الاقتصاد السنغافوري

تحليل مؤشرات النفقات العامة وضبط الموازنة العامة في سنغافورة يكشف عن نموذج فعال لإدارة المالية العامة في دولة ذات اقتصاد قوي ومستقر، حيث تعتبر سنغافورة واحدة من أكثر الدول نجاحاً اقتصادياً في العالم وتتميز بتنافسيتها العالية وكفاءة إدارتها الحكومية.

1- مؤشرات النفقات العامة

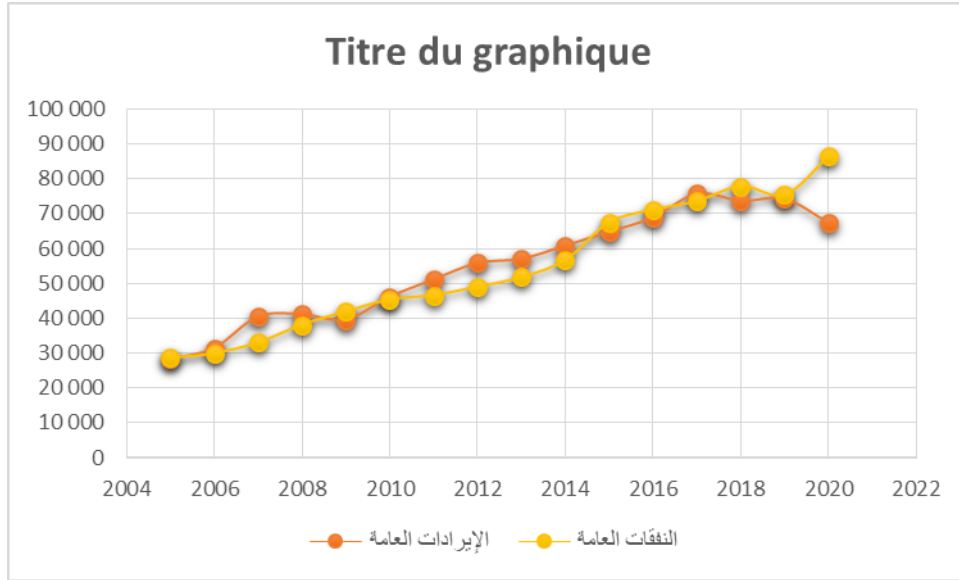
يتم تحليل النفقات العامة من خلال العديد من المؤشرات، وهنا سيتم الاختصار على بعض من المؤشرات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وهي كالتالي:

¹ Asher, Mukul G, Bali, Azad Singh, Kwan, Chang Yee, op cit.

1-1 الإيرادات العامة والنفقات العامة في الاقتصاد السنغافوري

الشكل رقم (03-08): تطور النفقات العامة والإيرادات العامة للاقتصاد السنغافوري للمدة (2005 إلى 2020)

الوحدة: بالأسعار الجارية والعملة مليون دولار



Source: Public Finance and Public sector,

2023 <https://www.singstat.gov.sg/publications/reference/ebook/economy/public-finance-public-sector>

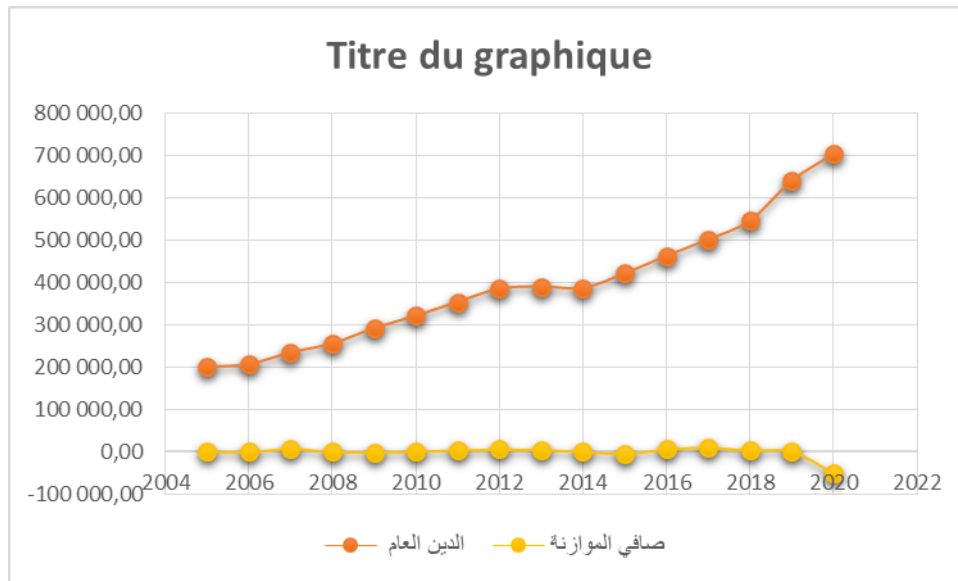
من خلال الشكل أعلاه والذي يوضح منحنى الإيرادات العامة والنفقات العامة للفترة بين (2005 إلى 2020) في الاقتصاد السنغافوري، يمكن ملاحظة أن الإيرادات العامة بلغت ذروتها العليا في سنة 2017 حيث حققت ما مقداره 75.815,70 مليون دولار أمريكي بمستوى متساوٍ تقريباً مع النفقات العامة التي بلغت 73.556,20 مليون دولار أمريكي في نفس السنة، بينما كان أدنى مستوى له في سنة 2005 حيث بلغت 28.171 مليون دولار أمريكي، حيث غطت ما قدره 98% من النفقات العامة التي بلغت سنتها 28.633,50 مليون دولار أمريكي، لكن وبشكل عام كان معدل نسبة الإيرادات العامة للنفقات العامة حوالي 102%، هذه النسبة تتماشى تماماً مع البرامج الاقتصادية التي يتبعها الاقتصاد السنغافوري والتي تقر بتغطية مجموع الإيرادات العامة للنفقات العامة وفق برنامج ترشيد النفقات، وتحقيق الفوائض المالية التي تكون في شكل حيز مالي إضافي للدولة.

1-2 مؤشرات ضبط الموازنة

إن صافي الموازنة العامة إما يحقق فائض أو عجز، يوضح حالة العجز إذا ما كانت نسبة النفقات العامة تفوق الإيرادات العامة وبالتالي تزيد الدولة من الدين العام بهدف تغطية ما تبقى من النفقات العامة، والعكس صحيح، فوجود نسبة الإيرادات أكبر من النفقات العامة تشكل هذه الحالة فائض في الموازنة العامة، ويمكن تحليل ضبط الموازنة من خلال مؤشرات صافي الموازنة والدين العام، مع نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة كما يلي:

الشكل رقم (03-09): صافي الموازنة العامة والدين العام في الاقتصاد السنغافوري للفترة (2004 إلى 2020)

الوحدة: بالأسعار الجارية والعملة مليون دولار



Source: Public Finance and Public sector,

2023 <https://www.singstat.gov.sg/publications/reference/ebook/economy/public-finance-public-sector>

من خلال الشكل أعلاه الذي يوضح مؤشري صافي الموازنة والدين العام للفترة (2005 إلى 2020)، يمكن ملاحظة أن الموازنة حققت فائضاً على طول فترة الدراسة، حيث كان أعلى مستوى لفائض الموازنة سنة 2017 بمقدار 10.861 مليون دولار أمريكي، بينما كان أدنى مستوى له في سنة 2006 حيث حقق عجزاً بمقدار -55.1 مليون دولار أمريكي. بالمقابل، نجد أن مستوى الدين العام قد بلغ أعلى مستوى سنة

2020 بمقدار 704,721.40 مليون دولار أمريكي، وهذا ناتج عن العجز المالي الذي خلفته جائحة كورونا والتي أثرت على الاقتصاد ككل.

خلاصة الفصل

من خلال ما جاء في هذا الفصل يمكن القول أن الارتفاع المتواصل في النفقات العامة راجع إلى التوسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى زيادة الاحتياجات العامة الناتجة عن النمو السكاني، وتعتبر آليات ترشيد النفقات العامة من بين أهم آليات الرئيسية التي تسهم في تحقيق توازن الموازنة العامة للدولة، ويتطلب تحقيق هذا التوازن إرساء آليات الحكم الراشد وتفعيل الرقابة وتعزيز الشفافية بالإضافة إلى كفاءة الخدمات الحكومية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

أما في ما يخص الجزائر فيعد الإصلاح وعصرنة ميزانية الدولة الذي جاء في القانون العضوي 18-15 المتعلق بالقوانين المالية لجميع الاختلالات التي وردت في القانون العضوي السابق 87-17، حيث مس تحديث التسيير العمومي للمالية العامة النظام الذي كان يعتمد على ميزانية الوسائل وتصريف الأعمال إلى نظام يعتمد على النتائج مبني على ميزانية البرامج، مع مراعاة الكفاءة والفعالية في استغلال الأمثل الموارد المتاحة وتشديد الرقابة عند تنفيذ البرامج بالإضافة إلى تعزيز الشفافية وعصرنة الرقمنة وكذا الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة وعلى رأسها التجربة الإمارات، النرويج وسنغافورة في مجال حوكمة النفقات العامة لتحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية وكذا تحقيق الرفاهية المجتمع.

الفصل الرابع: قياس أثر الحكم
الراشد على النفقات العامة في
الجزائر

تمهيد الفصل

نظرا لتفاقم ظاهرة الفساد في معظم دول العالم، وما نتج عنها من مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية، وتسعى هذه الدول وخاصة الجزائر على مكافحة هذه الظاهرة من خلال تفعيل مؤشرات الحكم الراشد واتخاذ الإجراءات وصنع سياسات وقوانين فعالة، وتعكس هذه الجهود زيادة الاهتمام بالحكم الراشد خاصة في الفترة الأخيرة بهدف الحفاظ على المال العام وبناء اقتصاد قوي وفعال.

ولقد أجريت العديد من الدراسات حول قياس أثر الحكم الراشد على النفقات العامة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وتختلف الدراسات السابقة فمنها ما استندت على السلاسل الزمنية وأخرى استندت إلى بيانات مقطعية.

و نظرا لعدم وجود مؤشر يقيس الحكم الراشد ككل وإنما هناك مؤشرات فرعية يقيس كل واحد منها أحد مؤشرات الحكم الراشد سيتم أولا التقدير في هذه الدراسة بطريقة المربعات الصغرى الجزئية، فمن خلال نتائج هذه الطريقة يتم القياس الأثر الكلي للحكم الراشد على النفقات العامة وأثر كل مؤشر من مؤشرات الحكم الراشد على النفقات العامة، ثم دراسة وصفية وتحليل العلاقة بين المؤشرات الفرعية للحكم الراشد والنفقات العامة في الجزائر باستخدام طريقة التحليل المركبات الأساسية ACP، ثم قياس أثر المؤشرات الفرعية للحكم الراشد على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020).

المبحث الأول: بناء مؤشر مركب باستخدام نموذج PLS-SEM وأثره على النفقات العامة في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث دراسة أثر الحكم الراشد على النفقات العامة في الجزائر باعتبار الحكم الراشد متغير كامن غير مقاس يتضمن مؤشرات فرعية تعكس هذا المفهوم متعدد الأبعاد، فالهيئات والمؤسسات التي تهتم ببناء مؤشرات الحكم الراشد تصدر عدة مؤشرات فرعية وليس مؤشر مركب، والطريقة المناسبة لمثل هذا النوع من المتغيرات وهذا العدد من المشاهدات (25 مشاهدة) هي طريقة المربعات الصغرى الجزئية، فمن خلال هذه الطريقة يمكن معرفة الأثر الكلي للحكم الراشد على النفقات العامة وكذا النفقات التسيير والتجهيز وأثر كل مؤشر من مؤشرات الستة للحكم الراشد.

المطلب الأول: الإطار النظري لنمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية

بعدما سادت -لعمد- الطرق المعتمدة على تجزئة الفرضيات واختبارها بطرق منفصلة كاختبارات الفروق والارتباط والانحدار، ظهرت طرق جديدة وتسمى نمذجة المعادلات الهيكلية من الجيل الثاني التي تختبر النموذج النظري ككتلة واحدة أو مجموعة من العلاقات بين المتغير الكامن ومؤشراته وبين المتغيرات الكامنة فيما بينها، وتعتمد على مقاربتان أساسيتان:¹

- نمذجة المعادلات الهيكلية قائمة على التباين؛
- نمذجة المعادلات الهيكلية قائمة على التباين أو طريقة المربعات الصغرى الجزئية.

الفرع الأول: تعريف طريقة المربعات الصغرى الجزئية

تم تطبيق نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) بشكل واسع في الاستكشافات النظرية والتحقق التجريبي عبر العديد من التخصصات البحثية منذ أوائل الثمانينات²، وتختبر هذه الطريقة النظريات المعقدة باستخدام البيانات التجريبية حيث يشير الباحث "Hair" وآخرون في سنة 2012 أن طريقة المربعات الصغرى الجزئية PLS-SEM توفر درجات متغيرة كامنة كمجموعات خطية محددة من بيانها المتغيرات.

¹ محمد شريف بن زوي، محمد رضا بوسنة، تحليل أثر الحوكمة الجامعية على جودة العلمية التدريسية من وجهة نظر أساتذة العلوم الاقتصادية بجامعة أم البواقي، الباحث الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2020، ص 08.

² Ningshuang ZENG and outhur, Do right PLS and do PLS right: A critical review of the application of PLS-SEM in construction management research, Frontiers of Engineering Managemen, vol 08, N03, 2021, p 357. <https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/s42524-021-0153-5.pdf>

ويوضح "Shmueli" وآخرون سنة 2016 أن نجاح طريقة المربعات الصغرى الجزئية PLS-SEM يتم من خلال تقدير معلمة النماذج المعقدة دون العديد من التوزيعيات وغيرها من مشاكل نماذج الاقتصاد القياسي التقليدية.

ولقد أصبحت طريقة المربعات الصغرى الجزئية PLS-SEM شائعة إحصائيا في العديد من مجالات العلوم تغطي نماذج المسار ذات المتغيرات الكامنة نماذج القياس التي وصف العلاقات بين المتغيرات الكامنة ومؤشراتها.¹ والمتغيرات الكامنة عبارة عن متغيرات غير ملاحظة ويتم قياسها بشكل غير مباشر وتعرف بأسماء مختلفة في علم الإحصاء كالتأثيرات العشوائية، العوامل المشتركة، الفئات الكامنة.²

فنمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية هي "طريقة لنمذجة الظواهر والقادرة على تحديد أنظمة التفاعل المعقدة بوضوح بحيث توفر للباحث قدرا أكبر من المرونة في التفسير بين النظرية والبيانات".³

كما تعرف على أنها مجموعة من الأدوات للتحقق من النظريات، من حيث المبدأ، يتم البدء بنظرية مسبقة حول النظام الذي نريد تعيينه، من ثم يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى الجزئية PLS-SEM لاختبار النموذج على بيانات تطبيقية، وتعد طريقة تأكيدية بدلا من كونها طريقة استكشافية.⁴

ان طريقة المربعات الصغرى الجزئية PLS-SEM هي نهج سببي-تنبؤي لـ SEM يركز على التنبؤ عند تقدير النماذج الإحصائية التي تصمم هياكلها لتوفير تفسيرات سببية. وبالتالي، تتغلب التقنية على الانقسام الظاهري بين التفسير - كما يتم التأكيد عليه عادةً في البحث الأكاديمي - والتنبؤ، وهو الأساس لتطوير الآثار الإدارية.⁵

¹ Sami Ben Jabeur, Asma Sghaier, The relationship between energy, pollution, economic growth and corruption: A Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM) approach, Economics Bulletin, Vol 38, N 4, 2017, p09.

² SKRONDAL, ANDERS ;RABE-HESKETH , SOPHIA, Latent Variable Modelling: A Survey, Board of the Foundation of the Scandinavian Journal of Statistics ,vol 34, N01, 2007, p : 712.

³ Emmanuel Jakobowicz, Contributions aux modèles d'équations structurelles à variables latentes, Thèse, CONSERVATOIRE NATIONAL DES ARTS ET MÉTIERS PARIS, 2007, p39

⁴ نيلز جيه بلننش، وآخرون، نمذجة المعادلات البنائية باستخدام IBM SPSS STATISTIC AND AMOS، مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2018، ص 21.

⁵ Joseph F. Hair and outhur, When to use and how to report the results of PLS-SEM, European Business Review Vol. 31 No. 1, 2019, p 03.

<https://www.researchgate.net/publication/329443894> When to use and how to report the results of PLS-SEM

الفرع الثاني: مبررات استخدام طريقة المربعات الصغرى الجزئية

توفر نمذجة المعادلات البنائية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية PLS-SEM أو المستندة للتباين العديد من المزايا للباحثين الذين يستخدمون نمذجة المعادلات البنائية CB-SEM أو المستندة على الارتباط نظراً للانتشار الواسع لها فانه من الضروري تقديم تبرير لاستخدام نموذج PLS SEM، حيث تبين دراسة (Hair Jr, Sarstedt, Hopkins, & Kuppelwieser, 2014) أن أبرز مبررات استخدام نموذج PLS-SEM ترجع لعدم اشتراطها التوزيع الطبيعي للمتغيرات، تتميز بقوة كبيرة مع العينات الصغيرة بالإضافة إلى طبيعة المتغيرات الكامنة.

غالبا ما تفشل البيانات التي يتم جمعها في البحوث السلوكية في التبعية للتوزيع الطبيعي متعدد المتغيرات، عند محاولة تقييم نموذج مسار باستخدام نموذج CB-SEM قد تؤدي البيانات غير موزعة توزيع طبيعي إلى أخطاء قياسية أقل من الواقع وتضخم مؤشرات حسن المطابقة، أما نموذج PLS-SEM فهو يتعامل مع البيانات غير موزعة طبيعياً لأن خوارزمية PLS تحول البيانات غير موزعة طبيعياً وفقاً لنظرية النهاية المركزي، غير انه يجب الحذر في التعامل PLS-SEM لتوفير الحل النهائي في حالة استخدام البيانات غير موزعة توزيع طبيعياً حيث يجب أن يدرك الباحثون أن تأثير البيانات المنحرفة بدرجة كبيرة على النتائج يمكن أن تقلل من القوة الإحصائية للتحليل بتعبير أدق يعتمد تقييم أهمية معايير النموذج على الأخطاء المعيارية في الانحدار والتي يمكن تضخيمها عند انحراف البيانات بشكل كبير، أما نموذج CB-SEM لديه مجموعة متنوعة من إجراءات التقدير البديلة، فقد يكون من الصعب افتراض أن PLS-SEM هو الخيار النهائي عند النظر في توزيع البيانات.

يمكن أن يؤثر حجم العينة على عدة جوانب في نمذجة المعادلات البنائية بما فيها تقديرات المعلمات ومؤشرات المطابقة والقوة الإحصائية، ويمكن استخدام العينات الصغيرة في نموذج PLS-SEM عكس نموذج CB-SEM حتى إذا كانت النماذج معقدة جداً، في هذا الحالة تحقق PLS-SEM مستويات ذات قدرة إحصائية عالية ومؤشرات جيدة.¹

¹ الشيخ ساوس، نمذجة المعدلات الهيكلية باستخدام المربعات الصغرى الجزئية مثال تطبيقي باستخدام R في بحوث المحاسبة والتدقيق، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 22، العدد 01، الجزائر، 2019، ص ص: 184-185.

الفرع الثالث: أهمية ومبدأ انحدار المربعات الصغرى الجزئية PLS-SEM

تتمثل أهمية طريقة المربعات الصغرى الجزئية فيما يلي:¹

- تسعى طريقة المربعات الصغرى الجزئية PLS-SEM إلى تحديد العلاقات بين المتغيرات المستقلة X والمتغيرات التابعة Y؛
- في حالة البيانات المرتبطة مع بعضها البعض ارتباطا قويا، فإن انحدار طريقة المربعات الصغرى الجزئية PLS-SEM يقدم بديلا مهما للانحدار الكلاسيكي، ويأخذ بعين الاعتبار في نمذجة الهيكل الارتباط الموجود؛
- تعمل خوارزمية انحدار المربعات الصغرى الجزئية PLS-SEM حتى في حالة وجود بيانات مفقودة، على عكس طريقة انحدار المكونات الرئيسية أو الانحدار التدريجي، يحتفظ انحدار PLS-SEM بتكرارات مجموع المتغيرات المستقلة؛
- تتوقف طريقة انحدار المربعات الصغرى الجزئية PLS-SEM على الإسقاط المتغيرات المستقلة X والمتغيرات التابعة Y على معلم متعامد ومتجانس X و Y في وقت واحد؛
- تقوم الطريقة على إجراء تحليل إلى مكونات رئيسية لمجموع المتغيرات المستقلة X تحت قيد أن المكونات الرئيسية لـ X هم أيضا مفسرين قدر الإمكان من مجموع المتغيرات X تحت قيد Y.

المطلب الثاني: تقييم وتفسير النموذج

لتقييم جودة النموذج وفق منهجية PLS-SEM لابد من تقييم نموذج القياس الذي يدرس العلاقة بين الحكم الراشد والأبعاد المكونة له، ثم النموذج الهيكلي الذي يدرس العلاقة بين الحكم الراشد والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)، واستنادا على الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية، يتم عرض المتغيرات المدرجة في النموذج:

- المتغير التابع: النفقات العامة

وتنقسم إلى نوعين

¹ علامي خديجة، تحليل سلوك تكاليف المؤسسات باستخدام مناهج الانحدار (PLS و ACP) خلال الفترة (2010-2014) دراسة حالة المؤسسات الاستشفائية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، 2017، ص 81.

• نفقات التشغيل

• نفقات التجهيز

- المتغيرات المفسرة: مؤشرات الحكم الراشد

والمتمثلة في:

• GE: مؤشر الفعالية الحكومية؛

• PS: مؤشر الاستقرار السياسي؛

• VC: مؤشر الرأي والمساءلة؛

• RQ: مؤشر نوعية التنظيم؛

• RL: مؤشر سيادة القانون؛

• CC: مؤشر مكافحة الفساد.

الفرع الأول: تقييم نماذج القياس

يتم تقييم نماذج القياس والنماذج الهيكلية في نمذجة المربعات الصغرى الجزئية PLS-SEM يركز على المقاييس التي تشير إلى التقديرات التنبؤية للنموذج ومن أهم مقاييس نموذج القياس لطريقة المربعات الصغرى الجزئية PLS-SEM هي الموثوقية، المصادقية التقاربية والمصادقية التمايزية¹ التي من خلالهما نعرف مدى تمثيل الأبعاد لمفهوم واحد، مثل تمثيل مؤشرات الحكم الراشد.

أولاً: صدق التقارب Convergent validity

الصدق التقاربي هو مدى تقارب وتوافق أسئلة الدراسة مع بعضها، و يشمل الموثوقية المركبة CR لتقييم التساق الداخلي، وموثوقية المؤشرات الفردية؛ ومتوسط التباين المستخلص AVE لتقييم المصادقية التقاربية.²

وفيما يلي تلخيص لمقاييس الصدق التقاربية للحكم الراشد:

¹ أجوزيف هار واخرون، نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية، ترجمة زكرياء بلخامسة، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2019، ص151.

² سارة ماضي، دور التفكير الإبداعي في تبني الاستراتيجية الخضراء في المؤسسات الناشئة دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في علوم التشغيل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التشغيل، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2024، ص 185.

1- قيام التحميل Loadings

الجدول رقم (01-04): قيم التحميل لمؤشرات الحكم الراشد والنفقات التسيير والتجهيز

المؤشرات	Original sample (O)	T statistics (O/STDEV)	P values
مكافحة الفساد <- cc	0.702	3.550	0.000
الفعالية الحكومية <- ge	0.901	4.240	0.000
الاستقرار السياسي <- ps	0.730	3.736	0.000
سيادة القانون <- rl	0.529	2.113	0.035
نوعية التنظيم <- rq	-0.491	1.833	0.067
الرأي والمساءلة <- va	0.852	4.196	0.000
النفقات التجهيز <- النفقات العامة	0.985	34.477	0.000
النفقات التسيير <- النفقات العامة	0.983	34.137	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام مخرجات برنامج Smart-PLs4

يظهر الجدول أعلاه قيم معاملات التحميل لمؤشر الحكم الراشد، والاحتمالية الخاصة بها Pvalue التي تم حسابها باستخدام تقنية البوستراب، حيث نلاحظ معنوية جميع المؤشرات الحكم الراشد وكذا النفقات التسيير والتجهيز عند 5% باستثناء مؤشر الفعالية الحكومية rq ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 10% وبإشارة سالبة مما يدل على العلاقة العكسية بين مؤشر الفعالية الحكومية rq ومؤشر الحكم الراشد.

كما أظهرت النتائج أن أغلب القيم أكبر من 0.7 وهي القيمة المحبذة والمرغوبة والتي تتميز بثبات مرتفع، أما القيم التي تتراوح بين 0.4 و0.7 فقليلة ويمكن قبولها أيضا بتحفظ.

2- مؤشرات الثبات

يوضح الجدول الموالي قيم التحميل ومؤشرات الثبات لمتغير الحكم الراشد ومؤشراته:

الجدول رقم (04-02): مؤشرات الثبات لمتغير الحكم الراشد والنفقات العامة

Average variance extracted (AVE)	Composite reliability (rho_c)	Composite reliability (rho_a)	Cronbach's alpha	
0.514	0.781	0.811	0.778	الحكم الراشد
0.968	0.983	0.969	0.966	النفقات العامة

المصدر: مخرجات Smart- PLS4

أظهرت نتائج الجدول رقم مايلي:

- قيمة ألفا كرونباخ أكبر من 0.7 مما يدل على وجود ثبات مرتفع لمؤشر الحكم الراشد ومتغير النفقات العامة؛
- معامل الثبات المركب الذي هو أكثر دقة من معامل ألفا كرونباخ لأنه يدمج في عملية حسابه الأخطاء العشوائية، وبلغت قيمته أكبر من 0.80 مما يعني توفر صدق الاتساق الداخلي للمؤشر الحكم الراشد والنفقات العامة.
- قيم متوسط التباين المستخرج أكبر من 0.5، حيث فسرت تباينا أكبر من نصف تباين العناصر التي تعكسها لأنها أكبر من 0.50 وبالتالي فإن التباين في خطأ الأبعاد أقل من التباين الموضح في المؤشر.

بعد عرض مؤشرات الصدق التقاربي لمؤشر الحكم الراشد يتم عرض مؤشرات الصدق التمييزي.

ثانيا: الصدق التمييزي Discremnt validity

الصدق التمييزي هي المدى الذي يكون فيه المبنى متمایزا بالفعل عن المباني الأخرى وفقا لمعايير تطبيقية، ولذلك فإن إثبات المصادقية التمايزية يعني أن المبنى فريد في التقاطه لظواهر لا تمثلها المباني الأخرى في النموذج وقد اعتاد الباحثون الاعتماد على معيارين لحساب المصادقية التمايزية وهما نسبة سمة اللاتجانس - سمة الأحادية HTMT Heterotrait-monotrait ratio ومعيار فورنل لاركر Fornell- Criterion

Larcker فيما يتعلق بالتحميلات المتقاطعة، ينبغي أن يكون التحميل الخارجي للمؤشر على المبنى المتعلق به أكبر من أي تحميلاته المتقاطعة على المباني الأخرى.¹

- سمة اللاتجانس-سمة الأحادية

يعبر هذا المقياس عن نسبة ارتباطات السمة البينية على ارتباطات السمة الداخلية، حيث يمثل متوسط جميع الارتباطات بين المؤشرات عبر المباني التي تقيس مباني مختلفة (أي ارتباطات سمة اللاتجانس-طريقة اللاتجانس) المتعلقة بالمتوسط الهندسي لمتوسط ارتباطات المؤشرات التي تقيس نفس المبنى، أما من الناحية الفنية فتعتبر HTMT تقديراً للارتباط الحقيقي بين مبنيين اثنين إذا تم قياسهما بطريقة مثالية، أي إذا كانا يتمتعان بموثوقية كاملة². ويكون هذا المؤشر مفيد في حالة وجود أبعاد مشتركة، وكل بعد متكون من عدة عبارات.

والجدول التالي يوضح قيم HTMT للحكم الراشد:

الجدول رقم(04-03): يوضح قيم HTMT الحكم الراشد

Heterotrait-monotrait ratio (HTMT)	
0.791	النفقات العامة <-> الحوكمة

المصدر: مخرجات Smart- PLS4

يبين الجدول أعلاه أن قيم نسب الارتباطات بين المفهومين أقل من 0.8 مما يدل على أنهما يقيسان مفهومين مختلفين.

¹ جوزيف هار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 163.

² نفس المرجع، ص 167

المطلب الثالث: نموذج البناء

بعد التأكد من ثبات وصدق النموذج القياسي فإن الخطوة الموالية هي تقييم نتائج النموذج البنائي وهذا بدراسة القدرات التنبؤية للنموذج والعلاقات بين البناءات وذلك وفق الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تقييم العلاقات الخطية المتداخلة في النموذج الهيكلي

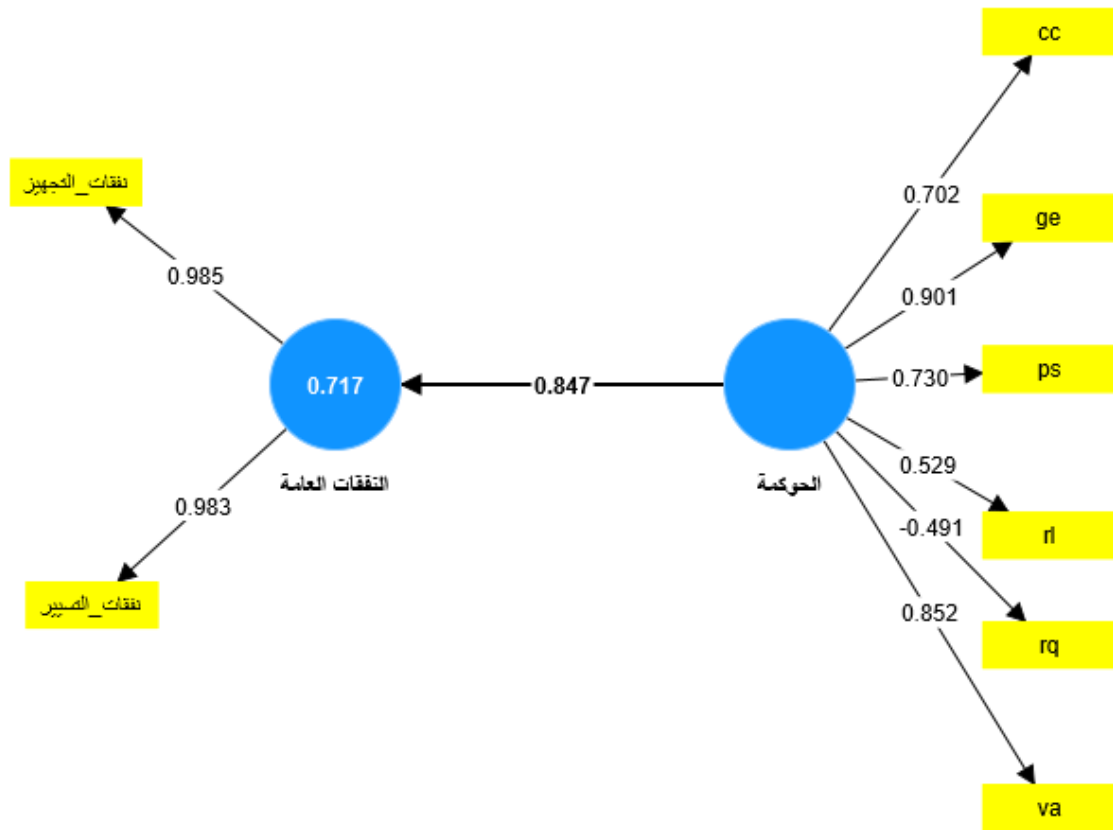
بما أن العلاقة بين المتغير الكامن المتمثل في الحكم الراشد وبين أبعادها في نموذج الدراسة الحالية هي علاقات انعكاسية، ويتم تجاوز هذه الخطوة لأنها خاصة بالمؤشرات التكوينية.

الخطوة الثانية: تقييم معنويه وملائمة النموذج الهيكلي

أي تقييم العلاقات الموجودة في النموذج الهيكلي وهو ما يعبر عنه بمعاملات المسار والتي لها قيم داخل المجال ناقص واحد زائد واحد حيث تمثل معاملات المسار المقدرة القريبة من $(1+)$ علاقة ايجابية قوية أما القيمة $(1-)$ فتمثل علاقه سلبية.

والشكل الموالي يوضح نموذج أثر الحكم الراشد على النفقات العامة في الجزائر:

الشكل رقم (04-01): النموذج الهيكلي لأثر الحكم الراشد على النفقات العامة



المصدر: مخرجات Smart- PLS4

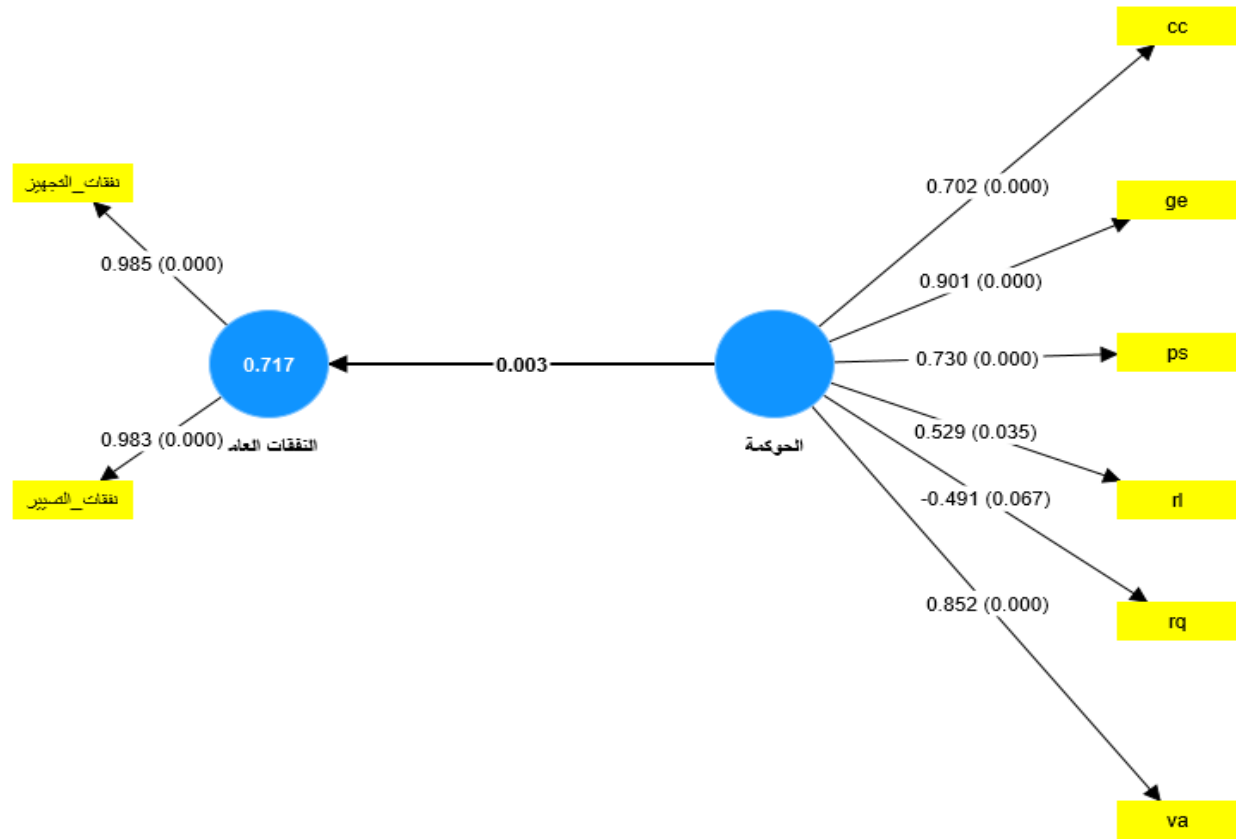
تمثل القيم وسط الأسهم معاملات المسار وتشبعات العبارات على الأبعاد، حيث تشير النتائج وجود تأثير موجب للحكم الراشد على النفقات العامة قيمته (0.847)، وتأثير موجب وقوي أيضا على كل من نفقات التجهيز (0.985) ونفقات التسيير (0.983).

وتمثل القيمة داخل دائرة النفقات العامة معامل التحديد، حيث نلاحظ ان قيمة معامل التحديد لأثر الحكم الراشد على النفقات العامة مرتفعة 0.717، مما يدل على قوة الجودة التفسيرية للنموذج ف 71.7% من المعلومات تم تفسيرها بواسطة الحكم الراشد وابعادها، أما النسبة المتبقية 28.3 % ترجع لعوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

لاختبار دلالة باقي المسارات والتشبعات تم استخدام تقنية البوتستراب كما هو موضح في الشكل

التالي:

الشكل رقم (04-02): النموذج الهيكلي لأثر الحكم الراشد على النفقات العامة باستخدام تقنية البوتستراب



المصدر: مخرجات Smart-PLS4

ملاحظة: القيم بين قوسين تمثل الاحتمالية باستخدام تقنية البوتستراب P-value

تشير نتائج الشكل أعلاه أن تأثير الحكم الراشد على النفقات العامة معنوي لأن قيمة الاحتمالية 0.000 أقل من 0.05، كذلك بالنسبة لتأثير الحكم الراشد على كل من نفقات التجهيز ونفقات التسيير دالة إحصائية لان قيمة الاحتمالية 0.000 أقل من 0.05.

أما بالنسبة لتأثير الحكم الراشد على أبعادها فقد كانت كلها دالة إحصائية (أقل من 0.05) مما يعني انعكاس هذا المفهوم على الأبعاد وصلاحيته العلاقة الانعكاسية بينهم.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي المتعدد الأبعاد للعلاقة بين الحكم الراشد والنفقات العامة

قبل التطرق إلى قياس أثر الحكم الراشد على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020) يتم أولاً القيام بالدراسة الوصفية باستخدام طريقة تحليل للمركبات الرئيسية ACP بالاعتماد على وبرنامج XLstat 16، بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين مؤشرات الحكم الراشد والنفقات العامة وتعتبر طريقة تحليل للمركبات الرئيسية إحدى الطرق المناسبة لتحليل المتغيرات الكمية.

المطلب الأول: منهجية القياس

قبل التطرق إلى تعريف طريقة المركبات الأساسية يتم أولاً تعريف تحليل المعطيات والهدف من هذا التحليل.

الفرع الأول: تحليل المعطيات

يتم عرض في هذا العنصر تعريف تحليل المعطيات وأنوعها.

1- تعريف تحليل المعطيات

على مدى الثلاثين عامًا الماضية، أثبتت أساليب تحليل البيانات فعاليتها في دراسة كميات ضخمة ومعقدة من المعلومات. وتعرف تحليل المعطيات على أنها مجموعة من الطرق الإحصائية متعددة الأبعاد التي تركز على ثلاثة متغيرات أو أكثر مقارنة الأساليب التقليدية للإحصاء الوصفي التي تركز على متغير واحد أو اثنين فقط.. وتهدف إلى استخراج المعلومات من خلال كم هائل من البيانات الخام. تقوم هذه الأساليب بالاستخراج النتائج عن طريق تقليل عدد الأبعاد، مما يسهل الفهم والتحليل. تتطلب هذه الطرق معالجة البيانات باستخدام الأدوات الإحصائية وتقنيات الحوسبة.

تأسست هذه الأساليب في الجامعات، حيث كانت في الأصل معروفة بين الباحثين وتُطبق في عدة مجالات علمية مثل البيئة والاقتصاد وغيرها. هذه الأساليب ساهمت في تمكين إجراء دراسات أكثر تعقيداً، وأصبحت تُستخدم على نطاق واسع في المراحل الأولية التي تسبق اتخاذ القرارات من قبل الباحثين خلال إجراء دراسات معينة وفقاً لأهدافها.¹

¹ Brigitte Escofier, Jérôme Pagès, Analyses factorielles simples et multiples; objectifs, méthodes et interprétation, 4e édition, Dunod, Paris, 2008, p 1-2.

وهي عبارة عن نتائج المشاهدات لعدة متغيرات كمية على عناصر مجتمع وتسمى بالأفراد، وفيما يلي يتم عرض جدول المعطيات وطرق تحليلها: ¹

2- جدول المعطيات:

يتم تسمية جدول المعطيات بالمصفوفة $X_{n,p}$:

$$X_{(n,p)} = \begin{bmatrix} X_{11} & X_{12} & . & . & . & . & X_{1j} & . & . & . & . & X_{1p} \\ X_{21} & X_{22} & . & . & . & . & X_{2j} & . & . & . & . & X_{2p} \\ . & . & . & . & . & . & . & . & . & . & . & . \\ . & . & . & . & . & . & . & . & . & . & . & . \\ . & . & . & . & . & . & . & . & . & . & . & . \\ X_{i1} & X_{i2} & . & . & . & . & X_{ij} & . & . & . & . & X_{ip} \\ . & . & . & . & . & . & . & . & . & . & . & . \\ . & . & . & . & . & . & . & . & . & . & . & . \\ . & . & . & . & . & . & . & . & . & . & . & . \\ X_{n1} & X_{n2} & . & . & . & . & X_{nj} & . & . & . & . & X_{np} \end{bmatrix}$$

حيث أن:

n: عدد الأسطر = عدد الأفراد المكونين لمجتمع أو عينة مدروسة؛

p: عدد الأعمدة = عدد المتغيرات؛

i: هو مجموعة من الأفراد

j: مجموعة من المتغيرات.

¹ صواليلي صدر الدين، تحليل المعطيات، دار هومة للنشر و التوزيع الجزائر 2012 ص ص: 17-18.

3- طرق تحليل معطيات

يؤثر المتغير بشكل كبير في تحديد الطريقة الإحصائية المناسبة لتحليل مجموعة متغيرات محددة أو إنجاز دراسة معينة، وبمنظرة على عدد المتغيرات، يمكن التفريق بين ثلاث فئات من طرق التحليل الإحصائي حسب الأبعاد:¹

1- **في حالة متغير واحد:** يتم الطرق إلى التحليل أحادية البعد مثل الإحصاء الوصفي الذي يشمل مقاييس التموضع والتشتت؛

2- **في حالة متغيرين:** يتم التطرق إلى التحليل ثنائية البعد مثل معامل الارتباط الخطي البسيط لبيرسون وسبيرمان، واختبار كاي تربيع، وجدول تحليل التباين.

3- **أكثر من متغير:** يتم استخدام طرق التحليل المتعددة الأبعاد، ولهذه طريقة نوعين من الطرق وهي:

- **طرق الاستكشاف:** تتعلق بحالة كون ان العلاقة بين المتغيرات تتميز بالتشابك أو الارتباط المتبادل وله ثلاثة أنواع:

- **طريقة التحليل العاملي للمركبات الأساسية ACP:** والتي تعتمد على المتغيرات الكمية؛
- **طريقة التحليل العاملي للوفيات AFC:** التي تعتمد على المتغيرات الكيفية؛
- **طريقة التصنيف التسلسلي التصاعدي CHA:** تعتمد على المتغيرات الكيفية والمتغيرات الكمية.

- **طرق التفسيرية:** التي تركز على العلاقات التبعية بين المتغيرات (التابعة والمستقلة)، ولها نوعين من طرق:

- **التحليل العاملي التمييزي AFD:** اذا كان المتغير التابع ذو طبيعة كيفية والمتغيرات المستقلة كلها كمية؛
- **انحدار الخطي المتعدد:** للمتغيرات الكمية.

ويتم بناء كلا النموذجين على النماذج الخطية وتتميز بكونها تنبؤية.

¹ محمد بوزيان، محاضرات في تحليل المعطيات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة ام البواقي، الجزائر. <http://tele-ens.univ-oeb.dz/moodle/course/view.php?id=3103>

الفرع الثاني: مفاهيم نظرية حول طريقة تحليل بالمركبات الرئيسية ACP

تم استخدام طريقة تحليل المركبات الرئيسية لأول مرة من قبل Karl Pearson عام 1901، وتم دمج هذه طريقة في ميدان الإحصاء الرياضي من قبل Harold Hotelling عام 1933، إلا أن استخدامها الفعلي بدأ مع ظهور وانتشار وسائل الحساب الحديثة، وتتمثل هذه الطريقة في تحليل وصفي للمعطيات فهي لا تعتمد على الاحتمالات ولا على فرضيات بل هي طريقة هندسية تستعمل جداول تحتوي في أعمدها متغيرات ذات قيم كمية وفي أسطرها يوجد أفراد.¹

أولاً: تعريف طريقة تحليل بالمركبات الرئيسية ACP

تعرف على أنها: تقنية إحصائية لتمثيل المتغيرات الكمية التي تتميز بخاصية المثالية استناداً على بعض الخواص الجبرية والهندسية.²

كما يقصد بهذه الطريقة تلخيص كافة البيانات الكمية لمجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها، حيث يتم تلخيص البيانات ببناء عدد صغير من المتغيرات الجديدة التي تكون غير مترابطة ومرتبطة وهي المركبات الأساسية³، بحيث تحتفظ المكونات الأولى بمعظم التباين الموجود في جميع المتغيرات الأصلية ان حساب المكونات الرئيسية يتمثل في حل مشكلة القيم الذاتية والمتجهات الذاتية لمصفوفة متناظرة نصف معينة موجبة.⁴

تعد تحليل بالمركبات الأساسية وسيلة لتحديد الأنماط في البيانات، وتعبير عن البيانات بطريقة تبرز تشابهاتها واختلافاتها. نظراً لصعوبة تحديد الأنماط في البيانات عالية الأبعاد، حيث لا تتوفر رفاهية التمثيل البياني، فإن ACP يعد أداة قوية لتحليل البيانات.⁵

¹ Ludovic Lebart, Alain Morineau, Marie Piron, « Statistique exploratoire multidimensionnelle », DUNOD, Paris, 1995, p32. https://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers11-10/010007837.pdf

² BERBAGUI Badreddine, La détermination des indices de la détection des jeunes talents, demi-fondistes, algériens à partir de l'analyse en ACP des paramètres morpho-fonctionnels, Sport system journal, Vol 09, N° 02, Algérie, 2022, p 991.

³ Manu CARRICANO, Fanny POUJOL, Analyse de données avec SPSS, Institution d'Administration des Entreprises – Université Toulouse 1, France, 2009, p 57.

⁴ I.T. Jolliffe, Principal Component Analysis, Second Edition, Springer Science & Business Media, 2002.

⁵ Sidharth Prasad Mishra and outhier, Multivariate Statistical Data Analysis- Principal Component Analysis (PCA), International Journal of Livestock Research, Vol 07, N 05, 2017, p 61. https://www.researchgate.net/publication/316652806_Principal_Component_Analysis

ثانيا: أنواع تحليل بالمركبات الرئيسية ACP

يوجد نوعين من هذه الطريقة:¹

- طريقة تحليل بالمركبات الرئيسية المعيارية ACP normée؛
- طريقة تحليل بالمركبات الرئيسية غير المعيارية ACP non normée ou bien centrée.

ثالثا: أهداف طريقة تحليل بالمركبات الرئيسية ACP

ويمكن تلخيص أهداف طريقة ACP في النقاط التالية:²

- استخراج أهم المعلومات من جدول المعطيات تتكون أسطره من الأفراد (سنوات خلال الفترة 1996-2020) وأعمدته تتكون من متغيرات كمية (النفقات العامة، الحكم الراشد)
- تقليص حجم مجموعة البيانات عن طريق الاحتفاظ بالمعلومات المهمة؛
- تمثيل الأفراد والمتغيرات بيانيا يسمح ببسيط عملية التفسير والتحليل المعطيات؛
- تحليل جدول المعطيات وفقا لمبدأ التشابه بين الأفراد والارتباط بين المتغيرات؛
- تسمح بتحديد توزيع الأفراد وفقا لعلاقتهم بالمتغيرات المدروسة (تشابه أو اختلاف الأفراد)؛

رابعا: خطوات تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الرئيسية

بعد جمع المعطيات المتعلقة بالظاهرة يتم ووضعا في جدول المعطيات الأولية، ومتكونة من الأفراد n في الأسطر p والمتغيرات في الأعمدة يتم تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية وفق الخطوات التالية:³

- يتم توسيط البيانات وتقليلها بواسطة التحليل المركزي المختزل وفق التحويل التالي:

$$Z_{ij} = \frac{x_{ij} - rx_j}{\sigma_j \sqrt{n}} ; j = 1, \dots, J \quad i = 1, \dots, I \dots (1)$$

- حساب مصفوفة الارتباط R ذات البعد $(K \times K)$ ، وفق العلاقة التالية: $R = z'z$ ، حيث تمثل مصفوفة الجدول الممركز والمختصر المحسوب في المعادلة (1).

¹ محمد بوزيان، مرجع سبق ذكره، ص 31.

² Herve Abdi, Lynne J. Williams, Principal component analysis, WIREs Computational Statistics, Vol 02, 2010, p 434.

³ لخضاري بولنوار، أثر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي في عينة من بلدان شمال إفريقيا دراسة تحليلية قياسية للفترة 2007-2020، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2023، ص 167.

- حساب القيم الذاتية للمصفوفة R ثم إيجاد حل للمعادلة $|R - \lambda I| = 0$ ، ثم حساب نسبة المعلومة المفسرة (جمود المحور) وفق العلاقة التالية :

$$\frac{\lambda_i}{\sum_{i=1}^k \lambda_i} * 100$$

- لإيجاد الأشعة الذاتية الوحيدة المرفقة بالقيم الذاتية للمصفوفة R ، يتم أولاً إيجاد الشعاع الذاتي الوحيد $\rightarrow U_1$ المرفق بأكبر قيمة ذاتية ولتكن λ_1 والموجهة للمحور F_1 ، ويتم ذلك بإيجاد حل للمعادلة التالية:

$$(R - \lambda_1 I_n) U_1 = 0$$

حيث I_n مصفوفة الوحدة.

- حساب إحداثيات نقط الأفراد على المحاور العاملة، أي أن إحداثية نقطة تمثل فرد ما على محور عاملي تساوي:

$$\sum_{j=1}^p Z_{ij} U_{\alpha j}$$

- حساب إحداثيات المتغيرات على المحاور العاملة، ويعني بذلك إحداثية نقطة j تمثل متغير ما على محور عاملي باستعمال قواعد العبور وفق العلاقة التالية:

$$zF_{\alpha} = \frac{1}{\sqrt{\lambda_n}} \emptyset_{\alpha}$$

- التمثيل البياني لنقط الأفراد ولنقط المتغيرات بالنسبة لكل محور، وذلك بالنسبة لمستويات العاملة المكونة من المحاور المأخوذة للتفسير؛
- تحليل وتفسير التمثيلات البيانية.

ولتحديد طبيعة العلاقة باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الرئيسية بين مؤشرات الحكم الراشد والنفقات العامة استناداً على الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية، تم عرض المتغيرات المدرجة في الدراسة:

- النفقات العامة DP
- GE: اللوغاريتم مؤشر الفعالية الحكومية؛
- PS: اللوغاريتم مؤشر الاستقرار السياسي؛
- VC: اللوغاريتم مؤشر الرأي والمساءلة؛

- RQ: اللوغاريتم مؤشر نوعية التنظيم؛
- RL: اللوغاريتم مؤشر سيادة القانون؛
- CC: اللوغاريتم مؤشر مكافحة الفساد.

ويمكن تلخيص هذه المتغيرات في الجدول الموالي:

الجدول (04-04): التعريف بالمتغيرات الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	الوحدة	المصدر
DP	النفقات العامة	مليون دينار جزائري	الديوان الوطني للإحصائيات
GE	مؤشر الفعالية الحكومية	الترتيب المئوي	بيانات البنك الدولي
PS	مؤشر الاستقرار السياسي		
VC	مؤشر الرأي والمساءلة		
RQ	مؤشر نوعية التنظيم		
RL	مؤشر سيادة القانون		
CC	مؤشر مكافحة الفساد		

المصدر: من إعداد الباحثة

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي للمتغيرات الدراسة

وقبل التطرق إلى تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية سيتم أولاً التعريف بالمتغيرات المدرجة في الدراسة.

الفرع الأول: شروط وفرضيات طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP

لتطبيق طريقة تحليل المركبات الرئيسية هناك مجموعة من الشروط يجب توفرها والتأكد منها قبل البدء في تطبيق التحليل وهي¹:

- خطية العلاقة بين المتغيرات الدراسة؛
- التجانس التباين؛
- العينة عشوائية وممثلة للمجتمع؛
- التوزيع الطبيعي للبيانات؛
- عدم وجود قيم شادة.

وهناك شروط أخرى يجب إجراؤها قبل تطبيق خطوات التحليل بالمركبات الأساسية يجب أولاً تأكد من كفاية حجم العينة من خلال إجراء اختبار بارتليت (Bartlett) وأن مصفوفة الارتباط بين المتغيرات لا تمثل مصفوفة الوحدة من خلال إجراء اختبار كايزر-ماير-أوكلن (Oklin-Meyer-Kaiser).

أولاً: مصفوفة الارتباط لا تمثل مصفوفة الوحدة:

ويقصد به أن مصفوفة الارتباطات يجب أن لا تمثل مصفوفة الوحدة، بمعنى أن معاملات الارتباط بين المتغيرات تختلف عن الواحد ويتم كشف عنها عن طريق إختبار بارتليت Bartlett's Test²، ويتضمن

¹ طه بن الحبيب، أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة تحليلية قياسية لحالة الدول العربية خلال الفترة 1995-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، الجزائر، 2017، ص116.

² أحمد بوزيان تيغزة، التحليل العاملي والاستكشافي والتوكيدي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص 83.

تقريباً حساب هذه الإحصائية توزيع عيناتها بشكل وثيق بواسطة كاي مربع عند درجة حرية (k-1) لعينات عشوائية من المجتمع، وتعطى الصيغة عامة لهذا الاختبار فيما يلي: ¹

$$\chi^2_0 = 2.3026 \frac{q}{c}$$

حيث أن:

$$q = (N - k) \log_{10} \delta_p^2 - \sum_{i=1}^k (n_i - 1) \log_{10} \delta_i^2$$

$$c = 1 + \frac{1}{3(k-1)} \left(\sum_{i=1}^k (n_i - 1)^{-1} - (N - K)^{-1} \right)$$

$$\delta_p^2 = \frac{\sum_{i=1}^k (n_i - 1) \delta_i^2}{N - K}$$

2.3026: قيمة ثابتة؛

Ni: حجم العينة لرقم المجموعة؛

δ_i^2 : تباين العينة للرقم مجموعة؛

N: إجمالي حجم العينة؛

K: عدد المجموعات؛

δ_p^2 : التباين المجمع (الترجيح بواسطة درجات الحرية)

وتتص فرضيات طريق إختبار Bartlett's Test: ²

¹ Thavatchai Vorapongsathorn, A comparison of type I error and power of Bartlett's test, Levene's test and Cochran's test under violation of assumptions, Songklanakarin J. Sci. Technol, Vol 26, No 4, 2004, p539. <https://www.yumpu.com/en/document/view/18537127/a-comparison-of-type-i-error-and-power-of-bartletts-test-levenes-test->

² Nassira Mehadjebia, Mekerkeb aberrane Tayeb, The Role of E-Commerce in Promoting Foreign Trade Statistical Study Using PCA Data in Algeria (2000-2018), Journal of Economic & Financial Research, Vol 09, n02, 2022, p911.

- الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد ارتباط معنوي مختلف عن الصفر بين متغيرات الدراسة.
 - الفرضية البديلة H_1 : هناك على الأقل دلالة ارتباط معنوي مختلف عن الصفر بين متغيرات الدراسة.
- فإذا كان مستوى معنوية هذا الاختبار أقل من 5% فإن مصفوفة الارتباط ليست مصفوفة الوحدة.

ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار (Bartlett):

الجدول (04-05): اختبار (Bartlett)

143,680	Khi ² (Valeur observée)
32,671	Khi ² (Valeur critique)
21	DDL
< 0,0001	p-value

المصدر: مخرجات برنامج XLstat 16

تشير نتائج اختبار (Bartlett) أن القيمة الاحتمالية $p\text{-value} = 2.22e-16$ أقل من 0.05 وهي معنوية إحصائياً، ومنه يتم قبول الفرضية البديلة أي وجود على أقل أحد ارتباطات معنوي بين المتغيرات الدراسة عند درجة حرية 21.

ثانياً: مدى كفاية حجم العينة

ويقصد بها إذا كان حجم العينة غير كاف فلا يمكن الاعتماد على نتائج التحليل، ويتم الحكم على مدى كفاية حجم العينة عن طريق اختبار KMO Test، فإذا كانت قيمة اختبار KMO أكبر من 50% دلّ على أن حجم العينة كاف، أما إذا كانت أقل من 50% دلّ على أن حجم العينة غير كاف، ولحل هذه المشكلة يجب زيادة حجم العينة بزيادة عدد المشاهدات لتحقيق فرضية كفاية حجم العينة¹.

بلغت قيمة اختبار كايزر-ماير-أولكن $KMO = 0,595$ أكبر من القيمة 0.50 ما يدل على قبول العينة موضوع الدراسة للتحليل الإحصائي بطريقة المركبات الأساسية ACP. كما هو موضح في الجدول الموالي:

¹ طه بن الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص 117.

الجدول (04-06): اختبار كايزر - ماير - أوكلي

0,642	الرأي والمساءلة va	متغيرات الدراسة
0,623	الاستقرار السياسي ps	
0,767	الفعالية الحكومية ge	
0,309	نوعية التنظيم rq	
0,665	سيادة القانون rl	
0,690	مكافحة الفساد cc	
0,495	النفقات العامة dp	
0,595	KMO	اختبار Kaiser-Meyer-Olkin

المصدر: مخرجات برنامج XLstat 16

الفرع الثاني: التحليل الإحصائي للمتغيرات

بعد تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية على معطيات باستعمال برمجية RStudio الذي أعطى النتائج التالية:

أولاً: المتوسطات والانحرافات المعيارية لمحددات التحصيل الجبائي

يبين الجدول الموالي تحليل البيانات الإحصائية لمتغيرات المدرجة في الدراسة والمتمثلة في مؤشر الفعالية الحكومية ge، الاستقرار السياسي ps، الرأي والمساءلة va، نوعية التنظيم rq، سيادة القانون rl، مكافحة الفساد cc، والنفقات العامة dp باستخدام التحليل الوصفي كالانحراف المعياري والمتوسط الحسابي بالإضافة إلى القيم الدنيا والعظمى لهذه المتغيرات:

الجدول (04-07): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
الرأي والمساءلة va	19,756	3,936	12,438	25,481
الاستقرار السياسي ps	11,414	4,279	4,787	20,388
الفعالية الحكومية ge	30,429	7,951	13,115	39,216
نوعية التنظيم rq	18,692	9,751	7,692	42,647
سيادة القانون rl	22,717	6,657	11,881	33,493
مكافحة الفساد cc	30,226	5,919	18,782	40,000
النفقات العامة dp	4081,907	2701,870	724,609	7741,345

المصدر: مخرجات برنامج XLstat 16

أظهرت نتائج تحليل الوصفي مايلي:

1- المتوسط الحسابي:

بينت نتائج الجدول أعلاه أن كل متوسطات لمتغيرات الدراسة موجبة، وأن أكبر متوسط حسابي هو النفقات العامة وتبلغ قيمته 4081.9، أما المتغير الذي يعطي أصغر متوسط حسابي هو الاستقرار السياسي وتبلغ قيمته 11.41.

2- الانحرافات المعيارية:

المتغير المسؤول عن تشتت المتغيرات الدراسة هو النفقات العامة لأن انحرافه المعياري هو الأكبر وتبلغ قيمته (2701.87)، أما المتغير المسؤول عن تركز متغيرات الدراسة هو الاستقرار السياسي لأن انحرافه المعياري هو الأصغر وتبلغ قيمته (3.93).

لاختبار العلاقة بين المتغيرات الدراسة تم استخدام اختبار Pearson Corrélation، كما هو موضح في

الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-08): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الدراسة

Variables	va	ps	Ge	Rq	Rl	Cc	Dp
va	1						
ps	0,604	1					
ge	0,826	0,641	1				
rq	-0,138	-0,117	-0,207	1			
rl	0,631	0,298	0,746	0,220	1		
cc	0,592	0,459	0,639	-0,128	0,473	1	
dp	0,623	0,523	0,622	-0,811	0,149	0,358	1

المصدر: مخرجات برنامج XLstat 16

بينت نتائج مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة أن هناك ارتباط قوي وموجب بين مؤشر الفعالية الحكومية ge والرأي والمساءلة va، وارتباط قوي وموجب بين مؤشر الفعالية الحكومية ge ونوعية التنظيم rq، كما يوجد ارتباط قوي وسالب بين نوعية التنظيم rq والنفقات العامة. كما بينت النتائج أن هناك ارتباطات متوسطة وموجبة، بالإضافة الى ارتباطات ضعيفة مختلفة الإشارة. حيث جاءت معظم معاملات الارتباط موجبة مما يدل على الدول الجزائرية تسعى الى إرساء آليات الحكم الراشد لكنها تبقى ضعيفة مقارنة بالدولة المتقدمة.

المطلب الثالث: نتائج تحليل المركبات الأساسية ACP

يتم في هذا المطلب عرض القيم الذاتية ونسبة الجمود بالإضافة إلى التمثيل البياني للمتغيرات الدراسة (مؤشرات الحكم الراشد والنفقات العامة) والأفراد (السنوات خلال الفترة 1996-2020).

الفرع الأول: القيم الذاتية

تمثل القيمة الذاتية وجود الأفراد أو المتغيرات على المحور المتعلق بهذه القيمة، حيث توفر تفسيراً أو شرحاً للظاهرة المدروسة خلال فترة الدراسة، ومن أجل تسهيل الملاحظة والتحليل تحسب لكل قيمة ذاتية القيمة النسبية إلى مجموع القيم الذاتية، وتمثل هذه النسبة كمية المعلومات الرئيسية المحتواة في كل محور من خلال مساهمة كل محور في الجمود الكلي أي نسبة التباين المفسر.¹ أما في حالة المعطيات المركزة والمختصرة فكل متغير له جمود يساوي 1 إذن الجمود الكلي يساوي عدد المعلومات الرئيسية المحتواة في كل محور، لأنه يجب الحصول على نسبة جمود مقبولة وكافية. وفيما يلي يتم عرض جدول القيم الذاتية:

الجدول رقم (04-09): يمثل القيم الذاتية

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7
Valeur propre	3,870	1,637	0,619	0,525	0,241	0,084	0,024
Variabilité (%)	55,287	23,387	8,843	7,504	3,436	1,194	0,349
% cumulé	55,287	78,674	87,517	95,021	98,457	99,651	100,000

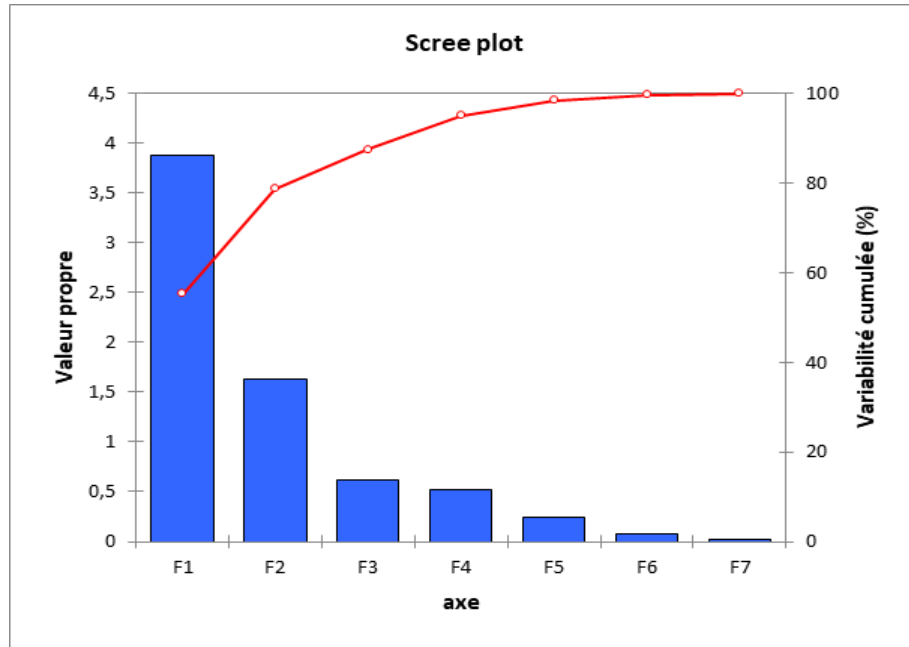
المصدر: مخرجات برنامج XLstat 16

يبين الجدول أن مجموع القيم الذاتية يساوي إلى 07، ويتم التركيز فقط على القيم الذاتية التي تكون مساهمتها فوق المتوسط، أي أن هناك محورين يحتوي على 78.674 % من الجمود الكلي، حيث يمثل المحور الأول F1 55.287 % من الكثافة الكلية أما المحور الثاني F2 23.387 % من الكثافة الكلية، ويتم إهمالها المحاور لأنها تقل بكثير من واحد، ومنه نستنتج أن هذين المحورين هما اللذين يعطيان أحسن تمثيل

¹ أحمد بوريش، نجلاء لمريني، تقييم إصلاحات بيئة الأعمال في الجزائر وفق مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 دراسة تحليلية إحصائية باستخدام طريقة ACP، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، 2022، ص 424.

في المعلم متعامد ومتجانس. ولتحديد عدد المحاور بشكل أدق يتم النظر في منحني القيم نسب الكثافة من التباين المفسر المرتب من الأكبر إلى الأصغر:

الشكل رقم (04-03): التمثيل البياني للقيم الذاتية و نسب الكثافة



المصدر: مخرجات برنامج XLstat 16

الفرع الثاني: ارتباط المتغيرات بالمركبات الأساسية حسب المحاور المأخوذة:

يمثل الجدول الموالي احداثيات لمتغيرات التي الحكم الراشد والنفقات العامة:

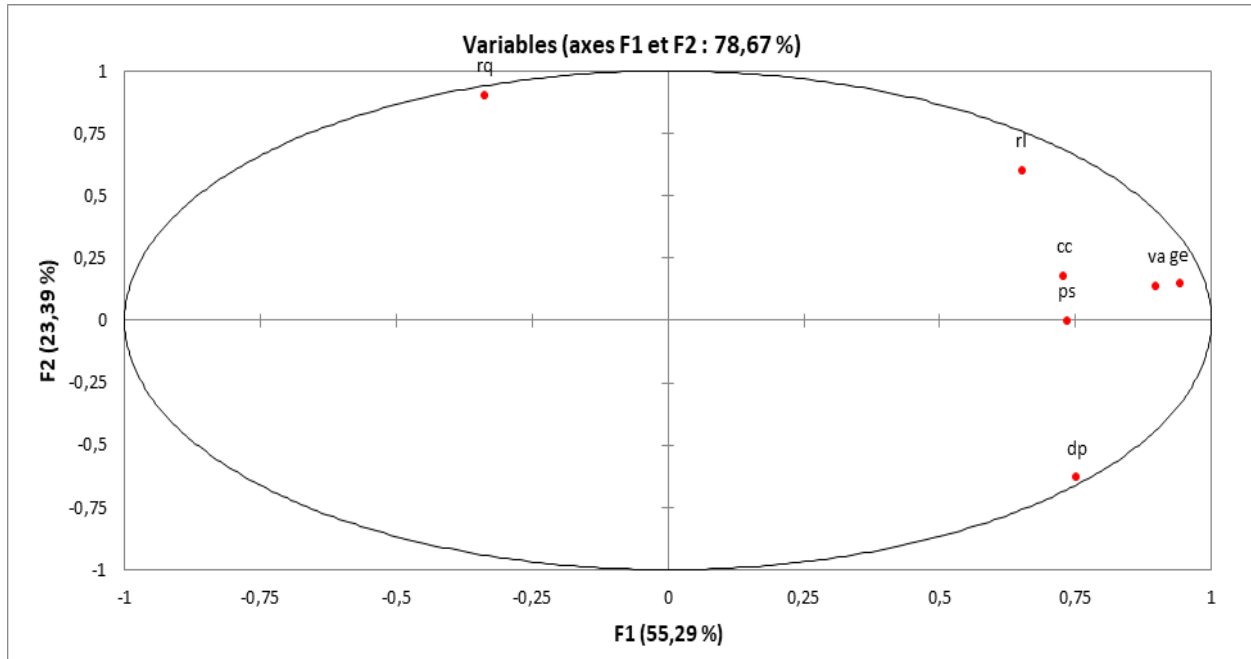
الجدول رقم (10-04): إحدائيات المتغيرات على المعلم (F1 F2)

المتغيرات	F1	F2
الرأي والمساءلة va	0,899	0,134
الاستقرار السياسي ps	0,735	-0,001
الفعالية الحكومية ge	0,942	0,145
نوعية التنظيم rq	-0,336	0,899
سيادة القانون rl	0,652	0,599
مكافحة الفساد cc	0,729	0,179
النفقات العامة dp	0,753	-0,632

المصدر: مخرجات برنامج XLstat 16

باستخدام إحدائيات المبينة في الجدول أعلاه على المعلم (F1 F2) يتم الحصول على دائرة الارتباط، والتي تبين طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في مؤشر الفعالية الحكومية والاستقرار السياسي، الرأي والمساءلة، نوعية التنظيم، سيادة القانون ، مكافحة الفساد والمتغير التابع والمتمثل في النفقات العامة.

الشكل رقم (04-04): التمثيل البياني للمتغيرات



المصدر: مخرجات برنامج XLstat 16

أظهرت نتائج التمثيل البياني للمتغيرات (دائرة الارتباط) أن كل من المتغيرات قريبة من المحيط وبعيدة عن مركز الدائرة مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في تحليل وقياس الدراسة. ويتبين من الشكل أن كل مؤشر الفعالية الحكومية، الاستقرار السياسي، الرأي والمساءلة، سيادة القانون، مكافحة الفساد والنفقات العامة لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول أو المركبة الرئيسية الأولى، ومؤشر نوعية التنظيم له ارتباط قوي وسالب مع المحور أو المركبة الرئيسية الثانية. كما بينت النتائج أن متغير نوعية التنظيم متناظر مع النفقات العامة.

الفرع الثالث: سحابة النقاط المتعلقة بالأفراد

يمثل الجدول الموالي احداثيات الأفراد (السنوات خلال الفترة 1996-2020):

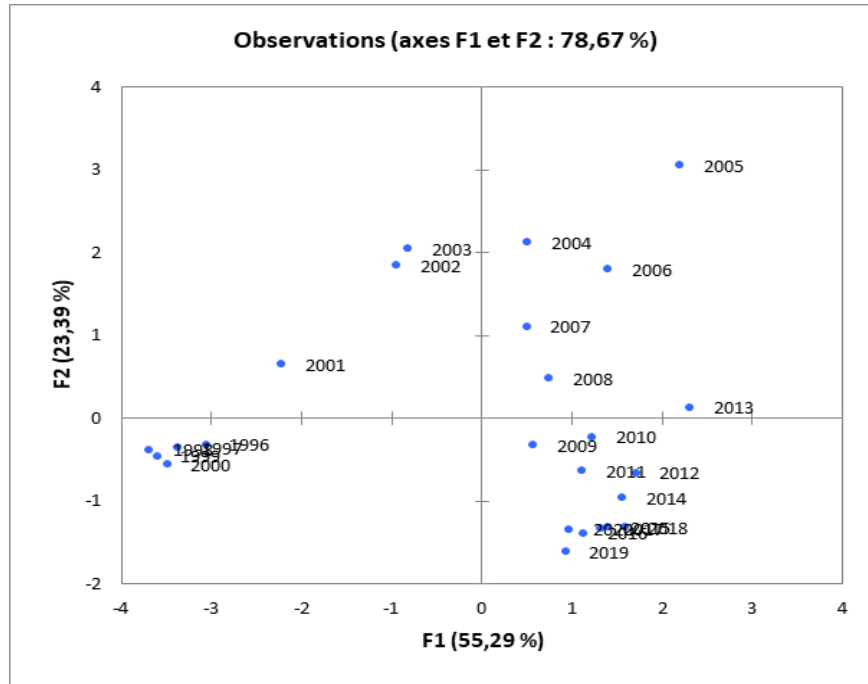
الجدول رقم (04-11): إحدائيات الأفراد (السنوات) على المعلم (F1 F2)

السنوات	F1	F2
1996	-3,057	-0,317
1997	-3,366	-0,358
1998	-3,688	-0,382
1999	-3,598	-0,459
2000	-3,488	-0,560
2001	-2,220	0,649
2002	-0,938	1,843
2003	-0,812	2,041
2004	0,507	2,122
2005	2,201	3,054
2006	1,400	1,794
2007	0,500	1,106
2008	0,745	0,475
2009	0,570	-0,329
2010	1,224	-0,227
2011	1,115	-0,642
2012	1,712	-0,660
2013	2,310	0,129
2014	1,557	-0,960
2015	1,395	-1,316
2016	1,130	-1,392
2017	1,314	-1,334
2018	1,585	-1,321
2019	0,928	-1,612
2020	0,975	-1,344

المصدر: مخرجات برنامج XLstat 16

باستخدام إحداثيات المبينة في الجدول أعلاه على المعلم (F1 F2) يتم الحصول على سحابة النقاط كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04-05): التمثيل البياني للأفراد (السنوات)



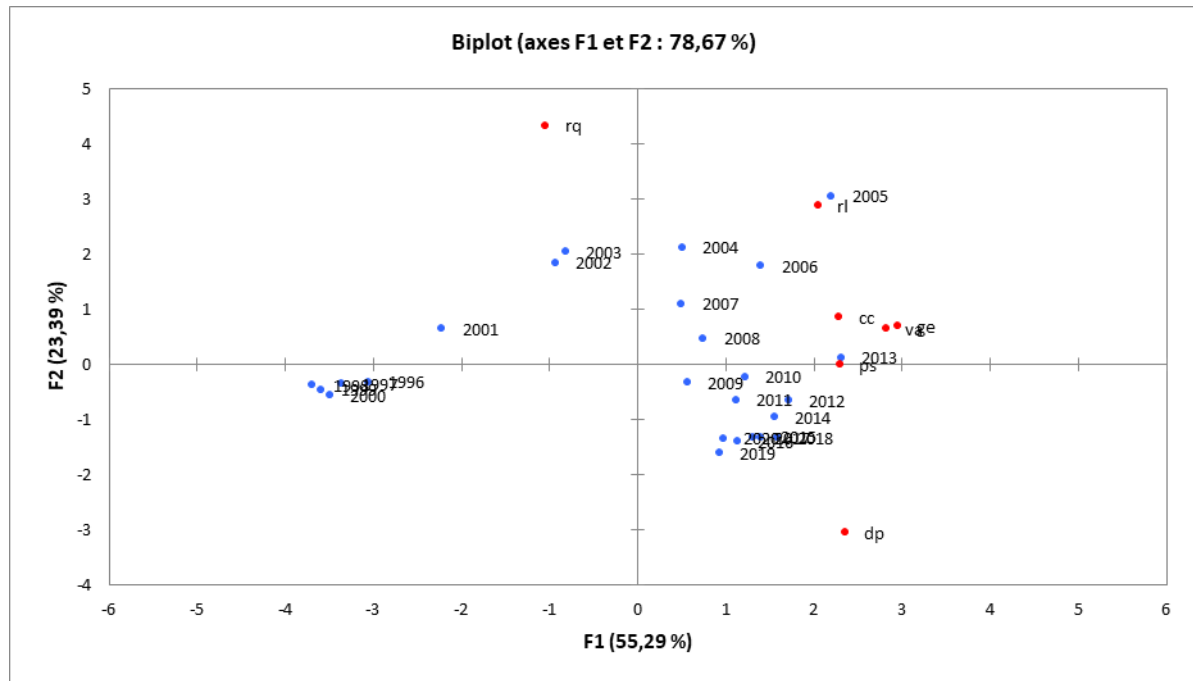
المصدر: مخرجات برنامج XLstat 16

يبين الشكل أعلاه يمكن تمييز بين ثلاث مجموعات رئيسية من سنوات، حيث تضم المجموعة الأولى (1996-1997-1998-1999-2000-2001)، وتضم المجموعة الثانية (2002-2003-2004-2005-2006-2007-2008)، أما المجموعة الثالثة فتضم (2009-2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019-2020).

الفرع الرابع: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (سنوات الدراسة)

يبين الشكل الموالي العلاقة بين متغيرات الدراسة والسنوات خلال الفترة 1996-2020 التي تمثل الأفراد في الجزائر.

الشكل رقم (04-06): التمثيل البياني للمتغيرات والافراد



المصدر: مخرجات برنامج XLstat 16

يبين الشكل البياني أن نسبة التمثيل على هذا المستوى هي حوالي 78.67%، أي أن 78.67% من كمية البيانات مفسرة وهي نسبة كبيرة جدا ومقبولة في التحليل والدراسة، وهذه القدرة التفسيرية العالية تشير بالتجانس الكبير بين أفراد العينة (السنوات) وقوة الجمود ضمن بيانات الدراسة¹.

كما يبين الشكل أنا هناك ثلاث مجموعات رئيسية من سنوات وفق تدرج متغيرات الدراسة ويمكن توضيح المجموعات الثلاث فيما يلي:

- المجموعة الأولى:

تضم المجموعة الثانية مؤشر نوعية التنظيم فقط والذي تميز بأعلى قيمة له خلال الفترة (1996 إلى 2001) راجع إلى بعض الإصلاحات التي قامت بها الدولة من أجل تفعيل الخصوصية والنظام البنكي

¹ إسماعيل قشام، مولود كبير، تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثرها على النمو الاقتصادي في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) دراسة قياسية للفترة 2000-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، الجزائر، 2020، 469.

وجلب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة جدا نتيجة لانتشار الفساد.

- المجموعة الثانية:

تضم هذه المجموعة كل من مؤشر الفعالية الحكومية، مؤشر الرأي والمساءلة، مؤشر الاستقرار السياسي، مؤشر سيادة القانون ومؤشر مكافحة الفساد حيث بلغت أعلى قيم لها خلال الفترة (2002 إلى 2008) نتيجة إصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية بهدف مكافحة الفساد لكن هذه الإصلاحات تبقى ضعيفة مقارنة بالدول أقل فسادا.

- المجموعة الثالثة:

تضم متغير النفقات العامة ولقد بلغت أدنى قيم لها خلال الفترة (2009 إلى 2020) راجع إلى انخفاض أسعار النفط سنة 2015 بالإضافة إلى الأزمة المزدوجة التي شهدتها العالم والمتمثلة في أزمة المزدوجة سنة 2019 (كورونا وانخفاض أسعار المحروقات).

ومن خلال نتائج طريقة تحليل المركبات الأساسية نلاحظ أن كل المتغيرات الدراسة جاء تمثيلها جيد ومنه يتم الحفاظ عليها في الدراسة القياسية.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر مؤشرات الحكم الراشد على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)

بعد التحليل الإحصائي للمتغيرات الدراسة باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية، يتم قياس مؤشرات الحكم الراشد على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020)، باستخدام إحدى الطرق القياسية المناسبة وهي منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL الذي لا يتطلب حجم العينة ويطبق هذا النموذج في العينات الصغيرة كما الحال في هذه الدراسة $n=25$ ، كبير عكس نماذج VAR، نماذج VECM التي لا تتطلب حجم العينة كبيرة.

المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

قبل تحديد درجة تكامل المتغيرات المدرجة في النموذج، يجب أولاً وصف نموذج الدراسة:

الفرع الأول: وصف النموذج

ولقياس اثر كل من مؤشر مؤشر الفعالية الحكومية ge ، الاستقرار السياسي ps ، الرأي والمساءلة va ، نوعية التنظيم rq ، سيادة القانون rl ، مكافحة الفساد cc ، كمتغيرات مستقلة على النفقات العامة DP يتم صياغة النموذج على الشكل التالي

$$DP = GE + PS + VC + RQ + RL + CC + \varepsilon_t$$

حيث أن:

- المتغير التابع: النفقات العامة DP
- المتغيرات المفسرة: والمتمثلة في:
 - GE : مؤشر الفعالية الحكومية؛
 - GPS : مؤشر الاستقرار السياسي؛
 - VC : مؤشر الرأي والمساءلة؛
 - RQ : مؤشر نوعية التنظيم؛
 - RL : مؤشر سيادة القانون؛
 - CC : مؤشر مكافحة الفساد.

الفرع الثاني: استقرارية السلاسل الزمنية

1- تعريف السلاسل الزمنية

السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات أو القياسات التي تأخذ على إحدى الظواهر (الاقتصادية، الاجتماعية، ... الخ) على فترات زمنية متتابة عادة ما تكون متساوية الطول.¹

2- أهمية استقرارية السلاسل الزمنية

قبل تقدير أي نموذج يجب أولاً دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وذلك لعدة أسباب وهي:²

- إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة، يمكننا دراسة سلوكها فقط للفترة قيد الدراسة، مما يجعل السلسلة الزمنية تدور في حلقة معينة. ونتيجة لذلك، لا يمكن تعميمها على فترات زمنية أخرى. ولا نستطيع استخدامها لأغراض التنبؤ، فإن السلاسل الزمنية غير المستقرة ستكون ذات قيمة عملية قليلة.
- إذا كان لدينا سلسلتان زمنيتان غير مستقرتين أو أكثر، فإن التحليل الانحدار الذي يتضمن هذه السلاسل الزمنية قد يؤدي إلى ظاهرة الانحدار الزائف أو غير المنطقي. أين يكون لدينا معامل تحديد R^2 مرتفع، وقيمة إحصائية ستيودنت T تعطي نتائج معنوية، ولكن النتيجة قد لا يكون لها معنى اقتصادي.

3- أنواع استقرارية السلاسل الزمنية:

ونميز بين نوعين من النماذج غير مستقرة نذكرها كالآتي:³

1-3 السلاسل ذات الاتجاه العام المحدد غير العشوائي (TS): Trend stationnary

وتأخذ الشكل التالي:

$$x_t = \delta + bt + \varepsilon_t$$

حيث:

¹ سمير مصطفى الشعراوي، مقدمة في التحليل للسلاسل الزمنية، الطبعة الأولى، مركز النشر العلمي، جدة، 2005، ص 5.

² Gujarati Damodar, « ECONOMETRICS BY EXAMPLE ». McGraw-Hill, USA, 2012, P216. <https://zalamasyah.staff.unja.ac.id/wp-content/uploads/sites/286/2019/11/7-Econometrics-by-Example-Gujarati.pdf>

³ جوادي علي، عدلي إبراهيم، الاقتصاد القياسي طرق وتطبيقات باستخدام برمجية Eviews، دار الباحث للنشر والتوزيع، الجزائر، 2023.

- bt تمثل مركبة الاتجاه العام وقد تأخذ شكل أوسع من ذلك كدالة تربيعية أو تكعبية؛

- ε_t متغير عشوائي؛

- δ ثابت حقيقي.

نلاحظ أن توقع السلسلة يرتبط بالزمن وهذا ما يجعلها غير مستقرة حسب التعريف الخاص بالاستقرارية الضعيفة، أما التباين $\text{var}(x_t)$ فهو ثابت ويساوي تباين الضجة البيضاء، وأفضل طريقة لجعل السلسلة x_t مستقرة هو حذف مركبة الاتجاه العام بعد تقديرها (باستخدام المربعات الصغرى) أي نقوم بطرح $bt - \delta$ من x_t .

2-3 السلاسل الزمنية ذات الاتجاه العام العشوائي (DS): Differency stationnary

وهي السلاسل التي تحتوي على جذر وحدة (واحد أو أكثر) وأبسط عملية من هذا النوع هي عملية السير العشوائي، وهنا نميز بين:

- عملية السير العشوائي بدون انحراف ويأخذ هذا الشكل التالي:

$$x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t$$

وهذه السلسلة لها متوسط ثابت وتباين يتغير مع الزمن، مما يعني أنها غير مستقرة وأفضل طريقة لجعلها هو إجراء الفروق الأولى أي:

$$(1 - \beta)x_t = \varepsilon_t$$

حيث β معامل التأخير.

- عملية السير العشوائي بانحراف ثابت ويأخذ هذا الشكل التالي:

$$x_t = \delta + x_{t-1} + \varepsilon_t$$

وهذه السلسلة لها متوسط وتباين غير ثابت أي أنهما يتغيران مع الزمن، مما يعني أنها غير مستقرة وأفضل طريقة لجعلها هو إجراء الفروق الأولى أي:

$$(1 - \beta)x_t = \delta + \varepsilon_t$$

ويتم اختبار مدى استقرارية السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بمقارنة القيمة الجدولية مع القيمة (T) المحسوبة، فإذا كانت القيمة الجدولية أكبر من قيمة (T) المحسوبة (بالقيمة المطلقة) فإن ذلك يعني عدم استقرار المتغير والعكس صحيح، بحيث:¹

H_0 : الفرضية الصفرية، احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة.

H_1 : الفرضية البديلة، عدم احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة، أي أنها مستقرة.

وهناك طريقتان للكشف عن استقرارية السلاسل:²

- الرسم البياني للسلسلة ودالتها للارتباط الذاتي (correlogram)؛
- الاختبارات الإحصائية الأكثر رسمية للكشف عن جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر المطور ADF، فليبس بيرون PP وغيرها من الاختبارات.

وتم الاعتماد في هذه الدراسة على اختبار فليبس بيرون، ويعد هذا الاختبار تصحيح غير معلمي لإحصاءات اختبارات ديكي وفولر، وهذا الاختبار يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، وله نفس التوزيعات المحدودة لاختبار (ADF) (DF)، ويمكن تبسيط هذا الاختبار في أربع مراحل رئيسية:³

- تقدير بواسطة طريقة مربعات الصغرى OLS النماذج الأساسية الثلاثة لاختبار ADF مع حساب الإحصائيات المرافقة؛

- تقدير التباين قصير الأجل: $\delta^2 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n e_i^2$ حيث: e_t تمثل البواقي؛

- تقدير العامل المصحح δ_t^2 (ويسمى تباين قصير الأجل) حيث:

$$\delta_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^i \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{N} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-1}$$

¹أويابة صالح، أثر عجز الميزانية على التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة 1980-2018، مجلة الباحث، المجلد 01، العدد 20، الجزائر، 2020، ص 7.

²رملي حمزة، بن جدو سامي، أثر الإيرادات الاستثنائية على رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000-2018 اختبار للعلاقة في إطار التكامل المشترك ونماذج ARDL، الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، 2021، الجزائر، ص 80.

³محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 210.

من أجل تقدير هذا التباين من الضروري إيجاد عدد التأخيرات L حيث: L عدد التأخيرات المقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية T على النحو التالي: $L=4\left(\frac{T}{100}\right)^{2/9}$ ؛

- حساب إحصائية فيليبس بيرون (pp) كما يلي:

$$t_{\omega_1} = \sqrt{k} \times \frac{(\omega_1 - 1)}{\delta_{\omega_1}} + \frac{n(k-1)\delta_{\omega_1}}{\sqrt{k}}$$

والذي يساوي الواحد في الحالة التقريبية عندما يكون e_t تشويش أبيض، وتقارن هذه الإحصائية مع القيمة الحرجة Mackinnon.

يبين الجدول الموالي نتائج اختبار فليبس-بيرون:

الجدول رقم (04-12): نتائج اختبار فليبس-بيرون

نوع السلاسل غير المستقرة	القرار	الفرق الاول			المستوى			متغيرات الدراسة
		حذر الوحدة	الحد الثابت	الإتجاه العام	حذر الوحدة	الحد الثابت	الإتجاه العام	
Ds	I(1)	0.01	0.00	0.00	0.70	0.81	0.94	dp
Ds	I(1)	0.07	0.03	0.00	0.88	0.40	0.67	va
Ds	I(1)	0.00	0.00	0.00	0.24	0.33	0.85	ps
Ds	I(1)	0.00	0.00	0.00	0.83	0.09	0.83	Ge
Ds	I(1)	0.00	0.00	0.00	0.53	0.73	0.33	Rq
Ds	I(1)	0.02	0.00	0.00	0.7	0.25	0.61	Rl
Ds	I(1)	0.00	0.00	0.00	0.49	0.32	0.46	Cc

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews12

تبين نتائج الجدول رقم اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فليب-بيرون (PP)، أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$) لكل من مؤشر الفعالية الحكومية GE، الاستقرار السياسي PS، الرأي والمساءلة VC، نوعية التنظيم RQ، سيادة القانون RL، مكافحة الفساد CC والنفقات العامة dP غير مستقر من نوع DS وعند اخذ الفروق الأولى أصبحت هذه المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى (1) عند مستوى معنوية 5%. وبعد التأكد من أن المتغيرات المستخدمة في الدراسة ليست متكاملة من الرتبة الثانية (2)، ومنه يمكن تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.

المطلب الثاني: تقدير نموذج ARDL

بعد تأكد من استقرارية متغيرات الدراسة تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL من (Pesaran et al (2001), Pesaran et Shin (1999), Pesaran et al (1995))¹، ويتم تقدير نموذج ARDL إذا كانت مستقرة عند المستوى أو مستقرة عند الفرق الأول أو خليط بينهما²، وتعتبر نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL 2001 Pesaran et al من بين أهم النماذج التي يعتمد عليها الباحثون في النمذجة القياسية للعديد من الظواهر، لما لها من مميزات مقارنة ببعض الطرق القياسية السابقة خاصة المرتبطة منها بدراسات علاقات التكامل المشترك، كمنهجية أنجل وجرانجر (Engle-Granger 1987) واخبار جوهانسن (Johansen -1991-1995). لكن للأسف يقع الكثير من هؤلاء الباحثين في بعض الأخطاء، الناتجة في الغالب من عدم التأكد من تحقق بعض فرضيات وشروط تطبيق نموذج ARDL والتي نص عليها Pesaran et al 2001 ARDL في مقالهم، وأكد عليها الكثير من الباحثين بعدهم.

فعلى سبيل المثال، يظن البعض أنه يمكن استخدام نماذج ARDL بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات (سواء من الدرجة 0 أو الدرجة 1 أو مزيج منهما)، وهذا في الحقيقة صحيح بالنسبة للمتغيرات المستقلة فقط، أما المتغير التابع فيجب أن يكون متكامل من الدرجة الأولى. وهذا ما يغفل عنه الكثير من

¹ Paresh Kumar Narayan, Russell Smyth, Dead Man Walking: An Empirical Reassessment of the Deterrent Effect of Capital Punishment Using the Bounds Testing Approach to Cointegration, Applied Economics, vol 38, N 17, 2006, p04.

² M. HASHEM PESARAN ET AL, BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS, JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, VOL 16, ISSUE 03, 2001, p 289-290. https://www.academia.edu/10990889/Bounds_testing_approaches_to_the_analysis_of_level_relationships

الباحثين عند إعداد دراساتهم، الأمر الذي كثيرا ما يؤثر على مصداقية النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسات.¹

ويمكن استخدام هذه المنهجية في حالة ما إذا كانت حجم العينة صغيرة² وتأخذ منهجية ARDL في الاعتبار الديناميكيات الزمنية (زمن التعديل، والتوقعات) في تفسير المتغير (السلاسل الزمنية)، وبالتالي تحسين التنبؤ وفعالية السياسات (القرارات، الإجراءات)، من ناحية أخرى، فإن النموذج البسيط (غير الديناميكي) يستعيد جزءا فقط من تباين المتغير المراد تفسيره للتفسير اللحظي (تأثير فوري أو غير منتشر في الوقت).³

وتكون الصيغة العامة لنموذج ARDL على الشكل التالي:⁴

$$\Delta Y_t = c + \left\{ \sum_{i=1}^n \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \delta_i \Delta X_{t-i} \right\} + \{ \omega_1 Y_{t-1} + \omega_2 X_{t-1} \} + \mu_t$$

حيث أن:

- Δ : الفروق من الدرجة الأولى؛
- Δ هو العامل التفاضلي الأول؛
- β_i, δ_i : المعاملات قصيرة الأجل؛
- ω_1, ω_2 : المعاملات طويلة الأجل لنموذج ARDL؛
- μ_t : الخطأ العشوائي.

¹ عدلي إبراهيم، يوسف حوشين، توضيح حول بعض فرضيات اختبار الحدود (ARDL bounds test) مع أمثلة باستخدام المحاكاة، ملتقى وطني بعنوان: "استخدامات النمذجة القياسية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة، يوم 04 أبريل 2021، ص 03.

² Koon Nam Henry Lee, Inflation and Residential Property Markets: A Bounds Testing Approach, International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 3, No. 3, June 2012, p 184.

³ ISSOLAH Fatiha, Education, Santé et croissance économique en Algérie : Étude économétrique via le modèle ARDL, Dirassat Journal Economic, Vol 12, N 01, Algérie, 2021, p763.

⁴ BOUZIANE Mohammed, BENLAIB Boubakeur, L'IMPACT DE LA SANTE SUR LA CROISSANCE ECONOMIQUE EN ALGERIE : UNE APPROCHE PAR LE MODELE ARDL, Revue d'Economie et de Statistique Appliquée, Volume 15, Number 2, 2018, p 39.

مما سبق يمكن كتابة الصيغة العامة لنموذج ARDL مكون من المتغير التابع (النفقات العامة DP) والمتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشر الفعالية الحكومية GE، الاستقرار السياسي PS، الرأي والمساءلة VC، نوعية التنظيم RQ، سيادة القانون RL، مكافحة الفساد CC وفق المعادلة التالية:

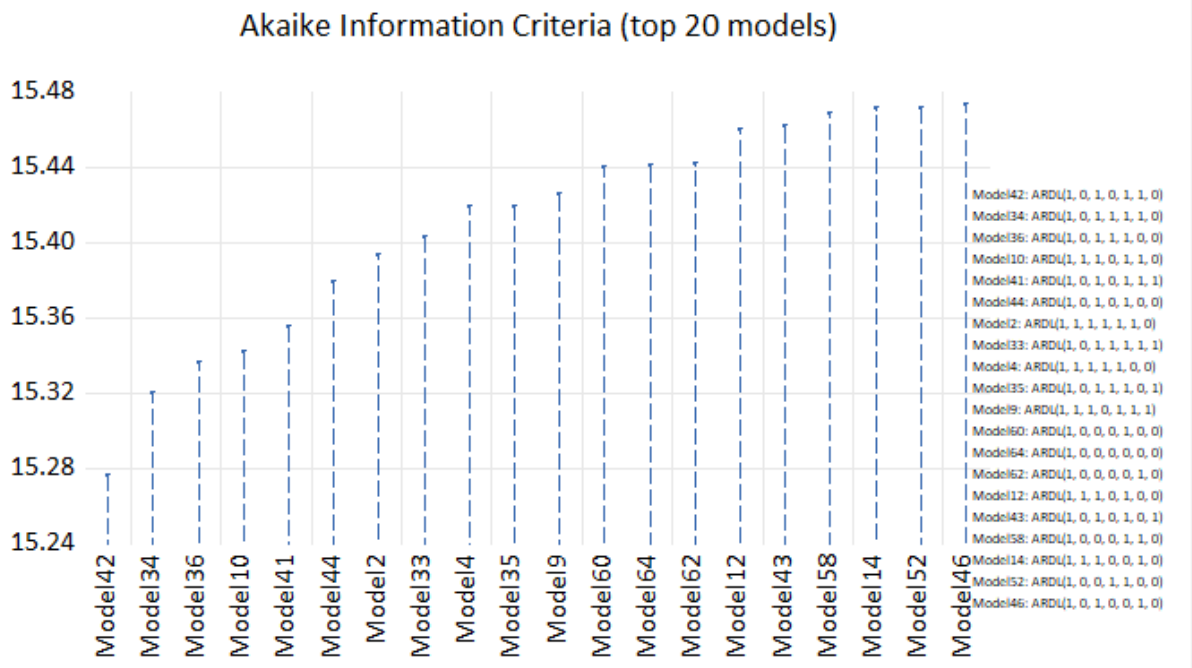
$$\begin{aligned} \Delta DP_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta DP_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_1} \beta_{2i} \Delta VC_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_2} \beta_{3i} \Delta PS_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_3} \beta_{4i} \Delta GE_{t-i} \\ + \sum_{i=1}^{q_4} \beta_{5i} \Delta RQ_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_5} \beta_{6i} \Delta RL_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_6} \beta_{7i} \Delta CC_{t-i} + \alpha_1 DP_{t-1} + \alpha_2 VC_{t-1} \\ + \alpha_3 PS_{t-1} + \alpha_4 GE_{t-1} + \alpha_5 RQ_{t-1} + \alpha_6 RL_{t-1} + \alpha_6 CC_{t-1} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

حيث:

- C: الحد الثابت؛
 - Δ : الفروق من الدرجة الأولى؛
 - K: عدد المتغيرات؛
 - $p_7, p_6, p_5, p_4, p_3, p_2, p_1$: فترات إبطاء للمتغيرات المفسرة الاستقرار السياسي PS، الرأي والمساءلة VC، نوعية التنظيم RQ، الفعالية الحكومية GE، سيادة القانون RL، مكافحة الفساد CC على التوالي؛
 - P: فترة إبطاء المتغير التابع النفقات العامة DP؛
 - β : معامل العلاقة قصيرة الأجل؛
 - α : معامل العلاقة طويلة الأجل؛
 - ε_t : المتغير العشوائي.
- الفرع الأول: تحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى:

لتحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى وفقا لنموذج ARDL، تم استخدام معيار (Akaike) وهو المعيار الأكثر شيوعا، الذي يعتمد على أقل قيمة إحصائية في تحديد النموذج المناسب في الدراسة كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04-07): فترات التباطؤ المثلى لنموذج ARDL



المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews12

يبين الشكل أعلاه أن النموذج $ARDL(1,0,1,0,1,1,0)$ هو النموذج المناسب، حيث أخذ أقل قيمة إحصائية بالنسبة لمعيار معيار (Akaike) وتبلغ هذه القيمة (-15.72).

الفرع الثاني: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test Approach to Co-integration

للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الدراسة يتم استخدام اختبار الحدود وفق منهجية ARDL والذي يعتمد على إحصائية فيشر التي يتم مقارنتها مع القيم الجدولية لـ Pesaran and Al 2001، ويتم اختبار علاقة تكامل مشترك من خلال فرضيتين:¹

- الفرضية الصفرية: عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات

$$H_0: \phi_i = 0 \forall i = 1, 2 \dots k$$

- الفرضية البديلة: وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات

¹ BOUZIANE Mohammed, BENLAIB Boubakeur, IMPACT OF HEALTH ON ECONOMIC GROWTH IN ALGERIA: ARDL APPROACH, Revue d'Economie et de Statistique Appliquée, Vol 15, N 2, ALGERIA, 2018, p 40.

$$H_1: \beta_1 \neq 0 \forall i = 1, 2 \dots k$$

يتم إجراء هذا الاختبار عن طريق مقارنة الإحصائيات الفيشر المحسوبة مع القيم الجدولية من قبل Pesaran and Al 2001 إذا كانت: ¹

- $F_{upper\ critical} < F_{cal}$ تقبل الفرضية البديلة أي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.
- $F_{upper\ critical} > F_{cal}$ تقبل الفرضية الصفرية أي عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات؛
- $F_{upper\ value} > F_{cal} > F_{lower\ critical}$ نتيجة الاختبار تكون غير محددة (منطقة الشك).

كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-13): نتائج اختبار للتكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (The Bound Test)

إحصائية الاختبار	قيمة الإحصائية	عدد المتغيرات
إحصائية فيشر	3.887910	6
القيم الحرجة للاختبار		
مستوى المعنوية	الحد الأدنى (0)	الحد الأعلى (1)
10%	1.99	2.94
5%	2.27	3.28
2.5%	2.55	3.61
1%	2.88	3.99

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews12

أظهرت نتائج الجدول رقم أن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر $F=3.887910$ وهي أكبر من القيم (الدرجة) الجدولية العليا عند مستويات معنوية 10%، 5%، 2.5%، ووفقا لذلك يتم رفض الفرضية

¹ Abdelaziz TAIBA, Nacer eddine KARAACHIRA, Sarra BOUGUESRI, INFLUENCE OF INFLATION ON OUTPUT FLUCTUATIONS: EMPIRICAL STUDY IN CASE OF ALGERIA USING ARDL MODEL, Les Cahiers du Cread, - Vol. 37 - n° 02, 2021, p 116.

الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة المدى بين النفقات العامة كمتغير تابع مؤشرات الحكم الراشد كمتغيرات مستقلة.

الفرع الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL:

الجدول رقم (04-14): نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: DP				
Method: ARDL				
Date: 07/07/24 Time: 14:05				
Sample (adjusted): 1997 2020				
Included observations: 24 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): VA RQ RL PS GE CC				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 64				
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 1, 1, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DP(-1)	0.376026	0.151413	2.483450	0.0274
VA	172.4391	54.51193	3.163328	0.0075
RQ	-48.41873	31.27505	-1.548158	0.1456
RQ(-1)	-69.23226	34.04457	-2.033577	0.0629
RL	-9.906095	28.02555	-0.353467	0.7294
PS	-10.37814	42.64121	-0.243383	0.8115
PS(-1)	96.00851	46.78271	2.052222	0.0609
GE	-20.51753	43.19740	-0.474971	0.6427
GE(-1)	54.69665	33.46194	1.634593	0.1261
CC	-35.76046	28.54926	-1.252588	0.2324
C	847.4287	729.6934	1.161349	0.2664
R-squared	0.985202	Mean dependent var	4221.794	
Adjusted R-squared	0.973819	S.D. dependent var	2665.899	
S.E. of regression	431.3536	Akaike info criterion	15.27530	
Sum squared resid	2418857.	Schwarz criterion	15.81524	
Log likelihood	-172.3035	Hannan-Quinn criter.	15.41854	
F-statistic	86.55133	Durbin-Watson stat	2.367544	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews12

بينت النتائج الجدول أعلاه مايلي:

- القدرة التفسيرية للنموذج: بلغت قيمة معامل التحديد $R^2=0.9852$ ، مما يعني أن مؤشرات الحكم الراشد تفسر 98.52% من التغيرات النفقات العامة، أما النسبة المتبقية فهي عوامل أخرى لم تدرج فالنموذج؛
- المعنوية الكلية: تبلغ قيمة فيشر المحسوبة $F\text{-statistic}= 86.55133$ وهي معنوية ($P=0.000$) أقل من 5%) أي أن النموذج المقدر يتمتع بمعنوية كلية وهذا ما يبرر إمكانية الاعتماد عليه في تحليل العلاقة بين مؤشرات الحكم الراشد على النفقات العامة.

الفرع الرابع: اختبارات التشخيص للنموذج:

لتأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية تم إجراء اختبارات التالية:

- إختبار الارتباط الذاتي:

الجدول رقم (04-15): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	(1.156706)	Prob. F(1,12)	0.0.3033
Obs*R-squared	(2.110022)	Prob. Chi-Square(1)	0.1463

المصدر : بالاعتماد على مخرجات Eviews12

بينت نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أن قيمة الاحتمالية لفيشر المحسوبة $F\text{-statistic}$ أكبر من مستوى المعنوية 5% ومنه يتم قبول فرضية الصفرية أي أن النموذج المقدر لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

- عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity Test: ARCH):

الجدول رقم (04-16): نتائج اختبارات عدم تجانس التباين

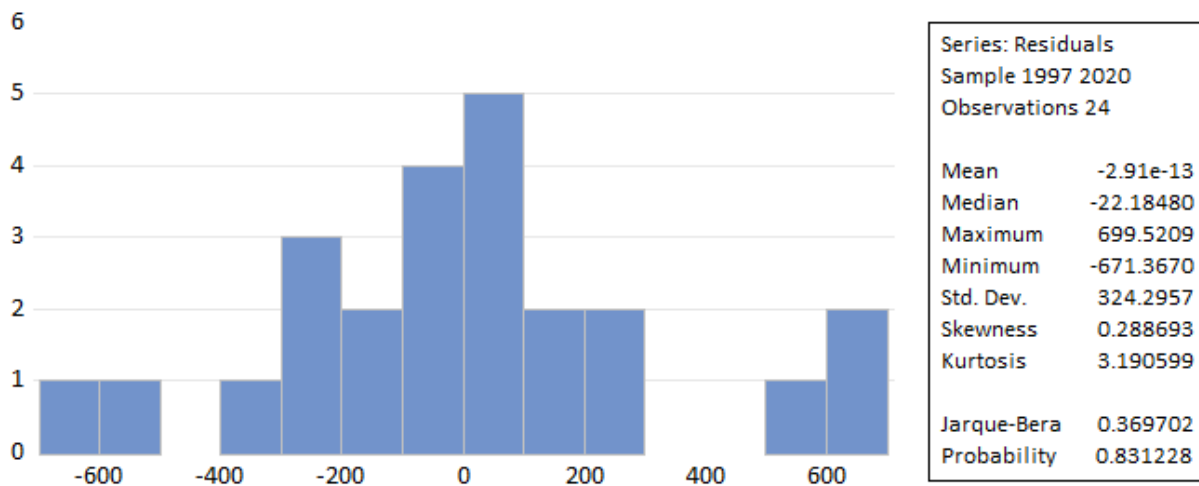
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	(0.013733)	Prob. F(1,22)	0.9078
Obs*R-squared	(0.015031)	Prob. Chi-Square(1)	0.9024

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

بينت نتائج اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH أن قيمة الاحتمالية لفisher F-statistic أكبر من مستوى المعنوية 5% ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية ما يؤكد خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء العشوائية.

- اختبار توزيع البواقي:

الشكل رقم (04-08): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



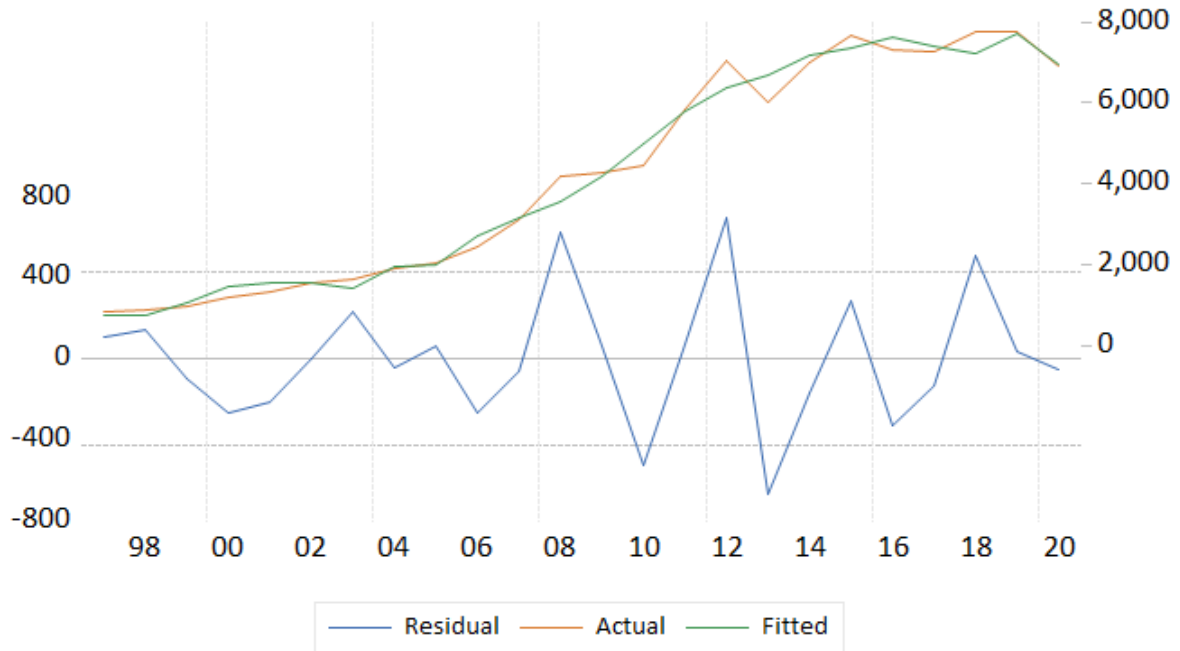
المصدر : بالاعتماد على مخرجات Eviews12

بينت نتائج الشكل اختبار توزيع البواقي أن احتمالات إحصائية جاك-بيرا Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية أي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- جودة النموذج

لتأكد من جودة النموذج من مقارنة القيم الحقيقية مع القيم المقدرة كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04-09): القيم الحقيقية والمقدرة والبقايا



المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews12

يبين خلال الشكل أعلاه تطابق شبه تام بين القيم الحقيقية للمتغير التابع والقيم المتوقعة المولدة بواسطة النموذج المقدر، ما يدل على جودة تطابق عالية.

- اختبار الشكل الدالي Ramsey Reset

الجدول رقم (04-17): نتائج اختبار (Ramsey Reset)

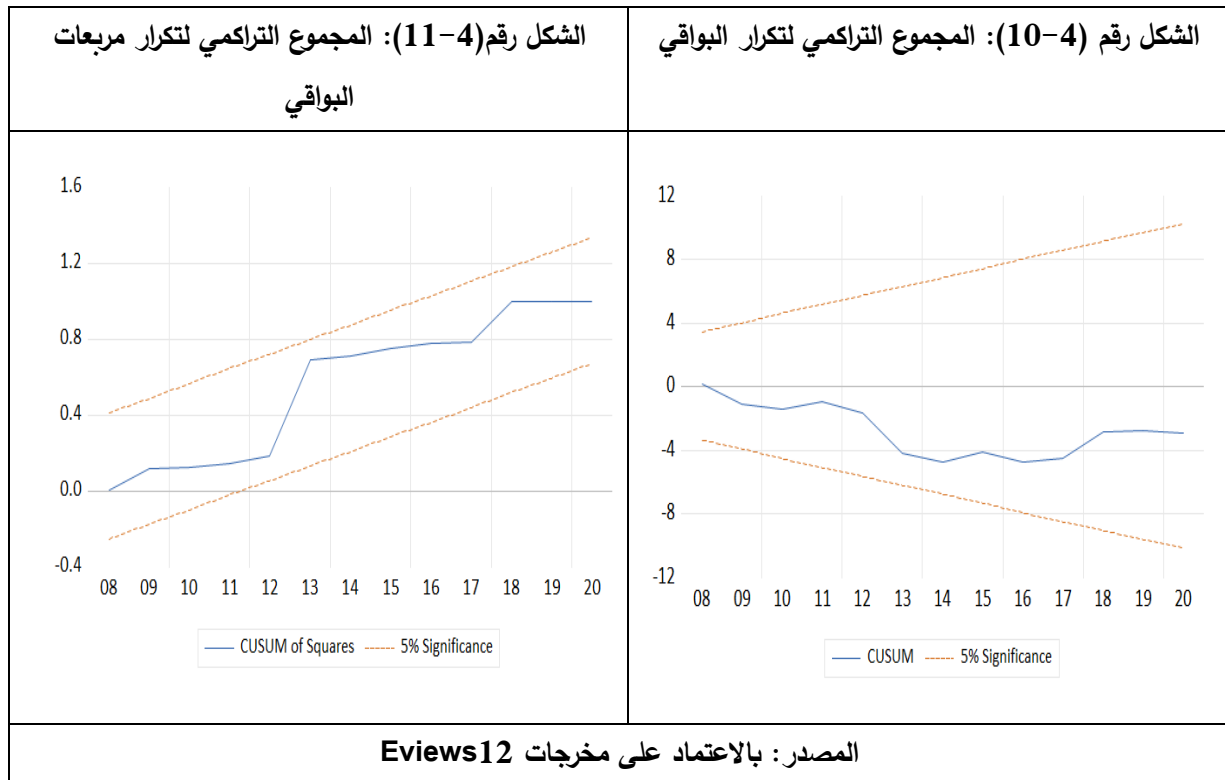
Heteroskedasticity Test: ARCH			
T-statistic	(0.013733)	Probability	(0.91)
F-statistic	(0.013733)	Probability	(0.91)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

نلاحظ أن قيمة Probability للإحصائية المحسوبة F قدرت بـ 0.91، أي أكبر من 5%، ومنه يتم قبول فرضية الصفرية، وبالتالي لا تعاني من مشكلة التحديد (الشكل الدالي المستخدم صحيح).

- اختبار الاستقرار الهيكلي:

يهدف هذا الاختبار إلى اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، و يطبق هذا الاختبار على بواقي النموذج وذلك استخدام اختبار لمجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM واختبار المجموع التراكمي لتكرار مربعات للبواقي CUSUM of Squares. ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني كل من اختبار لمجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM واختبار المجموع التراكمي لتكرار مربعات للبواقي CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، أما إذا وقع الكل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% فتكون هذه المعاملات غير مستقرة¹. والشكل موالى يوضح استقرار الهيكلي للنموذج المقدر:



¹ بن صغير فاطمة الزهراء، تكنولوجيا الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه علوم في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، القطب الجماعي قليعة، الجزائر، ص 148.

نلاحظ من خلال التمثيل البياني، أن شكلين عبارة خطين وسطيين داخل حدود مجال الثقة عند مستوى معنوية 5%، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على استقرارية المعلمات القصيرة والطويلة الأجل، أي النموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL لا يعاني من مشكلة التحول الهيكلي.

المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة وطويلة المدى وفقا لنموذج ARDL

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة المدى من خلال اختبار الحدود للتكامل المشترك بين مؤشرات الحكم الراشد والنفقات العامة من خلال اختبار الحدود، يتم تقدير معامل تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة والطويلة المدى.

الفرع الأول: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة المدى

لتحليل وتشخيص معامل سرعة تعديل العلاقة، تشير الدراسات أن معامل حد تصحيح الخطأ يؤكد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين إذا توفرت فيه شرطين أساسيين هما سلبية ومعنوية هذا المعامل، وتكتب الصيغة العامة لنموذج تصحيح الخطأ وفق المعادلة التالية:¹

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p-1} y_i \Delta_{t-i} + \sum_{j=1}^k \sum_{i=0}^{q-1} \beta_{ij} \Delta_{j,t-i} - \phi ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث يشير ECT_{t-1} إلى متغير الأخطاء العشوائية الناتجة عن تقدير العلاقة طويلة المدى مختلفة زمنيا بفترة إبطاء واحدة، ويشير إلى معامل سرعة التعديل ϕ الذي يجب أن يكون سالب الإشارة ومعنوي إحصائيا، أي عند اختلال في الأجل القصير بين المتغيرات المستقلة والتابع سيعود إلى وضع التوازن في الأجل الطويل.

وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة العودة إلى حالته التوازنية، وتظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي في المدى القصير، والمعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ ECT_{t-1} وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك بين المتغيرات.

¹ بدروني عبد الحق، قياس فعالية الإنفاق العام في تنويع هيكل الاقتصاد خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2022، ص 190-191.

الجدول رقم (4-18): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(DP)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 1, 1, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 07/07/24 Time: 15:22				
Sample: 1996 2020				
Included observations: 24				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RQ)	-48.41873	19.43446	-2.491385	0.0270
D(PS)	-10.37814	26.54376	-0.390982	0.7021
D(GE)	-20.51753	20.71735	-0.990355	0.3401
CointEq(-1)*	-0.623974	0.090203	-6.917456	0.0000
R-squared	0.669586	Mean dependent var	257.4283	
Adjusted R-squared	0.620024	S.D. dependent var	564.1723	
S.E. of regression	347.7684	Akaike info criterion	14.69196	
Sum squared resid	2418857.	Schwarz criterion	14.88830	
Log likelihood	-172.3035	Hannan-Quinn criter.	14.74405	
Durbin-Watson stat	2.367544			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر : بالاعتماد على مخرجات Eviews12

تبين نتائج الجدول أعلاه مايلي:

- معامل تصحيح الخطأ:

يكشف معامل تصحيح الخطأ عن سرعة عدوة متغير النفقات العامة (المتغير التابع) نحو قيمته التوازنية في المدى الطويل، وتبلغ قيمة هذا المعامل $(0.6239) = \text{CointEq}(-1)$ ، وهو معنوي إحصائياً $(P=0.00000)$ عند مستوى 5% وبإشارة سالبة (-)، وهذا ما يدل على صلاحية نموذج تصحيح الخطأ ويؤكد وجود علاقة التكامل المشترك بين مؤشرات الحكم الراشد والنفقات العامة. وتشير قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ أن النفقات العامة يعتدل نحو قيمته التوازنية بنسبة 62.39%، أي عند انحراف أو اختلال متغير النفقات العامة في المدى القصير عن القيمة التوازنية في الفترة $(t-1)$ سيتم تصحيح هذا الانحراف في الفترة (t) بنسبة 62.39%.

- نتائج تقدير العلاقة قصيرة المدى:

- يؤثر مؤشر نوعية التنظيم RQ بشكل سلبي ومعنوي على النفقات العامة DP في الأجل القصير، حيث أن الزيادة بوحدة واحدة من مؤشر نوعية التنظيم RQ يؤدي إلى انخفاض النفقات العامة DP بقيمة 48.41873. أما باقي المتغيرات فهي غير معنوية.

الفرع الثاني: تقدير العلاقة طويلة الأجل

يبين الجدول الموالي العلاقة طويلة المدى بين مؤشرات الحكم الراشد، كمتغيرات مستقلة والنفقات العامة كمتغير التابع في الجزائر:

الجدول رقم (4-19): تقدير علاقة طويلة الأجل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VA	276.3561	78.06975	3.539862	0.0036
RQ	-188.5510	20.40763	-9.239244	0.0000
RL	-15.87581	45.39216	-0.349748	0.7321
PS	137.2338	61.88443	2.217582	0.0450
GE	54.77649	63.74277	0.859337	0.4057
CC	-57.31079	41.59563	-1.377808	0.1915
C	1358.115	1036.706	1.310029	0.2129
EC = DP - (276.3561*VA -188.5510*RQ -15.8758*RL + 137.2338*PS + 54.7765*GE -57.3108*CC + 1358.1148)				

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews12

يمكن التعبير العلاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة عنها الصيغة الموالية والمستخرجة من الجدول

رقم:

$$Ec = DP - (276.35*VA - 188.55*RQ - 15.871RL + 137.23*PS + 54.77*GE - 57.31CC + 1358.115)$$

نلاحظ من المعادلة المقدرة أعلاه ما يلي:

- مؤشر الرأي والمساءلة **VC** يؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على النفقات العامة **DP** في المدى الطويل لان الاحتمالية **Prob** أقل من 5%، حيث أن الزيادة من الرأي والمساءلة **VC** بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النفقات العامة **DP** بـ 276.35؛
- مؤشر نوعية التنظيم **RQ** يؤثر بشكل سلبي ومعنوي على النفقات العامة **DP** في المدى الطويل لان الاحتمالية **Prob** أقل من 5%، حيث أن الزيادة من نوعية التنظيم **RQ** بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض النفقات العامة **DP** بـ 188.55؛
- لا يؤثر مؤشر سيادة القانون **RL** على النفقات العامة **DP** في المدى الطويل لان الاحتمالية **Prob** اكبر من 5%؛
- مؤشر الاستقرار السياسي **PS** يؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على النفقات العامة **DP** في المدى الطويل لان الاحتمالية **Prob** أقل من 5%، حيث أن الزيادة من الاستقرار السياسي **PS** بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النفقات العامة **DP** بـ 137.23؛
- لا يؤثر مؤشر الفعالية الحكومية **GE** على النفقات العامة **DP** في المدى الطويل لان الاحتمالية **Prob** اكبر من 5%؛
- لا يؤثر مكافحة الفساد **CC** على النفقات العامة **DP** في المدى الطويل لان الاحتمالية **Prob** اكبر من 5%.

تم التطرق هذا الفصل إلى الجانب النظري للتقنيات المستخدمة في الدراسة وتمثلت أساسا في طريقة المربعات الصغرى الجزئية وطريقة تحليل المركبات الرئيسية بالإضافة إلى منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARD وتم وصف المتغيرات وعينة الدراسة في الجزائر خلال الفترة 1996-2020، ومصادر البيانات المتعلقة بمتغيرات مستقلة ومتغير تابع تمثل في النفقات العامة.

من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى الجزئية بينت النتائج وجود تأثير موجب للحكم الراشد على النفقات العامة قيمته 0.847، وتأثير موجب وقوي أيضا على كل من نفقات التجهيز (0.985) ونفقات التسيير (0.983). كما بينت النتائج أن تأثير الحكم الراشد على النفقات العامة بتقنية بوستراب معنوي لأن قيمة الاحتمالية 0.000 أقل من 0.05، كذلك بالنسبة لتأثير الحكم الراشد على كل من نفقات التجهيز ونفقات التسيير دالة إحصائيا لأن قيمة الاحتمالية 0.000 أقل من 0.05. أما بالنسبة لتأثير الحكم الراشد على أبعادها فقد كانت كلها دالة إحصائية (أقل من 0.05) مما يعني انعكاس هذا المفهوم على الأبعاد وصلاحيّة العلاقة الانعكاسية بينهم.

وبينت نتائج طريقة المركبات الأساسية أنا هناك ثلاث مجموعات رئيسية من سنوات وفق تدرج متغيرات الدراسة ومن خلال نتائج طريقة تحليل المركبات الأساسية أن كل المتغيرات الدراسة جاء تمثيلها جيد ومنه يتم الحفاظ عليها في الدراسة القياسية.

كما بينت النتائج منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL أن كل من مؤشر الرأي والمساءلة VC والاستقرار السياسي PS تؤثر بشكل إيجابي على النفقات العامة في المدى الطويل، في حين يؤثر مؤشر نوعية التنظيم بشكل سلبي على النفقات العامة في المدى القصير والطويل. كما اشارت قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ أن النفقات العامة يعتدل نحو قيمته التوازنية بنسبة 62.39%، أي عند انحراف أو اختلال متغير النفقات العامة في المدى القصير عن القيمة التوازنية في الفترة (t-1) سيتم تصحيح هذا الانحراف في الفترة (t) بنسبة 62.39%.

الخاتمة

الخاتمة

كان الهدف من وراء هذا البحث هو محاولة توضيح أثر الحكم الراشد في ترشيد النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1996-2020، لذلك فإن هذه الدراسة سعت قدر الإمكان أن تحيط بجميع جوانب الموضوع لدراسة أثر الحكم الراشد على النفقات العامة.

حيث نجد أن نسبة النفقات العامة تختلف في الموازنة العامة للدولة من بلد إلى آخر وتعتمد على اقتصاد الدولة واحتياجاتها ويتم تحديد حجم النفقات العامة بناءً على أولويات الاقتصاد وعوامل أخرى مثل حجم السكان ومستوى الاقتصاد والتحديات الاجتماعية والاقتصادية. وتأتي أهمية النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري من دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، ويظهر ذلك من سياسة التوسع التي تتبعها الدولة، يعتبر التوازن والتنظيم الجيد للنفقات العامة وتمويلها بشكل صحيح أمراً حيوياً لتوفير الخدمات العامة وتعزيز التنمية والاقتصاد والوضع الاجتماعي في البلاد، ومع ذلك، واجهت الجزائر تحديات نتيجة لتبعيتها للاقتصاد النفطي، مما أدى إلى تباين في الإيرادات وعجز في الموازنة العامة، يتطلب إدارة النفقات العامة بفعالية استخدام معايير مالية صحيحة لتحقيق أهداف الميزانية وتجنب التراكم في الديون العامة وتقليل العجز المالي.

ويبين الحكم الراشد ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، ويعتبر مفتاحاً لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية، يتألف الحكم الراشد من جوانب سياسية، اقتصادية واجتماعية مترابطة. يؤثر الجانب السياسي في العدالة والإدارة، بينما يؤثر الجانب الاقتصادي في القضايا العامة ومكافحة الفساد، وعلى الرغم من جهود الجزائر في إرساء آليات الحكم الراشد والديمقراطية، إلا أنها تواجه تحديات تتمثل في البيروقراطية، الرشوة، الفساد ونقص في استقلالية القضاء، مما يجعل الجزائر تصنف كإحدى الدول الأكثر فساداً.

وضحت الدراسة أن الزيادة المستمرة في النفقات العامة ترجع إلى توسع دور الدولة في القطاع الاقتصادي وزيادة الاحتياجات العامة نتيجة للنمو السكاني، ويعتبر ترشيد النفقات ضروري لتحقيق توازن الموازنة العامة، ويتطلب ذلك إرساء آليات الحكم الراشد وتعزيز الرقابة والشفافية، مع التركيز على كفاءة الخدمات الحكومية لتحقيق التنمية المستدامة. تمثل إصلاح وعصرنة ميزانية الدولة في الجزائر خطوة هامة لتحسين إدارة المالية العامة. يتمثل التحديث في التحول من نظام مبني على ميزانية الوسائل إلى

نظام يعتمد على النتائج وميزانية البرامج، ويهدف هذا التغيير إلى تحسين كفاءة وفعالية استخدام الموارد، مع تشديد الرقابة على تنفيذ البرامج وتعزيز الشفافية وعصرنة الرقمنة، ويستند تحديث حوكمة النفقات العامة إلى الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، بهدف تحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية، وتحقيق الرفاهية المجتمعية.

1- فرضيات الدراسة

ومن خلال هذه الدراسة تم اختبار الفرضيات المطروحة كمايلي:

الفرضية الأولى:

وجود تأثير موجب ومعنوي للحكم الراشد على كل من النفقات التسيير والتجهيز والنفقات العامة، ورغم المجهودات التي قامت بها الدولة ومتمثلة في الإجراءات ترشيد نفقاتها على المدى القصير والطويل لضمان الاستدامة المالية إلا أنها مؤشر اسراف النفقات العامة متزايد ولازالت تصف في المراتب الأخيرة من حيث الشفافية والرقابة المالية.

الفرضية الثانية:

ويتم اختبار أثر مؤشرات الحكم الراشد على النفقات العامة فيما يلي:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الفاعلية الحكومية والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1996 إلى 2020) في المدى القصير والطويل، وهذا راجع إلى انتشار الفساد والمحسوبية وضعف الكفاءات أو بأحرى غيابها.

- يؤثر مؤشر نوعية التنظيم بشكل سلبي ومعنوي على النفقات العامة في الجزائر في المدى القصير والطويل، وهذا راجع إلى عدم تحقيق الجزائر تقدما ملموسا في مجال الخصوصية وهيمنة القطاع العام على الأسواق المحلية وعدم فعالية القطاع المصرفي بالإضافة إلى تغشي ظاهرة البيروقراطية والفساد والمحسوبية في مجال الإداري كل هذه العوامل تساهم في عرقلة الاستثمار.

- يؤثر مؤشر الرأي والمساءلة بشكل ايجابي ومعنوي على النفقات العامة في المدى الطويل وهذا راجع إلى تحسن الشفافية والمساءلة على المدى الطويل يؤدي إلى زيادة النفقات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، عندما تكون الحكومة أكثر شفافية ومساءلة أمام الشعب، يكون لديها دافع

أكبر للاستثمار في الخدمات العامة والبنية التحتية لتحسين مستوى الحياة للمواطنين. كما أن فعالية ودور المجتمع المدني يلعبان دوراً محورياً من خلال تنظيمه وحركيته للوصول إلى أهدافه من خلال توعية أفراد المجتمع باستخدام الوسائل التكنولوجية للمطالبة بالتغيير الجذري واستئصال الفساد المستشري في دواليب النظام السياسي.

- لا يؤثر مؤشر سيادة القانون على النفقات العامة في المدى القصير والطويل تبين وهذا راجع إلى عدم استقلالية القضاء وصعوبة تنفيذ العقود بالإضافة إلى نقص الثقة ما بين المواطنين والجهاز الأمني، وهذا ما تترجمه النتائج.

- يؤثر مؤشر الاستقرار السياسي بشكل إيجابي على النفقات العامة في المدى الطويل، إلا أن هذا المؤشر يبقى ضعيفاً مقارنة بالدول المتقدمة وهذا راجع إلى الأوضاع المزرية التي شهدتها الدولة من العشرية السوداء وأزمة الربيع العربي سنة 2011 بالإضافة إلى الانقلاب الشعب سنة 2019 وازمة كورونا.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر مكافحة الفساد والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1996-2020) في المدى القصير والطويل. راجع إلى تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري.

2- الاقتراحات

على ضوء النتائج السابقة، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات، والتي يتمثل أبرزها فيما يلي:

- ✓ ضرورة إلزام الدولة الجزائرية بتطوير وعصرنة القوانين والتشريعات المتعلقة بقوانين المالية وقانون مكافحة الفساد وجعلها تتميز بأكثر شفافية ووضوح من أجل تقديم معلومات دقيقة وشاملة حول اقتصاداتها وقطاعاتها المختلفة وكذا الاعتماد على وسائل الترويج الحديثة ومنها التسويق الإلكتروني؛
- ✓ العمل على إرساء اليات الحكم الراشد لمكافحة الفساد محاربة الفساد والحرص على الاستقرار السياسي والأمني والذي يعتبر من أهم محددات الاستثمار المحلي والاجنبي؛
- ✓ هناك حاجة ملحة لبذل المزيد من الجهود لتشجيع ريادة الأعمال من خلال تحسين البيئة الاقتصادية الكلية وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، والقضاء على الممارسات والسلبيات التي تعيق التنمية؛

✓ يجب على الدولة الجزائرية أن تستفيد من أفضل الممارسات المتبعة في مكافحة الفساد وترشيد النفقات، ويُنصح بالاعتماد على نماذج ناجحة من تجارب دول أندونيسيا، الإمارات والنرويج، بهدف تعزيز التنمية وتعزيز الفعالية الاقتصادية؛

✓ تعزيز الحكم الرشيد وتعزيز الإدارة الفعالة للموارد المالية؛

✓ تعزيز دور الرقابة الداخلية وتقويتها لتحسين فاعليتها في اكتشاف ومكافحة الفساد؛

✓ استخدام التكنولوجيا لتحسين النظم المحاسبية وتبسيط العمليات المالية؛

✓ تعزيز التحول الرقمي لتحقيق فعالية أكبر وتقليل فرص الفساد؛

✓ تعزيز دور المجتمع المدني في مراقبة النفقات العامة؛

✓ تشجيع المشاركة الفعالة للمواطنين في عمليات اتخاذ القرار ورصد الأداء المالي.

3- آفاق الدراسة

بهدف إثراء هذه الدراسة والتوسع فيه، يتم اقتراح اجراء دراسات بحثة مستقبلية:

- دور ترشيد النفقات العامة في الجزائر في تعزيز التكامل الاقتصادي.
- مدى تأثير المؤشرات الحكم الرشيد على السياسة المالية.
- دراسة استشرافية الحكم الرشيد والسياسة المالية في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب

- 1- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دون طبعة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.
- 2- احمد عبد السميع علام، المالية العامة -المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق-، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012.
- 3- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
- 4- محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 5- سعود جايد العامري، عقيل حميد الحلو، مدخل معاصر في علم المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2020.
- 6- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- 7- خالد شحادة، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2007.
- 8- عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 9- حسين محمد سمحان، محمود حسين الوادي، المالية العامة من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 10- خالد أحمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، مدخل الى المالية العامة، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عملن، 2014.
- 11- إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة -التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

- ¹² محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
- ¹³ محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2014.
- ¹⁴ عمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- ¹⁵ فتحي احمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- ¹⁶ إبراهيم علي عبد الله إبراهيم، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1987.
- ¹⁷ عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الطبعة الثانية، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- ¹⁸ محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
- ¹⁹ بلال صلاح الأنصاري، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2017..
- ²⁰ محمد حلمي مراد، مالية الدولة، دون طبعة، مطبعة نهضة، مصر، 2009.
- ²¹ وحيد بن عبد الرحمن بنافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، دون طبعة، معهد الإدارة العامة، 2020.
- ²² عبد الله خبابة، الاقتصاد بين النظرية والتطبيق، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2016.
- ²³ علي زغدود، المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- ²⁴ برحمانى محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.
- ²⁵ محمد عباس محرزى، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005.
- ²⁶ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها -دراسة مقارنة_، الطبعة الاولى، المكتب الجامعي الحديث، العراق، 2015.

- ²⁷- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 28- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دون طبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.
- ²⁹- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دون طبعة، دار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998.
- ³⁰- نعيمة برودي، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2020.
- 31- برهان زريق، السلطة السياسية ومسألة الحكم الصالح "الرشيد"، الطبعة الأولى، سورية، 2016.
- ³²- أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008.
- ³³- مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2015.
- ³⁴- حسين كريم، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- ³⁵- بلال خلف السكارنة، أخلاقيات العمل، الطبعة الرابعة، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2014.
- 36- فاتح أبو عامرية، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2008.
- 37- حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1998.
- 38- محسن أحمد الخضير، إعادة اختراع الدولة (رؤية منهجية لضياع دور الدولة في عصر العولمة)، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
- 39- مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2017.
- 40- محي الدين شعبان توق، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الطبعة العربية الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2014.

- 41- عادل جارالله معزب، الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية، الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي، برلين -المانيا، 2020.
- 42- محمد عمر أبو دوح، ترشيد الانفاق العام وعجز ميزانية الدولة، دار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 43- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 44- عزت قناوي، أساسيات المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
- 45- شهاب مجدي، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
- 46- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 47- حامد عبد المجيد دراز، وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 48- مصباح حراق، اقتصاديات المالية العمومية مع الإسقاط على حالة الجزائر بالإشارة إلى القانون العضوي 18-15 المتعلق بالقوانين المالية، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2021.
- 49- نيلز جيه بلنتش، وآخرون، نمذجة المعادلات البنائية باستخدام IBM SPSS STATISTIC AND AMOS، مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2018.
- 50- جوزيف هار وآخرون، نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية، ترجمة زكرياء بلخامسة، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2019.
- 50- صواليلي صدر الدين، تحليل المعطيات، دار هومة للنشر و التوزيع الجزائر 2012.
- 51- أمحمد بوزيان تيغزة، التحليل العاملي والاستكشافي والتوكيدي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.
- 52- سمير مصطفى الشعراوي، مقدمة في التحليل للسلاسل الزمنية، الطبعة الأولى، مركز النشر العلمي، جدة، 2005.
- 53- جوادي علي، عدلي إبراهيم، الاقتصاد القياسي طرق وتطبيقات باستخدام برمجية Eviews، دار الباحث للنشر والتوزيع، الجزائر، 2023.
- 54- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

المقالات

- 1- عبد العزيز حسن الوظائف، العقد الاجتماعي ونشأة الدولة دراسة تحليلية مقارنة بين الاتجاهات المختلفة لرواد هذه النظرية، مجلة علمية فصلية محكمة، العدد 13، السعودية، 2019.
- 2- هدى حجاج، التهرب الضريبي في مصر القديمة، مجلة كلية الآداب جامعة الفيوم، العدد 02، الإسكندرية، 2021.
- 3- عبد الطيف حدادي، تطور السياسة المالية في ظل النظم الاقتصادية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 03، الجزائر، 2017.
- 4- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام خلال الفترة (1990/2009)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، 2010.
- 5- عامر هني، قراءة في مخططات التنمية بالجزائر 1967-2014، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 02، العدد 04، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018.
- 6- بليلة لمين، الدور التنموي للدولة: بين تدابير ترشيد الانفاق العام وضغوط الانفاق الاجتماعي مع إشارة الى واقع الجزائر، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 14، العدد 01، 2017.
- 7- عرقوب نبيلة، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري واليات نجاحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 24(2)، الجزائر، 2011.
- 8- وليد لطرش، محمد بوخاري، أثر البرامج التنموية المعلنة في الجزائر على مؤشرات التنمية المستدامة في شقها الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02، العدد 03، الجزائر، 2019.
- 9- نصيرة صالح، شعيب قماز، مساعي بناء رأس المال البشري في الجزائر وفق مضامين المخططات التنموية الاقتصادية (2001/2019)، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 08، العدد 15، الجزائر، 2019.
- 10- فاطمة الزهراء زرواط، مناد محمد، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014، مجلة المالية والأسواق، المجلد 02، العدد 01، الجزائر، 2015.
- 11- مريم لسبع، سارة ادبوب، قياس وتحليل أثر سعر النفط على الانفاق العام في الجزائر للفترة (1970/2019)، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2022.

- 12- ناجم وافي، عبد الجليل، ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة (1990/2019)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، 2020.
- 13- بوعبد الله رابحي، دراسة تقييمية لبرامج الانفاق العام بالجزائر الفترة (1990/2018) نموذجاً، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، 2023.
- 14- أحمد بوشخي، رشيد سالم، تأثير جائحة كورونا على تزايد النفقات العامة وانعكاسها على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2019-2020، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الجزائر، 2022.
- 15- رمضان مولوح، رابح بوعراب، تفسير ظاهرة الانفاق الحكومي في الجزائر ومدى انطباق قانون فانجر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018 دراسة تحليلية قياسية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2021.
- 16- سايح جبور علي، عزوز علي، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، الجزائر، 2018.
- 17- قرينعي ربحية، نوي طه حسين، أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة -دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2016، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -العدد الاقتصادي-، المجلد 34، العدد 01، الجزائر.
- 18- بورحلي خالد، بوروشة كريم، علاوي محمد لحسن، العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1970-2017)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 04، 2020.
- 19- ريم بوشليط، صندوق ضبط الموارد ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، 2023.
- 20- فريد بن عبيد، انصاف قسوري، آليات التمويل بالقرض السندي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 04، الجزائر، 2017.
- 21- الهام ايت بن اممر، التمويل غير التقليدي كالية لتغطية عجز الميزانية العمومية، مجلة المؤسسة، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، 2021.

- 22- صبيحة بولصباغ، عجز الميزانية العامة في الجزائر بين محدودية أساليب التمويل التقليدية وإمكانية اللجوء للأساليب الشرعية على ضوء التجربة السودانية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2022.
- 23- غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- 24- غربي محمد، الديمقراطية والحكم الرشيد، رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011.
- 25- رقاد بغدادي، مدلول الحكم الرشيد في الإسلام: التعريف، الركائز، المبادئ، المجلة الرسمية، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، 2020.
- 26- ناجي عبد النور، دور المنظمات المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر دراسة حالة الأحزاب السياسية، مجلة المفكر، العدد (03)، بسكرة، 2018.
- 27- زهيرة بين علي، دور الإصلاح الانتخابي في تعزيز الحكم الرشيد، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد (05)، معسكر، 2017.
- العربي بوزيان، غانم جلطي، مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومرتكزاتها، ومجالات استخدامها، مجلة المالية والأسواق، المجلد 08، العدد 02، جامعة مستغانم، الجزائر.
- 28- معمّر عمار، إشكالية في صنع السياسات العامة في الجزائر (مدخل الحكم الرشيد)، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2017.
- 29- ناصر مراد، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 02، الجزائر، 2010.
- 30- نور طاهر الأقرع، أثر تطبيق معايير الحوكمة على تنمية الموارد البشرية في الهيئات المحلية الكبرى في محافظة قلقيلية، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، المجلد 05، العدد 01، فلسطين، 2017.
- 31- أحسن غربي، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة الأبحاث، العدد 01، الجزائر، 2020.
- 32- خلف الله شمس الدين، سعدي حيدرة، آليات الوقاية من الفساد في التعديل الدستوري 2020، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 07، العدد 01، الجزائر.

- 33- ساسي فطيمة، عبد الصمد سعودي، القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 03، الجزائر، 2017.
- 34- شريط كمال، خلوفي سفيان، مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 02، الجزائر، 2018.
- 35- عنتر بن مرزوق، الحكم الرشيد... بين مكوناته التأسيسية وأبعاده الأساسية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 03، 2013.
- 36- سعد مقص، لعلا رمضاني، تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلة 06، العدد 01، الجزائر، 2020.
- 37- خلوف عقيلة، الحكم الراشد ودوره في تفعيل المشاركة المجتمعية في إدارة الميزانية العامة للدولة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، الجزائر.
- 38- فلاح خيرة، الأنظمة المستحدثة في قانون الاستثمار رقم 22-18، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2024.
- 39- فايزة هوام، التدابير الوقائية من جرائم الفساد في التشريع الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 03، الجزائر، 2018.
- 40- فلاح خيرة، الأنظمة المستحدثة في قانون الاستثمار رقم 22-18، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2024.
- 41- عنتر بن مرزوق، الحكم الرشيد... بين مكوناته التأسيسية وأبعاده الأساسية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 03، 2013، ص 146.
- 42- شريط كمال، خلوفي سفيان، مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 02، الجزائر، 2018.
- 43- سعد مقص، لعلا رمضاني، تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلة 06، العدد 01، الجزائر، 2020.
- 44- خلوف عقيلة، الحكم الراشد ودوره في تفعيل المشاركة المجتمعية في إدارة الميزانية العامة للدولة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، الجزائر.
- 45- فلاح خيرة، الأنظمة المستحدثة في قانون الاستثمار رقم 22-18، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2024.

- 46-يوسفى مباركة، لكل عائشة، الأساس القانوني لاشتراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد الاقتصادي، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، 2022.
- 47-بدقي كريمة، دور المجتمع المدني في ترسيخ اليات الحكم الراشد بالجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2021..
- 48-رقية شطبي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وفق مؤشرات البنك الدولي للحوكمة خلال الفترة 2017-2021، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 01، العدد 01، الجزائر.
- 49-أحمد نصير، فاتح سردوك، مدى فعالية الحكم الراشد والجوانب الدولية والاجتماعية في إطار الإصلاحات الاقتصادية للجيل الثاني في الجزائر وتونس خلال الفترة 2000-2015، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 02، العدد 01، الجزائر، 2018.
- 50-ستي قوري، غالم جلطي، الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الواقع وحتمية التغيير، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، 2021.
- 51-الحاجة قبايلي، يمينة دباحي، أثر الحرية الاقتصادية والاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (2002-2019)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 03، الجزائر، 2021.
- 52-إسماعيل بوقرة، الاستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2017.
- 53-علي بلعربي، الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر عقب ثورات الربيع العربي: المضامين والأهداف، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2021.
- 54-فاطيمة السايح، دور الفساد المالي والإداري في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر -دراسة عينة من المشاركين في الحراك الشعبي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 03، الجزائر.
- 55-عز الدين مخلوف، سعاد بن يحي، تقييم بيئة الأعمال الجزائرية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق مؤشرات التصنيف الدولية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2022.
- 56-أحلام بلقاسم كحلولي، تأثير الخصوصية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر: دراسة حالة مؤسسة المواد الدسمة سيبوس "لابال"، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، 2021.

- 57-الأخضر أبوعلاء عزي، غالم جلطي، الحكم الرشيد وخصوصة المؤسسات (إشارة الى واقع الاقتصاد الوطني والمؤسسة الجزائرية)، مجلة علوم إنسانية، العدد 27، 2006.
- 58-عبد الرحمان بن شيخ، اليات تدعيم الحوكمة المالية ودورها في استقرار النظام المصرفي الجزائري، مجلة مالية ومحاسبة الشركات JFCA، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، 2023.
- 59-فتيحة بكطاش، أحلام بوعزارة، تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 01، العدد 05، الجزائر، 2020.
- 60-أسيا بعضي، دراسة تحليلية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2016-2020، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2022.
- 61-محمد بن عزوز، الفساد الإداري والاقتصادي آثاره وآليات مكافحته (حالة الجزائر)، المجلة الجزائرية للمعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد (07)، الجزائر، 2016.
- 62-صلاح واخرون، التقييم القطاعي للسياسات الاقتصادية في الجزائر سياسة الاستثمارات العمومية في ظل البرامج التنموية نمودجا، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2019.
- 63-صلاح الدين بولعراس، الاقتصاد الجزائري في ظل التدعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الانية والمواكبة البعدية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص، الجزائر، 2020.
- 64-مختاري عبد الجبار، دراسة قياسية للعلاقة بين مؤشر سيادة القانون ومؤشر فعالية الحكومة بالنمو الاقتصادي بالجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2020.
- 65-خالد بهلول، حميدة نادية، الامن القضائي وسيادة القانون "الجزائر نمودجا"، مجلة الحقوق الانسان والحريات العامة، المجلد 06، العدد 03، الجزائر، 2021.
- 66-امال قادري، جودة الخدمات القضائية ودورها في ارتقاء العدالة، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 07، العدد 03، الجزائر، 2020.
- 67-أسيا بعضي، دراسة تحليلية لمؤشرة سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2016-2020، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2020.
- 68-أحمد نصير، يونس زين، الحكم الراشد ضمن توجهات المبادرة الجديدة لتنمية القارة، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، 2019.

- 69- السعيد براهيم، مولود بركات، مدى استقلالية القضاء في التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2020.
- 70- عبد المالك عبد الله، أثر مبدأ استقلالية القضاء على الحقوق والحريات والمبادئ الدستورية في التشريع الجزائري، المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، الجزائر.
- 70- جميلة صحراوي، أثر الحوكمة على الاستثمار الخاص في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1996-2020 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، مجلة المعارف، المجلد 17، العدد 01، الجزائر، 2022.
- 71- كمال قاضي، النظام القانوني للهيئة الوطنية المستقلة للوطنية المستقلة للوقاية من الفساد ومكافحته على ضوء التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية، المجلد 02، العدد 10، الجزائر.
- 72- أقوم فاطمة، مؤشرات قياس الحكم الرشيد، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 11، الجزائر، 2018.
- 73- أحمد نصير، يونس زين، تقييم تجربة الحكم الرشيد في الجزائر وفق مؤشرات كوفمان Kouffman للفترة 2000/2016، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد 02، الجزائر.
- 74- ليلي بن تركي، مكافحة الفساد في ظل قانون 06-01 والمرسوم الرئاسي 20-251 دراسة تحليلية مع تحديد النيات مكافحة الفساد، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 03، الجزائر، 2023.
- 75- أم كلثوم بن موسى، عيسى نبوية، ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980-2013)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 04، الجزائر، 2016.
- 76- عثمان مداحي، دور الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 24، الجزائر، 2020..
- 77- جميلة صادق، عبد القادر دربال، إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2019.
- 78- صحراوي جمال الدين، وآخرون، دور الحكم الرشيد في ترشيد النفقات العامة في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، 2019.

- 79-فتيحة الجوزي، تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2016، مجلة المعارف، المجلد 12، العدد 23، الجزائر، 2018.
- 80-بشير شاوش، قانون المالية لسنة 2023 في إطار القانوني العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، مجلة الاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 01، الجزائر، 2023.
- 81-محمد أكحل، القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية وإصلاح تسيير المالية العمومية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2022.
- 82-الياس كشاوي، استراتيجية إرساء أسلوب الموازنة العامة حسب البرنامج والأهداف في الجزائر ضمن القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية رقم 18-15 الدوافع والمنافع، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2022.
- 83-مراد بوعيشاوي، عماد غزالي، تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى كآلية لتحقيق استدامة مالية للدولة في ظل القانون العضوي الجديد رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 11، العدد 01، الجزائر، 2021.
- 84-فرحات عباس، سعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04، الجزائر، 2015.
- 85-حساني بن عودة، دور صناديق الاستقرار السيادية في تمويل عجز الموازنة العامة تجربة النرويج والجزائر، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، 2021.
- 86-محمد شريف بن زواي، محمد رضا بوسنة، تحليل أثر الحوكمة الجامعية على جودة العلمية التدريسية من وجهة نظر أساتذة العلوم الاقتصادية بجامعة أم البواقي، الباحث الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2020.
- 87-الشيخ ساوس، نمذجة المعدلات الهيكلية باستخدام المربعات الصغرى الجزئية مثال تطبيقي باستخدام R في بحوث المحاسبة والتدقيق، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 22، العدد 01، الجزائر، 2019.
- 88-أحمد بوريش، نجلاء لمريني، تقييم إصلاحات بيئة الأعمال في الجزائر وفق مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 دراسة تحليلية إحصائية باستخدام طريقة ACP، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، 2022.

89-إسماعيل قشام، مولود كبير، تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثرها على النمو الاقتصادي في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) دراسة قياسية للفترة 2000-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، الجزائر، 2020.

90-أويابة صالح، أثر عجز الميزانية على التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة 1980-2018، مجلة الباحث، المجلد 01، العدد 20، الجزائر، 2020.

91-رملي حمزة، بن جدو سامي، أثر الإيرادات الاستثنائية على رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000-2018 اختبار للعلاقة في إطار التكامل المشترك ونماذج ARDL، الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، 2021، الجزائر.

الملتقيات

1-عبد القادر يختار، عبد الرحمان عبد القادر، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الدول العربية، مداخلة مقدمة المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، تحت عنوان "النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي"، جامعة قطر، دوحة، من 19 إلى 21 ديسمبر، 2011.

2-أولاد زاوي عبد الرحمان، عباسي طلال، الانفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد، الملتقى الدولي الخامس حول: الانفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، يومي 13-14 مارس.

3-اسفيان فوكة، مليكة بوضياف، الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 16-17 ديسمبر 2008.

4-رماش أحلام وفاء، وآخرون، متطلبات الحكم الراشد في تنمية إدارة الجماعات المحلية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع الافتراضي المعنون بـ"سبل دعم الموارد الذاتية للجماعات المحلية بين الواقع والمأمول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، يومي 06-07 نوفمبر 2021.

5-سامي بخوش، صليحة محمدي، الحكم الراشد بين تعدد الأبعاد ومتطلبات التطبيق، الديمقراطية والحكم الرشيد في شمال افريقيا الابعاد والاليات التشاركية، مؤلف جماعي لبحوث ومناقشات المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والحكم الرشيد في شمال افريقيا، الأصالة للنشر، الجزائر، ص.32

6-رماش أحلام وفاء، سليمان زواري فرحات، متطلبات الحكم الراشد في الدولة الريعانية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الافتراضي الأول حول: "الاقتصاد الأخضر بين الاعتبارات البيئية وحاجات التنمية المستدامة واقع وافاق"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي افلو، الجزائر، يوم 7 جانفي 2021.

7-ياسين العايب، تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد، ملتقى وطني حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة (02)، الجزائر، يومي 22 و 23 أكتوبر 2017.

8-عبد الحليم قيدادو، المستجدات الميزانية والمعلوماتية في القانون العضوي 18-15، الملتقى الوطني العلمي التكويني حول الميزانية العامة للدولة ومشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، الجزائر، 2022.

9-أحسن مصطفى، جليل زين العابدين، أليات اصلاح الميزانياتي في الجزائر بموجب أحكام القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية وانعكاساته على الأداء المالي للمؤسسات المالية، الملتقى الوطني العلمي التكويني حول الميزانية العامة للدولة ومشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، الملتقى الوطني العلمي التكويني حول الميزانية العامة للدولة ومشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، الجزائر، 2022.

10-أحمد حنيش، تطبيق القانون 18-15 المتعلق بقوانين المالية ودوره في تحسين أداء المالية العمومية في الجزائر، الملتقى الوطني العلمي التكويني حول الميزانية العامة للدولة ومشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، الملتقى الوطني العلمي التكويني حول الميزانية العامة للدولة ومشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، الجزائر، 2022.

11-فتيحة ايت لعزیز، وآخرون، عصنة النظام الموازناتي ودوره في ترشيد الانفاق العام، الملتقى الوطني العلمي التكويني حول الميزانية العامة للدولة ومشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، الملتقى الوطني العلمي التكويني حول الميزانية العامة للدولة ومشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، الجزائر، 2023.

12-عبد الجليل عمالو، عثمان مداحي، التحديث الميزانياتي في الجزائر على ضوء القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، الملتقى الوطني العلمي التكويني حول الميزانية العامة للدولة ومشروع الإصلاح

الميزانياتي في الجزائر، الملتقى الوطني العلمي التكويني حول الميزانية العامة للدولة ومشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، الجزائر، 2023.

13-ايمان عدنان حسين الأسدي، أثر ترشيد الإنفاق العام في ضبط الموازنة -تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (2004-2021)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2022.

14-عدلي إبراهيم، يوسف حوشين، توضيح حول بعض فرضيات اختبار الحدود (ARDL bounds test) مع أمثلة باستخدام المحاكاة، ملتقى وطني بعنوان: "استخدامات النمذجة القياسية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة، "يوم 04 أفريل 2021. القوانين

1-الجريدة الرسمية، قوانين واوامر لسنة 1984، الجزائر، الصادر بتاريخ 07 جويلية 1984، ص. 1042.
2-المادة 10، قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الجزائر، المؤرخ 27 جوان 2000، ص 7.

3-المادة 10، قانون المالية التكميلي لسنة 2000، ص ص: 50-51.

4-القانون رقم 60-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 هـ الموافق لـ 20 فبراير 2006 المتضمن لقانون التوجهات المدينة.

5-التعليمية رقم 348 المؤرخة في 25-12-2014، عن السيد الوزير الأول، المتعلقة بتدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد.

6-المادة 119 من القانون 16-14 المؤرخ في 28-12-2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، 2017، ص. 49.

7-المادة 120 من القانون 16-14 المؤرخ في 28-12-2017، مرجع سبق ذكره، ص. 50.

8-المادة 05، المرسوم الرئاسي 15-247، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، 2015، ص. 05.

9-المادة 156، المرسوم الرئاسي 15-247، ص. 39.

10-المادة 06، القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02-09-2018، المتعلق بالقانون المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، 2018.

- 11-المادة 04، القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018.
- 12-المادة 79، القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018.
- 13-المادة 23، القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018.
- 14-المادة 23، القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018، الفقرة 04.
- 15-المادة 23، القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018، الفقرة 03.
- 16-المادة 02، القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018.
- 17-المادة 28، القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018.
- 18-المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 20-354 المؤرخ في 30-11-2020، يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 73، 2020.
- 19-المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 20-354 المؤرخ في 30-11-2020.
- 20-المادة 29، القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018.
- 21-المادة 11، من المرسوم التنفيذي رقم 20-354 المؤرخ في 30-11-2020.
- 22-المادة 42، القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018.
- 23-المادة 50، القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018.
- 24-المادة 05، القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018.
- 25-المادة 79، المادة 42، القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018.
- 26-المادة 37، المادة 42، القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018.
- 27-المادة 33، القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018.
- 28-المادة 36، القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018.
- 29-المادة 69، القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018.
- 30-المادة 72، القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018.
- 31-المادة 75، القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018.
- 32-المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 20-335 المؤرخ في 22-11-2020، يحدد كيفية اعداد وتصميم الاطار الميزانياتي المتوسط المدى، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 71، 2020.

33-المادة 05، من المرسوم التنفيذي رقم 20- 335 المؤرخ في 22-11-2020.

34المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم: 22- 200 المؤرخ في 25 ماي 2022، يتضمن مهام المفتشية العامة لمصالح الميزانية والتقييم وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 37، 2022.

35-المادة 85، القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02-09-2018.

الأطروحات والرسائل

1-طويرات وليد، سياسة الانفاق العام وأثرها على التنمية الاقتصادية، رسالة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الاقتصاد والشرعية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة، الجزائر، 2015.

2-محمد العيد بوجمعة، أثر تطور الإيرادات النفطية على ظاهرة الفساد المالي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013.

3-حنان عبابسة، دور إيرادات المحروقات في تطوير القطاعات الاقتصادية بالجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013.

4-عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة الجزائر، 2005.

5-كبار مريم، التنوع الاقتصادي وعلاقته بالنمو في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1979/2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2021.

6-عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

7-ساطور رشيد، محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الاستثمار الخاص-دراسة قياسية 1970-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013.

- 8-بايزيد كمال، التنويع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2020.
- 9-لينده بخوش، أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1990-2020، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، الجزائر 2022.
- 10-بشير هارون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، الجزائر 2022.
- 11-باتول بن رحو، دراسة العلاقة بين الاستثمار في البنى التحتية ومعدل النمو الاقتصادي في دول المينا دراسة قياسية لحالة الجزائر وفق نموذج بارو للفترة 1990-2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2020.
- 12-ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2015.
- 13-بودخدخ كريم، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001/2009)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010.
- 14-إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على اقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001/2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015.
- 15-كريمة براهيم، أثر الانفاق العام على التنمية البشرية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2021.

- 16- محمد أمين قمبر، فعالية الجباية العادية في تمويل عجز الميزانية العامة على ضوء تراجع أسعار النفط في الجزائر دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بوالصوف ميلة، الجزائر، 2022.
- 17- خديجة بوفنغور، تقييم بدائل تمويل عجز الميزانية العامة للدولة دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2021..
- 18- خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010.
- 19- نعيمة بن ديش، الحكم الراشد والاستثمار الاجنبي المباشر في منطقة المينا دراسة قياسية للفترة 1996-2014، أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس _مستغانم، الجزائر، 2017.
- 20- بن عبد العزيز خيرة، الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي -دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر _باتنة، الجزائر، 2014،
- 21- معروف رابح، دور الحوكمة في حسن تسيير ميزانية الجماعات المحلية -دراسة حالة ولاية تيارت-، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2016.
- 22- علي بن يحيى عبد القادر، تأثير نظام الحوكمة على التنمية الاقتصادية للبلدان العربية -دراسة تحليلية قياسية للفترة 1996-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2015.
- 23- بن عيسى قواسم، استخدام البرلمانين الجزائريين لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في صنع قراراتهم السياسية وتحقيق الحكم الراشد -دراسة ميدانية لعينة من أعضاء العهدة التشريعية السادسة 2007-2012، أطروحة دكتوراه في علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013.
- 24- نوال مغزيلي، تكنولوجيا الاعلام والاتصال والحكم الراشد: دراسة حالة الجزائر منذ سنة 2000، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة صالح بوبنيدر -قسنطينة 03، الجزائر، 2019.

- 25-بأحمد بن صالح باعلي وسعيد، دور المجتمع المدني في تجسيد الحكم الراشد (أنموذج ولاية غرداية)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013.
- 26-بريش السعيد، النظام المالي والحكم الراشد وأثرهما على النمو الاقتصادي مع إشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار -عنابة، الجزائر، 2016.
- 27-مخنت فطوم، دور الحوكمة في تطوير إدارة الأوقاف حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020.
- 28-نسمة شراطي، تطبيق الحوكمة الرشيدة كمدخل للتنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر، أطروحة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدينة، الجزائر، 2016.
- 29-قادة فيصل بن مجيد، التنمية الحضرية بين دور الفاعلين الحضريين والحكم الراشد في الجزائر، رسالة ماجستير في تسيير المدن والحوكمة، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة قسنطينة 03، 2015.
- 30-سارة بوسعيد، تأثير الفساد على التنمية المستدامة واليات مكافحته في اطار قواعد ومبادئ الحكم الراشد دراسة حالة كل من الجزائر، سنغافورة وإندونيسيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي، الجزائر، 2019.
- 31-يوسف زدام، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية (2002-2004)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007.
- 32-جلاف علي، أثر مؤشرات إدارة الحكم الراشد على هجرة اليد العاملة في الوطن العربي، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيبي البليدة 02، الجزائر، 2020.
- 33-بن عيسى إبراهيم، الحكم الراشد في المالية العامة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان، الجزائر، 2011.

- 34-ذهبية الجوزي، الحكم الراشد وجودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013.
- 35-عبد الرزاق بوزياني، علاقة إدارة الحكم الراشد بالإنفاق الحكومي الصحي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1996-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة يحيى فارس بالمدية، الجزائر، 2021.
- 36-نصاح سيمان، الحوكمة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية تحليلية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 2022.
- 37-سارة دباغي، النيات وسياسات إرساء مبادئ الحكم الراشد وترقيته بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018.
- 38-كمال بوالشعير، الحاجات العامة وترشيد الانفاق في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية -قسنطينة-، الجزائر، 2021
- 39-العربي بن علي بوعلام، آليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر، رسالة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجبالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2017.
- 40-راضية دنان، ترشيد الانفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016.
- 41-مصطفى أحمد غريب، دور سياسة ترشيد الانفاق في ضبط الموازنة الحكومية في العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2021.
- 42-مصطفى شبرة امحمد، أهمية إصلاح النظام الموازي في ترشيد الإنفاق العام في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2022.
- 43-مراد بن مهدي، ترشيد الانفاق العام في الجزائر في ظل إرساء مبادئ الحوكمة 2000-2017 ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونسي علي البليدة 02، الجزائر، 2020.

- 44-سالمى ياسين، الإصلاح الإداري أداة لترشيد الإنفاق العمومي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015.
- 45-مريم زغاشو، آليات ترشيد سياسة الانفاق العام في ظل التقلبات الاقتصادية دراسة تحليلية استشرافية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، الجزائر، 2021.
- 46-علامي خديجة، تحليل سلوك تكاليف المؤسسات باستخدام مناهج الانحدار (PLS و ACP) خلال الفترة (2010-2014) دراسة حالة المؤسسات الاستشفائية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، 2017.
- 47-سارة ماضي، دور التفكير الإبداعي في تبني الاستراتيجية الخضراء في المؤسسات الناشئة دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2024.
- 48-لخضاري بولنوار، أثر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي في عينة من بلدان شمال افريقيا دراسة تحليلية قياسية للفترة 2007-2020، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله، الجزائر، 2023.
- 49-وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة _حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2015.
- 50-فضيلة مزوزي، استراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار النفط دراسة حالة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي الاغواط، الجزائر، 2021.
- 51-طه بن الحبيب، أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة تحليلية قياسية لحالة الدول العربية خلال الفترة 1995-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، الجزائر، 2017.

- 52- بن صغير فاطمة الزهراء، تكنولوجيا الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه علوم في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، القطب الجماعي قليعة، الجزائر.
- 53- بدروني عبد الحق، قياس فعالية الإنفاق العام في تنويع هيكل الاقتصاد خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2022.

المحاضرات والمطبوعات :

- 1- محمد خالد المهياني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة، سورية، 2013.
- 2- أمحمد معيوف، محاضرات في المالية العامة، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2016.
- 3- عبد الله نور الدين، مطبوعة بعنوان: الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر -سعيدة، الجزائر، 2023.
- 4- محمد بوزيان، محاضرات في تحليل المعطيات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة ام البواقي، الجزائر. <http://tele-ens.univ-oeb.dz/moodle/course/view.php?id=3103>

التقارير

- 1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية الإنسانية العربية، خلق فرص للأجيال القادمة، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002.
- 2- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، الحكم الحضري السليم والتنمية التشاركية، نيويورك، 2010. <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/I01/001/86/img/I0100186.pdf?OpenElement>
- 3- زهير الكايد، الحاكمية وقضايا الفساد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003. <http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/upload/books/182.pdf>
- 4- جمعية الشفافية الكويتية، الحكم الصالح الطريق إلى التنمية، 15 مارس 2007.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Aan Jaelani, Public Expenditure Management in Indonesia: Islamic Economic Review on State Budget 2017, MPRA Paper, University Library of Munich, Germany, 2018. Hussin Abdullah, Selamah Maamor, Relationship between National Product and Malaysian Development Expenditure: Wagner's Law Validity Application; international Government management, Journal of business and Management, vol5 n°1, January 2010
- 2- Abdelaziz TAIBA, Nacer eddine KARAACHIRA, Sarra BOUGUESRI, INFLUENCE OF INFLATION ON OUTPUT FLUCTUATIONS: EMPIRICAL STUDY IN CASE OF ALGERIA USING ARDL MODEL, Les Cahiers du Cread, - Vol. 37 - n° 02, 2021.
- 3- Ahmed Hanich, The Public Budget Cycle And The Importance Of Control Stage In The Public Expenditure Rationalization, Journal of Economics and Human Development, vol 08, N 01, Algeria, 2017.
- 4- AIT OUKACI Amel, SAADAOUIKamelia, THE E-GOVERNMENT DEVELOPMENT INDEX (EGDI) AS A TOOL FOR EVALUATING E-GOVERNMENT POLICY IN ALGERIA (2008-2022), WORLD POLITICS, Volume (7), N°(2), 2023.
- 5- AJIT DEBNATH, THE CONCEPT OF GOOD GOVERNANCE IN KAUTILYA'S ARTHASHASTRA, International Journal of Research and Analytical Reviews (IJRAR), Volume 6, Issue 2, 2019
- 6- Alain Coulon, La gouvernance, La Lettre d'ADELI, N 67, 2007.
- 7- Aldahmani Hamad Mohammed AsadAbulrah, Analysing the Determinants of Public Expenditure in the United Arab Emirates (UAE): Evidence from ARDL Bounds Testing Approach, Indian Journal of Economics and Business, Vol. 20 No. 3, 2021.https://www.ashwinanokha.com/resources/Corrected%20Paper_v20-3-7-awadh%20Ahmed%20Mohammed%20Gamal_1.pdf
- 8- Alyaa Hussain Khalaf and others, The Impact of Government Spending on Economic Diversification for the Period (2004/2019) and its Reflection on the Path of Rehabilitation of the Iraqi Economy, Webology, Volume 18, Number 2, 2021.
- 9- Ammar Ben Zaed, Increasing Public Expenditure, INTERNATIONAL JOURNAL OF SCIENTIFIC & TECHNOLOGY RESEARCH VOLUME 6, ISSUE 04, APRIL 2017.
- 10- Anthony B. Ki , The Heritage Foundation, The Index of Economic Freedom ALGERIA 2023, 2023. https://cedice.org.ve/ogp/wp-content/uploads/2023/03/2023_IndexOfEconomicFreedom_FINAL.pdf
- 11- Asher, Mukul G, Bali, Azad Singh, Kwan, Chang Yee, Public financial management in Singapore: Key characteristics and prospects, The Singapore Economic Review, Vol 60, no 3-
- 12- Babayev, Bahruz, STUDYING THE CASE OF THE UAE IN ECONOMIC DIVERSIFICATION AND NON-OIL EXPORT GROWTH: PUBLIC POLICY LESSONS FOR AZERBAIJAN, Journal of Economic Sciences: Theory & Practice, Vol 76, no2, 2019.
- 13- Badawi, Ahmed, AlQudah, Anas, The impact of anti-corruption policies on the profitability and growth of firms listed in the stock market: Application on Singapore with a panel data analysis, The Journal of Developing Areas, Vol 53, no 1, 2019
- 14- BECHAREF Kheira, IMEKHELAF Rachida, L'efficacité de la politique de dépenses dans le cadre des programmes de développement du troisième millénaire en Algérie, Revue Algérienne d'Economie et gestion Vol 15, N° 02, Algérie, 2021.

- 15- BERBAGUI Badreddine, La détermination des indices de la détection des jeunes talents, demi-fondistes, algériens à partir de l'analyse en ACP des paramètres morpho-fonctionnels, Sport system journal, Vol 09, N° 02, Algérie, 2022.
- 16-Bill Dorotinsky, IMF PFM BLOG, Public Financial Management, Norway's public financial management system, 2008.
- 17-Boughanmi, Houcine, Welfare and distributional effects of the energy subsidy reform in the gulf cooperation council countries: International Journal of Energy Economics and Policy (IJEEP), vol 9, N 01, 2019.
- 18-BOUZIANE Mohammed, BENLAIB Boubakeur, IMPACT OF HEALTH ON ECONOMIC GROWTH IN ALGERIA: ARDL APPROACH, Revue d'Economie et de Statistique Appliquée, Vol 15, N 2, ALGERIA, 2018.
- 19-BOUZIANE Mohammed, BENLAIB Boubakeur, L'IMPACT DE LA SANTE SUR LA CROISSANCE ECONOMIQUE EN ALGERIE : UNE APPROCHE PAR LE MODELE ARDL, Revue d'Economie et de Statistique Appliquée, Volume 15, Number 2, 2018.
- 20-Brigitte Escofier, Jérôme Pagès, Analyses factorielles simples et multiples; objectifs, méthodes et interprétation, 4e édition, Dunod, Paris, 2008, p p 1-2.
- 21-CARLOS SANTISO, Good Governance and Aid Effectiveness: The World Bank and Conditionality, The Georgetown Public Policy Review, Volume 7, Number 1, Paul H Nitze School of Advanced International Studies Johns Hopkins University, 2001.
- 22-Daniel Kaufmann, Brookings Institution , Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, World Bank, The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues, September, 2010.
- 23-Danielle Resnick, Regina Birner, Does Good Governance Contribute to Pro-Poor Growth?: A Review of the Evidence from Cross –Country studies, DSGD Discussion paper n° 30, International Food Policy Research Institute, Washington, 2006.
- 24-Desh Raj Sirswal, Good Governance Some Ethical Issues, Progressive Publishers 37A , College Street Kolkata -700 073, First Published August, 2018.
- 25- Djebara Mourad, Hacene Benmoussa, The importance of Organic Law 18/15 related to the Finance Law in achieving financial sustainability in Algeria, International journal of economic performance, vol 05, N 02, 2022.
- 26-Dominique Lorrain, Administrer, gouverner, réguler, Les Annales De Recherche Urbaine, N 80-81, 1998.
- 27-Edouard Al-dahdah, gouvernance et développement dans les pays du Maghreb-constats et implications pratiques-, la lettre d'information trimestrielle du groupe de la banque mondiale au Maghreb, Centre public de l'information Banque mondiale n° 5, 2007.
- 28- Emmanuel Jakobowicz, Contributions aux modèles d'équations structurelles à variables latentes, Thèse, CONSERVATOIRE NATIONAL DES ARTS ET MÉTIERS PARIS, 2007.
- 29-Étymologie du terme "gouvernance", Corinne HUYNH-QUAN-SUU.
- 30-External Communication Unit European Training Foundation, COUNTRY ANALYSIS 2005 ALGÉRIE, 2005.
- 31-Fabienne Leloup, Laurence Moyart, Bernard Pecqueur, LA GOUVERNANCE TERRITORIALE COMME NOUVEAU MODE DE COORDINATION TERRITORIALE ?, Géographie, économie, société, vol 07, n 04, 2005.
- 32-Francois Castaing," La Gouvernance: Défi d'une Approche Non Normative ",Revue Idara N°30,2005.

- 33-Ganesan Aarathi, Assignment 2 - A comparison of the ideal States of Plato and Aristotle.
- 34-Gisselquist, Rachel M, **Good governance as a concept, and why this matters for development policy**, United Nations University (UNU), World Institute for Development Economics Research (WIDER), WIDER Working Paper, No 30, March 2012.
- 35-Group of states against corruption, FIFTH EVALUATION ROUND Preventing corruption and promoting integrity in central governments (top executive functions) and law enforcement agencies, EVALUATION REPORT, NORWAY, 2021.
- 36-Gujarati Damodar, « **ECONOMETRICS BY EXAMPLE** ». McGraw-Hill, USA.
- 37-Herve Abdi, Lynne J. Williams, Principal component analysis, WIREs Computational Statistics, Vol 02, 2010.
- 38-I.T. Jolliffe, Principal Component Analysis, Second Edition, Springer Science & Business Media, 2002.
- 39-Ibrahim Index of African Governance (IIAG), <https://mo.ibrahim.foundation/our-research/iiag>
- 40-Ibrahim Index of African Governance, <https://mo.ibrahim.foundation/iiag>
- 41-IFAD, INTERNATIONAL FUND FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT Executive Board – Sixty-Seventh Session Rome, 8-9 September 1999.
- 42-Irvine, Helen, Lucas, Natalie, The rationale and impact of the adoption of International Financial Reporting Standards: the case of the United Arab Emirates, Proceedings of the 18th Asian-Pacific Conference on International Accounting Issues, California State University, The Sid Craig School of Business, 2006.<https://eprints.qut.edu.au/214586/1/13041.pdf>
- 43-Isabelle Lacroix, Olivier St-Arnaud, La gouvernance : tenter une définition, Cahiers de recherche en politique appliquée, vol 17, N 03, Université de Sherbrooke, 2012.
- 44-ISSOLAH Fatiha, Education, Santé et croissance économique en Algérie : Étude économétrique via le modèle ARDL, Dirassat Journal Economic, Vol 12, N 01, Algérie, 2021.
- 45-James G Tillen, Leah Moushey, Anti-Corruption Regulation 2021, Published by Law Business Research Ltd, London, 2021<https://afridi-angell.com/wp-content/uploads/2020/06/Lexology-GTDT-Anti-Corruption-Regulation-UAE-2021.pdf>
- 46-Jean Claude REDJEME, Démocratie, bonne gouvernance et développement, Université de Ouagadougou (Burkina Faso).
- 47-Jérôme VALLUY, « Segment - Les trois fonctions économiques de l'État selon Richard Musgrave », in Transformations des États démocratiques industrialisés - TEDI - ,Version au 7 septembre .
- 48-JF Noubel, L'INTELLIGENCE COLLECTIVE.
- 49-Jonas Zadi, La question de la bonne gouvernance et des réalités sociopolitiques en Afrique : Le cas de la Côte d'Ivoire, Université Paris-Est, 2013.
- 50-Joseph F. Hair and others, When to use and how to report the results of PLS-SEM, European Business Review Vol. 31 No. 1, 2019.
- 51-Kato Toshiyasu et all, Cambodia: Enhancing Governance for Sustainable Development, Cambodia Development Resource Institute, Editing and Layout: Ann Bishop and Em Sorany, 2000.
- 52-Kaufmann Daniel, Kraay Aart Governance Indicators: Where Are We, Where Should We Be Going?, The World Bank Research Observer, vol 23, no 1, 2008. .

- 53-Kheira Becharef, Taouche Kandouci, The impact of public spending on economic growth in Algeria- A standard study for the period (1988-2016), Vol:13, N°: 03(dupe), 2020.
- 54-Koon Nam Henry Lee, Inflation and Residential Property Markets: A Bounds Testing Approach, International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 3, No. 3, June 2012.
- 55-Lamine Aid, M'hamed Benelbar, Study of the Standard Relationship between the Money Supply and the Exchange Rate in Algeria during the Period (1990/2020), Financial Markets, Institutions and Risks, Vol 7, N 2, 2023.
- 56-Loanna Sahas Martin , L'édification d'un réseau d'apprentissage sur la gouvernance : l'expérience du programme coopératif en gouvernance, Institut sur la gouvernance, Ottawa, Juin 1998, p6. <https://www.files.ethz.ch/isn/122181/gocofre.pdf>
- 57-Lorena Çakerri, Migena Petanaj, The effect of government expenditures on economic growth. The case of Albania, European Journal of Social Sciences Education and Research, Volume 01, Issue 2, 2014.
- 58-Ludovic Lebart, Alain Morineau, Marie Piron, « Statistique exploratoire multidimensionnelle », DUNOD, Paris, 1995.
- 59-M. HASHEM PESARAN ET AL, BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS, JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, VOL 16, ISSUE 03, 2001.
- 60-M. RALISIMANANA Alexis, LA THÉORIE DE LA BONNE GOUVERNANCE DE PLATON ET SES LACUNES LA THÉORIE DE LA BONNE GOUVERNANCE DE PLATON ET SES LACUNES, Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de Maîtrise en philosophie, UNIVERSITÉ DE TOAMASINA, FACULTÉ DES LETTRES & SCIENCES HUMAINES, DÉPARTEMENT DE PHILOSOPHIE, 2011.
- 61-M.Doorenbos,"the good governance" the metamorphosis of the policy metaphor, journal of international affairs vol 75, N 01, The Trustees of Columbia University ,New York,2003.
- 62-Manu CARRICANO, Fanny POUJOL, Analyse de données avec SPSS, Institution d'Administration des Entreprises – Université Toulouse 1, France, 2009.
- 63-Marc Hufty, Governance: Exploring Four Approaches and Their Relevance to Research, Research for Sustainable Development: Foundations, Experiences, and Perspectives.
- 64-Marc-Antoine Gavray, LA DÉMOCRATIE SELON PLATON OU DE L'IGNORANCE COLLECTIVE ÉRIGÉE EN PRINCIPE POLITIQUE, DOSSIER EMBARRAS DE LA DÉMOCRATIE, AHIERIS PHILOSOPHIQUES,No 160, 2020.
- 65-Maurice BASLÉ, ÉVALUATION DES POLITIQUES PUBLIQUES ET GOUVERNANCE À DIFFÉRENTS NIVEAUX DE GOUVERNEMENT, CAHIERS ECONOMIQUES DE BRETAGNE - N°2, Université de Rennes 1, CREREG-IREIMAR-CNRS, 2000.
- 66-MO IBRAHIM FOUNDATION, Ibrahim Index of African Governance, GOVERNANCE RESULTS, 2012-2021, Algeria, 2022. <https://assets.iiag.online/2022/profiles/2022-IIAG-profile-dz.pdf>
- 67-MO IBRAHIM FOUNDATION, METHODOLOGY, IBRAHIM INDEX OF AFRICAN GOVERNANCE (2022) <https://iiag.online/about.html>

- 68-Mohamed Chérif Belmihoub, «Les institutions de l'économie de marche a L'épreuve de la Boone Gouvernance», Revue Idara , Ecole national d'administration , Algérie , 2005,p 11.
- 69-Mohamed El Hocine BENISSAD, Economie du développement de l'Algérie, 2 ème édition, OPU, Alger.
- 70-Mohammed BENYOUB, L'impact de l'investissement des revenus pétroliers sur les variables macroéconomiques. Cas d'Algérie : approche économétrique (1970-2015), THESE DE DOCTORAT, Science Economiques, commerciales et de gestion, Université Larbi Ben M'hidi -Oum Bouagui, Algérie, 2019.
- 71-Mohammed salih, gouvernance, information et Domain publique , addis ababa, commission économique pour l'Afrique, 13 mai 2003.
- 72-Mourad MEDELICI, l'Algérie sur le chemin des réformes, actes du colloque du 18 Octobre 2001.
- 73-Muhammed Ali, Eradicating Corruption—The Singapore Experience, The Seminar on International Experiences on Good Governance and Fighting Corruption , Bangkok, 2020.
- 74-Nachida Bouzidi, «Gouvernance et développement économique: une introduction au débat », **Revue Idara** , Revue d'école nationale d'administration , Algérie, 2005.
- 75-Nadjia Berkane, Les chocs externes et leurs répercussions sur le développement économique de l'Algérie, Revue Algérienne des Sciences Humaines et Sociales, vol 08, N 02, 2020.
- 76-Nassira Mehadjebia, Mekerkeb aberrane Tayeb, The Role of E-Commerce in Promoting Foreign Trade Statistical Study Using PCA Data in Algeria (2000-2018), Journal of Economic & Financial Research, Vol 09, n02, 2022.
- 77-Ningshuang ZENG and outhier, Do right PLS and do PLS right: A critical review of the application of PLS-SEM in construction management research, Frontiers of Engineering Managemen, vol 08, N03, 2021.
- 78-Norwegian Ministry of Finance, Long-term Perspectives on the Norwegian Economy 2021.
- 79-OCDE, participatory development and good governanace, development Co-operation guidelines series,france, 1995.
- 80-OECD, African Economic Outlook, 2007.
- 81-OLUJOBI, Olusola Joshua ; OLUJOBI, Oluwatosin Michael, COMPARATIVE APPRAISAL OF ANTICORRUPTION LAWS: LESSONS NIGERIA CAN LEARN FROM NORWAY, UNITED KINGDOM AND UNITED STATES'ANTI-CORRUPTION STRATEGIES, International Journal of Management, Vol 11, no 7, 2020.
- 82-open budget survey 2020, Algeria <https://internationalbudget.org/fr/open-budget-survey/country-results/2021/algerie>
- 83-Open Budget Survey Algeria, International Budget Partnership, 2021. <https://internationalbudget.org/sites/default/files/country-surveys-pdfs/2021/open-budget-survey-algeria-2021-en.pdf>
- 84-ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR LE DÉVELOPPEMENT INDUSTRIEL, Évaluation indépendante ALGÉRIE: Programme intégré pour

- l'amélioration de la compétitivité et l'appui à la restructuration industrielle en Algérie, Vienne, 2006.
- 85-Paresh Kumar Narayan, Russell Smyth, Dead Man Walking: An Empirical Reassessment of the Deterrent Effect of Capital Punishment Using the Bounds Testing Approach to Cointegration, *Applied Economics*, vol 38, N 17, 2006.
- 86-PROGRAMME DE DEVELOPPEMENT QUINQUENNAL 2010-2014, COMMUNIQUE DU CONSEIL DES MINISTRES, Algérie, 24 mai 2010.
- 87-Quah, Jon ST, Singapore's success in combating corruption: Four lessons for China, *American Journal of Chinese Studies*, 2016.
- 88-Rachid MIRA, Ahmed HAMMADACHE, Good Governance and Economic Growth: A Contribution to the Institutional Debate about State Failure in Middle East and North Africa, *Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies*, 2018.
- 89-Rahul Tripathi, GOOD GOVERNANCE: ORIGIN, IMPORTANCE AND DEVELOPMENT IN INDIA, *International Journal of Development Research*, Vol. 07, Issue, 11, 2017.
- 90-Rapport de Présentation de la Loi de Finances pour 2017 et Prévisions 2018-2019, MINISTERE DES FINANCES.
- 91-REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE, PLAN D'ACTION DU GOUVERNEMENT POUR LA MISE EN ŒUVRE DU PROGRAMME DU PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE, Algérie, Mai 2014. Ministère des finances, rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2017 et prévisions 2018-2019, p7.
- 92-Sami Ben Jabeur, Asma Sghaier, The relationship between energy, pollution, economic growth and corruption: A Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM) approach, *Economics Bulletin*, Vol 38, N 4, 2017, p09.
- 93-Samir BOUMOULA, Le développement durable local en Algérie: Repenser les outils de pilotage de l'action publique, *REVUE NOUVELLE ECONOMIE*, vol 02, N°13, Algérie, 2015.
- 94-SEDDIKI MALIKA, Investissements Publics et Gouvernance en Algérie: Quelle Relation, les communication du colloque international: Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissements et la croissance économique, Faculté des sciences économique, commerciales et sciences de gestion, Université Sétif 01, Algérie, les 11 et 12 mars 2013.
- 95-Shikha Vyas-Doorgapersad, Coskun Can Aktan, PROGRESSION FROM IDEAL STATE TO GOOD GOVERNANCE: AN INTRODUCTORY OVERVIEW, *INTERNATIONAL JOURNAL OF BUSINESS AND MANAGEMENT STUDIES*, Vol 9, No 1, 2017.
- 96-Sidharth Prasad Mishra and outhier, Multivariate Statistical Data Analysis- Principal Component Analysis (PCA), *International Journal of Livestock Research*, Vol 07, N 05, 2017.
- 97-Silvia Zaharca," Analysis Of The Degree Of The Public Sector Intervention Through The Prism Of Public Expenditures", *Scientific Community: Interdisciplinary Researc, Political Science And Public Administration Republic Of Moldova*,2022 .
<https://ojs.ukrlogos.in.ua/index.php/interconf/issue/view/26-28.01.2021/425>

- 98-SKRONDAL, ANDERS ;RABE-HESKETH , SOPHIA, Latent Variable Modelling: A Survey, Board of the Foundation of the Scandinavian Journal of Statistics ,vol 34, N01, 2007.
- 99-Souheila BENELMOUFFOK, La loi organique 18-15 relative aux lois de finances: vers le renforcement du rôle du parlement dans le contrôle budgétaire, Revue Dirassat Iqtissadiya, Vol 10, N 1, 2023.
- 100- Suchitra Punyaratabandhu, Commitment to good governance, development and poverty reduction: methodological issues in the evaluation of progress at the national and local levels, Economic & Social Affairs, No 4, 2004.
- 101- Sudarno Sumarto, Asep Suryahadi, Alex Arifianto, Governance and Poverty Reduction: Evidence from Newly Decentralized Indonesia, A paper from the SMERU Research Institute, with support from AusAID, the Ford Foundation, and DFID, March 2004.
- 102- Svetlana Slusarenco, Veronica Pozneacova, THE ANALIZE OF THE FORMS OF GOVERNMENT AND THE PRACTICE OF GOOD GOVERNANCE FROM PLATO TO CONTEMPORANEITY, INTERNATIONAL SCIENTIFIC DISCUSSION: PROBLEMS, TASKS AND PROSPECTS, SCIENTIFIC COLLECTION «INTERCONF», № 63, 2021.
- 103- Sylvester Enomah, Plato's Theory Of Philosopher King And The Implications For Political Leaders In Nigeria, International Journal of Innovative Human Ecology & Nature Studies, vol 7, N 01, 2019.
- 104- Tanja A. Börzel, EU Promotion of Good Governance in Areas of Limited Statehood, Paper prepared for the ERD Workshop "Transforming Political Structures: Security, Institutions, and Regional Integration Mechanisms", Florence, Freie Universität Berlin, Berlin Germany, April 16-17, 2009.
- 105- Tayeb Said –Amer, Le développement industriel de l'Algérie bilan de l'industrialisation, éditions anthropos, Paris, 1978.
- 106- Thavatchai Vorapongsathorn, A comparison of type I error and power of Bartlett's test, Levene's test and Cochran's test under violation of assumptions, Songklanakarin J. Sci. Technol, Vol 26, No 4, 2004.
- 107- The Heritage Foundation, The Index of Economic Freedom ALGERIA 2020, 2020. <https://www.heritage.org/index/country/algeria>
- 108- Tournier Charles, LE CONCEPT DE GOUVERNANCE EN SCIENCE POLITIQUE Papel Político, vol 12, N 1, Universidad Javeriana Bogotá, Colombia, 2007.
- 109- UNDESA, UNDP, UNESCO, «Governance and development: Thematic think piece », the United Nations, May 2012.
- 110- United arab emirates ministry of finance, Federal Budget Framework, <https://mof.gov.ae/federal-budget-framework-and-process/>
- 111- United Nations Development Programme, Integrating human rights with sustainable human development A UNDP policy document , New York, NY 10017, USA, Washington D.C, January, 1998.
- 112- United Nations Development programmer, *Governance for Sustainable Humane Development*, UNDP policy Document, New York, 1997.
- 113- United Nations, Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement, Rapport établi par le gouvernement algérien , ALGERIE, 2005.

- 114- United Nations, What is Good Governance?, p 01, on the link:
- 115- UNODC, Country Review Report of Norway, p03https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/CountryVisitFinalReports/2015_10_30_Norway_Final_Country_Report.pdf
- 116- Vincent Lim, AN OVERVIEW OF SINGAPORE'S ANTI-CORRUPTION STRATEGY AND THE ROLE OF THE CPIB IN FIGHTING CORRUPTION, RESOURCE MATERIAL SERIES, N 104.
- 117- World Bank , "Governance & Development", Washington, D.C. 20433: World Bank, D.C, 1992 .
- 118- World Bank , "Governance: the world bank's experience, Washington, D.C, 1994.
- 119- World Bank, Strengthening the World Bank Group Engagement on Governance and Anticorruption, Washington, 2007. IMF, The IMF and Good Governance, Washington, D.C. 20431, 2017, p 01. [file:///C:/Users/ASUS/Downloads/Goodgovernance%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/ASUS/Downloads/Goodgovernance%20(1).pdf)
- 120- World Bank: Sub-Saharan Africa: Form Crisis to Sustainable Growth, Washington DC the World Bank, 1989.
- 121- Xavier Brouillette, "Platon, précurseur de la «saine gouvernance»?", Un article publié dans le journal LE DEVOIR, Montréal, édition du 14-15,2009.
- 122- YASSO Désiré, La bonne gouvernance à l'épreuve des faits : le cas des entreprises publiques du secteur maritime au Bénin, DOCTORAT EN SCIENCES DE GESTION, Institut d'Administration des Entreprises, UNIVERSITE PARIS I- PANTHEON SORBONNE, Paris, 2014.
- 123- Zahoor Ahmad, Aysha Saleem, Impact of Governance on Human Development, Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences, vol 18, N 3, 2014.
- 124- Zouhair Hambli, The role of fiscal policy in rationalizing public expenditure in developing countries Case study of Algeria 2000/2016, Revue des sciences humaines, N09, 2018.

المواقع الالكترونية:

1. Public Finance and Public sector, 2023<https://www.singstat.gov.sg/publications/reference/ebook/economy/public-finance-public-sectorhttps://data.albankaldawli.org/>
2. www.govindicators.org
3. <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: تطبيق قانون فانجر في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

Dependent Variable: G_N
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 07/09/24 Time: 23:18
Sample: 1996 2020
Included observations: 25
Convergence achieved after 28 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.248076	0.161213	-1.538809	0.1388
GDP_N	0.900081	0.351711	2.559152	0.0183
AR(1)	0.861812	0.099245	8.683661	0.0000
SIGMASQ	0.000193	6.26E-05	3.083292	0.0056
R-squared	0.949758	Mean dependent var		0.108473
Adjusted R-squared	0.942580	S.D. dependent var		0.063283
S.E. of regression	0.015164	Akaike info criterion		-5.339828
Sum squared resid	0.004829	Schwarz criterion		-5.144808
Log likelihood	70.74785	Hannan-Quinn criter.		-5.285738
F-statistic	132.3251	Durbin-Watson stat		1.873325
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.86			

المصدر: مخرجات Eviews 12

الملحق رقم 02: اختبار الثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

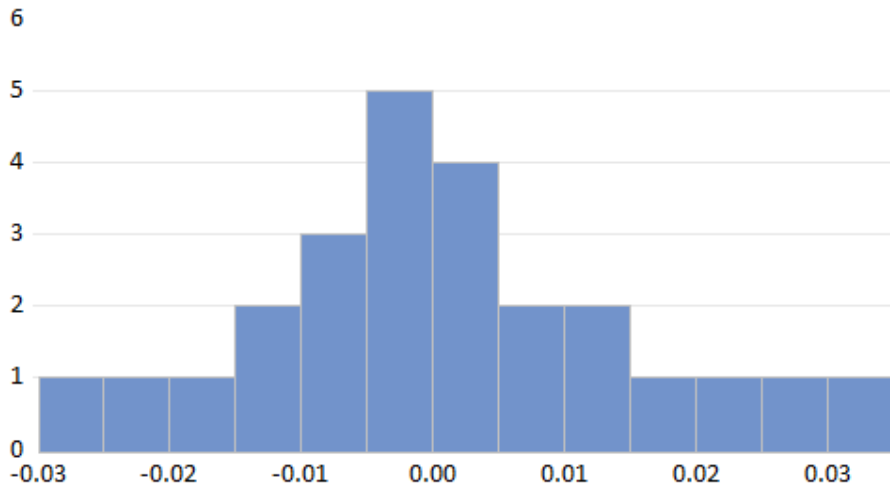
F-statistic	2.626298	Prob. F(1,23)	0.1187
Obs*R-squared	2.562112	Prob. Chi-Square(1)	0.1095
Scaled explained SS	1.679821	Prob. Chi-Square(1)	0.1949

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 07/09/24 Time: 23:31
Sample: 1996 2020
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.000523	0.000445	-1.175202	0.2519
GDP_N	0.001784	0.001101	1.620586	0.1187
R-squared	0.102484	Mean dependent var		0.000193
Adjusted R-squared	0.063462	S.D. dependent var		0.000269
S.E. of regression	0.000260	Akaike info criterion		-13.59456
Sum squared resid	1.56E-06	Schwarz criterion		-13.49705
Log likelihood	171.9320	Hannan-Quinn criter.		-13.56751
F-statistic	2.626298	Durbin-Watson stat		1.345170
Prob(F-statistic)	0.118737			

المصدر: مخرجات Eviews 12

الملحق رقم 03: اختبار التوزيع الطبيعي

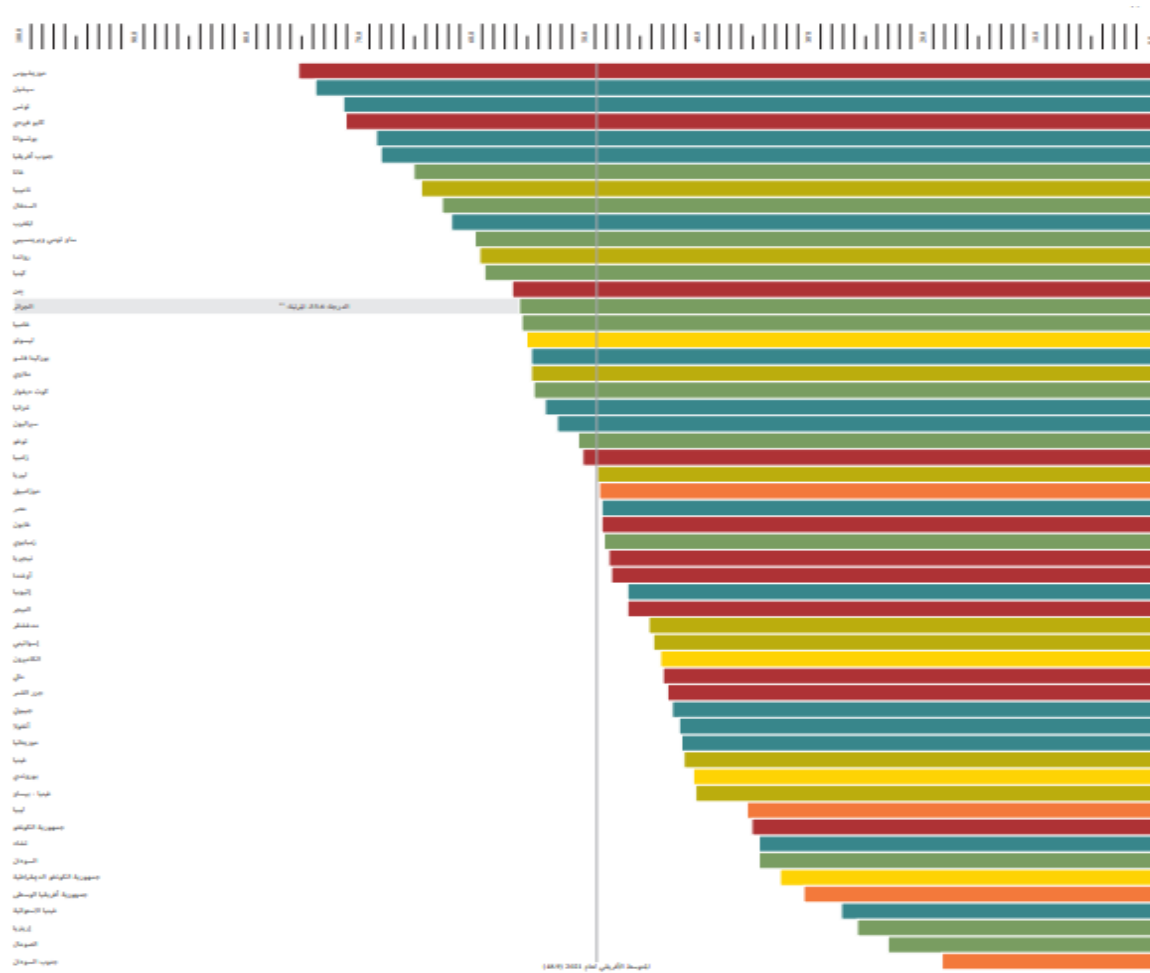


Series: Residuals	
Sample 1996 2020	
Observations 25	
Mean	0.000632
Median	-0.000844
Maximum	0.030561
Minimum	-0.027677
Std. Dev.	0.014170
Skewness	0.277558
Kurtosis	2.807270
Jarque-Bera	0.359687
Probability	0.835401

المصدر: مخرجات Eviews 12

قائمة الملاحق

الملحق رقم 04: الحكم الراشد الشامل الدرجات والمراتب في الدول الافريقية



الإجراءات لمدة 5 سنوات (2021-2017)	الإجراءات لمدة 10 سنوات (2021-2012)	الإجراءات
+0.7	+2.1	التغير في الدرجة
+1	+2	التغير في المرتبة
	تباطؤ التحسن	تصنيف الإجراءات
		تصنيفات الإجراءات
		التدهور من جديد تباطؤ التدهور تحيرات تدهورية تزايد التحسن

Source: MO IBRAHIM FOUNDATION — 2022 IIAG

قائمة الملاحق

الملحق رقم 05: نتائج اختبار للتكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (The Bound Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.887910	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews12

الملحق رقم 06: نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	1.156706	Prob. F(1,12)	0.3033
Obs*R-squared	2.110022	Prob. Chi-Square(1)	0.1463

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 07/10/24 Time: 01:28
Sample: 1997 2020
Included observations: 24
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DP(-1)	0.162861	0.213502	0.762807	0.4603
CC	20376.76	34122.04	0.597173	0.5615
GE	13344.21	44696.01	0.298555	0.7704
GE(-1)	-18010.47	37239.72	-0.483636	0.6373
PS	-2470.765	42448.72	-0.058206	0.9545
PS(-1)	-32784.62	55603.70	-0.589612	0.5664
RL	-838.6935	27869.06	-0.030094	0.9765
RQ	-757.9785	31096.23	-0.024375	0.9810
RQ(-1)	32361.90	45283.97	0.714644	0.4885
VA	-49726.48	71231.22	-0.698100	0.4984
C	-324080.1	785436.0	-0.412612	0.6872
RESID(-1)	-0.470299	0.437283	-1.075502	0.3033
R-squared	0.087918	Mean dependent var	-6.98E-10	
Adjusted R-squared	-0.748158	S.D. dependent var	324295.7	
S.E. of regression	428777.0	Akaike info criterion	29.08211	
Sum squared resid	2.21E+12	Schwarz criterion	29.67114	
Log likelihood	-336.9854	Hannan-Quinn criter.	29.23838	
F-statistic	0.105155	Durbin-Watson stat	2.283860	
Prob(F-statistic)	0.999635			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews12

الملحق رقم 07: نتائج اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.013733	Prob. F(1,21)	0.9078
Obs*R-squared	0.015031	Prob. Chi-Square(1)	0.9024

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 07/10/24 Time: 01:32

Sample (adjusted): 1998 2020

Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.02E+11	4.02E+10	2.536752	0.0192
RESID^2(-1)	0.025608	0.218524	0.117187	0.9078
R-squared	0.000654	Mean dependent var		1.05E+11
Adjusted R-squared	-0.046934	S.D. dependent var		1.55E+11
S.E. of regression	1.58E+11	Akaike info criterion		54.49499
Sum squared resid	5.26E+23	Schwarz criterion		54.59373
Log likelihood	-624.6924	Hannan-Quinn criter.		54.51982
F-statistic	0.013733	Durbin-Watson stat		2.007307
Prob(F-statistic)	0.907826			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews12

الملحق رقم 08: نتائج اختبار (Ramsey Reset)

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Omitted Variables: Squares of fitted values

Specification: DP DP(-1) CC GE GE(-1) PS PS(-1) RL RQ RQ(-1) VA C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.107680	12	0.9160
F-statistic	0.011595	(1, 12)	0.9160
Likelihood ratio	0.023179	1	0.8790

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	2.33E+09	1	2.33E+09
Restricted SSR	2.42E+12	13	1.86E+11
Unrestricted SSR	2.42E+12	12	2.01E+11

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	-338.0897
Unrestricted LogL	-338.0781

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews12

قائمة الملاحق

الملحق رقم 09: احصائيات النفقات العامة والنتائج المحلي وتعداد السكان في الجزائر

السنة	النفقات العامة مليون دج	اجمالي الناتج المحلي	تعداد السكان، الإجمالي	نصيب الفرد من النفقات العامة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو نصيب الفرد من النفقات العامة	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
1996	724 609	9169259,82	28984634	0,02499976	0,31634899		
1997	845 196	9270121,67	29476031	0,02867401	0,31449694	0,14697123	-0,00585445
1998	875 739	9742898,21	29924668	0,02926479	0,32558083	0,02060319	0,03524322
1999	961 682	10054671,1	30346083	0,03169048	0,33133341	0,08288789	0,01766867
2000	1 178 122	10436748,6	30774621	0,03828226	0,33913492	0,20800493	0,0235458
2001	1 321 028	10749851,1	31200985	0,0423393	0,34453563	0,10597718	0,01592497
2002	1 550 646	11351842,7	31624696	0,04903276	0,358955	0,15809073	0,0418516
2003	1 639 265	12169175,4	32055883	0,05113773	0,37962378	0,0429299	0,05758042
2004	1 888 930	12692449,9	32510186	0,05810271	0,39041456	0,13620053	0,02842494
2005	2 052 037	13441304,5	32956690	0,06226466	0,40784753	0,07163081	0,04465245
2006	2 453 014	13669806,7	33435080	0,07336648	0,40884624	0,17830049	0,00244874
2007	3 108 669	14134580,1	33983827	0,09147495	0,41592079	0,24682223	0,01730369
2008	4 191 053	14473810	34569592	0,12123525	0,41868617	0,32533815	0,00664882
2009	4 246 334	14705391	35196037	0,12064807	0,41781383	-0,00484327	-0,00208352
2010	4 466 940	15234785	35856344	0,12457879	0,42488395	0,03258004	0,0169217
2011	5 853 569	15676593,8	36543541	0,16018067	0,42898398	0,28577803	0,00964978
2012	7 058 173	16209598	37260563	0,18942744	0,43503363	0,1825861	0,01410227
2013	6 024 131	16663466,7	38000626	0,15852715	0,43850506	-0,16312466	0,00797968
2014	6 995 769	17296678,5	38760168	0,18048861	0,4462488	0,13853439	0,01765941
2015	7 656 331	17936655,6	39543154	0,19361963	0,45359699	0,07275262	0,01646657
2016	7 297 494	18510628,6	40339329	0,18090271	0,45887299	-0,06567992	0,01163148
2017	7 282 630	18751266,7	41136546	0,17703552	0,45582988	-0,02137716	-0,00663171
2018	7 732 070	18976281,9	41927007	0,18441741	0,45260283	0,04169719	-0,0070795
2019	7 741 345	19166044,8	42705368	0,18127335	0,44879709	-0,01704862	-0,00840857
2020	6 902 887	18188576,5	43451666	0,15886357	0,4185933	-0,1236242	-0,06729942

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>

قاعدة بيانات البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org/>

قائمة الملاحق

الملحق رقم 10: احصائيات الحكم الراشد في الجزائر (القيم التقديرية)

السنة	الراي والمساءلة	استقرار السياسي	فعالية الحكومة	نوعية التنظيم	سيادة القانون	مكافحة الفساد
1996	-1,17	-1,78	-1,09	-0,91	-1,22	-0,57
1997	-1,20531631	-1,82795358	-0,95888409	-0,82612571	-1,18937856	-0,72426021
1998	-1,24	-1,88	-0,83	-0,74	-1,16	-0,88
1999	-1,17719734	-1,65394312	-0,89642134	-0,72509998	-1,18594897	-0,90984529
2000	-1,11	-1,43	-0,96	-0,71	-1,21	-0,94
2001	-1,07735622	-1,5326218	-0,78068036	-0,64442873	-0,92074713	-0,9067961
2002	-1,04	-1,63	-0,60	-0,58	-0,63	-0,88
2003	-1,08	-1,75	-0,61	-0,52	-0,59	-0,69
2004	-0,80	-1,36	-0,57	-0,54	-0,62	-0,68
2005	-0,72	-0,92	-0,47	-0,38	-0,75	-0,48
2006	-0,92	-1,13	-0,47	-0,57	-0,71	-0,52
2007	-0,98	-1,15	-0,57	-0,62	-0,77	-0,56
2008	-0,98	-1,09	-0,63	-0,79	-0,74	-0,59
2009	-1,04	-1,20	-0,58	-1,07	-0,79	-0,58
2010	-1,02	-1,26	-0,48	-1,17	-0,78	-0,52
2011	-1,00	-1,36	-0,56	-1,19	-0,81	-0,54
2012	-0,91	-1,33	-0,53	-1,28	-0,77	-0,50
2013	-0,89	-1,20	-0,53	-1,17	-0,69	-0,47
2014	-0,82	-1,19	-0,48	-1,28	-0,77	-0,60
2015	-0,85	-1,09	-0,50	-1,17	-0,86	-0,65
2016	-0,86	-1,10	-0,53	-1,17	-0,86	-0,68
2017	-0,90	-0,92	-0,59	-1,19	-0,86	-0,60
2018	-1,00	-0,84	-0,53	-1,23	-0,74	-0,66
2019	-1,06	-1,04	-0,52	-1,30	-0,82	-0,62
2020	-1,10	-0,86	-0,53	-1,29	-0,78	-0,64

Source: world bank open data (2021) www.govindicators.org

قائمة الملاحق

الملحق رقم 11: تطور إحصائيات المالية العامة في الامارات

السنة	الإيرادات النفطية	الإيرادات العامة	النفقات العامة	صافي الموازنة	الدين العام	نسبة النفقات الإيرادات (%)
2004	73.322	49.737	96.261	1.524-	62.974	102
2005	111.377	143.883	96.261	39.467	76.944	73
2006	164.775	228.6	104.416	100.877	94.623	56
2007	176.265	330.755	166.976	163.779	109.874	50
2008	269.323	446.739	256.566	190.173	134.395	57
2009	122.38	250.867	375.55	124.683-	108.013	150
2010	169.78	314.958	328.956	13.998-	123.452	104
2011	282.438	414.142	371.856	42.286	149.387	90
2012	269.276	379.235	296.749	28.486	231.114	78
2013	293.246	412.072	340.265	71.807	219.198	83
2014	263.708	380.655	374.725	5.930	208.753	98
2015	137.93	281.26	335.333	54.073-	181.504	119
2016	88.768	399.757	386.168	13.589	175.707	97
2017	144.886	401.893	359.598	42.295	181.265	89
2018	198.828	477.633	388.209	89.424	190.721	81
2019	179.037	467.331	381.014	86.317	294.187	82
2020	162.862	367.865	353.023	14.842	420.233	96

المصدر: ايمان عدنان حسين الاسدي، أثر ترشيد الاتفاق العام في ضبط الموازنة - تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة

(2004-2021)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2022.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 12: تطور إحصائيات المالية العامة في النرويج

السنة	الإيرادات النفطية	الإيرادات العامة	النفقات العامة	صافي الموازنة	الدين العام	نسبة النفقات الإيرادات (%)
2004	340,556	993,897	781.91	211.987	897.965	79
2005	467,646	1,128,391	817.568	310.823	942.861	72
2006	587,324	1,298,468	878.381	420.087	1291.422	68
2007	531,139	1,376,223	945.889	430.334	1318.073	69
2008	737,806	1,535,671	1014.566	521.105	1428.067	66
2009	461,413	1,371,001	1079.866	291.135	1186.002	79
2010	502,746	1,450,867	1134.481	316.386	1275.835	78
2011	631,146	1,598,758	1192.327	406.431	969.634	75
2012	702,480	1,683,598	1247.675	435.923	1063.351	74
2013	614,244	1,683,554	1313.472	370.082	1119.827	78
2014	606,177	1,716,078	1393.477	322.601	1090.49	81
2015	532,009	1,710,558	1475.917	234.641	1251.354	86
2016	467,820	1,708,841	1530.817	178.024	1371.166	90
2017	606,350	1,828,262	1603.267	224.995	1471.873	88
2018	604,163	2,012,477	1669.185	343.292	1611.368	83
2019	555,903	2,058,571	1752.895	305.676	1667.839	85
2020	266,011	1,874,837	1894.082	19.245-	1822.726	101

المصدر: ايمان عدنان حسين الاسدي، أثر ترشيد الانفاق العام في ضبط الموازنة - تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة

(2004-2021)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2022.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 13: تطور إحصائيات المالية العامة في سنغافورة

السنة	الدين العام	الإيرادات العامة	النفقات العامة	صافي الموازنة
2005	200 005,6	28 171	28 633,5	1 485,6
2006	206 438,7	31 288,9	29 904,8	-55,1
2007	234 093,2	40 374,8	32 981,7	7 656,1
2008	255 464,8	41 086,2	38 090,5	239,1
2009	291 501,8	39 546,5	41 890,9	-819,2
2010	321 182,3	46 060,2	45 337,8	980,1
2011	354 023,4	51 077,2	46 563,4	4 002,7
2012	384 997,6	55 814,5	49 003,9	5 821,1
2013	390 407,1	57 020,3	51 727,8	4 998,2
2014	387 250,7	60 838,2	56 648,3	571,5
2015	421 302,1	64 823,2	67 447	-4 049,7
2016	463 165,6	68 964,4	71 044,9	6 124,8
2017	502 021,9	75 815,7	73 556,2	10 861
2018	546 699,5	73 738,3	77 823,9	3 338,5
2019	641 094,3	74 273,8	75 337,2	844,7
2020	704 721,4	67 376,5	86 365,8	-51 567

Source :Public Finance and Public sector,

2023<https://www.singstat.gov.sg/publications/reference/ebook/economy/public-finance-public-sector>

قائمة الملاحق

الملحق رقم 14: مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر

السنة	الراي والمساءلة	استقرار السياسي	فعالية الحكومة	نوعية التنظيم	سيادة القانون	مكافحة الفساد
1996	14,50	5,32	13,11	20,11	12,56	33,33
1997	13,47	5,05	16,40	21,45	12,53	27,75
1998	12,44	4,79	19,69	22,80	12,50	22,16
1999	13,43	7,42	17,28	22,94	12,19	20,47
2000	14,43	10,05	14,87	23,08	11,88	18,78
2001	16,67	8,47	23,00	26,33	22,52	21,01
2002	18,91	6,88	31,12	29,59	33,17	23,23
2003	18,91	5,53	31,12	32,14	31,68	28,79
2004	23,56	10,68	34,48	30,05	33,49	27,80
2005	25,48	20,39	39,22	42,65	28,23	40,00
2006	22,60	15,46	38,05	29,41	27,75	36,59
2007	20,19	14,01	32,52	27,18	24,88	34,47
2008	20,67	14,90	31,07	21,36	25,48	33,01
2009	17,54	13,27	35,41	12,92	23,22	33,49
2010	18,48	11,85	38,76	9,57	26,54	36,67
2011	20,19	10,43	36,02	9,95	24,41	35,07
2012	22,54	9,48	35,07	9,00	26,76	37,44
2013	23,94	12,80	35,07	11,85	30,99	39,34
2014	25,12	9,52	35,10	8,17	24,04	32,21
2015	24,63	11,90	35,58	10,58	19,23	29,81
2016	23,65	12,38	35,58	10,10	18,75	27,88
2017	23,15	16,19	30,77	10,58	19,23	30,77
2018	21,26	17,92	34,13	8,65	23,56	27,88
2019	19,81	13,21	33,65	7,69	20,67	29,33
2020	18,36	17,45	33,65	9,13	21,63	28,37

Source: world bank open data (2021) www.govindicators.org